



كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

التخصص: سياسات اقتصادية ومنظورة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل.م.د.

إشكالية فعالية السياسة المالية و السياسة النقدية في الإقتصاد
الجزائري - دراسة قياسية -

The problem of the effectiveness of fiscal and monetary
policy in the Algerian economy - an econometric study

إشراف: أ.د قنوني حبيب

إعداد الطالب: بوخابية سليم

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة معسكر	أستاذ التعليم العالي	أ.د مختاري فيصل
مقرا	جامعة معسكر	أستاذ التعليم العالي	أ.د قنوني حبيب
ممتحنا	جامعة سعيدة	أستاذ التعليم العالي	أ.د نزعي عز الدين
ممتحنا	جامعة سعيدة	أستاذ التعليم العالي	أ.د هاشمي الطيب
ممتحنا	جامعة معسكر	أستاذ محاضر "أ"	د. عبيود قادة
ممتحنا	جامعة معسكر	أستاذ محاضر "أ"	د. عامر عبد الرحيم



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ (88) }

صدق الله العظيم

«الآية (88) من سورة هود»

الإهداء

أهدي عملي هذا الذي أعده خلاصة حياتي العلمية والدراسية أولاً إلى من
أفضالهما على نفسي اللتان ضحيتا من أجلي ولم تدخرا جهداً في سبيل
سعادتي على الدوام (أمي و جدتي).
صاحباً الوجه الطيب والأفعال الحسنة، اللذان لم يبخلوا عليّ طيلة حياتي
(والدي و جدي).

إلى زوجتي رفيقة دربي التي كانت سندا لي في مشواري لإتمام هذا
العمل

إلى قرة عيني إبنتي العزيزة أمنية وإلى إخوتي عبد العزيز، نصرالدين،
فتحي، عبد الكريم، عبد الحميد وأخواتي وأبناءهم.
إلى جميع الأهل والأقارب وإلى جميع الأصدقاء والزلاء وأخص بالذكر أخي
وصديقي وزميلي الطالب صايب أحمد وعائلته.
إلى مؤطري وكل أساتذتي الأفاضل.

الطالب: بوخابية سليم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بفضلہ أنا اليوم على محبة أعلى درجات التحصيل العلمي.
إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك، ولا تطيب
اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعوفك، ولا تطيب الجنة إلا برويتك
بمنتهى الإمتنان والعرفان بالجميل، أتقدم بشكري وتقديري إلى أستاذي
الكریم البروفيسور قنوني حبيب، الذي شرفني بقبوله المتابعة والإشراف
على هذه الأطروحة.

شكري الجزيل أيضا للبروفيسور مختاري فيصل والبروفيسور بن عطة محمد
والأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين وافقوا على تقييم وتقرير
هذا العمل.

إلى البروفيسور صوار يوسف و البروفيسور رفاقة إبراهيم والبروفيسور
نزمي عزالدين و د. إدريسي مختار والبروفيسور هاشمي الطيب اللذين لم
يبدلوا علي بالصالح القيمة والتوجيهات النبيرة.
كما لا يفوتني أن أشكر الأساتذة الفضلاء في جامعة معسكر رئاسة وعمادة
ومخبر البحث العلمي والإدارة، دون أن أنسى جميع أساتذتي الذين
درسوني في مسار الدكتوراه وزملائي وزميلاتي في التكوين..

الطالب: بوخابية سليم

المخلص

عالجت هذه الدراسة موضوع إشكالية فعالية السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري، حيث إهتمت في الجانب النظري أهم المفاهيم المتعلقة بالسياسة المالية والنقدية وكذا تطورها عبر المدارس الإقتصادية بالإضافة إلى توضيح أهم نماذج التوازنات الإقتصادية الكلية، وتطرقت الدراسة أيضا الى تحليل مسار السياسة المالية والنقدية في الجزائر من 1970-2020 وأهم مؤشرات التوازنات الداخلية والخارجية، أما في الجانب التطبيقي فهدفت الدراسة إلى تحليل الإقتصادي القياسي لفعالية السياسة المالية والنقدية على الإقتصاد الجزائري وهذا بالإعتماد على نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL. وتوصلت الدراسة في الأجل الطويل إلى أن السياسة المالية فعالة نسبيا في التأثير على النمو الاقتصادي، أما السياسة النقدية فهي غير فعالة في التأثير على النمو الإقتصادي في الجزائر بإستثناء معدل الفائدة، ويرجع ذلك بالأساس إلى مجموعة من العوامل السلبية في الإقتصاد الجزائري أدت إلى وجود إختلالات وتشوهات في الأداء المالي والنقدي، أسهمت في ضعف فعالية السياسة المالية والنقدية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي وتحفيز النمو الإقتصادي.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، السياسة النقدية، النمو الإقتصادي، نموذج ARDL، الإقتصاد الجزائري.

Abstract :

This study dealt with the problem of the effectiveness of fiscal and monetary policy in the Algerian economy, where it was concerned with the theoretical aspect of the most important concepts related to fiscal and monetary policy as well as its development through economic schools in addition to clarifying the most important models of macroeconomic balances, The study also dealt with the analysis of the course of fiscal and monetary policy in Algeria from 1970-2020 and the most important indicators of internal and external balances, while on the other side, the study analyzed the econometric of the effectiveness of fiscal and monetary policy on the Algerian economy, through the ARDL model. The study found that in the long run, fiscal policy is relatively effective in influencing economic growth, while monetary policy is ineffective in influencing economic growth in Algeria except for the interest rate. This is due to a set of negative factors in the Algerian economy that led to imbalances and distortions in financial and monetary performance, which contributed to the weak effectiveness of fiscal and monetary policy in achieving economic stability and stimulating economic growth.

Keywords: fiscal policy, monetary policy, economic growth, ARDL model, Algerian economy.

الفهرس

الصفحة	العنوان
I	الإهداء.....
II	كلمة شكر وتقدير.....
III	الملخص.....
V	فهرس المحتويات.....
IX	قائمة الأشكال والجداول.....
أ	المقدمة العامة.....
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية	
02	مقدمة الفصل الأول.....
03	1. ماهية السياسة المالية.....
03	1.1 مفهوم السياسة المالية.....
04	2.1 تطور السياسة المالية عبر المدارس الإقتصادية.....
13	3.1 أهداف السياسة المالية.....
14	2. ماهية السياسة النقدية.....
15	1.2 مفهوم السياسة النقدية.....
16	2.2 تطور السياسة النقدية عبر المدارس الإقتصادية.....
29	3.2 أهداف السياسة النقدية.....
39	3. التداخل بين السياسة المالية والنقدية.....
39	1.3 الجدل الفكري بين الكينزيين والنقديين حول فعالية السياسة المالية والنقدية.....
41	2.3 علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية والتنسيق بينهما.....
47	3.3 نظرة تاريخية حول فعالية السياسة المالية والنقدية.....
58	خلاصة الفصل.....
الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الإقتصادية الكلية	
61	مقدمة الفصل الثاني.....
63	1. التوازن الإقتصادي الكلي في نموذج IS-LM.....
63	1.1 التوازن الإقتصادي الكلي في النموذج الكينزي.....
74	2.1 التوازن الآتي في سوق السلع والخدمات وسوق النقود (IS-LM).....
76	3.1 فعالية السياسة المالية والنقدية في نموذج IS-LM.....

فهرس المحتويات:.....

79	2. التوازن الإقتصادي الكلي في نموذج IS-LM-BP
80	1.2 نموذج Mundell-Fleming (IS-LM-BP)
86	2.2 التوازن الآني لنموذج Mundell-Fleming (IS-LM-BP)
89	3.2 السياسة النقدية والمالية في ظل نظام الصرف الثابت والعائم.....
98	3. التوازن الإقتصادي الكلي في نموذج AD-AS
99	1.3 منحى الطلب الكلي AD.....
100	2.3 منحى العرض الكلي AS.....
103	3.3 التوازن العام وفق نموذج الطلب والعرض الكلي AD-AS وفعالية السياسة المالية والنقدية..
117	خلاصة الفصل.....
الفصل الثالث: مسار السياسة المالية والنقدية في الجزائر من 1970-2020	
120	مقدمة الفصل الثالث.....
121	1. واقع السياسة المالية في الجزائر من 1970-2020.....
121	1.1 تحليل واقع السياسة المالية في الجزائر (1967 - 1989).....
142	2.1 تحليل واقع السياسة المالية في الجزائر (1990 - 2000).....
150	3.1 تحليل واقع السياسة المالية في الجزائر (2001-2020).....
166	2. واقع السياسة النقدية في الجزائر من 1970-2020.....
170	1.2 السياسة النقدية خلال فترة التخطيط المركزي (1962-1990).....
175	2.2 السياسة النقدية خلال الإنتقال إلى إقتصاد السوق (1986-2000).....
187	3.2 السياسة النقدية خلال المرحلة (2000-2020).....
194	3. تحليل مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي في الجزائر.....
194	1.3 تحليل مؤشرات التوازن الداخلي في الجزائر.....
200	2.3 تحليل مؤشرات التوازن الخارجي في الجزائر.....
203	3.3 أثر السياسة المالية والنقدية على التوازنات الداخلية والخارجية في الجزائر.....
206	خلاصة الفصل.....
الفصل الرابع: التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري من 1970-2020	
209	مقدمة الفصل الرابع.....
208	1. إستعراض الدراسات السابقة التي عالجت الموضوع.....
210	2.1 الدراسات الأجنبية في الموضوع.....
219	2.1 الدراسات العربية في الموضوع.....

فهرس المحتويات:.....

223	2. وصف متغيرات الدراسة.....
223	1.2 دراسة التجانس لمتغيرات الدراسة.....
226	2.2 التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة.....
229	3.2 معاملات دالة الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة
232	4.2 اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة.....
243	3. بناء نموذج الدراسة.....
244	1.3 منهجية التكامل المشترك لنموذج ARDL.....
246	2.3 اختبار جودة نموذج الدراسة.....
254	4. تقدير نموذج الدراسة.....
254	1.4 تقدير نموذج الدراسة في الأجل القصير.....
255	2.4 تقدير نموذج الدراسة في الأجل الطويل.....
259	خلاصة الفصل.....
260	الخاتمة العامة.....
266	قائمة المراجع.....
285	الملاحق.....

قائمة الأشكال والجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
12Laffer منحى	1-1
20النموذج الكينزي لتحليل المتغيرات الاقتصادية	2-1
22منحنى الطلب الكلي للنقود عند كينز	3-1
23منحنى العرض الكلي للنقود عند كينز	4-1
24التوازن في سوق النقود عند كينز	5-1
28منحنى فيليبس عند الكلاسيك الجدد	6-1
30قنوات نقل السياسة النقدية	7-1
35مراحل إنتقال أثر السياسة النقدية	8-1
36المرجح السحري لكالدور في تحقيق أهداف السياسة النقدية	9-1
57الإجراءات المالية والنقدية	10-1
64منحنى توازن سوق السلع والخدمات في النموذج الكينزي	1-2
66إشتقاق منحى IS بيانيا	2-2
68إنتقال منحى IS	3-2
70التوازن في السوق النقدي (إشتقاق منحى LM)	4-2
72إنتقال منحى LM	5-2
73الأجزاء الثلاث لمنحنى LM	6-2
75التوازن الآني في سوق السلع والخدمات وسوق النقود IS-LM	7-2
78فعالية السياسة المالية في نموذج IS-LM	8-2
79ألية عمل السياسة المالية في نموذج IS-LM	9-2
80فعالية السياسة المالية في نموذج IS-LM وفق المنطقة الكينزية والكلاسيكية....	10-2
82فعالية السياسة النقدية في نموذج IS-LM	11-2
83ألية عمل السياسة النقدية في نموذج IS-LM	12-2
84فعالية السياسة النقدية في نموذج IS-LM وفق المنطقة الكينزية والكلاسيكية....	13-2
88إشتقاق منحى IS الجديد	14-2
90منحنى ميزان المدفوعات	15-2
91إشتقاق منحى التوازن لميزان المدفوعات	16-2
93منحنى التوازن الآني لنموذج IS-LM-BP	17-2
94منحنيات BP حسب درجة حركية رؤوس الأموال	18-2
96عدم توافق التوازنين الداخلي والخارجي	19-2

98	فعالية السياسة المالية في ظل أسعار الصرف الثابتة وتدفق كبير لرؤوس الأموال ..	20-2
99	فعالية السياسة المالية في ظل أسعار الصرف الثابتة وعدم تدفق لرؤوس الأموال ..	21-2
100	فعالية السياسة النقدية في ظل أسعار الصرف الثابتة وتدفق كبير لرؤوس الأموال ..	22-2
101	فعالية السياسة المالية في ظل أسعار الصرف المرنة وعدم تدفق لرؤوس الأموال ..	23-2
102	فعالية السياسة المالية في ظل أسعار الصرف المرنة وتدفق كبير لرؤوس الأموال ..	24-2
103	فعالية السياسة النقدية في ظل أسعار الصرف المرنة وعدم تدفق لرؤوس الأموال ..	25-2
104	فعالية السياسة النقدية في ظل أسعار الصرف المرنة وتدفق كبير لرؤوس الأموال ..	26-2
107	منحنى الطلب الكلي AD ..	27-2
109	منحنى العرض الكلي AS ..	28-2
110	منحنى التوازن العام في الأجل الطويل والقصير في ظل نموذج AD-AS ..	29-2
112	فعالية السياسة المالية في نموذج AD-AS ..	30-2
113	فعالية السياسة النقدية في نموذج AD-AS ..	31-2
114	فعالية السياسة المالية والنقدية في نموذج AD-AS (المنطقة الكينزية) ..	32-2
115	فعالية السياسة المالية والنقدية في نموذج AD-AS (المنطقة الكلاسيكية) ..	33-2
116	نماذج التوازن الإقتصادي ..	34-2
123	التوزيع القطاعي للإستثمار العام المخطط (1967-1969) ..	1-3
126	توزيع الإستثمارات العامة بين سنتي (1970-1973) ..	2-3
130	توزيع الإستثمارات العامة المخطط لها (1974-1977) ..	3-3
134	التوزيع القطاعي للإستثمار العام (1970-1984) ..	4-3
137	النمو حسب قطاع النشاط (1980-1984) ..	5-3
158	تطور نفقات الميزانية (2001-2014) ..	6-3
159	تطور إيرادات الميزانية (2001-2014) ..	7-3
174	تطور المجاميع النقدية (1975-1991) ..	8-3

184 مصادر خلق النقود.....	9-3
186 تطور معدل التضخم في الجزائر (1999-1990)	10-3
188 تطور الكتلة النقدية في الجزائر (2010-2000)	11-3
192 تطور معدل التضخم في الجزائر (2010-2000)	12-3
193 تطور الكتلة النقدية في الجزائر (2020-2010)	13-3
195 تطور معدل النمو الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر (2020-1970)	14-3
197 تطور معدل التضخم في الجزائر (2020-1970)	15-3
199 تطور معدل البطالة في الجزائر (2020-1970)	16-3
201 تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر (2020-1970)	17-3
227 المنحنى البياني لمتغيرات الدراسة عند المستوى.....	1-4
228 المنحنى البياني لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول.....	2-4
229 دالة الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة عند المستوى.....	3-4
231 دالة الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول.....	4-4
250 نتائج إختبار CUSUM لنموذج الدراسة.....	5-4
251 نتائج إختبار CUSUM of squares لنموذج الدراسة.....	6-4
253 نتائج إختبار التطابق لنموذج الدراسة.....	7-4

الصفحة	العنوان	الرقم
85IS-LM نموذج في المالية والنقدية والسياسة النقدية	1-2
104Mundell-Fleming نظام	2-2
132 (1979-1967) أهداف وإنجازات سياسة الميزانية	1-3
141 (1989-1980) الأهداف والنتائج	2-3
142 حصة قطاعات الأعمال من خلال خطط النمو	3-3
149 (2001-1994) الأهداف والنتائج	4-3
173	تطور عرض النقود والنتائج المحلي الإجمالي في الجزائر من (1985-1964) ..	5-3
184 (1999-1990) تطور موازين الخزنة	6-3
224 مقاييس الوصفية لمتغيرات الدراسة	1-4
232 نتائج إختبار ADF للسلسلة LGDP عند المستوى	2-4
234 نتائج إختبار ADF للسلسلة LGOV عند المستوى والفرق الاول	3-4
237 نتائج إختبار ADF للسلسلة LFISC عند المستوى والفرق الاول	4-4
239 نتائج إختبار ADF للسلسلة LM2 عند المستوى والفرق الاول	5-4
240 نتائج إختبار ADF للسلسلة LINF عند المستوى والفرق الاول	6-4
242 نتائج إختبار ADF للسلسلة LINT عند المستوى والفرق الاول	7-4
245 نتائج إختبار فترات الإبطاء المثلى لنموذج الدراسة	8-4
246 نتائج إختبار الحدود لنموذج الدراسة	9-4
247 نتائج الإختبارات التشخيصية لنموذج الدراسة	10-4
248 نتائج الإختبارات التشخيصية لنموذج الدراسة	11-4
249 نتائج إختبار التشويش الأبيض لنموذج الدراسة	12-4
252 نتائج القدرة التنبؤية لنموذج الدراسة	13-4
254 نتائج تقدير معلمات الأجل القصير لنموذج الدراسة	14-4
255 نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل لنموذج الدراسة	15-4

المقدمة العامة

تعتبر نماذج التوازن العام على أنها نماذج إقتصادية تُستخدم لتحليل وتفسير سلوك الإقتصاد بأكمله، وذلك من خلال دراسة التفاعلات بين مختلف القطاعات والعوامل المؤثرة في الإقتصاد. تهدف هذه النماذج إلى فهم كيفية تحقيق توازن بين العرض والطلب في مختلف الأسواق، وكذلك كيفية تحقيق توازن في القطاعات المختلفة للإنتاج والإستهلاك والإستثمار والتجارة، تعتمد نماذج التوازن العام على مجموعة من المفروضات والفروض التي تساعد في إطارها على تحليل الإقتصاد. من أهم هذه المفروضات نجد أولاً الإستقرار حيث تفترض هذه النماذج وجود توازن بين مختلف القطاعات الإقتصادية، حيث يتم تحقيق التوازن بين العرض والطلب في جميع الأسواق. ثانياً الإعتبارات النفعية حيث تُفترض أن الأفراد والشركات يسعون دائماً لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد المتاحة لديهم. ثالثاً التجارة حيث تُفترض وجود تبادل تجاري بين مختلف الإقتصاديين والبلدان، مما يؤدي إلى تدفقات متبادلة من السلع والخدمات. رابعاً المرونة حيث تُعتبر النماذج مرونةً بما يكفي لتسمح بتغييرات في الظروف الإقتصادية والسياسية والتكنولوجية.

يتمثل هدف نماذج التوازن العام في تحليل تأثير تغييرات معينة مثل سياسات حكومية أو تغييرات في الإنفاق أو زيادة في الضرائب على مختلف جوانب الإقتصاد. عن طريق إدخال هذه التغييرات في النموذج يمكن للإقتصاديين تقدير كيفية تأثيرها على الإنتاج، الإستهلاك، التوظيف، وغيرها من المتغيرات الإقتصادية. ومع ذلك يجب مراعاة أن نماذج التوازن العام تعتمد على العديد من الإفتراضات البسيطة التي قد لا تعكس دقيقة تفاصيل وتعقيدات الإقتصاد الحقيقي. وبالتالي تُستخدم هذه النماذج كأداة تحليلية واحدة من بين أدوات أخرى في دراسة الإقتصاد.

وتعتبر السياسة النقدية والمالية جزءاً أساسياً من إدارة الإقتصاد في أي دولة. حيث تهدف السياسة النقدية إلى التحكم في الكمية المتداولة من النقد وسياسات الفائدة، بينما تهدف السياسة المالية إلى التحكم في إيرادات الحكومة ونفقاتها. حيث تلعب هذه السياسات دور مهم في تحقيق التوازنات الإقتصادية الكلية وتختلف فعاليتها من دولة إلى أخرى.

كما هناك نماذج مختلفة لتحقيق التوازن العام في الإقتصاد، نجد أن نموذج التوازن العام الكلاسيكي يستند إلى فرضيات تفترض أن الإقتصاد ينتج بشكل تلقائي على مستوى العمق الطبيعي للنتائج، وأنه يتحقق توازن بين العرض والطلب. هذا يعني أنه في الطويل الأجل يمكن للإقتصاد الوصول إلى معدلات كاملة للتوظيف وإستخدام الموارد بكفاءة دون تدخل حكومي. أما نموذج التوازن العام الكينزي فيستند إلى نظرة مختلفة حيث

يعتقد أن الإقتصادات لا تصل دائماً إلى التوازن الكامل، وقد تواجه فترات من البطالة العالية. في هذا السياق تلعب السياسات النقدية والمالية دوراً مهماً في تعزيز الطلب الإقتصادي وتحقيق التوازن. على سبيل المثال يمكن أن تقوم الحكومة بزيادة الإنفاق العام أو خفض أسعار الفائدة لتعزيز الإستثمار والنمو الإقتصادي. كما يحاول نموذج التوازن العام النيوكلاسيكي دمج بعض العناصر من النموذجين الكلاسيكي والكينزي. ويعتبر أن الإقتصاد يمكن أن يصل إلى مستويات كاملة للتوظيف في الطويل الأجل، ولكنه يعترف بأن التخلفات القصيرة الأمد قد تحدث بسبب تقلبات الطلب. تشدد هذه النظرية على أهمية السياسات النقدية والمالية لتقليل من هذه التقلبات وتحقيق الإستقرار. أما نموذج التوازن العام الحديث فيأخذ بعين الإعتبار التفاعلات المعقدة في الإقتصاد، مع التركيز على الأسواق المالية والمؤسسات المالية. حيث تأثير العوامل النفسية والتوقعات الإقتصادية على السلوك الإقتصادي. وتسعى السياسات النقدية والمالية في هذا السياق إلى تحقيق الإستقرار المالي والتوازن من خلال إدارة التوقعات والتحفيز الإقتصادي. فهذه النماذج تُستخدم كأدوات تحليلية لفهم سلوك الإقتصاد وتوجيه السياسات النقدية والمالية. حيث يجب مراعاة أن الواقع الإقتصادي يمكن أن يكون أكثر تعقيداً من هذه النماذج، والتحديات الحالية مثل التقلبات العالمية وتأثير التغيرات التكنولوجية على كيفية تطبيق هذه السياسات.

تبنت الجزائر منذ إستقلالها أنظمة مختلفة أي من نظام الاشتراكي إلى نظام السوق، وتخللت هذه المراحل اعتماد سياسات مالية ونقدية قصد تحقيق توازنات إقتصادية كلية داخلية وخارجية، إلا أن عدم كفاءة إستخدام هذه السياسات في الإقتصاد الجزائري كان له آثار سلبية على متغيرات الإقتصاد الكلي ودرجة تأثير تلك المتغيرات على الأداء الإقتصادي بشكل عام وعلى معدل النمو الإقتصادي بشكل خاص، حيث أسفرت التجربة العملية في الجزائر عن ضعف كفاءة وفعالية السياسة المالية والنقدية في إنجاز أهدافها، حيث تشير المؤشرات المالية والنقدية إلى وجود إختلالات عميقة و تشوهات هيكلية في الأداء المالي والنقدي إنعكس على الأداء الإقتصادي الكلي وعلى التوازنات الداخلية والخارجية الكلية، وقد تجلّى في صور شتى أبرزها إرتفاع مستوى العام للأسعار ومعدلات التضخم، وتدهور سعر صرف العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية، وفي جانب المالي تزايد العجز الموازني وإرتفاع حجم المديونية المحلية وتراجع حجم الإنفاق الإستثماري الحكومي، والمحصلة النهائية هي تراجع دور السياسة المالية والنقدية في تحفيز النشاط الإقتصادي وتواضع معدلات النمو الإقتصادي في نهاية المطاف، كما أن غياب التكامل والتنسيق بين السياستين قد أسهم أيضاً في ضعف كفاءة وفعالية السياستين معاً، وبناء على ذلك وعلى نتائج الدراسات التطبيقية يصبح مشكل فعالية السياسة المالية والنقدية على الإقتصاد الجزائري أمراً مهماً وجدير بالبحث والدراسة، وبناء على ذلك تحدد مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤل الأتي :

ماهي إشكالية فعالية السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري من 1970-2020؟

و تتمثل الأسئلة الفرعية في:

- 1/ ماهي ماهية وأهداف السياسة المالية والنقدية ؟
- 2/ ما هي طبيعة العلاقة بين السياسة المالية والنقدية والتوازن الإقتصادي الكلي؟
- 3/ ما مستوى أداء وفعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الاقتصادية ؟
- 4/ كيف تسهم السياسة المالية والنقدية في تحقيق التوازن الإقتصادي في الجزائر؟
- 5/ ماهو واقع مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي في الإقتصاد الجزائري ؟
- 6/ ماهي أهم التطورات التي شهدتها السياسة المالية والنقدية في الجزائر ؟
- 7/ هل لمتغيرات السياسة المالية والنقدية تأثير معنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

فرضية الدراسة:

للإجابة عن الاشكالية الرئيسية المطروحة، تم صياغة فرضية أساسية والتي تتمثل في:

- يكمن مشكل فعالية السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري على النظام المالي المعتمد.

منهج الدراسة:

تم الإعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لتوضيح المفاهيم والعلاقات العامة بين العناصر المختلفة، حيث يتضمن ذلك وصف السياسة النقدية والسياسة المالية وإطار التوازن الإقتصادي والنماذج المستخدمة لتفسيره. ولمعرفة التطور التاريخي للسياسة المالية والنقدية ونماذج التوازن الإقتصادي تم الإعتماد على المنهج التاريخي، بالإضافة إلى الإعتماد على المنهج التحليلي وذلك لتحليل واقع السياسة المالية والنقدية في الجزائر وتطور مؤشرات التوازن الإقتصادية الكلية الداخلية والخارجية من 1970-2020، مع التركيز على المنهج التجريبي الذي يقدم نتائج كمية تفسيرية لقياس تأثير فعالية السياسات النقدية والمالية على الإقتصاد الجزائري وفق النماذج الإقتصادية الكلية.

أهمية الدراسة:

تتجسد أهمية الدراسة في الدور الهام الذي تقوم به السياسات الإقتصادية وبالخصوص السياسة المالية والنقدية في تحقيق الفعالية المطلوبة داخل الإقتصاد الوطني، حيث تم التركيز في هذا البحث على مشكل فعالية هذه السياسات على الإقتصاد الجزائري وفق النماذج الإقتصادية الكلية، مع إبراز واقع السياسة المالية والنقدية ومدى توجيهها نحو تحقيق التوازنات الكلية في الجزائر من 1970-2020، كما شملت أيضًا هذه الدراسة العوامل المحلية والعالمية التي قد تؤثر على تلك السياسات وتنفيذها، مثل التغيرات في أسعار النفط (المهمة للإقتصادات المعتمدة على النفط)، والتحويلات العالمية في النمو الإقتصادي، والأحداث الجغرافية والسياسية، وتقييمًا للتحديات والصعوبات التي واجهت السياسات الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة المدروسة، وكيفية التعامل معها من أجل تحقيق الأهداف المستهدفة، كما شملت أيضا الدراسة استخدام النماذج القياسية المناسبة لقياس فعالية السياستين على التوازنات الكلية خلال نفس الفترة.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في:

- 1- التعرف على المفاهيم الأساسية للسياسة النقدية والمالية في إدارة الإقتصاد الوطني، مع الإشارة إلى الإجراءات والتدابير التي يتخذها السياسيون والمسؤولون الإقتصاديون لتحقيق أهداف معينة في الإقتصاد. وعلى الرغم من أنهما تعملان بشكل مستقل، إلا أنهما لهما تأثير مشترك على النشاط الإقتصادي وتحقيق الإستقرار الإقتصادي؛
- 2- التعرف على نماذج التوازن الإقتصادي التي تسهم في رسم السياسة الإقتصادية، وتأثير كل من السياسة المالية والنقدية في ذلك؛
- 3- توضيح العلاقة التي تربط بين مؤشرات السياسة المالية والنقدية في الجزائر؛
- 4- محاولة تقييم دور السياسة المالية والنقدية المطبقة في الجزائر من خلال مدى فعاليتها في تحقيق التوازن الإقتصادي الكلي (الداخلي والخارجي)؛
- 5- قياس فعالية السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري على النمو الإقتصادي وفق نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL .

هيكل الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضية مع الإلمام أكثر بجوانب الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربع فصول حيث تضمن كل فصل ما يلي:

الفصل الأول: تم التطرق لدراسة الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية والتداخل الموجود بينهما، حيث تضمن ماهية السياسة المالية وتطورها عبر المدارس الإقتصادية، وماهية السياسة النقدية وتطورها عبر المدارس الإقتصادية، في حين تم تخصيص في الأخير لدراسة التداخل الموجود بين السياسة المالية والنقدية والجدل القائم بين فعاليتهما بين المدارس الإقتصادية.

الفصل الثاني: تم التطرق لدراسة تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الإقتصادية الكلية، حيث تضمن كل من التوازن الإقتصادي الكلي في نموذج IS-LM للإقتصاديين Hicks-Hansen، والتوازن الإقتصادي الكلي في نموذج IS-LM-BP للإقتصاديين Mundell-Fleming، في حين تم تخصيص الجزء الأخير على التوازن الإقتصادي الكلي في نموذج الطلب الكلي والعرض الكلي AD-AS وفعالية السياسة المالية والنقدية.

الفصل الثالث: تم التطرق لمسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري، حيث تضمن واقع السياسة المالية في الجزائر من 1970-2020، كما تضمن أيضا واقع السياسة النقدية في الجزائر من 1970-2020، في حين تم التعرّيج في الأخير تحليل مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي في الجزائر.

الفصل الرابع: تضمن تحليل القياسي لفعالية السياسة المالية والنقدية في الجزائر من 1970-2020، حيث تم التطرق إلى الدراسات السابقة في الموضوع، بالإضافة إلى الدراسة القياسية لتأثير فعالية السياسة المالية والنقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة .ARDL

الفصل الأول :

الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

الفصل الأول:.....الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

مقدمة الفصل:

إن الأزمات المتعاقبة والإختلالات الإقتصادية التي مرت بها معظم إقتصاديات العالم سواء المتقدمة أو النامية أدت الى مراجعة دور الدولة في الحياة الإقتصادية، وجعل تدخلها ضروريا للحد من الأزمات والصراعات المختلفة التي أصبح العالم يعرفها وهذا من خلال تبني مختلف السياسات الإقتصادية لمعالجة مختلف المشاكل الإقتصادية التي تواجهها الدول.

فالسياسات الإقتصادية تعتمد على إستخدام أدوات السياستين النقدية والمالية إلى جانب سياسات أخرى في تحقيق أهداف إقتصادية وبدرجة عالية من التنسيق بينهما، ويعد أثارهما على الإقتصاد من المواضيع التي اخذت حيزا هاما في الفكر الإقتصادي من خلال الجدل حول فعاليتها وقدرتها في التأثير على النشاط الإقتصادي، حيث تعتبر السياسة النقدية والمالية من الأدوات الرئيسية للسياسة الإقتصادية الكلية لغرض تحقيق أهدافها الأساسية المختلفة، فالسياسة النقدية أداة رئيسية في السياسة الإقتصادية فيما يتعلق بالقطاع النقدي ومن مهام ومسؤوليات البنوك المركزية، أما السياسة المالية فهي تختص بالقطاع المالي من خلال تحصيل الإيرادات العامة وتمويل الإقتصاد عن طريق الانفاق العام بالإضافة إلى القروض العامة، وتهدف كلا السياستين إلى تحقيق التوازن في الإقتصاد الكلي وعلاج الإختلالات الداخلية والخارجية على حد سواء، إلا أن فعاليتها تختلف باختلاف طبيعة الإقتصاد والأهداف المسطرة من دولة إلى أخرى.

إن التنسيق والتكامل بين السياسة المالية والنقدية هو أحد أهداف السياسة الإقتصادية والذي أصبح شيء ضروري ولا بد منه، وتكمن أهميته في مدى قدرة الحكومات على ضبط كلا السياستين لتماشي مع واقع الإقتصاد وهذا من خلال التأثير على الطلب الكلي وتنشيط الإقتصاد.

من خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى ماهية السياستين المالية والنقدية وتطورهما من خلال مختلف المدارس الإقتصادية وأهدافهما بالإضافة إلى التداخل والترابط الذي يجمع بينهما.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

1. ماهية السياسة المالية

السياسة المالية هي أحد أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدمها الحكومة للتأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. تركز السياسة المالية على التحكم في مستويات الإنفاق العام والضرائب، وتكييفها وفقاً للظروف الاقتصادية الحالية لتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية. وهذا من خلال التدخل في النشاط الاقتصادي من خلال تكييف مستويات أدوات الإنفاق العام والضرائب بما يتلاءم وواقع الاقتصاد والتأثير في التنمية الاقتصادية وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، سنتطرق في هذا المبحث عن مفهوم السياسة المالية ومراحل تطورها عبر المدارس الاقتصادية وأهدافها.

1.1 مفهوم السياسة المالية

كانت السياسة المالية ترادف في معناها الأصلي كلا من المالية العامة وميزانية الدولة، وأن الأصل في لفظها يرجع إلى كلمة فرنسية قديمة هي (Fisc) أي حافظة النقود أو الخزانة، ولكن ضمن مصادر التطور الذي رافق المجتمعات وظهور مهام جديدة في المجالات الاقتصادية المختلفة حيث إتسع مفهومها لتعني بدراسة النشاط المالي للاقتصاد الحكومي¹، وهذا من خلال تغيير حجم النفقات والايادات الحكومية في حالة عدم التوازن بين جانبي الميزانية العامة للدولة وبغية تحقيق أهداف مختلفة².

- عرفت النظرية التقليدية وفق لغاستون جييز Jeze " أن السياسة المالية هي مجموعة القواعد التي يجب على الحكومات والهيئات العامة أن تطبقها في تجديد النفقات العامة وتأمين الموارد اللازمة لسد هذه النفقات من خلال توزيع أعبائها بين الأفراد"³.

- هي مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة زمنية⁴.

- هي مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة زمنية ممكنة،

¹ نزار كاظم الخيكاني، حيدر بونس الموسوي، السياسات الاقتصادية - الإطار العام واثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي -، الطبعة العربية الثانية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2015، ص 45.

² خضير عباس المهري، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية، دراسة تحليلية موجزة في اطار النظرية الكينزية، ط1، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، 1981، ص139.

³ عباس كاظم الدعيمي، " السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الاوراق المالية"، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010، ص49.

⁴ فهد معيمش حزيان الشمري، محسن عبد الله الراجحي، توفيق عباس المسعودي، "السياسات المالية وتأثيرها على التنمية المستدامة قياس وتحليل"، ط1، الاردن: دار الايام للنشر والتوزيع، 2017، ص17.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

بمعنى الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويلية كما يظهر في الموازنة العامة¹.

- هي مجمل السياسات والإجراءات الحكومية المتعلقة بالإنفاق الحكومي والضرائب بهدف التأثير في الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) وتحقيق التوازن المرغوب للدخل بهدف تحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية للمجتمع².

ومن التعاريف السابقة يمكن إستخلاص تعريف للسياسة المالية :

- هي مجموعة برامج وقواعد التي تضعها الدولة مستخدمة بذلك النفقات العامة والإيرادات العامة، علاوة على القروض العامة لتحقيق جملة من الأهداف المسطرة خلال فترة زمنية المتمثلة في أهداف إقتصادية وإجتماعية وسياسية.

- السياسة المالية هي السياسة التي تتعلق بإدارة الموارد المالية للحكومة وتحديد كيفية إستخدامها لتحقيق أهداف معينة. وتشمل السياسة المالية الضرائب والإنفاق الحكومي والديون العامة، وتهدف السياسة المالية إلى تحقيق الاستقرار الإقتصادي والتحكم في التضخم وتعزيز النمو الإقتصادي وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين. وتختلف السياسة المالية من دولة إلى أخرى حسب الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية لكل دولة.

2.1 تطور السياسة المالية عبر المدارس الإقتصادية

لقد تطورت السياسة المالية عبر الزمن من خلال مختلف افكار المدارس الإقتصادية بدءاً من العصور القديمة ثم العصور الوسطى، حيث كانت مهام الدولة تقتصر على توطيد الأمن الداخلي والخارجي وإقامة العدالة بين الأفراد حتى العصر الحديث بظهور مذهب التجاربيين والطبيعيين حيث أصبحت تشمل على جميع النواحي الإقتصادية و الإجتماعية والثقافية .

1.2.1 السياسة المالية في المدرسة الكلاسيكية

سادت المدرسة الكلاسيكية خلال فترة الدور المحدود للدولة في الحياة الإقتصادية وفكرة الدولة الحارسة والحياد المالي ومبدأ توازن الميزانية، أي دور المبادرة الفردية وعلى اليد الخفية " دعه يعمل دعه يمر " ³ ، وهذا

¹ عبد المطلب عبد الحميد، " النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي"، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 425.

² محمد احمد الأفندي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 2012، ص 213 .

³ الشمري واخرون، "السياسات المالية وتأثيرها على التنمية المستدامة قياس وتحليل"، مرجع سابق، ص 24

الفصل الأول:.....الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

يعني عدم تدخل الدولة في تحقيق التوازنات الإقتصادية الكلية بإعتبار أن تحقيق التوازن يحدث تلقائيا وعند مستوى التشغيل الكامل وبذلك يتجدد دور السياسة المالية في ظل المدرسة الكلاسيكية في توفير الإيرادات العامة اللازمة لتغطية النفقات العامة التقليدية في ظل الدولة الحارسة دون أن يكون لها أي غرض إقتصادي أو إجتماعي أو سياسي¹، بإعتقادهم أن زيادة النفقات العامة يتطلب تدخل الدول لتوفير الموارد المالية وإحداث عدم توازن في الإقتصاد الوطني.

فإن أسس السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي تنحصر بإيجاز كالآتي²:

1- حصر أوجه الإنفاق العام

أدرك الفكر الكلاسيكي وجود بعض الحاجات العامة مثل الدفاع و الأمن الداخلي والتي تعتبر الأهم لحماية الدولة وحدودها، ومن هنا تبدو أهمية حصر وتحديد أوجه الإنفاق العام حتى لا يؤدي التوسع فيها بحجة إشباع العامة إلى سوء استخدام الموارد الإقتصادية وتدهور الإنتاج الوطني.

2- ضرورة تحقيق مبدأ الحياد المالي في كافة النشاطات الإقتصادية للدولة

أضافة الكلاسيك قيد آخر على النشاط الإقتصادي للدولة المتمثل في أن يكون تدخل الدولة حياديا، بمعنى ألا يؤثر النشاط الإقتصادي للدولة على تصرفات الأفراد والقطاع الخاص بأي شكل من الأشكال.

3- الإلتزام التام بمبدأ توازن الميزانية العامة سنويا

يعتقد الكلاسيك أن توازن الميزانية سنويا يمكن أن يضمن تحقيق قاعدة الحياد المالي بإعتبار أن تدخل الدولة وفقا لهذه الشروط يقتصر على مجرد تحصيل الأموال من مجموعة من أفراد المجتمع في صورة إيرادات عامة وتحويلها إلى مجموعة أخرى من أفراد نفس المجتمع في صورة إنفاق عام.

وسادت هذه الأسس الثلاث للسياسة المالية حتى نهاية العشرينات وتعرضت الدول التي دانت بالفكر الكلاسيكي للعديد من الهزات والأزمات الإقتصادية، كما نستخلص أن المدرسة الكلاسيكية لم تعطي للسياسة المالية أهمية كبيرة في الحياة الإقتصادية وحصرت دورها في تحصيل الإيرادات العامة وتحويلها إلى إنفاق عام

3.

¹ عبد المجيد القاضي، اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الاسلام، مطبعة الرشاد، الإسكندرية، دون سنة النشر، ص323.

² حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص ص 23-25

³ عوف محمد الكفراوي، السياسات المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي، الطبعة الثانية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2006، ص 152.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

2.2.1 السياسة المالية في المدرسة الكينزية

إن تطورات و الأحداث في مطلع القرن العشرين و الأزمة الإقتصادية التي شهدها العالم في سنة 1929، والذي أثبت عدم نجاعة الفكر الكلاسيكي في حيادية الدولة لمواجهة الأزمات الإقتصادية وفشل السياسة المالية التقليدية، عجل بظهور فكر جديد قائم على تغيير معتقدات الفكر التقليدي، والذي نادى إلى ضرورة تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية لمواجهة التقلبات الإقتصادية ومن أبرز رواده جون مينارد كينز¹، حيث شكل ظهور كتابه للنظرية العامة في التوظيف وسعر الفائدة والنقود *General Theory of Employment, Interest, and Money* في 1936، إيذانا بمرحلة جديدة هامة في تطور النظرية الإقتصادية، ولم تعد المشكلة في هذه الفترة وما تلاها محددة بكيفية تخصيص الموارد النادرة أو توظيفها في أفضل الإستعمالات وإنما في التساؤل حول لماذا في بعض الأوقات لا يتم تشغيل الموارد النادرة (وخاصة قوة العمل) توظيفا كاملا²، كما تمثلت أفكاره بضرورة العمل على تعويض العجز في الطلب الكلي الفعال وذلك بإتباع سياسات إقتصادية تقوم بها الدولة لدعم النشاط الإستثماري الخاص وبفعالية مع قدرة على الإنفاق التوسعي وفرض الضرائب³، وقد ترتب عن ذلك عدة نتائج هي⁴:

- 1- أن وظيفة الدولة تغيرت، حيث أصبح لها دور متزايد في النشاط الإقتصادي والإجتماعي، بالإضافة إلى الوظائف التقليدية للدولة التي كانت موجودة مثل الأمن والحماية والعدالة وإقامة المرافق التقليدية.
- 2- أن المبدأ السائد في مجال المالية العامة للدولة هو "التخلي عن الحياد المالي" ليحل محله مفهوم المالية الوظيفية وذلك من خلال الأراء التطبيقية التي جاء بها Hansen والذي يقر بضرورة تحديد الإنفاق العام المطلوب أولا والذي يحقق أهدافا أكثر من الهدف المالي فقط، ولا مانع من أن يتحدد إنفاق أكبر من الإيرادات العامة، وبالتالي من المسموح به حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة، وللدولة لكي تواجه ذلك أن تقوم بالحصول على القروض العامة 'التمويل بالعجز' أو تقوم بإصدار نقود جديدة، أو العكس باللجوء إلى تكوين إحتياطي مالي لمواجهة أعباء مستقبلية عن طريق الحصول على إيرادات أكبر من الإنفاق.

¹ الشمري واخرون، "السياسات المالية وتأثيرها على التنمية المستدامة قياس وتحليل"، مرجع سابق، ص ص 25-26.

² محمد أحمد الافندي، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة، الأمين للنشر والتوزيع، ط1، صنعاء، 2012، ص 26.

³ الخيكتاني نزار كاظم، حيد يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية: الأطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص

54.

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، سلسلة الدراسات الاقتصادية: السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، ط1، مجموعة النيل العربية،

القاهرة، مصر، 2003، ص ص 40-41

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

3- أن هدف السياسة المالية ونظام المالي هو إحداث التوازن المالي، وأيضا إحداث التوازن الإقتصادي، والتوازن الإجتماعي، من خلال التدخل لإنهاء حالة الكساد أو معالجة التضخم، وإعادة توزيع الدخل.

ويفهم من ذلك أن دور الدولة في النشاط الإقتصادي قد إزداد بصورة كبيرة للغاية، وبالتالي أصبحت مالية الدولة ذات وزن كبير.

وهكذا أصبحت النظرية الإقتصادية تعتمد أكثر فأكثر على النماذج الإقتصادية التي أخذت إتجاها كليا، خلال هذه الفترة وقدم هيكس نموذج الإقتصادي (IS-LM) لتفسير وشرح آراء كينز الإقتصادية بينما وضع هارود نمودجه الإقتصادي في النمو الإقتصادي عام 1938. وفي 1939 صاغ شومبيتر نمودجه للتطور الرأسمالي وكان قد سبقه إلى ذلك كل من راجنر فريش وميشال كاليكي اللذين إختزلا نظرية دورة الأعمال في نماذج رياضية، كما قام فاراس بتطوير نظرية التوازن العام وقدم كل من نيكولاس كالدور وجوان روبنسون نمودجيهما في النمو والتوزيع في فترة ما بعد كينز وفقا لمقاربات إقتصادية كلية، أما روبرت سولو، فإنه قدم إسهاما رائعا في نظرية النمو الإقتصادي بتقديمه لنمودجه الإقتصادي في النمو الإقتصادي في سنة 1956¹.

3.2.1 السياسة المالية في المدرسة النقدية

إن ضرورة تنظيم الحكومة للإقتصاد عن طريق أدوات السياسة المالية لإدارة الطلب الكلي عند جون مينارد كينز عجزت عن تفسير ظاهرة التضخم الركودي Stagflation الذي ظهر أثناء السبعينات والذي إرتفعت فيها معدلات التضخم ونسب البطالة، تلك المشكلة المزدوجة التي عانتها إقتصادات الدول الغربية في تلك الفترة، حيث بدا واضحا أن النظرية الإقتصادية قد فقدت كفاءتها في توقع حدوث مشكلة الركود التضخمي بالرغم من محاولة الكينزيين الدفاع عنها وإنفاذها بإحتضانهم لفكرة منحى فيليبس وهو المنحنى الذي يشير إلى نوع من المقايضة بين معدل التضخم ومعدل البطالة، كل هذا عجل في ظهور منظري مدرسة شيكاغو وعلى رأسهم ميلتون فريدمان Milton Friedman ، حيث رفضوا المبادلة بين التضخم والبطالة في الأجل الطويل كما أن التضخم ظاهرة نقدية، ومن ثم صوب النقديون سهام هجومهم على إهمال النظرية الكينزية لدور السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي، كما أنهم يرون تدخل الحكومي بالإقتصاد عاملا معرقلا للتطور والنمو الإقتصادي²، بالإضافة إلى إنتقادهم للعلاقة بين الضرائب والدخل وسعر الفائدة فإنهم يؤمنون بأن تدخل الحكومة بزيادة الضرائب بغية الحد من الطلب الكلي فإن ذلك يؤدي إلى إنخفاض الدخل القومي وحدث البطالة

¹ محمد أحمد الافندي، النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة والممارسة، ط1، مرجع سابق، ص 27.

² الخيكاني نزار كاظم، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية: الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

التي يترتب عنها إنخفاض أسعار الفائدة السوقية، ويترتب على زيادة أسعار الضرائب في حالات التضخم إنخفاض حجم الإقتراض الحكومي من الجمهور بمقدار الزيادة في حصيلة الدولة من الضرائب وبذلك تتجه الأرصدة النقدية إلى تيارات الإنفاق العام بواسطة الحكومة بدلا من الأفراد وهذا ما يطلق عليه النقديون بأثر المزاحمة (Growth Out)¹، كما أن النقود هي العامل الوحيد الذي له الأهمية في الحياة الإقتصادية، وأن علاج البطالة لا يتحقق إلا من خلال إستخدام أدوات السياسة النقدية ولهذا فإن تقلبات مستويات الدخل والنتائج والتشغيل تعود إلى أخطاء السياسة النقدية أو إلى التدخل الحكومي في أليات السوق، وهكذا فإن الطلب الكلي يتأثر بالتغير الذي يحدث في الإنفاق النقدي، الذي يتوقف تأثيره على كمية النقود، وسرعة تداولها، ونظرا لأن معدلات الأسعار والأجور لا تتكيف مع إنخفاض عرض النقود والإنخفاض المرافق له في الطلب الكلي، فإنه ينشأ إرتفاع في مستوى البطالة، وإنكماش مستوى الأعمال والتشغيل بسبب الإنكماش النقدي². كما توصل فريدمان في النهاية إلى أن كل من السياسة المالية والسياسة النقدية لهما دور مهم في مكافحة الركود وتحقيق الإستقرار وأن مزيج السياسة المالية والنقدية يمثل أفضل السياسات في ظل إقتصاد مفتوح³.

4.2.1 السياسة المالية في تحليل فرضية التوقعات الرشيدة

إستند الفكر الكلاسيكي الجديد على مجموعة من الأسس والإفتراضات، فأنصار المدرسة الكلاسيكية الجديدة يفترضون حصول الوحدات الإقتصادية على معلومات كاملة وهذا إستناد على التوقعات الرشيدة أو العقلانية⁴، فالوحدات الإقتصادية مع ظهور الأفكار الجديدة لإقتصادي التوقعات الرشيدة زادت الشكوك بالنظرية الكينزية مما عمق مأزق نظرية الإقتصاد الكلي الكينزية، حيث يعتبر كل من روبرت لوكاس وتوماس سارجنت وروبرت بارو الإقتصاديون الرواد في مدرسة التوقعات الرشيدة⁵، ويمكن تلخيص هذه المبادئ في النقاط التالية⁶:

1- إن لتوقعات الوحدة الإقتصادية (أفراد/ منشأة) تأثير على سلوكها الإقتصادي سواء في مجال الإستهلاك أو الإنتاج أو العمل والإستثمار، من خلال تعظيم المنافع إلى أقصى حد وتقليل الخسائر إلى أدنى حد ممكن؛

¹ عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف و الاسواق المالية، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص ص 433-434.

² فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن احمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، خوارزم العلمية، السعودية، 2015، ص 59.

³ محمد أحمد الافندي، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة، مرجع سابق، ص 30.

⁴ الدعيمي عباس كاظم، السياسات النقدية والمالية واداء سوق الاوراق المالية، ط 1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2017، ص 42.

⁵ محمد أحمد الافندي، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة، ط1، مرجع سابق، ص 31.

⁶ عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف و الاسواق المالية، مرجع سابق، ص ص 444-445.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

2- إن وحدات الإقتصادية على دراية بكم معين من المعلومات تمكن من استخدامها بكفاءة عالية في بناء توقعات حول قراراته المستقبلية؛

3- إن توقعات الوحدة الإقتصادية هي توقعات عقلانية صحيحة طالما أن هذه المعلومات لا تختلف عن تلك التي تستند إليها السياسات الإقتصادية الحكومية؛

4- إن الأسعار والأجور تكون مرنة ووضوح السوق وهذا من شأنه إمكانية توازن العرض والطلب في كافة الأسواق بمعنى توازن دائم بما في ذلك سوق العمل.

كما يعتبر أنصار المدرسة الكلاسيكية الجديدة إن الوحدات الإقتصادية عقلانية للسياسة الحكومية الإقتصادية بفعل ما تحصل عليه من المعلومات وما تكسبه من خبرة عن المتغيرات الإقتصادية عبر الزمن حيث تكون قادرة على التوقع الصحيح والواقعي لتلك المتغيرات وبالتالي فلن يكون هناك لمثل هذه التغيرات في السياسة الحكومية إلا تأثير ضئيل لا يؤخذ بالحسبان ولاسيما في المتغيرات الحقيقية في الإقتصاد كالإنتاج والإستخدام¹.

ويمكن القول وإستناد لفرضية التوقعات العقلانية، إن مسألة إعتداد سياسة مالية معلنه سواء كانت توسعية أم إنكماشية منذ البداية يمكن أن تساعد أصحاب القرار الإقتصادي في جانب التنسيق والتعاون مع إجراءات السياسة المالية التي تنتهجها الحكومة معا لتحقيق أهدافها، كما أن للتوقعات أهمية كبيرة في السلوك الإقتصادي وقد تختلف هذه الأهمية من مجال إلى آخر أو من سوق إلى آخر، فمن المعروف أن الأسواق المالية تتصف بسرعة التأثر بتوقعات الأحداث السياسية، فيلاحظ مثلا تذبذب أسعار الأسهم والسندات وتقلب أسعار صرف العملات نتيجة توقع سياسة معينة أو حدث سياسي معين، ولكن نادرا ما نجد مثل هذه التأثيرات في أسواق أخرى كسوق العمل أو سوق السلع والخدمات، فلذا من السابق لأوانه أن نقول نظرية التوقعات العقلانية قد ألغت نظريات الإقتصاد الكلي السابقة لها²، بالإضافة إلى أن هذه النظرية قد تعرضت لإنتقادات كان من أهمها أنه في حالة إمتلاك صانعي السياسة لمزيد من المعلومات عن الإقتصاد قد يكون من السهل لهم أن ينشروا المعلومات ويدعو الناس لكي يتصرفوا بناء عليها بدلا من تطبيق سياسة جديدة. فضلا عن مسالة إفتراض النظرية لمرونة الأسعار والأجور ، فإنها يمكن أن تكون جامدة (Sticky)، وبالتالي حتى لو كانت التوقعات رشيدة فإن الأجور والأسعار قد تتغير ببطء لتؤدي على تغيرات في الناتج والعمالة، وعلى هذا الأساس فإن

¹ الدعيمي عباس كاظم، السياسات النقدية والمالية واداء سوق الاوراق المالية ، مرجع سابق، ص 58.
² عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود و المصارف و الاسواق المالية، مرجع سابق، ص 447.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

السياسة المرنة يمكنها تغيير الناتج والعمالة على الأقل في الأجل القصير، وعليه يمكن القول أن هذه النظرية تعد محل خلاف بين الإقتصاديين¹.

5.2.1 السياسة المالية وفق تحليل إقتصاديات جانب العرض

لقد إنتقدت الإقتصاديات الكينزية في السنوات الأخيرة بسبب إهمالها للعرض الكلي، وقد عرف منتقدوها بإقتصاديي جانب العرض Supply-side economists، الذين يرون أن أفضل طريق لتحسين الأداء الإقتصادي للولايات المتحدة هو إتخاذ سياسات تدفع لزيادة العرض الكلي من السلع والخدمات²، حيث أدت الأفكار الكينزية القائمة على الإهتمام بجانب الطلب الكلي إعتقادها على أهمية التدخل الحكومي في تحسين الأداء الإقتصادي إلى عجزها في علاج معدلات التضخم المرتفعة والمصاحبة لمعدلات البطالة العالمية والمسماة بالتضخم الركودي (Stagflation)، الأمر الذي دعا منتقديها إلى أن ينظرو في جانب العرض ذات الأهمية نحو تحسين جانب الإقتصاد من خلال إعتقاد سياسات مصممة لزيادة العرض الكلي من السلع والخدمات، وفي محاولة منهم بالضغط للعودة إلى السياسات التقليدية القائمة على الموازنة لتفسير الظواهر الإقتصادية الكلية وتقديم صفات مناسبة للإستقرار³، حيث ترجع جدور مدرسة إقتصاديات العرض إلى قانون ساي التي إهتمت بإعادة الإعتبار للعرض الكلي الذي يخلق الطلب الكلي وفقا لساي، لذلك إنشغل إقتصاديو العرض ببناء نظرية إقتصادية كلية للعرض لتكون بديلا عن النظرية الكينزية التي رأوا أنها تمثل نظرية في الطلب الكلي، وفي حقيقة الأمر، لم يكن لدى رواد إقتصاديات العرض مقولات فكرية مستقلة تجسد مضمونا جديدا في النظرية الإقتصادية فقد ضلت منطلقاتهم الفكرية مرتبطة بالنظرية الكلاسيكية المعاصرة، وإقتصر إسهامهم الكلي في إعادة التركيز على أولويات السياسة الإقتصادية، حيث إهتموا بالسياسات الإقتصادية المحفزة للعرض الكلي ورأوا أن تخفيض الضريبي له أثار محفزة على الأجور الحقيقية والإدخار والإستثمار ومن تم زيادة حجم التشغيل⁴.

كما الأفكار المهمة التي ركزت عليها المدرسة أنها تنظر على الضرائب كأحد عوامل النمو الإقتصادي ولكنها ترى إرتفاعها يؤثر سلبا على النشاط الإقتصادي والإستثماري والذي ينعكس في النهاية بإنخفاض مدفوعات الضرائب، لذلك تنادي بخفض معدلاتها، كما أن ما جاء به أنصار مدرسة إقتصاديات جانب العرض

¹ الخيكتاني نزار كاظم، حيد يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية: الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 58.

² مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، تر. محمد ابراهيم منصور، ط2، دار المريخ للنشر، السعودية، 1999، ص 342.

³ الخيكتاني نزار كاظم، حيد يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية: الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 58.

⁴ محمد أحمد الافندي، النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة والممارسة، ط1، مرجع سابق، ص 34.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

يمكن أن يكون متفقاً لما جاء به الفكر النقدي من خلال إنحيازهم لمبدأ المشروع الخاص¹، ومن أهم الأسس للسياسة المالية التي أستاذت عليها هذه المدرسة هي² :

- 1- إجراء تخفيض كبير في الضرائب المباشرة، وفي هذا الخصوص يولي أنصار هذه المدرسة أهمية خاصة لخفض معدلات الحدية للضرائب على رأس المال والضرائب على الدخل.
- 2- الحد بشكل ملموس من الطابع التصاعدي للضرائب المباشرة، أي يكون النظام الضريبي أقل تصاعدياً.
- 3- أن يكون الحد من الضرائب مصحوباً بتخفيض الإنفاق الحكومي.
- 4- أن يصمم النظام الضريبي بحيث يشجع الإنتاجية والعرض بدلاً من التلاعب بالطلب الإجمالي.

وفي هذا الصدد يعتقد أنصار هذه المدرسة من بينهم 'آرثر لافر' Arther Laffer بأن استخدام الحكومات للضرائب بهدف زيادة الإيرادات من أجل زيادة الطلب أمر مبالغ فيه، كونها تتجاهل تأثيرات رفع العبء الضريبي على الحوافز³، وقد طرح منحني لافر والذي يستند في الحقيقة إلى فكرة قديمة نادى بها إبن خلدون، وتتمثل هذه الفكرة أنه عند خفض الضريبة سوف يؤدي في النهاية إلى زيادة الإيرادات العامة وليس إلى تقليصه، لأن ذلك سوف يشجع الإنتاج، والشكل رقم (1-1) يوضح منحني Laffer.

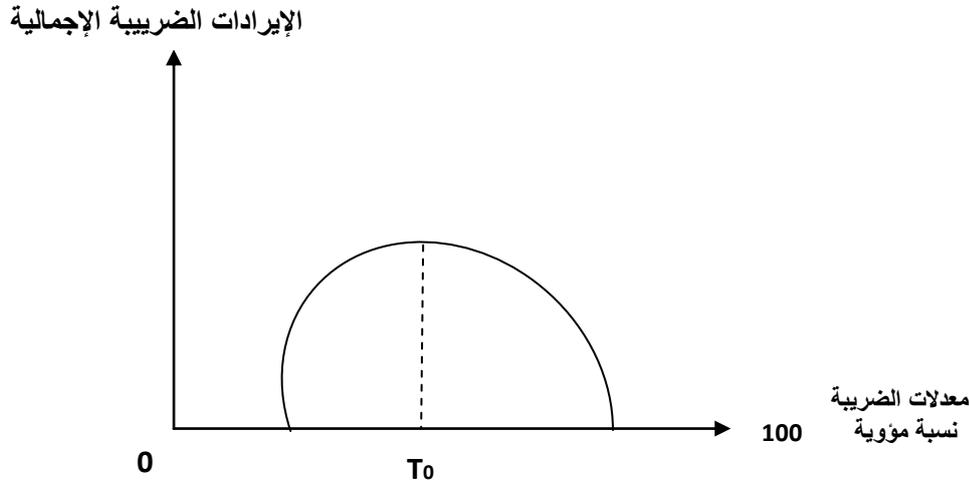
¹ الخيكتاني نزار كاظم، حيد يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية: الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص

60.

² الشمري وآخرون، "السياسات المالية وتأثيرها على التنمية المستدامة قياس وتحليل"، المرجع السابق، 2017، ص33.

³ إسامويلسون بول، د. نودهاوس ويليام، ترجمة (عبد الله هشام)، الاقتصاد، ط 02، الاهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 648.

الشكل رقم (1-1): منحني Laffer



المصدر : مايكل إيدجمان، الإقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، تر. محمد إبراهيم منصور، ط2. مرجع سابق، ص 354.

يتضح من منحني (1-1) أن قبل النقطة (T0) فنلاحظ أنه هنالك علاقة طردية بين معدلات الضريبة وحصيلتها، أما عند زيادة الضريبة عن معدل (T0) تنخفض الإيرادات أي علاقة عكسية فمعدلات الضريبة المرتفعة تؤدي إلى تخفيض عوائد الضريبة، وهذا ما عارضه رجال السياسة على مدار الزمن من خلال تخفيض معدلات الضريبة بشكل جوهري لأنه كان من المعتقد بأن الإيرادات الضريبية سوف تنخفض، وبذلك تخلق عجزا أكبر في الموازنة¹، ولمعالجة ذلك إقتراح إقتصاديّو جانب العرض إجراءات جذرية على هيكل النظام الضريبي من خلال إعتمادهم على منهج إقتطاعات ضريبة جانب العرض القائم على خفض معدلات الضريبة الحدية من الدخل وبأقل تصاعديّة بحيث يعمل ذلك على تشجيع الإنتاجية والعرض بدلا من التلاعب بالطلب الإجمالي، فضلا عن أن التخفيض في المعدلات الضريبية الحدية يعمل على زيادة حصيلّة الضريبة نتيجة للآثار السلبية للتهرب الضريبي عند إرتفاعها².

ولعل أهم الأسس العامة للسياسة المالية التي أستندت إليها هذه المدرسة هي³ :

1 مايكل إيدجمان، تر. محمد إبراهيم منصور، الإقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، ط2، مرجع سابق ص 355.
2 الخيكتاني نزار كاظم، حيد يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية: الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الإقتصاد الكلي ، مرجع سابق، ص 60.
3 بول سامويلسون، ويليام نوردهاوس، ترجمة (عبد الله هشام)، الإقتصاد، ط2، مرجع سابق، ص 649.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

- إجراء تخفيض كبير في الضرائب المباشرة، وفي هذا الخصوص يولي أنصار هذه المدرسة أهمية خاصة لخفض المعدلات الحدية للضرائب على راس المال والضرائب على الدخل.
- أن يكون النظام الضريبي أقل تصاعدياً، أي الحد وبشكل ملموس من الطابع التصاعدي للضرائب المباشرة.
- أن يكون الحد من الضرائب مصحوباً بتخفيض الإنفاق الحكومي.
- أن يبصم النظام الضريبي بحيث يشجع الإنتاجية والعرض بدلاً من التلاعب بالطلب الإجمالي.

3.1 أهداف السياسة المالية

تسعى السياسة المالية إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال استخدام مختلف أدواتها، حيث أصبح من الضروري بعد إتساع دور الدولة في النشاط الإقتصادي، أن تعمل الحكومة على أن يتناسق نشاطها مع نشاط الأفراد وينسجم معه، وتوحد الأهداف والجهود ولا تتعارض أو تتنافس ولذلك أصبح لزاماً على السياسة المالية أن تعمل على تحقيق التوازن في جوانب الإقتصاد الوطني، التوازن المالي، التوازن الإقتصادي، التوازن الإجتماعي والتوازن العام¹، إلى جانب ذلك تلعب السياسة المالية أهداف أخرى ضمن أهداف السياسة الإقتصادية الكلية حيث تتمثل في:

1- تحقيق الإستقرار الإقتصادي: حيث تعتبر الظاهرة التي ترتبط فيها المعدلات المرتفعة من التضخم

بمعدلات مرتفعة من البطالة ظاهرة جديدة زادت من أهمية الإستقرار في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وبصورة عامة فإن السياسة المالية يجب أن تستهدف المحافظة على الأسعار في ظل معدلات منخفضة من البطالة في الإقتصاد المحلي والمحافظة على وضع مناسب لميزان المدفوعات².

2- تحقيق الكفاءة الإقتصادية في تخصيص الموارد: يتضمن هدف تحقيق الكفاءة الإقتصادية

(Economical Efficiency) توجيه الموارد نحو أفضل الإستخدامات للموارد الإقتصادية التي بحوزة المجتمع وبأكفأ صورة ممكنة، وبعبارة أخرى تدخل الدولة في توزيع الموارد مابين الإستخدامات العامة المختلفة طبقاً لأولويات معينة بهدف تحقيق أقصى نفع عام أو أقل ضرر ممكن³.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، سلسلة الدراسات الاقتصادية: السياسات الاقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي (تحليل كلي)، ط1، مرجع سابق، ص ص

45-44

² محمد نجاته الله صديقي، تدريس الإقتصاد الإسلامي (المالية العامة)، ط1، مطابع جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2007، ص18.

³ الخيكاني نزار كاظم، حيد يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية: الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الإقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص

46.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

3- تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات والدخل: ركزت الأفكار والنظريات الاجتماعية منذ التاريخ على العدالة الاجتماعية، لكن الممارسات العملية والحكام كانوا يصدرون القوانين والأحكام التي تحقق مصالح مجموعة صغيرة للأفراد، وبذلك كانت العدالة شبه غائبة في أكثر المجتمعات، فالعدالة في المفهوم السياسي والإقتصادي والاجتماعي تعني مساواة الناس أمام القانون والإستفادة من الخيرات العامة وتحقيق التكافل بين الأغنياء والفقراء وإزالة مظاهر التمييز كلها بين الأفراد بغض النظر عن اللون أو الأصل أو الجنس، فالعدالة الاجتماعية هي التمتع الجميع بالحقوق والحريات دون تمييز¹. حيث تستخدم السياسة المالية أدواتها من أجل توزيعه توزيعاً عادلاً على أفراد المجتمع، وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالتوزيع الأولي للثروة والتوزيع العادل للدخل المحقق نتيجة استخدام مصادر الثروة والتوزيع التوازني لتصحيح الاختلالات الناتجة عن استخدام الموارد المتاحة ومن بين هذه السياسات نجد²:

- التدخل في أسعار السلع والموارد وتحديد حد أدنى للأجور؛

- تعديل الدخل الشخصية من خلال الضرائب التصاعديّة على الدخل، التي تحد الدخل المرتفعة؛

- تغيير نوع الملكية من خلال فرض ضرائب على ملكية رأس المال وعلى التركات والهبات.

4- تحقيق مستوى التوظيف الكامل: يعتبر التوظيف الكامل للقوى البشرية وكافة الموارد الإنتاجية من أهم العوامل المحددة لمستوى المعيشة في المجتمعات المتقدمة، وهنا نلاحظ مفارقة واضحة ففي المجتمعات الرأسمالية يطغى الإستثمار الخاص، ومن ثم فإن السياسة المالية يقتصر دورها على تهيئة البيئة المواتية لإزدهار الإستثمار الخاص ونموه، أما في المجتمعات الإشتراكية سابقاً فيطغى الإستثمار العام كعامل في موازنة الإقتصاد، ومن ثم فإن السياسة المالية يصير لزاماً عليها توفير الموارد المالية اللازمة للإستثمارات العامة³.

2. ماهية السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الإقتصادية التي تعتمد عليها الدول في تحقيق أهدافها المختلفة، حيث سنتطرق في هذا المبحث على تعريف السياسة النقدية والتعرف على ما شاع بين الأدبيات الإقتصادية

¹ تامر محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2004، ص ص 197-198

² طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 1999، ص 208.

³ صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي (دراسة المفاهيم والاهداف والاولويات)، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006، ص499.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

من مفاهيم التي تستخدمها البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء للتأثير في مستوى النشاط الإقتصادي، ثم التعرّيج على أهداف السياسة النقدية وأدواتها وقنوات إنتقال أثرها إلى القطاع الحقيقي.

1.2 مفهوم السياسة النقدية

لقد عرفت السياسة النقدية تعاريف عدة صيغة جميعها من وجهة نظر معينة تخص الكاتب الباحث الإقتصادي في المشكلة الإقتصادية والنقدية والمالية والعلاقة التي تربطهم جميعا في الإطار العام للإقتصاد، وعلى ذلك أخذت التعريفات الخاصة بهذا المفهوم عدة إتجاهات وفقا لإتجاهات النظرية المرجحة في التطبيق إلا أن جميعها إنفتحت على أن السياسة النقدية ذات علاقة وطيدة بالنقد والجهاز المصرفي وخاصة منه ما تعلق بسياسة الإئتمان¹، وكذلك بالجزء من السياسة المالية الحكومية التي تتعلق بمشكلة الدين العام بصورة خاصة وبالمركز النقدي للدولة على وجه العموم²، وبالتالي يمكن إيجاز تعريف السياسة النقدية في التعاريف التالية:

فقد عرفها الإقتصادي Kent بأنها " مجموعة من الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف إقتصادي معين كالإستخدام الكامل" وعرّفها Einzing بأنها " مجموعة من الإجراءات والأعمال النقدية وغير النقدية ذات الأهداف النقدية المؤثرة على الأنظمة النقدية"، أما الإقتصادي Johanson فقد عرفها بإنها " الأداة التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على عرض النقد من خلال التحكم به لتحقيق الأهداف العامة للسياسة الإقتصادية" فيما عرفها الإقتصادي Bach بأنها " كل ما يقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء أكانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية"، كما عرفها Ritter بأنها " الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي بهدف التحكم بعرض النقد في الإقتصاد الوطني بحيث يتناسب مع النمو في الإنتاج السلعي والخدمي"³.

كما عرفها GEORGE PARIENTE على أنها مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الإقتصاد ومن أجل ضمان إستقرار أسعار الصرف⁴.

وعرفها آخر بأنها مجموعة من القواعد، والوسائل، والأساليب، والإجراءات، والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتحكم في المعروض النقدي، بما يتناسب والنشاط الإقتصادي لتحقيق أهداف إقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة¹.

¹ أحمد زهير شامية، مصطفى حسين، مدخل الى الإقتصاديات النقود والمصارف، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا، 2007، ص308.

² خضير عباس المهر، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية، دراسة تحليلية موجزة في اطار النظرية الكينزية، مرجع سابق، ص175.

³ عبد الحسين جليل الغالبي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص ص 176-177.

⁴ لعلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010، ص59.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

وحسب فوزي القيسي يعتبر السياسة النقدية بأنها التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الائتمان بإستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية².

وكتعريف شامل فإن السياسة النقدية هي الأداة التي تتألف من مجموعة من الإجراءات والترتيبات النقدية وغير النقدية بهدف التأثير في كمية النقود وهيكل سعر الفائدة ومن ثم التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي.

2.2 تطور السياسة النقدية عبر المدارس الاقتصادية

لعب الذهب دورا هاما في الحضارات القديمة، فقد إرتبط المستوى العام للأسعار بكميات الذهب التي تنتجها الشعوب ونظرا لندرة الإنتاج فقد تحقق الإستقرار النسبي في قيمة النقود وإنعكس ذلك إيجابا على المستوى العام للأسعار خلال فترات طويلة من الزمن إمتدت من ظهور الذهب إلى ظهور المصارف في القرنين الخامس عشرة والسادس عشرة وكانت السياسة النقدية خلال هذه الفترة تركز على توازن الإصدار ومن ثم التوازن في الأسعار والأزمات التي كانت تحصل هي نتيجة غش النقود نظرا لقلة الأموال لدى السلطان فكان يخفض نسبة الذهب في الليرة أو الدينار وهذا ما حصل أيام المقريري في مصر عندما إزداد معدل التضخم وقد تصدى المقريري لهذه الأزمة وكتب عنها كتابا بعنوان "إغاثة الأمة في كشف الغمة" وقد أرجع أسباب التضخم لغش النقود من قبل السلطان.

1.2.2 السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي

تطورت النظرية الكمية الكلاسيكية في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر على يد الإقتصادي "ادم سميث" ، وساهم في تطورها العديد من الإقتصاديين من بينهم مالتوس وريكاردو وساي و"إيرفينغ فيشر" ، حيث هدفت هذه النظرية إلى شرح وضبط معالم السياسة النقدية من خلال تحليل العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار وكانت نتائج الأفكار الكلاسيكية متمثلة في³:

- إعتبر الكلاسيك كمية النقود متغيرا مستقلا وأن الأسعار هي متغير تابع، فكلما إزداد عرض النقد ترتفع الاسعار؛

¹ Pascal Gaudron, Sylvie Lecarpentier : Economie Monétaire et Financière, 5 eme édition, Economica, paris, 2008, p 285.

² عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 53.
³ علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، ط1، بيروت: دار المنهل اللبناني، لبنان، 2012، ص 376.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

- يمكن للسياسة النقدية التأثير عن عرض النقد عن طريق سعر الفائدة وعمليات السوق المفتوحة والإحتياطات القانونية؛
- النقد هو عنصر محايد ولا يجوز استخدامه للتأثير في الناتج؛
- الإئتمان يجب أن يخدم القطاع الخاص لكي يساهم في زيادة الإنتاج؛
- رفض الكلاسيك زيادة الإصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة.

وإشتملت النظرية الكمية للنقود معادلتين أساسيتين هما:

1- معادلة التبادل لـ Fisher : وهي تعتبر أساس نظرية المستوى العام للأسعار حيث إهتمت بتحليل العلاقة بين المتغيرات النقدية والمستوى العام للأسعار، حيث صاغها الإقتصادي Irving Fisher (1867-1947)، بإدخاله للنقود المصرفية وسرعة دورانها في معادلته المعروفة بمعادلة المبادلة وهي على شكل¹:

$$M \cdot V = P \cdot T \dots \dots \dots (1)$$

حيث تمثل كل من M كمية النقود المتداولة في وقت ما، V سرعة دوران وحدة النقد. T حجم المعاملات التي تمت خلال نفس الفترة، P المستوى العام للأسعار.

من خلال هذه المعادلة يؤكد فيشر على انه ليس للنقود تأثير على الإنتاج وأن التأثير الوحيد لها فقط يكون على مستوى الأسعار وهكذا تكون النقود حسب الكلاسيك وسيلة تبادل ومقياس للقيمة، وليس لها وظيفة أخرى في الإقتصاد.

2- معادلة كامبردج (معادلة الأرصدة النقدية الحاضرة): هذه المعادلة عبارة عن إعادة صياغة للنظرية الكمية أو معادلة Fisher، تركز هذه النظرية على عوامل التي تحدد الطلب على النقود، حيث تنظر إلى النقود على أنها جزء من ثروة الأفراد وأنهم يحتفظون ببعضها لغرض الإحتياط لأن الكلاسيك يعتبرون أن النقود تخزن كقوة شرائية، فإذا إرتفعت قوة النقود مع بقاء سرعة تداول النقود ثابتة، فإما أن يرتفع مستوى الأسعار أو حجم المبادلات، فيستعمل الإقتصاديون في العادة متغير الدخل كتعويض عن حجم المعاملات²، ويمكن صياغة المعادلة على النحو التالي³:

$$M \cdot V = P \cdot Y \dots \dots \dots (2)$$

¹ حسين محمد سمحان واخرون، النقود والمصارف، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010، ص 45.
² تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي - مع تمارين ومسائل محلولة -، ط 2، دار اسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 100.
³ ضياء مجيد الموسوي، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2001، ص 85.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

حيث M تعبر عن كمية النقود، P المستوى العام للأسعار، V سرعة دوران النقود، Y الدخل الحقيقي. كما أن $M.V$ تمثل مجموع الإنفاق على السلع والخدمات النهائية في فترة محددة و $P.Y$ تمثل القيمة الاسمية للنتائج القومي، أي قيمة ما ينتج خلال السنة من سلع وخدمات نهائية.

فقسمة طرفي المعادلة على V نحصل على¹:

$$M=1/V \times P.Y \dots\dots\dots(3)$$

بالإضافة إلى ذلك فإن العلاقة بين تفضيل النقدي K (Préférence pour la Liquidité) وسرعة دوران النقود V هي علاقة عكسية حيث أنه إذا زادت الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الإحتفاظ بها قلت سرعة تداول النقود والعكس صحيح فنحصل على :

$$K=m/P.Y \text{ و } V= P.Y/m$$

اذن

$$K= 1/V\dots\dots\dots(4)$$

وبما أن K ثابتة لإن سرعة التبادل ثابتة، فإن مستوى المبادلات التي هي نسبة ثابتة من الدخل الاسمي تتحدد بكمية النقود التي يطلبها الأفراد للإحتفاظ بها، ويتوقف تحديد قيمة K على العوامل التالية²:

1- توقعات الأفراد فكما كانت توقعاتهم متفائلة كان إحتفاظهم ب K أقل؛

2- كلما زادت ثروة الأفراد قلت K ؛

3- مستويات الأسعار .

و بمقارنة المعادلتين (2) و (3) نحصل على الصيغة النهائية لمعادلة كامبردج:

$$M= 1/V \times P.Y$$

وعندما يكون سوق النقد في حالة توازن فإن الكمية المعروضة من النقد تساوي الكمية المطلوبة وبالتالي

نستطيع إستبدال M ب M_d و نوضع $K=1/V$ حيث تصبح المعادلة:

$$M_d= K \times P.Y\dots\dots\dots(5)$$

¹ بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006، ص244.
² ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، المؤسسة النقدية - البنوك التجارية- البنوك المركزية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2000، ص

الفصل الأول:.....الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

وبالتالي وصل أنصار مدرسة كامبردج في تحليلهم إلى نفس النتيجة التي وصل إليها فيشر، وفي هذا الصدد يرى مارشال عند ثبات كل العوامل التي تشمل عليها المعادلة فإن هناك علاقة طردية ومباشرة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار.

ومن هنا يمكن القول أن السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي هي سياسة محايدة يتمثل دورها في خلق النقود اللازمة لتنفيذ المعاملات، أي أن حجم المعاملات هو الذي يحدد كمية النقود الواجب توافرها في الإقتصاد، حيث أنه يترتب على زيادتها إرتفاع في الأسعار بنفس النسبة، والعكس عند نقصان كميتها دون أن يتأثر حجم الإنتاج والتشغيل¹.

كما أن هذه الثوابت والأهداف كانت السبب المباشر في أزمة الكساد عام 1929 عندما وقف الفكر الكلاسيكي عاجزا عن إيجاد الحلول لهذه الأزمة الأمر الذي مهد الطريق لأفكار اللورد جون مانيار كينز عام 1932 في كتابه " النظرية العامة في الفائدة والنقود والإستخدام"²

2.2.2 السياسة الكينزية في الفكر الكينزي

لقد ظل الفكر الكلاسيكي سائدا ومقبولا حتى حدوث أزمة الكساد العظيم 1929، وما نتج عنها من آثار سلبية، أين عجزت نظرية كمية النقود على معالجة الأزمة بشكل فعال، وهنا ظهرت النظرية الكينزية الذي أنتقد وجهة النظر الكلاسيكية القائلة بأن سرعة دوران النقود ثابتة وطور نظرية للطلب على النقود ركز فيها على أهمية الطلب على النقود كجزء من الثروة³، التي قدمت حولا مقترحة لحل تلك المشكلة أو الأزمة ولقد وجه كينز اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود لذاتها وبإدخال معدل الفائدة كمتغير عام، ودرس علاقته بمستوى الإنفاق الوطني، ونادى بأن حياد الدولة في ظل هذه الظروف لم يعد مقبولا، ومن ثم لابد من تدخلها لإنعاش الطلب الكلي للقضاء على مخلفات الازمة⁴.

¹ بن قدور علي، محمد بيربر، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، ط1، دار الايام للنشر والتوزيع، الاردن، 2018، ص 17.

² علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص 377.

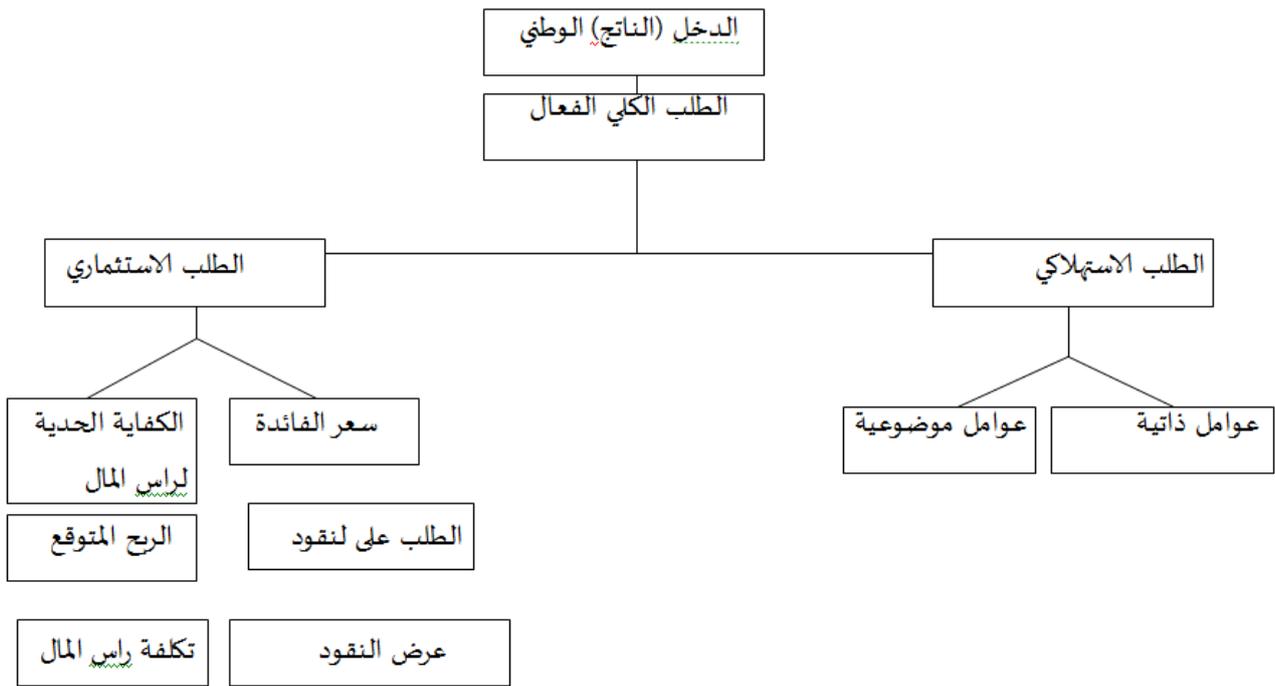
³ احمد ابو الفتوح الناقه، نظرية النقود والبنوك والاسواق المالية: مدخل حديث للنظرية النقدية والاسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعية، مصر، 1998، ص 240.

⁴ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط 02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص ص 32-35

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

كما إهتمت النظرية الكينزية بتحليل الطلب الكلي الفعال لتفسير أسباب عدم التوازن التي وقع فيها النظام الرأسمالي في أزمة الكساد، حيث أن حجم الدخل الوطني (متغير تابع) يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الطلب الكلي الفعال (متغير مستقل)، وذلك كما هو مبين في الشكل التالي¹:

الشكل رقم (1-2) : النموذج الكينزي لتحليل المتغيرات الإقتصادية



المصدر : عبد الحليم عمار غربي، الوجيز في الإقتصاد النقدي والمصرفي، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، الإصدار الأول - إلكتروني: كانون الثاني / يناير 2018، ص 38.

لا بد أن يتوافر شرطان معا لكي يتحقق التوازن العام:

- التوازن في الأجل القصير: وهو التعادل بين الطلب على النقود وعرض النقود؛
- التوازن في الأجل الطويل: وهو التعادل بين الإدخار والاستثمار.

يتحدد سعر الفائدة بتفاعل قوى عرض النقود والطلب عليها، فهو يؤثر في الطلب على النقود كمكون للثروة، وبهذا يمكن تقسيم الأصول التي يمكن أن تستخدم كمخزن للثروة إلى نوعين هما²:

¹ عبد الحليم عمار غربي، الوجيز في الإقتصاد النقدي والمصرفي، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، الإصدار الأول - إلكتروني: كانون الثاني / يناير 2018، ص 37

² هاشم إسماعيل محمد، السياسات النقدية للمتغيرات الاقتصادية في النظم المصرفية، المكتب العربي الحديث، مصر، 2011، ص 134

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

- النقود؛
- السندات.

1-الطلب على النقود عند التحليل الكينزي: يقصد كينز بتفضيل السيولة الدوافع التي تحفز الفرد/ المؤسسة على الإحتفاظ بالثروة في شكل سائل (نقود)، ويعبر عنها بالدوافع النفسية لسيولة، وهي رغبة المتعاملين الإقتصاديين في حيازة أرصدة نقدية يرجع إلى كون النقود بمثابة الأصل الأكثر سيولة، نظرا لأنها تمثل الأصل الوحيد الذي يمكن تحويله إلى أي أصل آخر في أقصر مدة ودون خسارة¹، ويرجع كينز دوافع الطلب على النقود (تفضيل السيولة) إلى ثلاث أغراض²:

أ- دافع المعاملات (الطلب على النقود لغرض المعاملات) dt : يقصد بدافع المعاملات (المبادلات) رغبة المتعاملين الإقتصاديين في الإحتفاظ بنقود سائلة للقيام بالنفقات الجارية خلال فترة المدفوعات، أي الفترة التي يتقاضى فيها الشخص راتبه الدوري، ورغبة المؤسسات في الإحتفاظ بالنقود السائلة لدفع نفقات التشغيل من ثمن المواد الأولية وأجور العمال وإيجار العقارات...الخ، والعامل الأساسي الذي يعتمد عليه الطلب على النقود لهذه الغرض هو الدخل، بإعتبار العوامل الأخرى (المعدل العام للأسعار، ومستوى التوظيف...الخ) لا تتغير في العادة في مدة قصيرة، وعلى ذلك فالطلب لغرض المعاملات هو دالة طردية في متغير الدخل؛ أي $dt = f(Y)$.

ب-دافع الإحتياط (الطلب على النقد لغرض الإحتياط dp: يقصد بدافع الإحتياط (الحيلة والحذر) رغبة الأفراد/المؤسسات في الإحتفاظ بنقود في صورة سائلة لمواجهة الحوادث الطارئة والإستثنائية (كالمرض والبطالة)، أو الإستفادة من الفرص غير المتوقعة (كإخفاض أسعار السلع)، والعامل الأساسي الذي يتوقف عليه هذا الدافع هو مستوى الدخل، بإعتبار العوامل الأخرى (كطبيعة الفرد والظروف النفسية المحيطة به، ودرجة عدم التأكد السائدة في المجتمع في فترة الأزمات...الخ) لا تتغير عادة في المدى القصير، وعلى ذلك فالطلب على النقود بدافع الإحتياط هو دالة طردية في متغير الدخل؛ أي $dp = f(Y)$.

ت-دافع المجازفة (الطلب على النقود لغرض المجازفة ds : يقصد بدافع المجازفة (المضاربة بالمعنى المتداول) إحتفاظ المضاربين بأرصدة نقدية سائلة إنتظار للفرص السانحة التي تحقق لهم مكاسب نتيجة التغير في أسعار السندات في البورصات حيث ترتفع قيمتها أو تنخفض وفقا لتغيرات أسعار

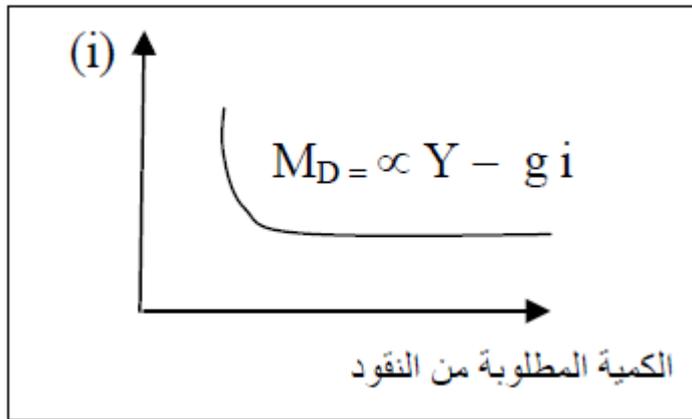
¹ حسين رحيم، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والعربي، ط2، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010، ص 92.
² عبد الحليم عمار غربي، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق، ص ص 41-42.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

الفائدة في السوق النقدية أي أن المضاربين يفاضلون بين سيولة النقود من جهة، والفائدة التي تحققها السندات من جهة أخرى، وعلى ذلك فالطلب على النقود بدافع المجازفة هو دالة عكسية في متغير الفائدة؛ أي : $ds = f(Y)$.

وللحصول على دالة الطلب على النقود Md نقوم بجمع الدوال الخاصة بهذه الدوافع وذلك كمايلي¹: $Md = Dt + Dp + Ds$ وبتعويض كل دالة بما تساويه في دالة الطلب Md نحصل على : $Md = \alpha_1 Y + \alpha_2 Y - gi$ ، حيث α و g هي عبارة عن ثوابت، و i يمثل سعر الفائدة و y يمثل الدخل الوطني، وبعد التبسيط نحصل على مايلي: $Md = \alpha Y - gi$ حيث : $\alpha = \alpha_1 + \alpha_2$ ، فإن معادلة الطلب الكلي على النقود تصبح كالتالي : $Md = f(y, i)$ ، وبيانها يمكن تمثيل هذه العلاقة على النحو التالي :

الشكل رقم (1-3): منحنى الطلب الكلي للنقود عند كينز



المصدر : عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 305.

من خلال منحنى الطلب على النقود عند كينز نلاحظ أن الطلب على النقود يتغير إيجابيا مع الدخل الوطني وسلبا مع معدل الفائدة، ونلاحظ أيضا أن منحنى الطلب على النقود يصبح خطا أفقيا عند حد أدنى معين لمعدل الفائدة، مشيرا بذلك أن الطلب على النقود من أجل المضاربة أصبح تام المرونة، بمعنى أن زيادة عرض النقود لن تؤدي إلى أي تغير في معدل الفائدة²، ويسمى المدى الذي يصبح فيه الطلب على النقود خطا أفقيا بالمنطقة الكينزية أو بمصيصة السيولة Liquidity Trap، ونلاحظ أيضا منحنى الطلب على النقود يصبح تقريبا خطا

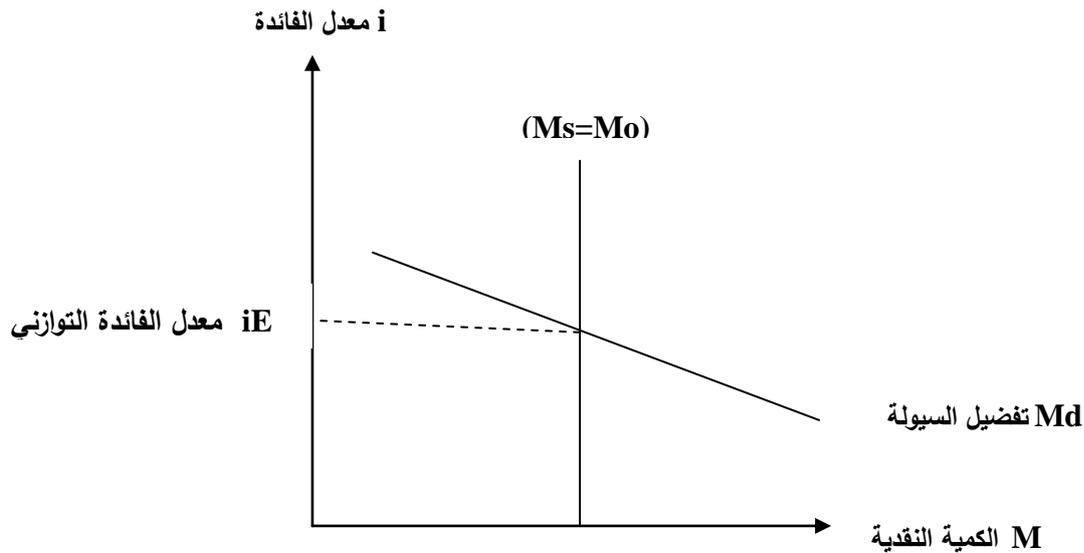
¹ عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود و المصارف و الاسواق المالية، مرجع سابق، ص ص 252-253.
² احمد رمضان نعمة الله، وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2001، ص ص 159-160.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

عموديا عند حد أعلى معين لمعدل الفائدة مشيرا بذلك أن الطلب على النقود لأجل المضاربة أصبح غير مرن بشكل تام وأن العلاقة بين الطلب على النقد لأجل المضاربة والحیطة مع معدل الفائدة معدوما تقريبا وتسمى تلك الحالة بالمنطقة الكلاسيكية¹.

2- عرض النقود في التحليل الكينزي: يقصد بعرض النقود عند كينز بأنه الكمية من النقود المعروضة بقصد الإحتفاظ بها، ويلاحظ بأن عرض النقود المتاحة بغرض المضاربة يساوي عرض الكلي للنقود مطروحا منه النقود المطلوبة لغرضي المعاملات والإحتياط²، ويعتبر عرض النقود أو الكتلة النقدية (M_s) عند كينز متغيرا خارجيا وبالتالي يمكن إعتبارها قيمة ثابتة، حيث تحدد من قبل السلطة النقدية المتمثلة أساسا في البنك المركزي، ضف إلى ذلك أن عرض النقود يعتبر عديم المرونة بالنسبة لسعر الفائدة لتصبح معادلة عرض النقود ($M_s=M_o$) كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-4) : منحى العرض الكلي للنقود عند كينز



المصدر : عبد الحليم عمار غربي، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق، ص 39

يعتبر عرض النقود عديم المرونة بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة، ومن ثم فهو متغير خارجي، وهو ما يبرر رسم منحى العرض موازيا لمحور سعر الفائدة.

¹ عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ط5، مرجع سابق، ص 234

² عبد المطلب عبد الحميد، سلسلة الدراسات الاقتصادية: السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، ط1، مرجع سابق، ص 307.

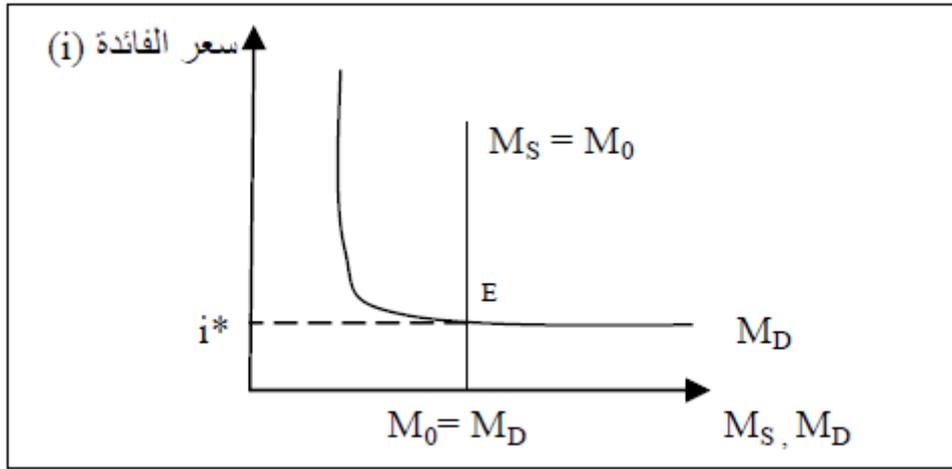
الفصل الأول:.....الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

ومنه فإن التوازن في سوق النقد يتحقق عندما يتحقق شرط التوازن أي¹:

$$M_S = M_0 = M_d = \alpha Y - g_i$$

وهي تبين العلاقة الخطية بين معدل الفائدة والدخل، وتمثل بيانيا كإيلي:

الشكل رقم (5-1): التوازن في سوق النقود عند كينز



المصدر: محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص39.

من الشكل (5-1) يتضح لنا أن التوازن يتحقق عند النقطة E التي يلتقي فيها منحنى الطلب على النقود مع منحنى عرض النقود وعند سعر فائدة معين والذي يمثل سعر الفائدة التوازني i^* ، ووفقا لكينز فإن سعر الفائدة يتحدد بتساوي الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من النقود.

3.2.2 السياسة النقدية في الفكر النقدي المعاصر

أمام عجز التحليل الكينزي لتشريح أسباب الأزمة، ظهرت أفكار ونظريات إقتصادية جديدة، أعتمدت في تحليلها ودراستها على الأفكار العامة للنظرية التقليدية، ولكن بأسلوب جديد وروح وأدوات بحث تجمع بين التحليل النقدي التقليدي والتحليل الكينزي، وقد شكل رواد النظرية المعاصرة " مدرسة شيكاغو " وقد سمي رواد هذه المدرسة واتباعهم بعد أزمة التضخم لسنة 1970 بالنقديين (أصحاب المذهب النقدي)²، حيث لا تعتبر النظرية المعاصرة تكرار لنظرية كمية النقود الكلاسيكية، وإنما محاولة إستيعاب الإنتقادات التي تعرضت لها

¹ ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص267.

² بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص79.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

الأفكار النقدية الكلاسيكية¹، ومن أهم زعماء هذه المدرسة M.Friedman, K.Brummer, R.Lucas حيث تعتبر دراسة M.Friedman (1956) و الذي نشر نظريته هذه في مقاله المشهور " نظرية كمية النقود " The Quantity Theory of Money²، كإعادة إحياء لأفكار النظرية الكمية للنقود ولكن بأسلوب جديد، حيث أدمج النظرية الكمية للنقود في النظرية العامة للأسعار لتصبح أكثر ملائمة لتحليل وتفسير النشاط الاقتصادي، حيث استخدم M.Friedman مصطلح الدخل الدائم الذي يمثل القيمة الحالية للدخل السنوي المتوقع كمتغير مفسر للسلوك الإقتصادي على المدى الطويل، وأعتبر الثروة التي تحوزها العائلات تشمل كلا من الأصول المالية، العينية، البشرية والنقدية³.

وتتمسك المنطلقات الأساسية للمدرسة النقدية بثلاث طروحات رئيسية وهي : نمو العرض النقدي هو المحدد المنهجي الرئيسي في نمو الناتج المحلي الإسمي؛ الأسعار والأجور مرنة نسبياً؛ الإقتصاد الخاص مستقر، وتوحي هذه الطروحات بأن تقلبات الإقتصاد الكلي تنشأ بشكل أساسي من نمو خاطئ في العرض النقدي⁴.

كما كان الفرض الرئيسي، الذي مثل حجر الزاوية في هذه النظرية، هو التأكيد على ثبات دالة الطلب على النقود، وإستقرارها، وبالتالي ثبات معامل سرعة التداول النقدي (V)، الأمر الذي يجعل من تغير هذا المعامل تغيراً محكوماً بتغير عدد محدود من العوامل، التي يسهل التنبؤ بتغيرها، وبالتالي يسمح بمعالجة الآثار السلبية لهذا التغير في الوقت المناسب⁵.

ورغم أن Friedman يشير مرار إلى Ficher في تحليله، مما يوحي بأن تحليله هو إمتداد أو تطوير لتحليل Ficher، إلا أن تحليل Friedman للطلب على النقود أقرب إلى تحليل Keynes ومدخل كمبردج منه إلى تحليل Ficher⁶.

¹ Françoise Renversez, Circuit D'analyse Monétaire, Edition Dalloz, 1991, p 152.

² أكرم حداد، مشهور مذلول، النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري، ط 2، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2008، ص 120.

³ حسين رحيم، النقد والسياسة النقدية في اطار الفكرين الاسلامي والغربي، مرجع سابق، ص 105-106.

⁴ إسماعيلسون بول، د. نودهاوس ويليام، ترجمة (عبد الله هشام)، الإقتصاد ، ط2، مرجع سابق، 2006، ص 651.

⁵ الدباغ اسامة بشير، البطالة والتضخم، المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، ط 01، الاهلية للنشر والتوزيع، الاردن، 2007، ص ص 224-225.

⁶ مبارك عبد النعيم محمد، يونس محمود، اقتصاديات النقود والصيرفية والتجارة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 1996، ص 279.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

1- عرض النقود عند Friedman:¹

ركز Friedman على أهمية الدور الذي تلعبه الكتلة النقدية في التداول، أو العرض النقدي، كأحد العوامل الأساسية في تحديد القيمة الجارية، إذ تم إعتبار عرض النقد في هذه النظرية معطى، أي أن السلطات النقدية (البنك المركزي) هي التي تحدد كمية النقود، أي عرضها في الإقتصاد، وتبعاً لما تراه مناسباً لحالة الإقتصاد في إطار سياستها النقدية. وكان من رأي Friedman أن الإستقرار الإقتصادي يتطلب زيادة عرض النقود بنسبة ثابتة أو مستقرة تتفق مع معدل النمو الإقتصادي. ومن هنا فإن دور السلطات يتحدد بمهمة واحدة. وهي تأطير كمية النقود، والعمل على نموها بمعدل مستقر متفق مع معدل النمو الإقتصادي.

2- الطلب على النقود عند Friedman:

يتوقف الطلب على النقود في تحليل Friedman على ثلاث عوامل أساسية² : عامل الثروة الذي يحدد الحد الأقصى للنقود المحتفظ بها؛ ومردودية أو عائد النقود بالنسبة لعوامل الأصول المالية الأخرى أو الحقيقية التي يمكن أن تكون شكل من أشكال الثروة؛ وأذواق وتفضيلات الحائزين على الأصول (الأفراد).

ومفهوم الثروة حسب هذه النظرية يمثل القيمة الرأسمالية لجميع مصادر الدخل، فالنقود هي جزء من الثروة وهي أصل من أصولها تعطي عائداً يتمثل في الراحة، والسهولة والأمان، حيث تمثل سلعة رأسمالية أو عنصراً من عناصر الإنتاج. أما المكونات الأخرى للثروة فتتمثل في الأصول المالية والنقدية كالأسهم التي تتحدد عوائدها بالأرباح، والسندات التي تحقق عائداً لصاحبها يتمثل في سعر الفائدة، إلى جانب الأصول العينية أو الطبيعية (السلع المادية الانتاجية) التي يتوقف عائدها على المستوى العام للأسعار. فضلاً عن الإستثمار في رأس المال البشري وعائده، وهو عبارة عن حاصل ضرب الثروة الكلية في معامل النسبة بين الثروة المادية والثروة غير مادية (البشرية)، حيث أن الثروة الكلية هي : $W = Y/P$ ، W تمثل الثروة الكلية، Y الدخل الكلي، P المستوى العام للأسعار.

كما قدم النقديون إطاراً نظرياً لدالة الطلب على النقود مستنداً إلى قواعد النظرية الإقتصادية العامة¹، حيث إفترض Friedman أن الأفراد يرغبون بكمية حقيقية من الأرصد، وليس بكمية إسمية وبالتالي تكتب دالة الطلب على النقود عند Friedman بالصيغة التالية:

¹ بن عمرة عبد الرزاق، السياسة النقدية من خلال الانتقال والتأثير - دراسة تحليلية قياسية، ألفا للوثائق، البوابة الشمالية للجامعة الأردنية عمان، الأردن 2020، ص 105.

² Brian Snowdon, la pensée économique moderne, ediscience international, paris, 1997, p 159.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

$$Md/P = f (Y_p, r_b - r_m, r_e - r_m, \pi_e - r_m, n - r_m, U)$$

حيث Md/P الطلب على النقود بأرصدة حقيقية؛

Y_p الدخل الدائم؛

π_e معدل التضخم المتوقع؛

r_m العوائد المتوقعة من النقود؛

n الثروة البشرية؛

r_b العوائد المتوقعة من السندات؛

U أذواق وتفضيلات الأفراد.

r_e العوائد المتوقعة من الأسهم؛

و بتحليل أعمق يفترض Friedman ان الطلب على أرصدة حقيقية من النقود يتأثر إيجابا بثروة الأفراد والتي عبر عنها بالدخل الدائم، ويقصد به الدخل المتوقع الحصول عليه على المدى الطويل حيث يكون أقل تقلبا من الدخل عند الكلاسيك، وهذا يعني أن الطلب على النقود لن يتقلب بشكل واضح في الدورات الإقتصادية².

4.2.2 السياسة النقدية في إطار التوقعات الرشيدة

ويطلق عليها أحيانا إسم فرضية التوقعات الرشيدة Rational Expectation Hypothesis، ظهرت في مطلع الستينات من القرن الماضي كتحد للنماذج التقليدية والكينزية، فكان أول من صاغها الإقتصادي MUTH وأدخلت حيز الوجود في مطلع السبعينات من قبل Sargent, Barro, Walas, Lucas³، فبينع هذا المنهج من روح المنهج الكلاسيكي، من ناحية تأكيده على دور الأسعار والأجور المرنة لتفسير ملاحظات، حيث تنص النظرية على أن السعر المتوقع لأية لحظة ما هو إلا عبارة عن توقع للسعر مستندا على المعلومات المتاحة لحظة إجراء التوقع، وأن حاصل الفرق بين السعيرين المتوقع والفعلي يمثل خطأ عشوائي⁴، وهي مبنية على الإستعمال الأفضل لجميع المعلومات المتوفرة، وهنا توجد نظريتين⁵:

1- النظرية القوية (Version forte) وهي إستعمال كأنه هناك علم بنظرية إقتصادية صحيحة، أي عدم

إحتمال الخطأ، أو لديها أقل إنحراف.

¹ السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، ط 01، دار الفكر ناشرون وموزعون، الاردن، 2010، ص 111.

² لكرم حداد، مشهور هذول، النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري، مرجع سابق، ص 121.

³ الخيكتاني نزار كاظم، حيد يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية: الاطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 33.

⁴ بول سامويلسون، ويليام نوردهاوس، ترجمة (عبد الله هشام)، الاقتصاد، ط 02، مرجع سابق، 2006، ص 642.

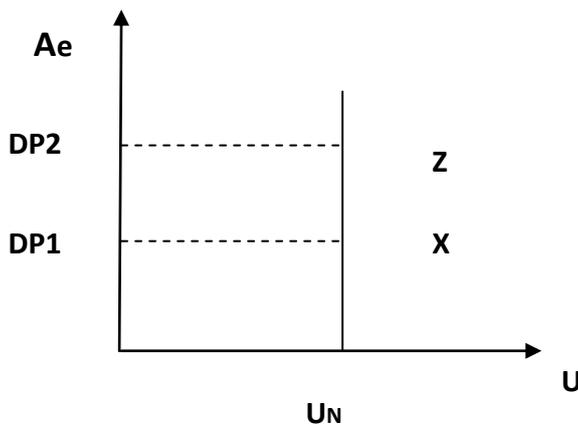
⁵ Brian Snowdon et l'autre, la pensée économique moderne, Opcit, pp 210,211.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

2- النظرية الضعيفة (Version faible) وهي إستعمال المعلومات أحسن إستعمال مع إحتمال الخطأ في حالة المعلومات الخاطئة وتعتبر التوقعات الرشيدة أداة قوية لتحليل السلوك.

وفي ظل فرضية التوقعات العقلانية يرى الكلاسيك الجدد حيادية النقود، إذ يرون أن زيادة الكتلة النقدية مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها دون تغيير سوف تترجم إلى إرتفاع متكافئ في المستوى العام للأسعار، وأنهم بذلك يتفقون مع التحليل الفريدماني أيضا، وهم بذلك يرجحون فكرة أوتوماتيكية التأثير للتوقعات العقلانية، فالسياسة النقدية على وفق نظريتهم لا تقوم بإحداث أي تأثير على مستوى الإنتاج ما عدا التضخم المفاجئ أو غير المتوقع من لدن الأفراد لما يسمح بإنخفاض وقتي لمعدل البطالة تحت المستوى الطبيعي وهم بذلك يرفضون فكرة وجود هذه العلاقة حتى في الأمد القصير، فمثلا تطبيق سياسة نقدية جديدة يستدعي المزيد من الزيادات في عرض النقود، وذلك عندما يتأكد الأفراد هذه الزيادة في عرض النقود تشير إلى معدل مرتفع للتضخم، فإن الأجور والأسعار لا تتعدل في الحال بإفتراض المرونة في إطار التوقعات العقلانية، وبإفتراض العمالة الكاملة فإن الأجور والأسعار سوف تزداد نسبيا تاركة الأجر الحقيقي دون تغيير وبالتالي معدل البطالة دون تغيير على الرغم من تزايد معدل التضخم، لذلك فإن منحنى فيليبس يأخذ عندهم الحظ المستقيم العمودي على المحور الأفقي¹، وهذا من خلال أن سوق العمل يكون دائما متوازن عند مستوى معدل بطالة طبيعي $U1$ ، ولا يمكن أن يرتفع لأن التوقعات عقلانية وإضافة إلى ذلك لا يوجد تحكيم بين البطالة والتضخم لا على المدى القصير ولا على المدى الطويل، حيث أن كل السياسات الإقتصادية تتجه نحو تخفيض معدل البطالة بصورة مباشرة وعقلانية التوقع².

الشكل رقم (1-6) : منحنى فيليبس عند الكلاسيكيين الجدد



Source : François combe thieng tacheix, " l'essentiel de la monnaie", gualino édition, paris 2007, p 112.

¹ مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة)، مصدر سابق، 412.

² Jean François Gueux , "Economie monétaire, financière", 3eme éditions, France, 1998, p230

الفصل الأول:.....الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

5.2.2 السياسة النقدية في إطار إقتصاديات العرض

ظهرت هذه المدرسة في أواخر السبعينات من القرن العشرين بعد إن تبين لمعظم إقتصاديينها من بينهم Arthur Lafer, Craig Robertson and Norman Ture أن أسلوب السياسات الإقتصادية التي كانت موجهة للتأثير في المتغيرات الإقتصادية الكلية باتت وسائل غير ناجحة سواء أكان ذلك بأسلوب تحريك الطلب الكلي أو عن طريق إجراءات السلطات النقدية المتشددة¹، وقد تركزت مدرسة جانب العرض على التأكيد على الحوافز وتخفيض معدل الضريبة، إذ أكدوا أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الحوافز إلى جانب العرض الإجمالي، ففي الوقت الذي ينصب إهتمام الكينزيين على إدارة الطلب الإجمالي يعتقد إقتصاديو جانب العرض أن الحوافز تؤدي إلى الحصول على عوائد من العمل والإدخار والمجازفة الرأس مالية، وبالتالي فإنهم يسعون إلى تجنب كل الأمور التي تعيق عمل الحوافز مثل إرتفاع الضرائب².

وبالتالي فإنه نستخلص مما سبق أنه يرى إقتصاديو هذه المدرسة في العرض من السلع والخدمات كأهم العوامل المحددة للنمو الإقتصادي وهي بذلك تخالف النظرية الكينزية في إعتماها على الطلب الكلي لأن الطلب يمكن أن يتعثر، فإذا ما تخلف الطلب الإستهلاكي فإنه يجر الإقتصاد إلى الركود وهنا على الحكومة التدخل مع حوافز ضريبية ونقدية لدعم رغبات المنتجين في توفير وإيجاد السلع والخدمات لرفع والتأثير على النمو الإقتصادي، وعلى هذا الأساس فإن إقتصاديي جانب العرض يفضلون السياسات النقدية التوسعية وليس المتشددة.

3.2 أهداف السياسة النقدية

طالما أن السياسة النقدية ما هي إلا مظهر من مظاهر السياسة الإقتصادية فإنها تسعى في الواقع إلى إدراك نفس أهدافها، ورغم ذلك يبقى للسياسة النقدية أهدافها الخاصة التي تميزها عن غيرها من السياسات الأخرى³. حيث تعتمد السياسة النقدية على أهداف أولية ووسطية ونهائية. حيث يتم تقديم أداء السياسة النقدية تقليدياً على أساس شبكة تحليلية تربط أدواتها بأهدافها النهائية، بإستخدام قنوات إنتقال مختلفة وفقاً للشكل التالي:

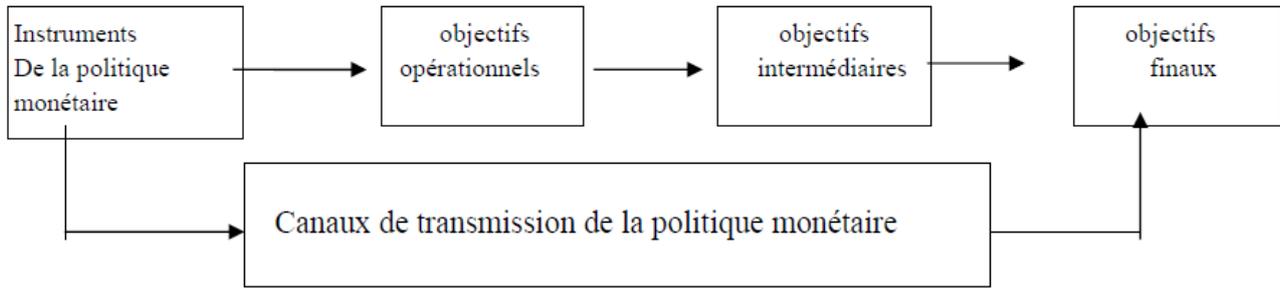
¹ الخيكتاني نزار كاظم، حيد يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية: الاطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 35.

² بول سامويلسون، وويليام نوردهاوس، ترجمة (عبد الله هشام)، الاقتصاد، ط 02، مرجع سابق، ص 647.

³ عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 54.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

الشكل رقم (1-7): قنوات نقل السياسة النقدية



Source: Dominique Plihon, la monnaie et ses mécanismes, 3e édition La Découverte, Paris 2003», p86.

1.3.2 أهداف الأولوية للسياسة النقدية:

تمثل الأهداف الأولوية الإستراتيجية الأولوية لتنفيذ السياسة النقدية فهي عبارة عن متغيرات يقوم من خلالها البنك المركزي بالتأثير على الأهداف الوسيطة، فهي عبارة عن صلة ترابط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة وتتمثل في :

أولاً : مجتمعات الإحتياطات النقدية:

وتتكون في الأساس النقدي والإحتياطات الإجمالية وتتضمن الإحتياطات المقترضة، وغير المقترضة المقابلة لجميع أنواع الودائع والإحتياطات الإضافية، والإحتياطات المتعلقة بالودائع الخاصة والتي تساوي مجموع الإحتياطات ناقصا الإحتياطات المفروضة على ودائع البنوك والحكومة، والإحتياطات غير المقترضة وتساوي الإحتياطات الإجمالية ناقصا الإحتياطات المقترضة، وتعد مراقبة البنك المركزي للإحتياطات غير المقترضة أكثر يسرا من الإحتياطات الإجمالية التي تشمل إقتراض البنوك أيضا¹.

ثانياً: ظروف سوق النقد

وهي المجموعة الثانية من الأهداف الأولوية معناه قدرة المقرضين وموافقتهم السريعة أو البطيئة في معدل النمو الإئتمان ومعدل إرتفاع أو إنخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وتحتوي هذه المجموعة على

¹ محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص 378.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

الإحتياطات الحرة ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية¹.

2.3.2 الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية :

يقصد بها تلك المتغيرات النقدية الكلية التي عن طريق التحكم فيها يستطيع البنك المركزي تحقيق أهدافه النهائية²، ويرتبط عدد هذه المجمعات بطبيعة الإقتصاد ودرجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية، وتعطي هذه المجمعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات³، وتتمثل الأهداف الوسيطة في ثلاثة أنواع تستهدف متغيرات قياسية وكمية أو سعرية وهي المجمعات النقدية ومعدلات الفائدة ومعدلات الصرف⁴.

أولاً: المجمعات النقدية

وهي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة، وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق، بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان، ومن بين وسائل التوظيف تلك التي يمكن تحويلها ببسر وسرعة دون مخاطر خسارة في رأس المال إلى وسائل الدفع، ويرتبط عدد هذه المجمعات بطبيعة الإقتصاد الوطني ودرجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية، وتعطي هذه المجمعات معلومات للسلطة النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات⁵، كما تتكون الكتلة النقدية من مستويات عدة وعموما هي ثلاث (M1 , M2 , M3) ويمكن أن تكون أكثر خاصة في الدول المتطورة نظرا لتغير سرعة تداول النقد والإختراعات المالية والمصرفية الحديثة بإضافة M4⁶:

M1: تعبر عن نقود المتداولة خارج البنوك + الودائع الجارية تحت الطلب.

M2: تعبر عن M1 + الودائع الإيداعية وجميع أنواع الودائع الأخرى في شكل أشباه لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى ما عدا البنوك المتخصصة.

¹ احمد ابو الفتوح الناقية، نظرية النقود والبنوك والاسواق المالية، مرجع سابق، ص 134.

² خليل عبد القادر، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 154.

³ عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص 64.

⁴ حسين رحيم، الاقتصاد المصرفي : مفاهيم، تحاليل، تقنيات، ط1، دار بهاء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 102.

⁵ عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تقييمية وتحليلية، ط4، مرجع سابق، ص 63.

⁶ عزيزة بن سميحة، دلال بن سميحة، توجيهات السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية المدعمة من طرف صندوق النقد الدولي،

الملتقى الدولي حول السياسات النقدية والمؤسسات المالية، جامعة 20 اوت 55، سكيكدة، يومي 09 و 10 نوفمبر 2010، ص 7.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

M3: تعبر عن M2 + الحسابات لأجل + شهادات الإيداع التي يصدرها الوسطاء الماليون + الاسهم والحصص الصادرة من شركات الإشهار وصناديق التوظيف المشتركة + إجمالي التوظيفات النقدية بالعملات الأجنبية.

M4: تعبر عن M3 + أوراق الخزينة + سندات الخزينة

وهناك تنوع كبير فيما يتعلق باستخدام مفهوم عرض النقود وبين المفهوم الضيق والواسع، وعموما نجد أن معظم البنوك المركزية تستقر على M1 و M2 بل الكثير يفضل التعبير عن المعروض النقدي ب M1 حيث يأخذ صندوق النقد الدولي بالمفهوم الأول في الإحصاءات المالية الدولية بإعتباره يمثل السيولة الحاضرة المؤثرة على قرارات الإنفاق الوطني بشكل مباشر، ويبقى الإشكال المطروح أمام السلطة النقدية هو أن تحديد المجمع النقدي لم يعد سهلا خاصة مع تغير سرعة تداول النقد ونتيجة ظهور الابتكارات المالية الحديثة التي عقدت عملية إختيار المجمعات النقدية.

ثانيا: معدلات الفائدة

تسعى السلطة النقدية أحيانا للوصول إلى معدل فائدة حقيقي هدفا وسطيا للسياسة النقدية، لما له من أهمية في التأثير على الأهداف النهائية، ذلك أن أسعار الفائدة المنخفضة قد تؤدي إلى إتلاف الموارد الإدخارية وعدم إختيار الناجح للإستثمار، أما أسعار الفائدة المرتفعة جدا فتعطل الإستهلاك والإستثمار لذا لا بد من إختيار معدل فائدة يتسم بالمرونة والتوازن مع¹، كما يعتبر هدف معدلات الفائدة كأحد أهداف الوسطية لدى الكينزيين، وذلك لوجود علاقة بين معدلات الفائدة ومستويات الإستثمار لان إنخفاض معدل الفائدة يؤدي إلى إنتعاش الإقتصاد ومنه العودة إلى النمو الإقتصادي (الهدف النهائي)²، وفي المقابل فإعتماد سعر الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية يمكن أن يتضمن التوقعات التضخمية بسبب أسعار الفائدة، وهو ما يعقد دلالة أسعار الفائدة الحقيقية، مما يفقدها أهميتها كمؤشر، كما أن التغيرات في سعر الفائدة لا تعكس في الواقع نتائج جهود السياسة النقدية وحدها، وإنما أيضا عوامل السوق، ذلك أن معدلات الفائدة تتجه نحو الإرتفاع أو الإنخفاض تبعا للوضع التي يمر بها الإقتصاد (الدورة الإقتصادية)، فضلا عن كون الجمهور عادة ما يلجأ إلى ربط تحركات

¹ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم-الأهداف-الادوات)، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص 127.

² عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ط3، مرجع سابق، ص64.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

معدل الفائدة بتشدد السلطات، إضافة إلى أن معدل الفائدة مثلما يمكن أن يستخدم كهدف وسيط يمكن أن يستخدم كقناة إبلاغ ووسيلة للسياسة النقدية¹.

وتوجد العديد من معدلات الفائدة في إقتصاد متطور وأبرز هذه المعدلات هي² :

- المعدلات الرئيسية: وهي معدلات النقد المركزي أي معدلات التي على أساسها يقرض البنك المركزي مؤسسات الإقراض، كما تتحدد على أساسها معدلات الإقراض بين البنوك.
- معدلات السوق النقدي: هي المعدلات التي يتم على أساسها تداول الأوراق المالية قصيرة الأجل القابلة للتداول (سندات خزينة قابلة للتداول، شهادات إيداع، أوراق خزينة....إلخ)
- معدلات السوق المالي أو المعدلات الطويلة الأجل: هي المعدلات التي على أساسها تصدر السندات أو تلك التي تنشأ عن أسعار السندات في البورصة.
- معدلات التوظيف في الأجل القصير : كحسابات على الدفاتر، إيداع سكني،.....إلخ)
- معدلات المسامات مدينة: وهي معدلات المطبقة على القروض الموزعة من قبل الوسطاء الماليين.

ثالثا: سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف النقد مؤشرا نموذجيا لمعرفة الأوضاع الإقتصادية لبلد ما، وذلك بالحفاظ على إستقراره عند مستوى قريب من مستوى تكافؤ القدرات الشرائية، كما أن التدخل المقصود والهادف إلى رفع سعر الصرف النقد إتجاه العملات الأخرى قد يكون عاملا لتخفيض التضخم، فرفع سعر الصرف يؤدي إلى تخفيض الأسعار عند الإستيراد ويرفع القدرة الشرائية للعملة وهذا ما يتطابق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية³، وعادة ما توظف السياسة النقدية في ميدان سعر الصرف إذا كان ثابتا أو ضمن حدود معينة، أما إذا كان سعر الصرف عائما فلن يكون سعر الصرف من بين أهداف السياسة النقدية⁴.

¹ عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص75.

² ملاك وسام ، النقود والسياسات النقدية الداخلية قضايا نقدية ومالية، ط1، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2000، ص ص 200-201.

³ لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مرجع سابق، ص 65.

⁴ عبد الحسين جليل الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 2011، ص 64.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

وعندما يتخذ سعر الصرف كهدف وسيط فإنه يظهر العديد من العيوب، لأن أسواق الصرف ليست منتظمة فهي تتعرض للتقلبات، وسعر الصرف يلعب دورا مهما في معرفة الإستراتيجية الإقتصادية والمالية للحكومة ما¹. لذلك فإن الإختيار المدرك أو غير المدرك لعدم تقدير سعر صرف ملائم له نتائج منها²:

- إن المحافظة على مستوى منخفض أكثر للعملة يشجع الضغوط التضخمية ويؤدي إلى إتباع سياسة سهلة في الأجل القصير تدفع بالمقابل في الأجل الطويل إلى إضعاف القدرة الصناعية للدولة والإخفاض النسبي لمستوى معيشة الأفراد؛
- إن البحث عن الحفاظ على مستوى مرتفع أكثر، يفرض على الأعوان الإقتصاديين ضغطا إنكماشيا وهو ما يحدث إختفاء بعض المؤسسات غير القادرة على التأقلم، وهو ما يبطئ النمو وفي الأخير يؤدي إلى سياسة متشددة يمكن القول أن تؤدي إلى الفشل.

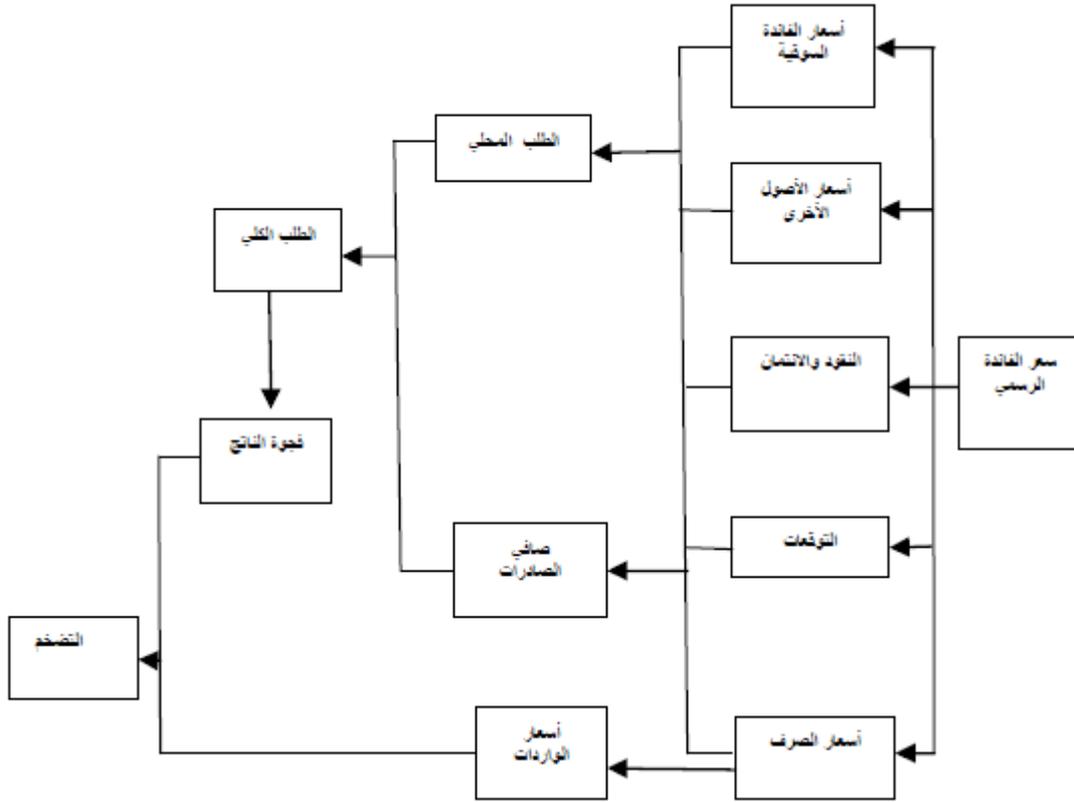
في الإقتصاديات الأوسع والأكثر تنوعا والأقل إنفتاحا على الخارج والأقل إرتباطا بشريك إقتصادي أساسي، لا يبدو من المناسب تركيز جميع الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية على معدل الصرف. وبذلك فإن الهدف الوسيطي الداخلي (الكمي) يصبح ضروريا في هذه الحالة³.

ومن مراحل إنتقال أثر السياسة النقدية يوضح الشكل التالي الخطوات المتبعة لإنتقال كل من التغير في سعر الفائدة الرسمي والتغيرات التي تؤثر على قرارات الإستهلاك والإستثمار وإنتقال التغيرات في الطلب الكلي إلى التغيرات في الناتج والتضخم :

¹ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم-الاهداف-الادوات)، مرجع سابق، ص 128.
² عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، دار الجامعية، مصر، 2013، ص 83.
³ ملاك وسام، النقود والسياسات النقدية الداخلية، مرجع سابق، ص 206.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

الشكل رقم (1-8): مراحل إنتقال أثر السياسة النقدية



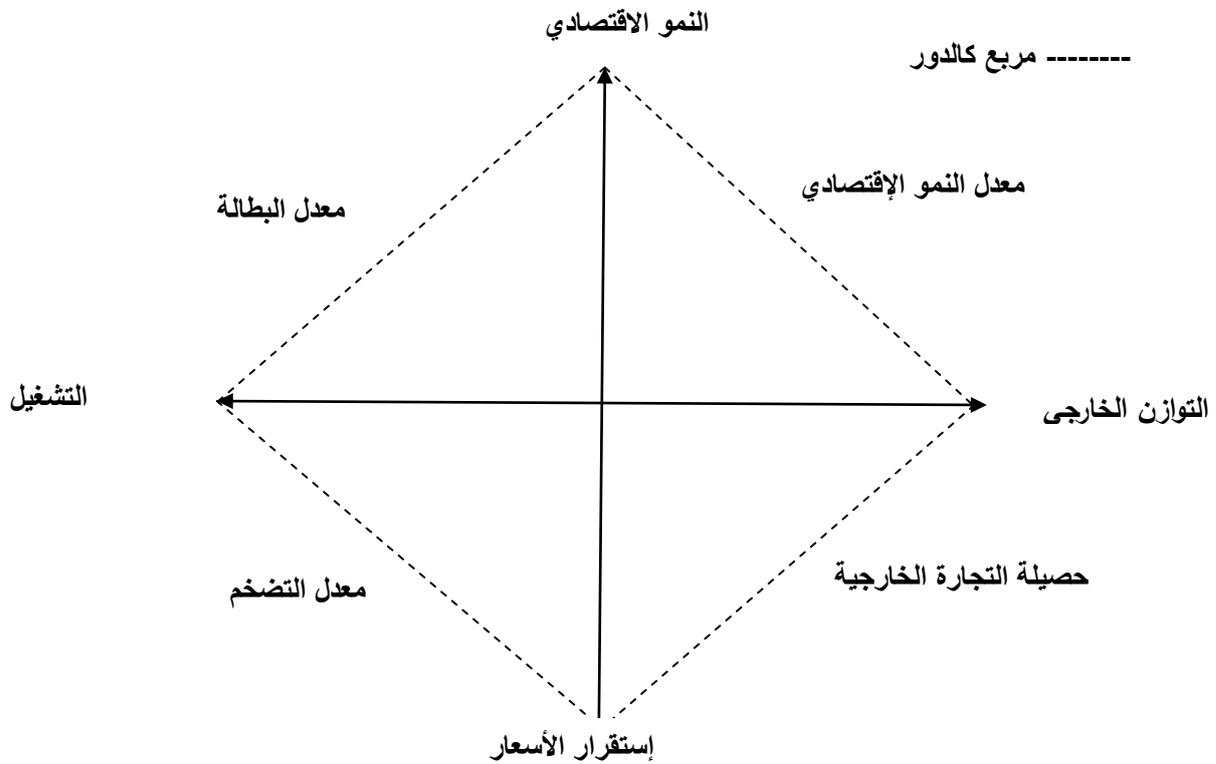
المصدر: مجدي الشوريجي، آثار السياسات الإقتصادية الكلية على الناتج والأسعار في مصر، الدار المصرية اللبنانية، ط1، مصر، 2013، ص55

3.3.2 الأهداف النهائية للسياسة النقدية

تعتبر الأهداف الأولية والوسطية في الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية أدوات مساعدة لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية وتعرف هذه الأهداف إختصاراً بالمرجع السحري، والمتمثلة في تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار، العمالة الكاملة، تحقيق معدلات عالية من النمو الإقتصادي وتحقيق التوازن في الميزان المدفوعات.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

الشكل رقم (1-9) : المربع السحري لكالدور في تحقيق أهداف السياسة النقدية



Source : Marie Delaplace, monnaie et financement de l'économie, 2eme édition, Dunod, Paris, 2006, p 120

أولا : إستقرار المستوى العام للأسعار

يأتي إعطاء الأولوية لهدف إستقرار الأسعار للأسباب التالية¹:

- تتمتع السياسة النقدية بقدرتها على تحقيق هذا الهدف أكبر من أي سياسة أخرى وقدرة أقل على تحقيق الأهداف الأخرى للسياسة النقدية؛
- إن تعدد الأهداف يقلل من القدرة على تحميل المسؤولية للبنك المركزي والدولة، فالفشل في تحقيق هدف معين يمكن تبريره بالإهتمام بالأهداف الأخرى؛
- يعد تحقيق هدف إستقرار الأسعار تحقفا أليا للأهداف الأخرى وهو ما لوحظ فعلا في الدول مثل ألمانيا وسويسرا وغيرها، حيث إنخفضت معدلات التضخم وقل عجز الموازنة موازاة مع تحقيق النمو الإقتصادي.

¹ بن دعاس جمال، السياسة النقدية في النظامين الاسلامي والوضعي- دراسة مقارنة-، المجلس الاعلى للغة العربية، الجزائر، 2008، ص ص 91-92.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

ويجدر بالذكر أن هناك إتجاه متزايد للدول الصناعية نحو عدم التوسع في الأهداف، والإقتصار على هدف واحد للسياسة النقدية يتمثل في إستقرار الأسعار، أي إستهداف التضخم وهذا بوضع معدلات يستخدم فيها البنك المركزي الأدوات الممكنة من أجل الوصول إلى هذه المعدلات¹.

ثانياً: تحقيق مستوى عال من الإستخدام

هناك إجماع بين الإقتصاديين على أن يكون ضمان التوظيف الكامل أو مستوى مرتفع من التشغيل من بين الأهداف التي تسمى إليها هذه السياسة، ويراد بذلك أن تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الإقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية، وعلى السلطات النقدية إتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتجنب الإقتصاد البطالة وما يرافقها من عوامل إنكماشية في الإنتاج والدخل وإضرابات في العلاقات الإجتماعية، ومن هذه الإجراءات رفع حجم الطلب الكلي الى المستوى اللازم لتشغيل الموارد الإنتاجية غير المستغلة².

ومن بين هذه الإجراءات قيام البنك المركزي بالتأثير على المعروض النقدي بالزيادة، مما يؤدي إلى إرتفاع الطلب الكلي من جهة، وإنخفاض معدلات الفائدة على القروض بسبب توفر كتلة نقدية زائدة لدى البنوك من جهة أخرى، الأمر الذي يحفز المستثمرين على طلب قروض إستثمارية جديدة بغرض التوسع في مشاريعهم ورفع معدل الإنتاج إستجابة للطلب عليه، وهذا التوسع يؤدي إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة، فيزداد الإستثمار ويزداد التشغيل في الإقتصاد، ولا تكون هذه السياسة ناجحة إلا في حالة عدم الوصول إلى التشغيل الكامل³.

ثالثاً: تحقيق معدلات عالية من النمو الإقتصادي

يعبر النمو الإقتصادي عن الزيادة المستمرة في الناتج الداخلي الخام، كما يعبر عن الزيادة المضطربة طويلة الأجل في الدخل الفردي الحقيقي، وهذه الزيادة تتحقق عندما تتوفر الظروف والعوامل المساعدة كما هو الحال في الدول المتقدمة⁴، فيتمثل دور السياسة النقدية لزيادة معدلات النمو الإقتصادي من خلال قناة سعر الفائدة حيث أن تخفيض سعر الفائدة يشجع على زيادة الطلب على النقود بهدف الإستثمار، وفي حالة ركود إقتصادي تخفض السياسة النقدية من معدلات الفائدة فيزداد الإستثمار، ومن ثم يزداد التوظيف ومن ثم يزداد الناتج والدخول فتحصل الزيادة في معدل النمو الإقتصادي، وبالمقابل إذا رفعت السياسة النقدية سعر الفائدة فإن هذا الإجراء يخفض الطلب على النقد ويخفض حجم الإستثمار ويزداد الركود في الإقتصاد⁵.

كما تجدر الإشارة إلى أن تحقيق معدل مرتفع للنمو الإقتصادي من الأهداف طويلة الأجل، في حين يعتبر إستقرار الأسعار والإستقرار النقدي من الأهداف قصيرة الأجل، والتوفيق بين هذين الهدفين يعتبر أمراً

¹ عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ط3، مرجع سابق، ص 55.

² زكرياء الدوري، بسرى السمراني، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوردي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006، ص 189.

³ محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية دراسة (نظرية، تحليلية، قياسية)، ط1، دار عبيد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011، ص 21.

⁴ عبد المنعم السيد علي، دور السياسات النقدية في التنمية الاقتصادية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1975، ص 97.

⁵ علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص 455.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

صعبا خصوصا في البلدان النامية التي تعاني الكثير من العقبات وبالذات فيما يتعلق بالسياسات الإنتاجية والتجارية وموزان المدفوعات¹.

رابعاً: تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

إن حصول مشاكل في البلدان المتقدمة والنامية بعد الحرب العالمية الثانية وخصوصا ما يتعلق بالطلب على السلع الإنتاج والمواد الأولية، أدى ذلك إلى إرباك موازين مدفوعاتها وفقدانها الكثير من أرصدها النقدية والأجنبية، الأمر الذي دعا تلك البلدان إلى ضرورة تحسين موازين مدفوعاتها والحد من إختلالها حتى أصبح ذلك هدفاً آخر من أهداف السياسة النقدية².

وعموماً تساهم السياسة النقدية في معالجة العجز في ميزان المدفوعات عن طريق ما يسمى بسياسة تخفيض العملة، حيث تقوم البنوك المركزية من خلال هذه الأخيرة إلى رفع سعر إعادة الخصم، والذي يؤدي بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض وعلى الودائع، مما يؤدي إلى تقليل حجم الإئتمان وكذا الطلب المحلي على السلع والخدمات، وهذا ما يقود إلى إنخفاض في المستوى العام للأسعار داخل الدولة، الأمر الذي يساعد على تشجيع صادرات الدولة من جهة، ومن جهة أخرى يساعد على تقليل إقبال المواطنين على شراء السلع الأجنبية بسبب إرتفاع أسعارها مقارنة مع الأسعار المحلية، كما يؤدي أيضاً إرتفاع أسعار الفائدة محلياً إلى إقبال الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية وبالتالي دخول مزيد من رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدولة مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات³.

وتجدر الإشارة أنه من الصعب تحقيق هذه الأهداف دفعة واحدة، لذلك يجب على السلطات النقدية تشخيص المشكل الإقتصادي جيداً ومن ثم تحديد الأهداف بدقة من أجل وضع الميكانيزمات المناسبة، وكذلك ضرورة التنسيق مع باقي السياسات الإقتصادية من أجل تحقيق هذه الأهداف، ولكنه من النادر بصفة عامة أن تحقق دولة كل الأهداف كاملة وفي نفس الوقت بأداة واحدة، أو عدد من الأدوات المتاحة لها دون أن يحدث تعارضاً بين الأهداف⁴.

¹ محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية دراسة (نظرية، تحليلية، قياسية)، مرجع سابق، ص 22-23.
² نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية – الإطار العام واثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 17.

³ عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، ط1، مرجع سابق، ص 93.

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سابق، ص 102.

3. التداخل بين السياسة المالية والنقدية

تعتبر كل من السياسة المالية والسياسة النقدية من أهم السياسات الإقتصادية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق أهداف إقتصادية، حيث تعمل كل سياسة بصورة مختلفة عن الأخرى، ولكي يكون هناك فعالية في الإقتصاد يجب أن يكون هناك تنسيق وترابط بينهما. إن أهمية التنسيق والتكامل بين السياسات الإقتصادية لا بد منه وضروري ولا يمكن القول نجاح وفعالية سياسة ما عن الأخرى لأن الأمر غير منطقي ذلك أن كلتا السياستين ضروريتين حتى تدعم الأخرى، كما أن تضارب وإختلاف السياستين يعجل في فشل السياسات الإقتصادية المطبقة لدول ما.

يجب أن يكون هنالك مزيج بين السياسة المالية والتي تعتبر المدعمة للسياسة النقدية وإرتباطهما يستلزم وجود توافق مع الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف السلطات المالية والسلطات النقدية ولهذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية ومدى ترابط والتنسيق بينهما.

1.3 الجدل الفكري بين الكينزيين والنقديين حول فعالية السياسة المالية والنقدية

يعد الجدل بين الكينزيين والنقديين الأبرز منذ العقود الماضية في الخلافات حول مدى الفعالية النسبية للسياستين المالية والنقدية في التأثير بشكل على متغيرات مثل التضخم والناتج والعمالة ففي الوقت الذي يميل فيه الكينزيون إلى صالح السياسة المالية أكثر من السياسة النقدية كوسيلة للتأثير بشكل فاعل على تلك المتغيرات الإقتصادية الكلية، فإن النقديون يميلون إلى العكس من ذلك ويعتبرون السياسة النقدية هي السياسة الأكثر فاعلية من السياسة المالية للتأثير في تلك المتغيرات¹، كما بقدر ما تعلق الأمر بأهداف السياستين المالية والنقدية فمن المفترض أن يكون هناك مستوى عاليا من التنسيق بدرجة أو بأخرى بين السياستين إلا أن الخلافات النظرية بين المدارس الإقتصادية المتعاقبة وسيما المدرستين الكلاسيكية والكينزية والنقدية قد أوجد نوعا من التفضيل لدور وأهداف إحدى السياستين عن الأخرى وبالتبادل وكذلك عمقت هذا الإختلاف تعارض أهداف وإجراءات السلطتين النقدية من جانب والمالية من جانب أخر على الصعيد العملي.

¹ الخيكاني نزار كاظم، حيد يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية: الاطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

يمكن الإشارة إلى العديد من نقاط الاختلاف بين المدرستين الكينزية والنقدية فيما يخص آلية انتقال لأثار السياستين وفعاليتها بالنسبة لكل مدرسة¹:

فبالنسبة لآلية إنتقال التغيرات إلى النشاط الإقتصادي يرى الكينزيون أن هناك قناتين رئيسيتين لإنتقال أثار التغيرات النقدية إلى النشاط الإقتصادي:

أ- سعر الفائدة: يرى الكينزيون أن هذا العامل يؤثر في الإنفاق الإستثماري وبالتالي في حجم الإنفاق الكلي بإعتباره تكلفة الإقتراض وهو ثمن التخلي عن النقود (سعر النقود) فزيادة عرض النقود تؤدي إلى إنخفاض سعر الفائدة والتأثير إيجابا في الإنفاق الخاص وزيادة وبالعكس في حالة إنخفاض كمية النقود.

ب- التكييف في المحفظة الإستثمارية: بالنسبة للمحفظة الإستثمارية أكد الكينزيون أنها تتكون من (العملة، الودائع المصرفية، السندات الحكومية، السندات الخاصة، رأس المال) وهنا تجري المفاضلة بين هذه الموجودات وتفضيل الإحتفاظ بها من خلال معدل الفائدة المتوقع من كل منها، إذ يتم الإحتفاظ بأكثرها تحقيقا للفائدة مع ما ينطوي ذلك من تأثيرات في مستوى النشاط الإقتصادي.

أما بالنسبة للمدرسة النقدية فقد أهملت دور سعر الفائدة في نقل المتغيرات النقدية وأن العلاقة مباشرة بين المعروف النقدي والمتغيرات الحقيقية وأستندت المدرسة النقدية إلى نتائج دراسات (Freidman- Schwartz) وكذلك (Freidman-Meiselman) وقد عزت هذه الدراسات حالة الكساد التي مر بها الإقتصاد الرأسمالي للفترة 1929- 1933 الذي عرف الكساد العظيم إلى إنخفاض الحاد في عرض النقود خلال نفس الفترة بسبب السياسات النقدية المتشددة التي إتبعها المصارف المركزية وخاصة الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي إذ إنخفض العرض النقدي في تلك الفترة بنسبة 30%.

أما فيما يخص تكوين المحفظة الإستثمارية وتكييفها فنجد أن مكونات هذه المحفظة لدى النقديين هما أوسع من مثيلتها الكينزية إذ نجد أن المحفظة عند فريدمان تتكون من (الأسهم، السندات، الإستثمار البشري، السلع والخدمات، أنونات الخزينة) وهنا يتم تكييف المحفظة الإستثمارية من خلال المفاضلة بين عائد هذه الموجودات وسعر الفائدة (الذي هو ثمن النقود) فكلما إزداد هذا الفرق بين عائد الموجودات وسعر الفائدة قل دافع الأفراد للإحتفاظ بالنقود وإزداد ميلهم لإقتناء الموجودات الأخرى ومن خلالها يمتد أثر التغيرات النقدية إلى المتغيرات الحقيقية في الإقتصاد.

¹ عبد الجبار هاني عبد الجبار، التداخل بين السياستين النقدية والمالية وأهمية التنسيق بينهما مع إشارة خاصة للعراق، مجلة الدناير للدراسات الادارية والاقتصادية، العدد التاسع بغداد، العراق، 2016، ص ص 93 94.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

ج - الإختلاف الجوهرى الأخر ما بين علماء الإقتصاد النقديون والكينزيين يتعلق بسلوك العرض الإجمالى، إذ يؤكد الكينزيين عدم مرونة الأسعار والأجور، في حين يعتقد النقديون بأن الكينزيين قد بالغوا في تقدير عدم مرونة الأسعار والأجور فى الإقتصاد، ولذلك فإن منحى العرض الكلى قصير الأجل أشد إنحدار وليس عموديا، بينما يرى الكينزيين أن منحى العرض الكلى يأخذ الشكل العمودي¹.

د- ينحصر الإختلاف بصورة رئيسة فى عملية إنتقال أثر السياسة المالية إلى الطلب الكلى. وفى هذا الصدد يرى الكينزيون فى السياسة المالية بأنها تمارس تأثيرها مباشرة فى الطلب الكلى، بينما يرى النقديون أن تأثير السياسة المالية هو تأثير غير مباشر حيث أن العجز أو الفائض فى الميزانية يؤثر على سعر الفائدة وسرعة دوران النقود فى البداية ثم فى الطلب الكلى.

و- يرى الكينزيين أن إتباع السياسة المالية المتدخلة كأداة لتحقيق الإستقرار الإقتصادى يعد بالأمر المهم والمناسب، فى حين يرى النقديون أن الطريقة الأفضل لتحقيق الإستقرار هو إستخدام القاعدة النقدية وإجراء تغييرات فى عرض النقود مصاحبة للسياسة المالية².

كل نقاط الإختلاف بين المدرستين الكينزية والنقدية إلا أنه هنالك إتفاق تام بين المدرستين على الهدف الرئيسى من السياستين والمتمثل فى تحقيق الإستقرار الإقتصادى.

2.3 علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية والتنسيق بينهما

تعمل السياسة المالية بالتوازي مع السياسة النقدية لتحقيق كل الأهداف وعلاج كل الإختلالات، فهناك علاقة وطيدة تربط بين السياستين بإعتبارهما من المكونات الأساسية للسياسة الإقتصادية.

يبدأ التداخل بين السياسة المالية والنقدية عندما تزيد النفقات العامة عن الإيرادات العامة، وفى هذه الحالة تكون السياسة النقدية مكملة للسياسة المالية فى مجال تحقيق هدف الإستقرار الإقتصادى فى موازنة الدولة أى زيادة نفقات الدولة عن إيراداتها وذلك باللجوء إلى الإصدار النقدي، وفى الوقت نفسه يمكن إستخدام أدوات السياسة النقدية وهذا بتسهيل وتخفيض معدل إعادة الخصم، ومعدل الإحتياطي الإجباري وغيرها وبما أن هناك

¹ بول اسامويلسون، علم الإقتصاد. الاسعار والنقود، ترجمة (موفق مصطفى)، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 639
² الخيكاني نزار كاظم، حيد يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية: الاطار العام وأثرها فى السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلى، مرجع سابق، ص

الفصل الأول:.....الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

مجالات الإنتقاء بين السياستين النقدية والمالية أصبح التنسيق بينهما أمرا ضروريا في مواجهة التقلبات الاقتصادية ويختلف هذا التنسيق باختلاف النظام الإقتصادي لكل دولة¹.

1.2.3 العلاقة بين السياسة المالية والنقدية

إن العلاقة بين السياستين وثيقة وذلك لأن العمليات المالية والنقدية وسائل فعالة في تحقيق الرقابة الاقتصادية، وعلى ذلك فإن التنسيق بينهما يصبح ضرورة ماسة نظرا للتداخل الموجود بين هذين النوعين، وذلك لأنهما قد تتعارضان بصورة تضعفهما معا، وبالتالي تمنع السلطات الحكومية من تحقيق أهدافها المرسومة، فالعمليات المالية الحكومية لها مدلولات نقدية مباشرة، من ذلك تمويل العجز أو التصرف بالفائض وهي عمليات تؤثر في سيولة الإقتصاد، وكذلك عمليات الحكومة مثل: أذونات الخزنة أو تمويل العجز عن طريق السندات العامة وهي عمليات ذات أثر فعال في سعر الفائدة وفي سوق السندات، هذا من جانب ومن جانب آخر فإن التنسيق بين التدابير المالية والنقدية أمر ضروري بسبب الاختلاف بين طبيعة كل منهما ويمكن حصر ذلك الاختلاف في ثلاث أمور هي²:

أولاً: العمليات النقدية تتجه إلى أن تكون محدودة لأنها تنحصر بصورة رئيسية في القطاع المصرفي والمالي، في حين تميل العمليات المالية إلى أن تكون واسعة النطاق من حيث حجمها ومداهها، وعلى ذلك فإن التنسيق بين هذين النوعين من العمليات قد يجعل الإجراءات النقدية ذات أثر فعال كوسيلة للسياسة الاقتصادية العامة للحكومة؛

ثانياً: إن التدابير المالية تكون بطيئة ومقيدة لأسباب دستورية وقانونية عموماً، في حين أن الإجراءات النقدية سريعة ومرنة نسبياً، ويمكن تغييرها في وقت قصير جداً، وذلك عن طريق التغيرات في نسب الإحتياطي القانوني وأسعار الفائدة والخصم؛

ثالثاً: ميل الإجراءات المالية إلى أن تكون ذات قيمة فعالة في تشجيع التوسع الإقتصادي، ولكنها تكون أقل قدرة في كبح التضخم، في حين قد تكون العمليات النقدية ذات أثر ضئيل في تشجيع التوسع، ولكنها قد تحد بصورة فعالة من الإتجاهات التضخمية عندما تتخذ إجراءات إنكماشية بواسطة أدوات السياسة النقدية، أي الحد من قابلية الجمهور للحصول على الإئتمان المصرفي.

¹ لحاج مكي، لخضر عمارة، العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية، الملتقى العلمي الوطني: التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، الجزء الأول، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 14 نوفمبر 2019، ص 182.
² بن البار امحمد، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1986-2014 – دراسة تحليلية قياسية -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2016-2017، ص 108.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

2.2.3 التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية

وعلى الرغم من أن السلطات تنفذ السياسات المالية والنقدية بشكل مستقل، فقد أكدت دراسات مختلفة أهمية التنسيق بين السلطات المالية والنقدية إذا كان ذلك من أجل تحقيق إستقرار الإقتصاد الكلي والنمو في الإقتصاد. ولكي يتمكن واضعو السياسات من تحقيق المزيج الأمثل المنشود من أهداف الإقتصاد الكلي المتمثلة في النمو وإستقرار الأسعار، هناك حاجة إلى التكامل المتبادل بين هاتين السياستين. والواقع أن التفاعل بين السياسات النقدية والمالية يتعلق بأن كلا النوعين من السياسات لهما تأثير على متغيرات الإقتصاد الكلي الرئيسية، مما يخلق الحاجة إلى الإعتماد المتبادل في السعي إلى تحقيق أهداف سياساتهما. ومن الناحية العملية، لا يمكن لسياسة واحدة أن تحقق أهداف الإقتصاد الكلي المرجوة دون إستخدام إطار لسياسة الإقتصاد الكلي توجه فيه جميع السياسات نحو نفس الأهداف. وقد أكدت العديد من الدراسات أن السياسة المالية والسياسة النقدية هما مكملان مثاليان وبالتالي يمكن إستخدامهما معا لإدارة الإقتصاد الكلي.

ويشير التنسيق إلى الإستعدادات الأساسية التي تضمن عدم تعارض القرار الذي تتخذه كل من السلطة المالية والسلطة النقدية مع بعضها البعض¹، كما يقصد بالتنسيق بين السياستين المالية والنقدية على أنه الآلية التي يتم من خلالها التفاوض بين سلطتين تتمتع كل منهما بإستقلالها عن الأخرى، البنك المركزي والحكومة وذلك بغية تحقيق أفضل النتائج المرجوة من كليهما وخلق الإطار الملائم لتفعيل أداء كلتا السلطتين² وقد كشفت الدراسات السابقة أن عدم وجود تنسيق في معظم البلدان العالم وخاصة الدول النامية لأسباب تدني الأداء الإقتصادي مثل عدم الإستقرار المالي، وضغوط أسعار الصرف، وإرتفاع أسعار الفائدة، والنمو الإقتصادي، وتقلب التنمية الإقتصادية، وعدم إستقرار الأسعار. حيث تعمل السياسة المالية التوسعية في البلدان النامية على تحقيق معدلات نمو إقتصادي أعلى. وفي الوقت نفسه فإنها تخلق ضغطا تضخيميا على الإقتصاد عندما يقترض من البنك المركزي لتمويل العجز، كما أن التنسيق النقدي والمالي ليس بالمهمة السهلة التي يتعين تحقيقها، بل إنه عنصر معقد ولكنه حيوي في الإدارة الشاملة للإقتصاد الكلي³.

وأصبح مؤخرا إمكانية إستخدام مزيج السياسات المالية والنقدية لمواجهة ما تفرزه الدورات التجارية من تقلبات في مستوى النشاط الإقتصادي، ففي حالات التراجع الإقتصادي تستطيع الحكومة أن تلجأ إلى السياسات

¹ Abdel-Haleim, S, M. Coordination of Monetary and Fiscal Policies : The Case of Egypt. International Research Journal, 2(4), 2016, p 934.

² موسى بوشنب، حسين قاصب، فعالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في محاربة التضخم، دراسة حالة الإقتصاد الجزائري للفترة 2000-2020، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 25، العدد 02، الجزائر، 2022، ص 60.

³ Tinbergen, Jan. Economic Policy : Principles and Design North Holland. 1956, p234.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

الإقتصادية (المالية والنقدية) التوسعية لتقصير فترات التراجع والتقليل من حجم البطالة الدورية، أما في حالات الراج الإقتصادي فيمكن أن تستخدم الحكومة مزيجا إنكماشيا من السياسات المالية والنقدية لتهدئة الإقتصاد والسيطرة على التضخم. وكما هو معروف فإن التضخم الإقتصادي يكون مصاحبا في كثير من الأحيان لنمو الإنتاج والعمالة، ولهذا فإن التحدي أمام صانعي السياسات الإقتصادية في كيفية تنسيق إستخدام المزيج المناسب من السياستين المالية والنقدية لمكافحة التضخم وفي نفس الوقت المحافظة على نمو صحي للنشاط الإقتصادي، ولسوء الحظ فإنه غالبا ماتكون هناك كلفة إقتصادية لهذه السياسات، فتخفيض معدل نمو عرض النقود للسيطرة على التضخم قد يرفع أسعار الفوائد بشكل كبير مما يؤثر سلبا على الإستثمار والإستهلاك، الأمر الذي قد يحول الإقتصاد نحو حالة ركود، وتشكل حالات الركود الناجمة عن السياسات المصممة لمكافحة التضخم كلفة إقتصادية يجب إعتبارها من قبل صانعي السياسات¹.

أولاً: خصائص التنسيق المالي والنقدي

يمكن تحديد خصائص التنسيق المالي والنقدي على النحو التالي²:

1- تحقيق الإنسجام والتكامل

هذا الأمر يعني أن تقوم السياسة المالية بما تملكه من أدوات بموازرة السياسة النقدية بحيث تتعاون السياستان معا لمعالجة أوضاع الأزمة أو صنع الراج في الإقتصاد، وبالمقابل لا يجوز أن تعارض السياسة المالية إجراءات الأسياسة النقدية فيؤدي ذلك لفشل السياسة النقدية ومن ثم حدوث الأزمات. أي لابد من التنسيق بين السياستين النقدية والمالية حتى يتحقق الإنسجام والتكامل بينهما.

2- التأثير المتبادل بين الإجراءات النقدية والمالية

الإجراءات النقدية والمالية هي مجموعة التدابير التي تتخذها الدولة في إطار كل سياسة بهدف الوصول إلى الأهداف المحددة. تؤثر الإجراءات النقدية على الإجراءات المالية وبالعكس لذلك لا داعي للتعارض ويجب التنسيق والتفاعل بين هذه الأدوات بحيث تؤدي من خلال تكاملها لمعالجة حالات الأزمة ومن ثم زيادة معدل النمو الإقتصادي.

¹ طالب محمد عوض، مدخل الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2004، ص 235.
² علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص ص 599-602.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

3- التوازن والإستقرار بين الأجور والأسعار

تركز سياسة الإستقرار الإقتصادي على الاجور والأسعار، فإذا حصل التوازن بين مستوى الأجور والمستوى العام للأسعار أدى ذلك للإستقرار الإقتصادي، أي الإستقرار بين كافة المتغيرات الإقتصادية، ولكي يستقر السعر يجب أن تستقر التكلفة ويكون الأجر نفسه جزءا من هذه التكلفة وهذا الأمر يرتبط بشكل مباشر بإستقرار قيمة النقود.

4- التوازن والإستقرار بين الأجور والأسعار من جهة والنقود من جهة أخرى

تعد النقود بارومتر الإقتصاد فإذا إستقرت قيمة النقود إستقرت كافة القيم الإقتصادية وحصل التوازن بين جميع المتغيرات الإقتصادية. إن علاقة النقود قوية بين كل من الأجور والأسعار فعندما تختل قيمة النقود تختل العلاقة بين الأجور والأسعار.

5- تحقيق الأهداف الإقتصادية العامة للدولة

إن التكامل والإنسجام بين السياستين النقدية والمالية يساهم في تحقيق الأهداف الموسومة ضمن خطط الدولة، فإذا كانت سياسة الدولة تركز على زيادة الأجور وتحسين ظروف العمال والفقراء، فإن السياسة المالية تزيد الإنفاق العام، وتقوم السياسة النقدية بزيادة حجم القروض الأمر الذي يؤدي لتحسين مستوى الدخل. لكن إذا قامت السياسة النقدية برفع سعر الفائدة بدل زيادة حجم القروض فإن هذا الإجراء سوف يبطل مفعول السياسة المالية في زيادة الإنفاق العام وتنخفض الدخل بدل أن ترتفع وتفشل الدولة في تحقيق أهدافها العامة.

6- تلافي الأزمات

إن التكامل والإنسجام بين الإجراءات المالية والنقدية سوف يخفف، بل ويوقف حدوث الأزمات، لأن إستقرار قيمة النقود وتحديد حجم القروض في الإقتصاد إستنادا لحجم الناتج وليس لحاجة المضاربين - والتكامل والإنسجام مع تحديد حجم الإنفاق العام والضرائب سوف يوصلنا إلى إقتصاد منسجم ذاتيا يسعى لتحقيق لأهداف مرحلية ويستطيع تحقيقها، أما إذا كانت الأهداف الإقتصاد بيد المضاربين فإن الأزمة تكون الهدف وهذا ما حصل منذ عام 1971 وحتى عام 2008 بشكل مستمر أين تتالت الأزمات الإقتصادية في الدول المتقدمة.

ومن هذه الخصائص نلاحظ فإن تحقيق الإستقرار الإقتصادي يتطلب التنسيق بين السياسة المالية والنقدية من ناحية الأهداف والوسائل وذلك بغية تجنب الآثار السلبية التي قد تنجم من عدم هذا التنسيق .

الفصل الأول:.....الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

ثانيا: أهمية التنسيق بين السياسة المالية والنقدية

إن إستعمال السياستين المالية والنقدية تتطلب مهارة في التنسيق والملاءمة بغية التأثير على النشاط الإقتصادي، سواء كان يعاني هذا الوضع من الضغوط التضخمية أو الضغوط الإنكماشية¹. ولتوضيح أهمية التنسيق بين السياستين:

أ- في حالة وجود فجوة تضخمية²

إذا كان الوضع الإقتصادي يعاني من ضغوط تضخمية تتمثل في قصور جانب العرض الكلي من السلع والخدمات عن الطلب الكلي (حجم الإنفاق الكلي) بسبب بلوغ الإقتصاد مستوى التشغيل الكامل للموارد بحيث يتعذر زيادة حجم الإنتاج، لذا تسعى السياسة الإقتصادية العامة للدولة إلى تخفيف حدة الضغوط التضخمية من خلال الإجراءات والتدابير الموجهة نحو خلق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي وتتولى كل من السلطة النقدية والسلطة المالية مهمة تنفيذ هذه الإجراءات والتدابير وذلك كمايلي³:

- تقليص حجم المعروض النقدي بالرقابة على الائتمان بواسطة أدوات السياسة النقدية؛
 - الحد من حجم الطلب الكلي (الإنفاق الإستهلاكي والإستثمائي) عن طريق تقليص حجم القروض العامة، أو إمتصاص فائض المعروض النقدي؛
 - رفع الضرائب بهدف زيادة مستويات إيرادات الميزانية؛
 - تقليص حجم الإنفاق الحكومي مما يؤدي إلى إنخفاض مستويات الدخل، ومنه إنخفاض الطلب الكلي.
- ب- وفي حالة وجود فجوة إنكماشية

أما إذا كان الإقتصاد يمر بمرحلة كساد أي يعاني من بطالة وركود إقتصادي، فإنه ينصح بإتخاذ إجراءات معاكسة تماما للتدابير السابقة وذلك كما يلي⁴:

- تقوم الحكومة برفع قيمة القروض الممنوحة للأفراد أو تخفيض حجم الإقتراض من الأفراد، بهدف زيادة حجم الكتلة النقدية وبالتالي زيادة حجم الطلب الكلي أو الإنفاق الإستثمائي والإستهلاكي؛

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 108.

² الشمري ناظم محمد نوري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للطباعة والنشر، عمان، 2008، ص 460.

³ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 109.

⁴ معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2006)، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2007-

2008، ص 118.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

- يعمل البنك المركزي على تشجيع البنوك التجارية للتوسع في منح القروض إلى المستثمرين باستعمال أدوات السياسة النقدية بهدف زيادة حجم الإنفاق الإستثماري والإستهلاكي ؛
- رفع قيمة النفقات الحكومية بغرض زيادة حجم الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي؛
- رفع حجم الإعانات أو تخفيض الضرائب لتشجيع زيادة حجم الطلب أو الإنفاق الكلي.

إن التنسيق بين السياستين لا يعني الإستمرار في إعتماد أسلوب محدد من المزيج على الدوام، ذلك أن العلاقة بين أدوات كل منهما قد لا تكون ثابتة عبر الزمن، فهناك عوامل لا بد من أخذها بنظر الإعتبار عند إختيار مزيج معين.

3.3 نظرة تاريخية حول فعالية السياسة المالية والنقدية

يعود الجدل النقدي المالي في الخمسينيات من القرن الماضي على يد زعيم مدرسة شيكاغو الإقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان، والفكرة المزعومة من قبله بأن السياسة النقدية وحدها دون غيرها من السياسات القادرة على تحقيق العمالة الكاملة وتحقيق الإستقرار الإقتصادي، حيث أنظم إلى أفكاره عدد كبير من الإقتصاديين وحاولوا تجريد السياسة المالية من أية قدرة على التأثير على الإقتصاد والخروج من الأزمات وتحقيق التوازن العام.

1.3.3 نظرة تاريخية حول فعالية السياسة النقدية

يجادل النقديون بما في ذلك M.Friedman بأن الكساد الكبير كان ناتجا بشكل رئيسي عن الإنكماش النقدي، نتيجة لسوء صنع السياسات من قبل نظام الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي والأزمة المستمرة في النظام المصرفي، من وجهة النظر هذه سمح الإحتياطي الفيدرالي من خلال عدم التصرف، للمعروض النقدي كما تم قياسه بواسطة M2 بالإنكماش بمقدار الثلث من 1929-1933 ، وبالتالي تحويل الركود الطبيعي إلى الكساد الكبير . جادل فريدمان بأن التحول الهبوطي في الإقتصاد ، بدءا من إنهيار سوق الأسهم ، كان من الممكن أن يكون مجرد ركود عادي، وإستناد إلى المفهوم الكلاسيكي والكلاسيكين الجديد حيث يشكك M.Friedman (1968) في المنطق الكينزي الذي يكلف السياسة النقدية بمهمة التيسير النقدي من أجل دعم الطلب الكلي وخفض البطالة. ويبرهن أنصار النظرية النقدية على عدم فعالية السياسة النقدية في دعم النمو وتشغيل العمالة في الأمد البعيد. يجادلون بأنه بسبب التوقعات التكيفية ، تفقد السياسة النقدية فعاليتها وتولد التضخم على المدى الطويل. ولهذا السبب يجب أن تركز السياسة النقدية على تثبيت إستقرار الأسعار. في أعقاب هذه التحليلات،

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

يشير على أن قدرة الوكلاء الإقتصاديين على التنبؤ بعمل البنك المركزي وتحييده من خلال توقعاتهم العقلانية. وبالتالي فإن التحدي الذي يواجه البنك المركزي هو الحصول على معلومات أكثر من الوكلاء الآخرين¹.

غالبا ما يرتبط الإطار المرجعي للسياسة النقدية بالأفكار النظرية السائدة. علاوة على ذلك يتم تحديد مهام البنك المركزي من خلال وضع علاقته بالسلطة السياسية والوضع الإقتصادي الداخلي والخارجي. حيث تتيح الأدبيات الإقتصادية تحديد العديد من أهداف السياسة النقدية، بما في ذلك إستقرار الأسعار والنمو الإقتصادي والعمالة والتوازن الخارجي.

أدى نشر منحنى فيليبس الشهير (1958) إلى إحياء الأبحاث حول المفاضلة بين أهداف السياسة النقدية المختلفة. كان قانون (Okun 1962) مسؤولا عن إستكشاف العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة. وهو يدل على وجود علاقة قوية بين النمو الإقتصادي ومعدل البطالة. على أساس هذا يسلط (Kaldor 1971) الضوء على عدم التوافق بين أهداف السياسة النقدية من خلال المربع السحري أو مربع الأهداف غير المتوافقة. وفقا (Blinder 1998)، يتعامل البنك المركزي مع عدة أهداف مثل التضخم والنمو والرصيد الخارجي وإحتياجات البنوك، وحتى مستوى أسعار الفائدة قصيرة الأجل وسعر الصرف. إن تعقيد الجمع بين كل هذه المهام يجبر البنك المركزي على إيجاد التركيبة الصحيحة إن لم يكن التركيز على هدف واحد. يتم إختيار البنك المركزي، بالطبع وفقا لخصائص الإقتصاد والوضع الإقتصادي. إن ممارسة محافظي البنوك المركزية صعبة بقدر ما تعتمد إستراتيجية السياسة النقدية ليس فقط على الإطار النظري، ولكن أيضا على إرادة الحكومة والتزاماتها².

أظهر التاريخ النقدي أن إهتمام البنوك المركزية في العالم يتحول بشكل متزايد إلى إستقرار الأسعار. وتعتمد السلطات النقدية في القيام بذلك على نتائج إستراتيجيات السياسة النقدية المختلفة والمخاطر التي يشكلها تقلب الأسعار على التوازن الكلي العام. وإقتناعا منها بمخاطر إرتفاع الأسعار بشكل غير طبيعي والتأثيرات غير المرغوب فيها على الإنتاج والنظام الإجتماعي والعلاقات التجارية، تبنت العديد من البنوك المركزية هدف إستقرار الأسعار. غالبا ما يسترشد هذا الإختيار بالمساهمات النظرية والتجريبية المتعلقة بهذا الموضوع. في هذا الصدد يجادل (Galbraith 1961) بأن التضخم هو أصل الإضطرابات الإجتماعية، ويهدد السلام الإجتماعي ويمكن أن يثير ثورة خاصة بين السكان الفقراء وبالتالي يضر بأداء الإقتصاد. ويزداد هذا التأثير خطورة في المجتمعات غير القادرة على حماية السكان، ذوي الدخل المنخفض والثابت، من آثار الإرتفاع الهائل في

¹ Sargent, Thomas J & Wallace, Neil, Rational, Expectations, the Optimal Monetary Instrument, and the Optimal Money Supply Rule », Journal of Political Economy, 1975, vol, 83, No 2, p158.

² Paquier Olivier, Les effets de la politique monétaire sur l'activité passent-ils par le canal du crédit ? », Revue française d'économie, Année 1994, Volume 9, Numéro 2, 1994, p 75.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

الأسعار¹. من خلال إستحضار مقايضة التضخم بالبطالة، يدرك Galbraith أخيرا خطورة التضخم، على الرغم من المخاطر المحتملة للركود والبطالة التي يمكن أن يسببها مثل هذا الاختيار.

إلى جانبه ذلك يعتقد Friedman. M 1968 أن متلازمة التضخم تتبع من فائض الإنفاق الحكومي بسبب المبالغة بالتوظيف الكامل، وهو هدف عزيز على الكينزيين، ويخلص إلى أن البنك المركزي يجب أن يحارب التضخم بدلا من ذلك ويترك الأجهزة الأخرى تهتم بالتوظيف لتجنب الركود التضخمي والبطالة. يوضح Friedman. M أيضا أن التضخم يفيد فقط مالكي الأصول الذين ترتفع قيمتهم نتيجة للزيادات غير الطبيعية في الأسعار.

في مقال نشر في عام 1923، يناقش Keynes الأهداف المحتملة للسياسة النقدية، ويقارن إستقرار الأسعار وإستقرار سعر الصرف. حيث يثير قلق الدول وبنوكها المركزية بشأن قيمة عملتها. في ظل هذا النظام كان البنك المركزي مسؤولا عن دعم وحماية قيمة العملة الوطنية، على حساب إستقرار الأسعار المحلية².

خلص كينز (1923) إلى أن قيمة هذه العملة تعتمد على الأسعار المحلية والخارجية. وبما أن الأسعار الخارجية خارجة عن السيطرة، يجب على البنك المركزي المحلي التركيز على مستوى الأسعار المحلية لتحقيق سياسة سعر الصرف المثالي. ويخلص التقرير إلى أن مستوى أسعار الصرف يفيد أساسا أولئك الذين يعتمدون على التجارة الدولية، في حين أن إستقرار الأسعار يفيد الجميع ويتجنب العلل الإجتماعية المرتبطة بالتضخم أو الانكماش.

التركيز على إستقرار الناتج يؤدي إلى تقلبات حادة في الناتج والتضخم (Mishkin، 2008). يجادل المؤلف بتركيز السياسة النقدية على إستقرار الأسعار واستهداف التضخم من أجل إنشاء أساس جيد لتحقيق الإستقرار في الإنتاج³. وفي الوقت نفسه يمكن للتضخم أن يقتل النمو لأن الأسعار المرتفعة تسمح للمؤسسات الصغيرة بالبقاء، وتعوق الابتكار اللازم لتحسين الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج⁴. ومع ذلك تشير دراسات أخرى إلى أن التضخم يمكن أن يعزز النمو من خلال آثار إرتفاع الدخل الإسمي على الطلب والإستثمار والناتج. ويمكن أن يكون هذا التأثير مؤقتا لأن التضخم قد يضعف إستهلاك الأسر، بمجرد أن يتجاوز فائض الأسعار فائض

¹ Galbraith, (1961), «L'ère de l'opulence», Calmann-Lévy, 1975. (Traduit de l'américain par Andrée R. PICARD. Titre original « The Affluent society » publié en 1961.

² Keynes J. M., (1923), «A tract on monetary reform», October 1923.

³ Mishkin Frederic., « The Transmission Mechanism and the Role of Asset Prices in Monetary Policy», Monetary Policy Strategy, The MIT Press Massachusetts Institute of Technology Cambridge , 2008, p186.

⁴ Goux .Jean-François, « inflation, désinflation et déflation », Dunod Paris, 1998, p208.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

الدخل. وعلاوة على ذلك يمكن للتضخم المرتفع أن يشوه ويعطل قرارات المستثمرين، لأن أسعار الفائدة الحقيقية المنخفضة بشكل مصطنع من شأنها أن تخلق حالة من عدم اليقين (Goux, 1998). ويساهم الإرتفاع المستمر في الأسعار في تكوين فقاعات المضاربة، التي يكون انفجارها هائلا دوماً لأن هبوط الأسعار يؤدي بشكل منهجي إلى أضرار لدى المستثمرين. وكثيرا ما يؤدي إطالة أمد هذه الحالات إلى تغذية الأزمات المالية والإقتصادية الخطيرة. يظهر هذا التحليل أن التضخم سيء للإقتصاد، على الرغم من أن المستوى المعتدل ضروري لتغذية نمو النشاط الإقتصادي حسب Keynes (1936). الجانب الآخر من عدم إستقرار الأسعار، الإنكماش يشكل أيضا خطرا على النشاط الإقتصادي.

إن ظهور نظرية السياسة النقدية سياق السياسات الإقتصادية يكثف المناقشات حول فعاليتها، هذا هو جوهر المناقشات والانتقادات المتبادلة بين تيارات الفكر المختلفة. إن ورثة الكلاسيكيين والكلاسيكيين الجدد يوبخون أتباع جون ماينارد كينز لإعترافهم بفعالية السياسة النقدية التي تحدد النمو وتشغيل العمالة كأهداف. يجادل هؤلاء النقديون بأنه من خلال التأثير على قرارات الوكلاء الإقتصاديين، تحد التوقعات من إنتقال السياسة النقدية ونقل بشكل كبير من فعاليتها. تكشف التطورات النظرية والتجريبية عن التمييز بين إنتقال السياسة النقدية وفعاليتها. حيث يوفر الإرسال معلومات عن درجة (حجم وتوقيت) تحويل السياسة النقدية إلى المتغيرات المتوسطة والمستهدفة. تعني فعالية السياسة النقدية قدرة البنك المركزي على تحقيق أهدافه المقصودة¹. إنه يشترط إنتقالا مثاليا وكاملا للسياسة النقدية، وهو أمر يكاد يكون من المستحيل تحقيقه بسبب تباين مصالح الجهات الفاعلة الإقتصادية. على الرغم من ذلك يمكننا التشكيك في الإعتماد على كفاءة البلد وسياقه السياسي والإقتصادي. هذا هو السبب في أننا نعتقد أنه من المنطقي التحدث عن إنتقال السياسة النقدية بدلا من ذلك. لأن الدراسة التجريبية على سبيل المثال ستسمح لنا بإتخاذ قرار بشأن درجة إنتقال السياسة النقدية على المدى القصير والطويل. ومن الناحية النظرية تمر تدابير البنك المركزي بعدة مراحل قبل التأثير على المتغيرات الوسيطة والمستهدفة، مما يشهد على فائدة التفكير من حيث الإنتقال².

السياسة النقدية لها خصوصية تتعلق بتأثيرها غير المباشر على الأهداف ومن هنا مصلحة التفكير من حيث آلية النقل. وهذا يمثل تسلسل ردود فعل الجهات الفاعلة الإقتصادية بعد إجراء إتخاذ البنك المركزي.

¹ Friedman, M. and Heller, W., "Monetary versus Fiscal Policy," New York: Norton 1969, p51.

² Friedman, M. and Anna j. Schwartz , "Money and Business Cycles," Review of Economics and Statistics, 1971, p44.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

يتجلى ذلك من خلال نقل العمل من البنك المركزي إلى المتغيرات المستهدفة، من خلال المتغيرات النقدية والمالية المختلفة¹.

2.3.3 نظرة تاريخية حول فعالية السياسة المالية

حسب (Keynes, 1963) إن السبب الرئيسي الكساد الكبير 1929 هو عدم وجود طلب فعال. يقترح تنفيذ تنظيم الدولة النشط والسياسة المالية التوسعية في وقت لا يتم فيه استخدام الموارد بالكامل. حيث إذا نفذت الحكومة سياسة مالية توسعية ، فإنها تزيد الإنفاق الحكومي وبالتالي زيادة الطلب الكلي. يؤدي الموقف الذي يتجاوز فيه الطلب الكلي العرض الكلي، إلى الضغط لزيادة الإنتاج وفي نفس الوقت مستوى السعر. من الواضح أن التوسع المالي يؤدي إلى زيادة الناتج ومستوى الأسعار في نفس الوقت ولكن الأجور الإسمية فشلت في التكيف مع الوضع الإقتصادي الجديد على المدى القصير وظلت عند المستوى الأصلي، مما أدى إلى انخفاض الأجور الحقيقية. في الوقت نفسه يؤدي الطلب المتزايد على السلع الرأسمالية إلى زيادة الطلب على القروض ، وبالتالي زيادة سعر الفائدة.

بسبب السياسة النقدية التوسعية يتجاوز الطلب الكلي العرض الكلي مما يتسبب في الضغط لزيادة الإنتاج والإنتاج والعمالة وكذلك مستوى الأسعار. ويترتب على ذلك أنه بسبب التوسع النقدي ، تحدث الزيادة في الإنتاج على المدى القصير وكذلك الزيادة في مستوى السعر. على المدى القصير تكون الأجور الإسمية ثابتة ، وبالتالي بسبب الزيادة في مستوى الأسعار، تنخفض الأجور الحقيقية. في هذه الحالة إنخفاض الأجر الحقيقي مقارنة بحالته الأولية. وبمجرد أن يسجل الموظفون إنخفاضاً في هذا الخير ، ستطلب النقابات زيادة في الأجور الإسمية في الإتفاقيات الجماعية القادمة بما يتناسب مع الزيادة في مستوى الأسعار. على المدى الطويل سترتفع الأجور الإسمية مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الشركات ويؤدي إلى انخفاض في كمية السلع والخدمات المنتجة بأي مستوى سعري. وفقاً للشروط التالية يمكننا تحديد هذه الآثار طويلة الأجل للتوسع النقدي²:

- إجمالي الناتج متطابق على المدى الطويل والمنتج الحالي على مستوى الإنتاج المحتمل ؛
- العمالة بالمعدل الطبيعي للبطالة ؛
- لن يتغير الأجر الحقيقي نتيجة للنمو الاسمي النسبي للأجور وإستقرار الأسعار ؛

1 Mishkin, Frederic. "Les canaux de transmission monétaire: leçons pour la politique monétaire." Bulletin de la Banque de France 27 (1996): p97.

2 Ján Lisy, The impact of fiscal and monetary policy on economic growth and cyclical development of the economy. 26(3), 2018, p440.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

- يرتفع مستوى السعر بشكل متناسب مع الزيادة في المعروض النقدي.

ويترتب على الخصائص المذكورة أعلاه أن الآثار طويلة الأجل للتوسع المالي والنقدي هي نفس آثار التوسع المالي والنقدي في النظرية الكلاسيكية. باستخدام أدوات السياسة المالية والنقدية ، يمكن للحكومة تنفيذ ما يسمى بسياسة الإستقرار الإقتصادي التي تهدف إلى تحقيق الإستخدام الكامل والفعال لموارد الإنتاج. على أساس الافتراضات النظرية الكينزية يبرر الكينزيون الجدد أن التطور الدوري للإقتصاد هو دليل على عدم عمل آلية السوق التي تتطلب التدخل الحكومي النشط. تركز نظريات الإقتصاديين الكينزيين الجدد أيضا على نظريات دورة الطلب ، بحجة أن السياسة النقدية تؤثر على الإنتاج والعمالة على المدى القصير¹.

أشارت المدرسة الفكرية الكينزية إلى العديد من أوجه القصور في السياسة النقدية خاصة عندما يتراكم الإقتصاد في فخ السيولة وجادلت بأن المخرج المجدي هو السياسة المالية. جادل المنظرون الكينزيون بأنه في حالة فخ السيولة ، يصل سعر الفائدة إلى أدنى مستوى له وأن الزيادة الإضافية في المعروض النقدي لن تؤدي إلى خفض سعر الفائدة. ومن ثم، يجب أن يكون الإستثمار العام في مثل هذه الحالات كبيرا بما يكفي لتوفير نفقات مساوية لنتاج العمالة الكامل. وبما أن السياسة النقدية ستفشل في زيادة الإستثمارات، في حين أن السياسة المالية ستزيد الناتج من خلال إرتفاع النفقات الحكومية. وفقا لوجهة النظر الكينزية، تؤثر السياسة المالية للحكومة على مستوى الطلب الكلي وإستقرار الأسعار والتوظيف الكامل والنمو الإقتصادي. نظرا لأن الحكومة المركزية تسيطر على السياسة المالية، وبالتالي يمكن للحكومة تغييرها من خلال خفض الضرائب أو التغيير في الإنفاق العام ، مما يؤثر بشكل مباشر على الأنشطة الإقتصادية والتجارية. ومع ذلك فإن بعض الدراسات لا تتفق مع وجهة النظر الكينزية، على سبيل المثال جادل Buiter بأن "السياسة المالية تعتبر أقل فعالية أو غير فعالة بسبب تأثير المزامنة". كما كانت مساهمة الحكومة في الطلب الكلي مثيرة للجدل بين صانعي السياسات وكذلك الأكاديميين².

ومن هنا يمكن تحديد تحليل تأثير السياسة النقدية على السياسة المالية وأسعار الفائدة ومعدلات التضخم كأدوات مباشرة للإتصال. حيث يؤثر مستوى أسعار الفائدة وتقلباتها على أوضاع المالية العامة لأنها تؤثر بشكل مباشر على تكاليف الخدمة وإستدامة الديون. وبالمثل فإن مستوى معدلات التضخم وتقلبها لهما تأثير على المالية العامة. تصبح المالية العامة أكثر صعوبة في التنبؤ بها والتخطيط المالي صعب للغاية، عندما يساهم

1 Blanchard, O., Romer, D, In the wake of the crisis: Leading economists reassess economic policy. MIT Press., 2012, p333.

2 Buiter. Willem , Crowding Out and the Effectiveness of Fiscal Policy, Econometric Research Program Princeton University, Research Memorandum, No. 191, 1976, p115.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

تضخم الأسعار في النفقات العامة التي تزداد من خلال رواتب الموظفين العموميين، علاوة على ذلك فإن معدل التضخم المرتفع يقلل من القيمة الفعلية لإلتزامات الديون ويؤدي إلى زيادة العبئ الضريبي الحقيقي¹.

ووفقا لوجهة النظر الكينزية تؤثر السياسة المالية للحكومة على مستوى الطلب الكلي وإستقرار الأسعار والعمالة الكاملة والنمو الإقتصادي. نظرا لأن الحكومة المركزية تسيطر على السياسة المالية، وبالتالي يمكن للحكومة تغييرها من خلال خفض الضرائب أو التغيير في الإنفاق العام، مما يؤثر بشكل مباشر على الأنشطة الإقتصادية والتجارية. وكان الإقتصاديون الكينزيون يرون أن إنخفاض النفقات الإجمالية في الإقتصاد ساهم في إنخفاض هائل في الدخل والعمالة التي كانت أقل بكثير من المتوسط مما جعل الإقتصاد يصل إلى التوازن عند مستويات منخفضة من النشاط الإقتصادي وإرتفاع البطالة (Kaldor 2015) لذلك للحفاظ على توظيف العمالة بشكل كامل، يتعين على الحكومات التي تعاني من عجز عندما يتباطأ الإقتصاد بسبب عدم كفاية إستثمار القطاع الخاص للحفاظ على الإنتاج عند المستوى الطبيعي وإخراج الإقتصاد من الركود. دعا الإقتصاديون الكينزيون الحكومات في أوقات الأزمات الاقتصادية إلى تعويض الركود عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب².

السياسة المالية لها أيضا تأثير على السياسة النقدية. على سبيل المثال إذا كانت السياسة المالية توسعية ، فستزيد النفقات الإجمالية والطلب الكلي من خلال زيادة الإنفاق الحكومي أو تقليل الضرائب. تؤثر مكونات السياسة المالية مثل المشاريع العامة غير المنتجة والأنظمة الضريبية غير الفعالة بشكل غير موات على المستوى المحتمل للنمو الإقتصادي وتتطلب سياسة نقدية أكثر تقييدا³.

وفي الاخير تشير الدراسات التجريبية المستمدة إلى النماذج النقدية إلى أن العمل النقدي له تأثير أكبر على الأنشطة الإقتصادية في كل من البلدان المتقدمة والنامية ، حيث يعتقد كينز أن السياسة المالية بدلا من السياسة النقدية تمارس تأثيرا أكبر على الأنشطة الإقتصادية.

3.3.3 التفاعل بين السياسة المالية والنقدية

في الآونة الأخيرة ناقش جزء راسخ من الأدبيات الإقتصادية التفاعل بين السياسات المالية والنقدية. وهناك سلسلة من المؤلفات التي تتناول هذه المسألة في متناول اليد ولا يزال التقدم مستمرا. يؤكد عدد من الدراسات

1 Raki. Builder, The effectiveness of Monetary and Fiscal Policy in Serbia: Industrija, Vol.41 No.2, 2013, p110.

2 Akanni. K.A, and Osinowo, O.H (2013), "Effects of fiscal instability on economic growth in Nigeria" Advances in Economics and Business 1(2), 2013, p137.

3 Jawaid S.T, Qadri, F.S and Ali, N., "Monetary- Fiscal-Trade Policy Pakistan and Economic Growth, time series empirical Investigation", International Journal of Economics and Financial Issues, vol1(3), 2011, P134.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

على الدور الإيجابي للحكومة في تحفيز النمو الإقتصادي، بينما تتحدى دراسات أخرى التدخل الحكومي، معتبرة أن السياسة النقدية مسؤولة بشكل أساسي عن التقدم الإقتصادي. ومع ذلك تزعم مجموعة ناشئة من الإقتصاديين الآن أن السياسة المالية والنقدية الأكثر تنسيقا وتعاوننا يمكن أن تحقق نتائج أفضل للنمو الإقتصادي.

ومن بين جميع السياسات التي تتخذها الحكومة فإن السياسات النقدية والمالية هي الأكثر أهمية. تملي هاتان السياستان الواسعتان للإقتصاد الكلي الكيفية التي ينبغي للإقتصاد أن يتصرف بها في الأمدين القصير والطويل. السياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي لبلد معين ، هي سياسة إقتصادية كلية تؤثر على نمو المعروض النقدي من أجل تحقيق أهداف مثل ضمان النمو الإقتصادي إلى جانب الحفاظ على التوظيف الأمثل ومستوى عتبة التضخم. في المقابل فإن السياسة المالية مخصصة للفلسفة القائلة بأن الحكومة يمكن أن تؤثر على الإقتصاد من خلال إدخال تغييرات في مزيج الإيرادات والنفقات مما يعني إما توسيع أو تقليص القاعدة الضريبية جنبا إلى جنب مع تغيير حجم وأنماط النفقات العامة. ورهنا بمراحل مختلفة من التنمية، تستخدم هاتان السياستان في توليفات فريدة لتحقيق أهداف محددة لبلد ما¹.

ذكرت المدرسة الفكرية الكينزية (1964) لصالح السياسة المالية أن التغييرات في معدلات الضرائب والنفقات الحكومية لها تأثير كبير على الناتج الإقتصادي وأي تغيير في الطلب الكلي له آثار قصيرة الأجل على الناتج الحقيقي والعمالة بدلا من الأسعار ، مما يترك قرارات السياسة النقدية غير فعالة إلى حد كبير. من ناحية أخرى ، وضع النقديون بيانهم المعاكس لإبطال ادعاء وجهة النظر الكينزية، مثل وجهة نظر فريدمان وآخرون (1963). قبل سنوات عديدة، ظهر هذا النقاش كقضية ساخنة بين الإقتصاديين. وعلى الرغم من أن هذا الجدل قد تلاشى مؤخرا، إلا أن القوة النسبية لهاتين السياستين مطلوبة لفهما من حيث قيام بلد نام بممارسة التدخلات السياسية المناسبة من أجل تحفيز النمو.

ونظرا لوجود وجهات نظر نظرية متناقضة بشأن فعالية السياسات المالية والنقدية، يوجد تباين واضح ونتائج تجريبية غير حاسمة بشأن نفس المسألة. ومنذ وقت سابق وحتى الوقت الحاضر حدد عدد قليل من الباحثين تأثيرا كبيرا للسياسة المالية على نمو الناتج المحلي الإجمالي (Friedman and Meiselman, 1963; Andersen et al., 1968; Keran, 1970; Elliot, 1975; Carlson, 1978; Batten et al., 1983; Ali et al., 2008; Senbet, 2011). Ajisaje et al., 2002; Ezigbo, 2012; Anna, 2012; and Shahid et al., 2008 وجدت أن السياسة النقدية فعالة أكثر في تحفيز النمو في البلدان النامية في أعمالها البحثية، ومع ذلك وجد عدد من

¹ Hossain, A. , Relative Impact of Fiscal and Monetary Policies on Bangladesh Economy: A Comprehensive Approach. Available at SSRN 3616606. 2020, p2.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

الباحثين أن كلتا السياستين فعالتان (Simorangkir et al, 2010; Jawaid et al., 2011; Mahmood et al., 2011;) (Enahoro et al., 2013; Falade et al., 2015; Sen et al., 2015).

تشير التناقضات في النتائج إلى أنه من غير الممكن تعميم فلسفة إقتصادية معينة لا النقديون ولا الكينزيون لكل من البلدان المتقدمة والنامية. ويرجع ذلك إلى حقيقة أن البلدان تختلف في العديد من الجوانب، بما في ذلك هيكلها الإقتصادي، ومستويات التنمية المالية، والإستقرار السياسي، والنظام التجاري، والقدرة على إمتصاص الصدمات الخارجية، وبيئة الإقتصاد الكلي ومجموعة من سياسات الإقتصاد الكلي. وتميل هذه السمات المميزة للإقتصادات إلى أن تكون لها آثار مميزة على السياسات المالية والنقدية بالنسبة للنمو والإستقرار. لذلك لفهم تأثير السياسات المالية والنقدية على النمو الإقتصادي والإستقرار في مختلف البلدان والمناطق، يجب فحص كل بلد على حدة¹.

حدد (Coric et al. 2015) تأثير مزيج السياسة الكلية على النمو الإقتصادي وسعر الصرف في كرواتيا، وتكشف النتائج أن السياسات المالية والنقدية لها آثار إيجابية على النمو الإقتصادي. كما أظهرت النتائج أن التوسع المالي أدى إلى إرتفاع سعر الصرف الإسمي في حين أن التوسع النقدي له آثار انخفاض على سعر الصرف الإسمي. كما درسوا (Ivan et al. 2010) تأثير مزيج السياسة الكلية على النمو الإقتصادي وسعر الصرف في جنوب أفريقي، وتكشف النتائج أن النمو الإيجابي للنتائج المحلي الإجمالي، والإنخفاض الحقيقي في قيمة العملة، والآثار التضخمية المترتبة على سياسة نقدية أكثر تيسيرا قد قوضت النمو السلبي للنتائج المحلي الإجمالي، والإرتفاع الحقيقي الذي لا يكاد يذكر، والآثار الانكماشية لسياسة مالية أكثر تشددا. وتعني هذه النتيجة ضمنا أنه للحصول على مزيج مثالي من السياسات، يجب النظر في حجم وإتجاه آثار كل سياسة.

إن مشاكل النمو الإقتصادي، ووجود التنمية الدورية للإقتصاد والبحث عن السياسة المالية والنقدية الفعالة كأداة للتخفيف من التقلبات الدورية ستكون لفترة طويلة موضوعا للعديد من المناقشات المهنية. كان الإجماع النظري والإقتصادي والسياسي قبل الأزمة عبارة عن أطروحة مفادها أن إستقرار الطلب الكلي هو دور السياسة النقدية، خاصة في الإقتصادات الكبيرة.

علاوة على ذلك قام عدد قليل من الدراسات بتقييم التفاعل المتبادل بين السياسة النقدية والمالية. أثبت (Rezabek.2011) أن السياسة المالية تستجيب للسياسة النقدية في نفس الإتجاه. ولكن إستجابة السياسة النقدية للسياسة المالية غامضة (في حين يشير النموذج الأساسي إلى رد فعل معاكس، تفشل نماذج أخرى في تأكيد إستجابة كبيرة).

¹ Mwamkonko, A. M. The Impact of fiscal and monetary policies on economic growth and stability in Tanzania (Doctoral dissertation). The University of Dodoma, 2019, p19.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

يكشف التحليل المقارن لوجهات النظر المختلفة حول كيفية تنفيذ التوسع المالي والنقدي أن هناك تناقضات وآراء مختلفة بين المدارس المختلفة للنظرية الاقتصادية. أبطال هذه الأساليب المختلفة هم أتباع النظرية الاقتصادية الكينزية من جهة وأنصار النظرية النقدية والإقتصاد الكلي الكلاسيكي الجديد والمدرسة النمساوية من جهة أخرى. في ظل ظروف محددة تستخدم الممارسة الاقتصادية توصيات مجموعة أو أخرى من الإقتصاديين بدرجات متفاوتة.

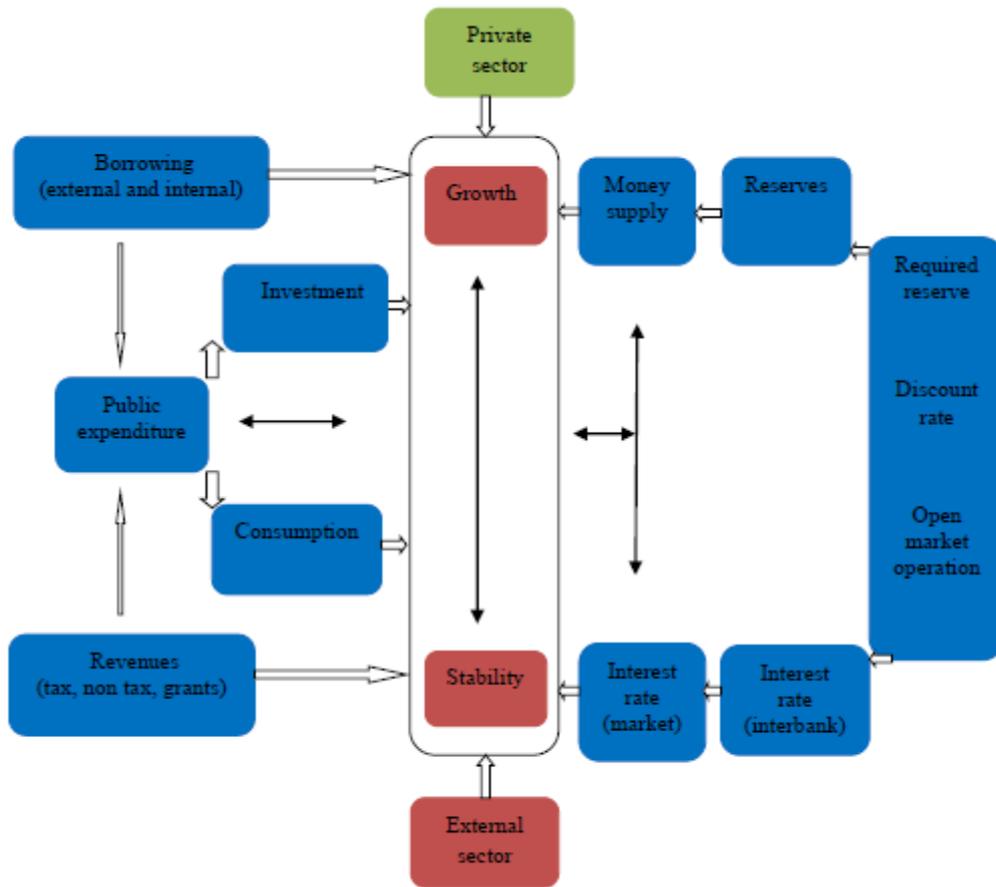
أما فيما يتعلق بتأثير الإجراءات المالية والنقدية على النمو والإستقرار فمن خلال الأثر المالي لتعديل جانبي الإنفاق وتعديل في الميزانية. يبين أن الإنفاق الحكومي على الإستثمارات (رأس المال المادي والبشري) والإستهلاك (الإنفاق الإجتماعي والرعاية الإجتماعية) له تأثير مباشر على النمو والإستقرار. ويبدو أيضا أن الإنفاق الحكومي يجب أن يمول من الإيرادات (الضريبية وغير الضريبية)، والإقتراض (الخارجي والداخلي) أو المنح، ولكل منها تأثير محتمل على الناتج والإستقرار. وبالتالي فإن تأثير النمو الصافي والإستقرار للإنفاق الحكومي يعتمد على كل من طرق التخصيص والتمويل المستخدمة. ويتبين أيضا أن القطاع الخاص والقطاعات الخارجية (التجارة الدولية) ضروريان للنمو الإقتصادي والإستقرار¹.

علاوة على ذلك فقناتين الرئيسيتين اللتان تؤثران من خلالهما السياسة النقدية على أهدافها، من خلال عرض النقود وسعر الفائدة. فإذا كان البنك المركزي يفضل "عرض النقود" فسوف يوجه أدواته مثل "سعر الخصم، متطلبات الإحتياطي، عمليات السوق المفتوحة" نحو تحقيق الهدف التشغيلي "الإحتياطيات" بهدف تحقيق الهدف المتوسط "عرض نقدي واسع"، والذي بدوره سيحقق الهدف المنشود "النمو أو الإستقرار". وبالمثل إذا فضل البنك المركزي "سعر الفائدة"، فسوف يوجه أدواته نحو تحقيق الهدف التشغيلي مثل "أسعار الفائدة بين البنوك" للوصول إلى "أسعار السوق" المستهدفة المتوسطة، والتي بدورها ستحقق النمو أو الإستقرار المطلوبين². وأخيرا يوضح الشكل رقم (1-10) أن النمو والإستقرار قد يكون لهما ردود فعل على الإجراءات المالية والنقدية.

¹ Chowdhury, A.R. , Monetary and Fiscal Impact on Economic activities in Bangladesh: A note. Bangladesh Development Studies 3(2), 1986, p154.

² Friedman, M. , The Quantity Theory of Money: A Restatement; in M. Friedman (ed.), Studies in the Quantity Theory of Money, Chicago University Press, Chicago, 1956, p286.

الشكل رقم (10-1): الإجراءات المالية والنقدية



Source : Mwamkonkom. Mussa Ally, The Impact of fiscal and monetary policies on economic growth and stability in Tanzania (Doctoral thesis). The University of Dodoma, Dodoma 2019, p31.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

خلاصة الفصل:

تعتبر السياسة النقدية والمالية من أهم الأدوات التي تستخدمها الحكومات والسلطات النقدية في الدول لتحقيق أهداف إقتصادية معينة.

السياسة النقدية تتعلق بإدارة العرض النقدي وسعر الفائدة من قبل البنك المركزي أو السلطة النقدية. وتشمل الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية تحديد سعر الفائدة الرئيسي، وشراء أو بيع السندات الحكومية والعملات الأجنبية (السيطرة على السيولة المالية)، وفرض متطلبات إحتياطيات نقدية على البنوك التجارية.

تستهدف السياسة النقدية تحقيق عدة أهداف، منها:

- الحفاظ على إستقرار الأسعار: عبر ضبط العرض النقدي ومنع تضخم مفرط.

- تحقيق النمو الإقتصادي: من خلال توفير السيولة الكافية لتمويل الإستثمار والإنفاق.

- تعزيز الإستقرار المالي: من خلال مراقبة وتنظيم الأنشطة المالية والبنكية.

- تعزيز التوظيف: من خلال توفير بيئة إقتصادية تدعم النمو والإستثمار.

تعتمد فعالية السياسة النقدية على الظروف الإقتصادية للدولة المعنية. حيث تواجه إقتصاديات الدول تحديات وفرص مختلفة، وبالتالي تكون الإستجابات النقدية متنوعة.

أما السياسة المالية تتعلق بكيفية إدارة الإيرادات والنفقات الحكومية. تشمل هذه السياسة صياغة ميزانية الحكومة وتحديد مستوى الإنفاق ومصادر تمويله. تتضمن الأدوات الرئيسية للسياسة المالية تحديد معدلات الضرائب، والإنفاق الحكومي على البنية التحتية والخدمات العامة، والاستثمار في المشروعات الإقتصادية.

تستهدف السياسة المالية تحقيق عدة أهداف، منها:

- تحقيق التوازن المالي: بين الإيرادات والنفقات على المدى الطويل.

- تحقيق الإستدامة المالية: عبر توجيه الإنفاق نحو المشروعات التي تولد عائداً إقتصادياً مستداماً.

- تحفيز النمو الإقتصادي: من خلال دعم القطاعات الإقتصادية الحيوية.

- توجيه الإنفاق: نحو الأولويات الإقتصادية والإجتماعية.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

كما هو الحال مع السياسة النقدية، فإن فعالية السياسة المالية تعتمد على سياق الإقتصاد المحلي والظروف الإقتصادية الراهنة والتحديات التي تواجهها الدولة.

بشكل عام تختلف فعالية السياسة النقدية والمالية بناءً على التوازن الذي يجب تحقيقه بين الأهداف المتعددة وتوجيهات السياسات الإقتصادية المحددة من قبل الحكومة.

حيث سنتطرق في الفصل الثاني عن تحليل الإقتصادي لفعالية السياسة المالية والنقدية.

الفصل الثاني:

تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في

ظل النماذج الإقتصادية الكلية

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الاقتصادية الكلية

مقدمة الفصل:

لقد اختلفت نماذج التوازن الإقتصادي بين مختلف المدارس الإقتصادية، بدأ بالنموذج الكلاسيكي ومرورا بالنموذج الكينزي، كما يعتبر التوازن الإقتصادي من الأهداف الأساسية الذي يسعى إليها جميع الإقتصاديين، حيث يشمل الإقتصاد الوطني أربعة أسواق رئيسية (الإنتاج، النقد، العمل، الأوراق المالية)، أي أن هذه الأسواق تختلف من حيث الطبيعة وألية العمل وفي نفس الوقت، ويتطلب تحقيق التوازن العام بتحقيق التوازن في الأسواق الأربعة في آن واحد¹، ويعرف التوازن الإقتصادي على أنه الحالة الإقتصادية والمالية التي تتساوى فيها قوى جزئية أو كلية أو كلاهما عندما تتوفر شروط وظروف محددة²، فبالنسبة لسوق السلع والخدمات يتحقق التوازن عندما يتساوى العرض والطلب، أو يتساوى الإدخار مع الإستثمار، أما على مستوى السوق النقدي فالتوازن يتحقق من خلال التوازن بين العرض النقدي والطلب النقدي، في حين أن التوازن الخارجي يتحقق من خلال التوازن بين مختلف أرصدة ميزان المدفوعات³.

إن من بين أشهر النماذج الإقتصادية الكلية التي عالجت موضوع التوازنات هو نموذج IS-LM البسيط ونموذج Mundell-Fleming والمعروف بإختصار بنموذج IS-LM-BP الذي يدرس التوازن في السوق السلعية والنقدية وميزان المدفوعات⁴، ويتحقق التوازن الآني في سوق السلع والخدمات وسوق النقود عند Hicks-Hansen بتحقيق التوازن في السوقين في آن واحد معاً، ويسمى بالتوازن الداخلي، أما عند Mundell-Fleming فيتحقق التوازن عندما يتحقق التوازن الداخلي والخارجي اي التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود وميزان المدفوعات في آن واحد.

ويعد النموذج IS-LM-BP من بين النماذج الكينزية التي سعت إلى تحديد التوازن الكلي من خلال تحديد المتغيرات الأساسية المسؤولة عن التوازن في كل سوق، وإنطلاقاً من سوق السلع والخدمات التي تتحكم فيه متغيرات مثل الإدخار والإستثمار، أما سوق النقدي فيه الكتلة النقدية وأسعار الفائدة، بينما التوازن الخارجي فيتحكم فيه أسعار الصرف ودرجة حرية إنتقال رؤوس الأموال، ويبقى الهدف الاساسي من هذا النموذج هو تقييم فعالية كل من السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الإقتصادي الكلي، أما فنموذج الطلب الكلي والعرض الكلي AD-AS يعتبر أساس نموذج الإقتصاد الكلي لتحديد مستوى الدخل والأسعار فإستخدام نموذج IS-LM-BP

¹ رمضان محمد مقلد، اسامة احمد الفيل، النظرية الاقتصادية الكلية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2013، ص199.

² سلام سميسم، التوازن الاقتصادي العام، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010، ص35.

³ محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الكلي -الاسس النظرية-، الجزء الاول، دار اسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص259.

⁴ عبد الباري عياض، إسماعيل بن قانة، بناء نموذج كلي لقياس وتحليل التوازن العام في اقتصاديات الدول النامية من خلال نموذج Mundell-Fleming للفترة 1980-2018، مجلة الباحث، المجلد 19، العدد 01، 2019، ص16.

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الاقتصادية الكلية

الذي يعتبر النموذج الكينزي الأساسي المستخدم من طرف الكثير من الإقتصاديين بعد الحرب العالمية الثانية لتحديد السياسات الإقتصادية يتم ضمها في ظل ثبات المستوى العام للأسعار، بينما ينطلق نموذج الطلب الكلي والعرض الكليين بالتخلي عن هذه الفرضية، مما يجعله متفقا مع الواقع بأخذ بعين الإعتبار تغيرات الأسعار في جانبي العرض والطلب.

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الاقتصادية الكلية

1. التوازن الإقتصادي الكلي في نموذج IS-LM

يتمثل التوازن الإقتصادي الكينزي بداية حقبة جديدة بعد أزمة 1929، حيث عرف هذا النموذج بإسم نموذج IS-LM الذي عرض لأول مرة سنة 1937، أين حاول الربط بين قطاعين النقدي والحقيقي من خلال إستخدام سعر الفائدة والدخل لتحقيق التوازن بينهما وعبر منحنيات IS و LM ، ليطورة العالم الإقتصادي Alvin Hansen، و John Hicks ولذلك سمي بنموذج "Hicks-Hansen"، والذي يدرس التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود في الإقتصاد المغلق.

1.1 التوازن الإقتصادي الكلي في النموذج الكينزي

فمن خلال مراقبة مستوى الإستثمار والطلب الكلي وتحليل التغيرات في سعر الفائدة، يمكننا تشكيل منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات IS والذي يعبر عن تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي. أما من خلال دالة الطلب على النقود يمكننا إشتقاق منحنى التوازن في سوق النقود LM، وهو منحنى يوضح العلاقة بين الكمية المعروضة والمطلوبة من النقود في الإقتصاد. وعندما يتقاطع هذين المنحنيين، فإن ذلك يشير إلى توازن في هذا السوق.

1.1.1 التوازن في سوق السلع والخدمات وإشتقاق منحنى (IS)

يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات عندما يكون الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) يساوي العرض الكلي (الدخل)¹، حيث يتكون الإنفاق الكلي في المجتمع من الإنفاق الإستهلاكي (C) والإنفاق الإستثماري (I) والإنفاق الحكومي (G)، ولما كان مستوى الإنفاق الإستثماري يتوقف على سعر الفائدة، فيمكن القول أن مستوى الإنفاق الإستهلاكي يتأثر بسعر الفائدة، فعند مستويات مختلفة من سعر الفائدة يكون هناك مستويات مختلفة مناظرة من الإنفاق الكلي، ولما كان الإنفاق الكلي هو الذي يحدد مستوى الدخل فيمكننا القول أن مستوى الدخل إنما يتأثر بسعر الفائدة وأن هناك مستويات من الدخل تقابل مستويات مختلفة من سعر الفائدة²، من خلال ما سبق فإن التوازن في سوق السلع والخدمات يتحقق عندما يتساوى العرض الكلي مع الطلب الكلي، حيث يمكن التعبير عن هذه المساواة رياضيا كما يلي³:

$$Y = C + G + I \dots\dots\dots(1)$$

¹ محمد زرقون، أمال رحمان، النظرية الاقتصادية الكلية محاضرات وتمارين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص 161.
² سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي-المفاهيم والنظريات الأساسية-، الكتاب الأول، مطابع الاهرام، الكويت، 1994، ص 391.
³ خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط3، دار وائل للنشر، الاردن، 2000، ص 151.

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الاقتصادية الكلية

حيث نعلم أن لكل متغير في معادلة التوازن دالة وعليه:

$C = a + bY_d$ دالة الإستهلاك ($a > 0$) و ($0 < b < 1$) حيث

دالة الإستثمار ودالة الإنفاق الحكومي على الترتيب $G = G_0$ و $I = I_0$

دالة التحويلات على الترتيب و $R = R_0$

دالة الضرائب ($0 < t < 1$) حيث $T = T_0 + tY$

$$O_T = D_T \quad y = C + I + G$$

$$\implies y = a + by_d + I_0 + di + G_0 \implies y = a + b(y - T_0) + I_0 + di + G_0$$

$$\implies y = a + by - bT_0 + I_0 + di + G_0 \implies y - by = a - bT_0 + I_0 + di + G_0$$

$$\implies y(1-b) = a - bT_0 + I_0 + G_0 + di \implies y = \frac{a - bT_0 + I_0 + G_0}{1-b} + \frac{d}{1-b} i \rightarrow y = f(i)$$

هذه العبارة توضح العلاقة بين الدخل ومعدل الفائدة التي يتحقق في ظلها التوازن في سوق الإنتاج، وبالتالي

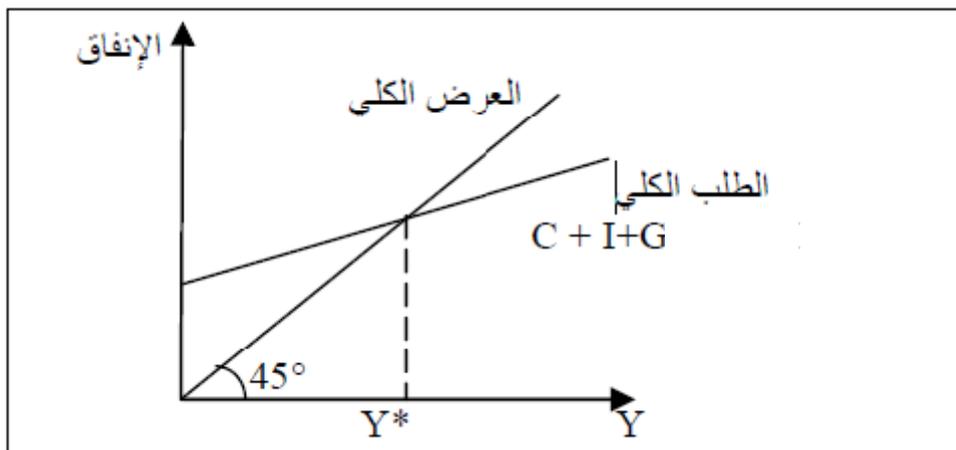
كل نقطة على منحنى IS تعكس وضع توازن في سوق الإنتاج وتوضح مستوى سعر الفائدة الذي عنده يتحدد مستوى الدخل التوازني.

$$i = f(y) \rightarrow i = \frac{-(a - bT_0 + I_0 + G_0)}{d} + \frac{1-b}{d} y$$

كما يمكننا كتابة العبارة على الشكل:

حيث يمثل Y^* الدخل التوازني لسوق السلع والخدمات، ويمكن تمثيل ما حصلنا عليه بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (1-2): منحنى توازن سوق السلع والخدمات في النموذج الكينزي



المصدر: عمر صخري، التحليل الإقتصادي، ط05، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص136.

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الاقتصادية الكلية

ويلاحظ من الشكل رقم (1-2) أن التوازن يتحقق عند نقطة تقاطع منحنى العرض الكلي الذي هو ممثل بخط مرسوم بزاوية (45°) من نقطة الأصل مع منحنى الطلب الكلي، وهي ممثلة بـ Y^* والذي يعرف بدخل التوازن في سوق السلع والخدمات¹.

كما يمكن اشتقاق منحنى IS من سوق الإنتاج أو سوق السلع والخدمات، حيث يمثل منحنى IS مجموعة من أسعار الفائدة المختلفة وما يقابلها من مستويات الدخل التي يكون عندها سوق السلع والخدمات في حالة توازن، ويفترض في النموذج الكينزي أن الإستثمار تابع لسعر الفائدة $I=f(r)$ ، والإدخار مرتبط بحجم الدخل $S=f(Y)$ ، كما أن العرض الكلي (الإنتاج الكلي) Y_s يوزع في شكل دخول، والدخل الكلي Y يستخدم على شكلين: الإستهلاك C والإدخار S كما يلي: $Y_s=Y=C+S$ أما الطلب الكلي Y_d يتكون من الطلب على السلع والخدمات الإستهلاكية C والطلب على السلع والخدمات الإستثمارية I حيث $Y_d=C+I$ ومع إفتراض أن السوق لا يتعامل مع العالم الخارجي فإنه عند التوازن يكون لدينا: $Y_s=Y_d=C+S=C+I$ ، وفي النهاية نتحصل على: $(I=S)$ وهو شرط توازن سوق السلع والخدمات²، حيث في الأجل القصير يعتبر الإدخار دالة متزايدة في الدخل والإستثمار دالة متناقصة في سعر الفائدة كما هو موضح في المعادلة التالية:

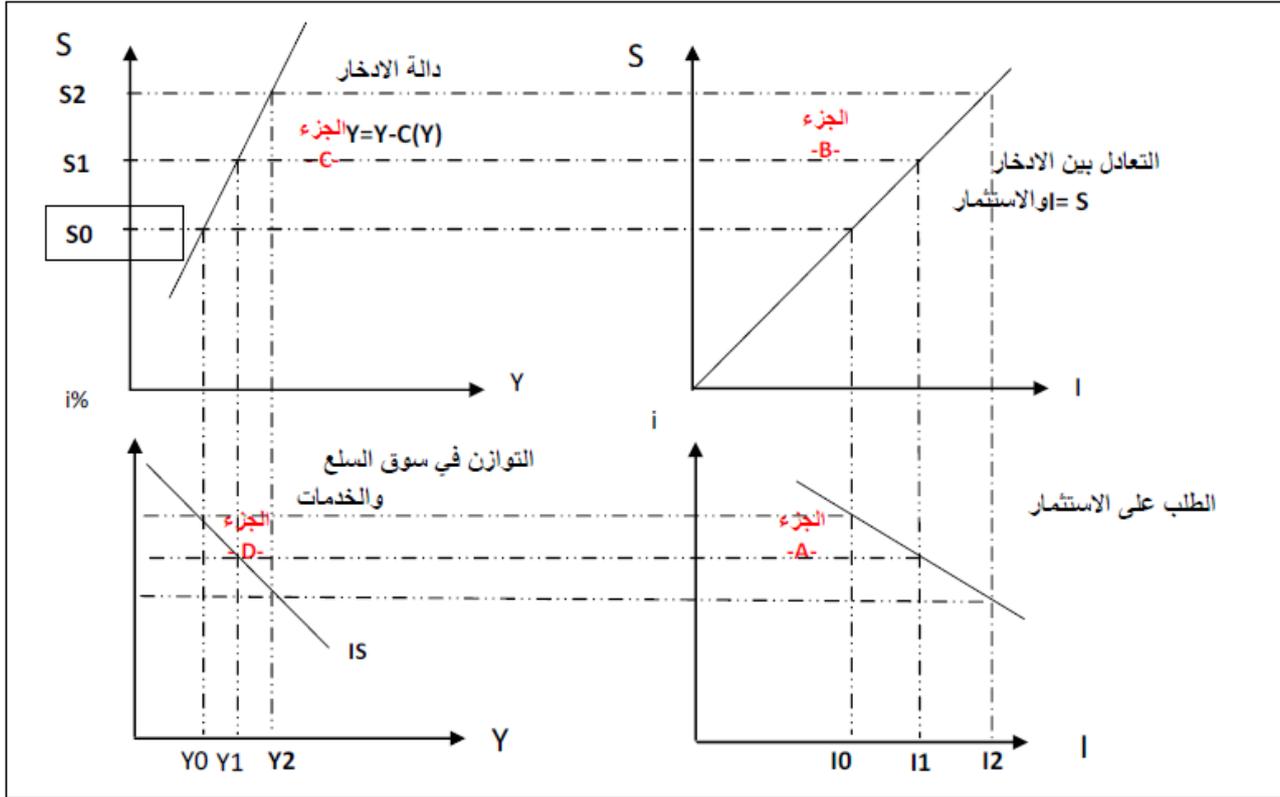
$$I(i) = S(y) / I'(i) < 0, \quad S'(y) < 0$$

كما يمكن تحديد اشتقاق منحنى (IS) بيانيا من خلال الشكل التالي:

¹ بريش السعيد، الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص81.
² محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 206.

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الاقتصادية الكلية

الشكل رقم (2-2): اشتقاق منحنى (IS) بيانياً



المصدر: عمر صخري، تحليل الإقتصادي الكلي، ط5، مرجع سابق، ص 195.

يتمثل لنا من الشكل (2-2) في الجزء A منحنى الإستثمار الذي يعبر عن العلاقة المتناقصة التي تربط الإستثمار بسعر الفائدة، فهو يبين لنا أن لكل مستوى سعر فائدة مستوى الإستثمار المرغوب فيه، أما الجزء B فهو يعبر عن تساوي الإستثمار المتوقع مع الإيداع المتوقع، حيث يتطلب أن يكون لكل مستوى الإستثمار المتوقع I_0 مستوى معادل من الإيداع S_0 والذي يحدد بدوره مستوى الدخل اللازم Y_0 الذي يسمح بتحقيق هذا الإيداع في الجزء C، فهو يبين لنا ان لكل مستوى من الإستثمار المرغوب فيه يتطلب مستوى مقابل من الإيداع وكذلك يبين الجزء C ان لكل مستوى من الإيداع يتطلب تحقيق مستوى معين من الدخل، وفي الأخير يسمح لنا الجزء D بالربط بين تغيرات سعر الفائدة وتغيرات الدخل والوصل بين هذه النقاط التوازنية لرسم منحنى سوق السلع والخدمات IS¹.

منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات ما هو إلا عبارة عن توافق توازنية للدخل والفائدة والتي من شأنها أن تحقق التعادل ما بين الإستثمار والإيداع، كما يلاحظ أن لمنحنى التوازن في سوق الإنتاج ميل سالب

¹ محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الكلي - الاسس النظرية، الجزء الاول، مرجع سابق، ص 220.

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الاقتصادية الكلية

مشيرا بذلك بالعلاقة العكسية بين الفائدة والدخل وهذا كنتيجة للفرضية التي مفادها أن الإستثمار يرتبط عكسيا مع الفائدة حيث كلما إنخفضت الفائدة كلما زاد الإستثمار¹.

إذن يربط منحنى IS مستويات التوازن المختلفة للدخل القومي بمعدلات فائدة مختلفة. ويكون سوق السلع والخدمات في حالة توازن كلما كانت كميات السلع والخدمات المطلوبة والموردة متساوية. كما نلاحظ من خلال الشكل (2-2) أنه هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة و الدخل حيث:

إنخفاض سعر الفائدة ← زيادة الإستثمار ← زيادة الدخل بمقدار أكبر بسبب المضاعف

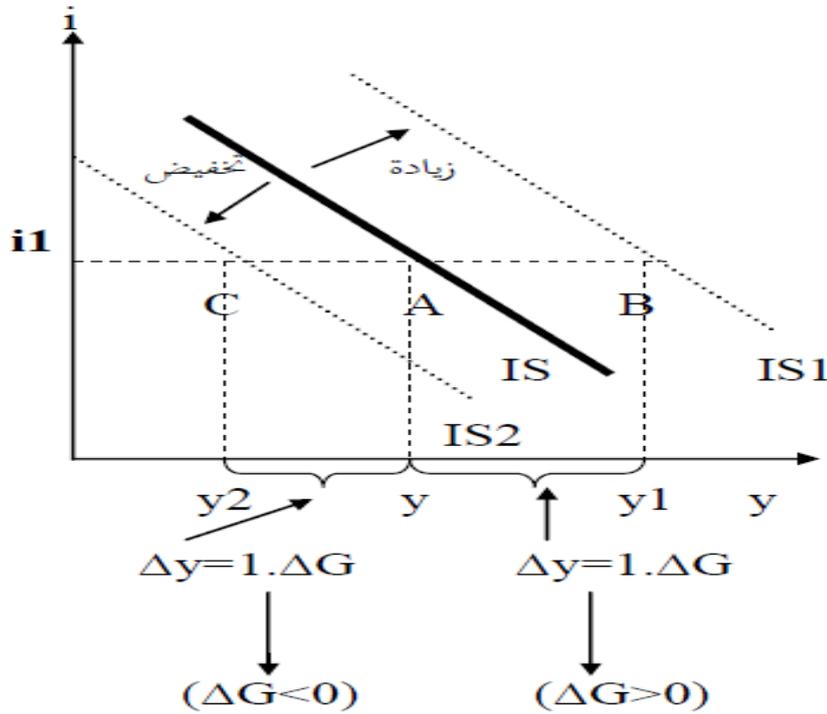
-إنتقال منحنى IS:

توضح التغيرات في سعر الفائدة بيانيا بالتحرك على نفس منحنى IS إلى الأعلى أو الأسفل، بينما تحرك IS إلى اليمين أو اليسار يتحكم فيه تغير في أحد مكونات الإنفاق التلقائي وهي: الاستهلاك التلقائي a ، الإستثمار التلقائي I_0 ، الإنفاق الحكومي G_0 و الضرائب T_0 .

¹ عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ط5، مرجع سابق، ص 197.

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الاقتصادية الكلية

الشكل رقم (2-3): إنتقال منحنى IS



المصدر: قنوني حبيب، البسيط في الإقتصاد الكلي (مع تمارين محلولة)، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر، الجزائر، 2016، ص59.

- زيادة في الإنفاق الحكومي ← خفض في الضرائب ← سياسة مالية توسعية ←
ينتقل IS إلى اليمين.

- خفض في الإنفاق الحكومي ← زيادة في الضرائب ← سياسة مالية إنكماشية ←
ينتقل IS إلى اليسار.

2.1.1 التوازن في سوق النقود وإشتقاق منحنى (LM)

يتحقق التوازن في سوق النقود عندما يتوازن العرض والطلب على النقود. حيث يتأثر الطلب على النقود بعدة عوامل منها مستوى الدخل النقدي في الإقتصاد وسعر الفائدة. وعندما يرتفع مستوى الدخل النقدي يزيد الطلب على النقود، وعندما إنخفاضه يقل الطلب على النقود، أما عرض النقود فيتحدد بواسطة السلطات النقدية مثل البنك المركزي، وهذا من خلال تحكمه في المعروض النقدي عن طريق تنظيم عمليات الطبع والإصدار

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النمادج الاقتصادية الكلية

النقدي¹، ويتغير عرض النقود بالزيادة في حالة السياسة النقدية التوسعية وبالإنخفاض في حالة السياسة النقدية الإنكماشية دون أن يتأثر بتغيرات الدخل وسعر الفائدة التعبير عن دالة عرض النقود بالشكل التالي: (MS=M0)²، وبما أن الطلب على النقود إما يكون من المعاملات (L1)، كما قد يكون بهدف المضاربة (L2)، فيمكن صياغة ذلك رياضياً كما يلي:

$$L1(y) + L2(i) = M_d$$

فشرط التوازن يكون:

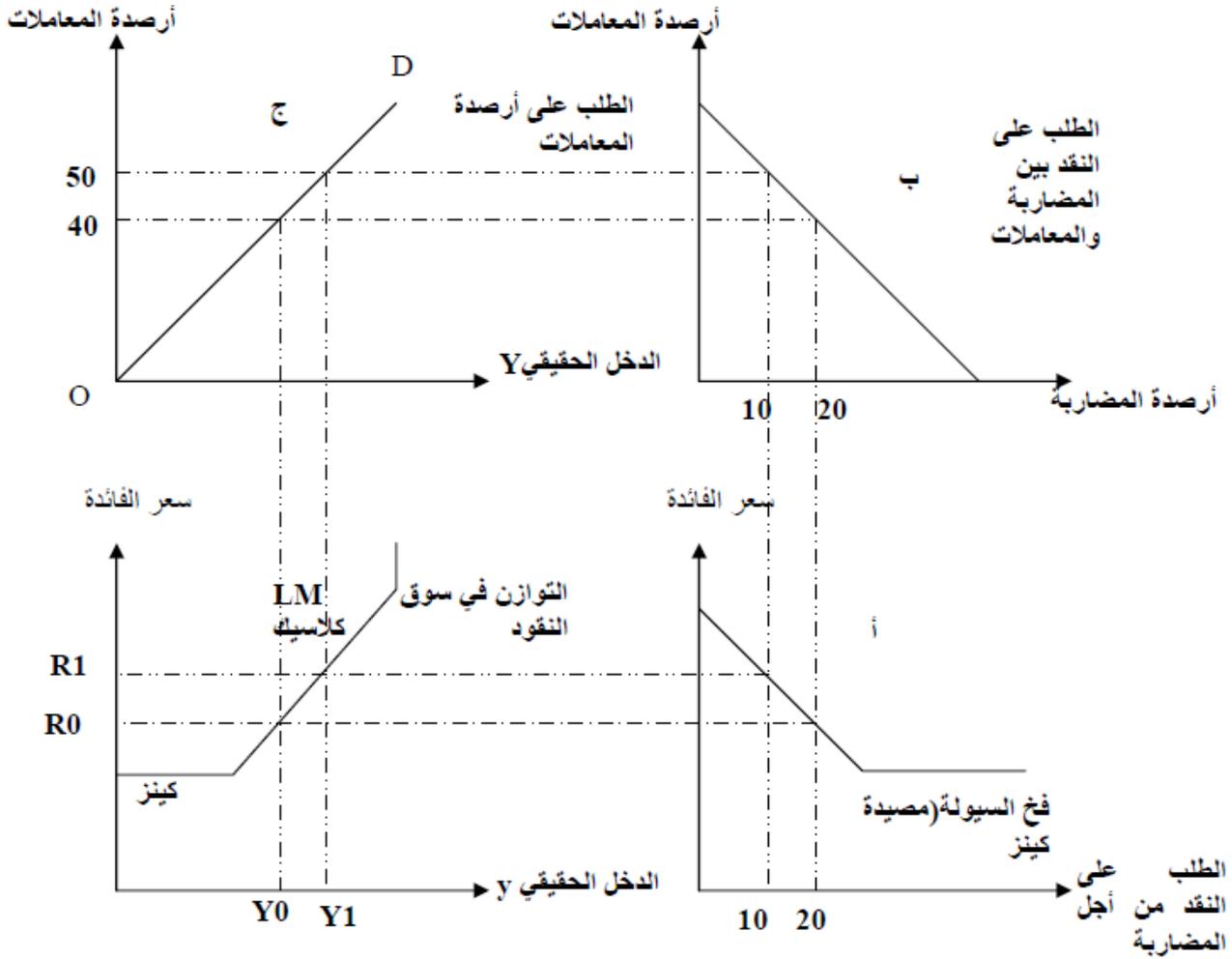
$$M_s = M_d = L1(y) + L2(i)$$

ومن المعادلة نلاحظ أنه في حالة ثبات عرض النقود، فهناك علاقة محددة بين مستوى الدخل الحقيقي y وسعر الفائدة i وتعبّر عن علاقة عن شرط التوازن في سوق النقود ويعبر عنها بالمنحنى LM.

¹ حسن خلف فليح، الاقتصاد الكلي، ط1، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الاردن، 2008، ص 199.
² رمضان محمد مقلد، أسامة احمد الفيل، النظرية الاقتصادية الكلية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2012، ص

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الاقتصادية الكلية

الشكل رقم (2-4): التوازن في السوق النقدي (إشتقاق منحنى LM)



المصدر: مدحت العقاد، محمد رضا العدل، التحليل الإقتصادي الكلي، دار الحريري للطباعة، القاهرة، 1996، ص 274.

نلاحظ من الشكل رقم (2-4)، المقطع (أ) العلاقة العكسية بين الطلب على النقود لغرض المضاربة ومعدلات الفائدة في السوق النقدي، فهو دالة في سعر الفائدة، ويأخذ المنحنى السالب ويمكن تحديد حجم هذا الطلب إذا تم معرفة معدل الفائدة، أما في المقطع (ب) فهو يمثل العلاقة بين الطلب على النقود لغرض المضاربة والطلب على النقود بدافع المعاملات والإحتياط، وعليه فهو يبين الكيفية التي يتم بها تقسيم عرض النقود بين الأرصدة النقدية بدافع المضاربة والأرصدة النقدية بدافع المعاملات والإحتياط محققا بذلك شرط التوازن¹. ومنه فإنه أية نقطة تقع على الخط المستقيم الواصل بين محوري الطلب على النقود لغرض المضاربة والطلب على النقود بدافع المعاملات والإحتياط تساوي كمية النقود لغرض المضاربة زائد كمية النقود لغرض

¹ عمر صخري، التحليل الإقتصادي الكلي، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص43.

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الاقتصادية الكلية

المعاملات والإحتياط، وحينما يتحدد حجم النقد للمضاربة في المقطع (أ) فإن ما يتبقى من عرض النقود سيذهب إلى المعاملات والإحتياط، أما المقطع (ج) فهو يبين العلاقة الطردية بين مستوى الدخل Y والطلب على النقد بدافع المضاربة والإحتياط، وعندما يتم تحديد حجم الطلب على النقد بدافع المعاملات والإحتياط فإنه يمكن تحديد حجم الدخل Y المناظر لذلك الحجم من النقد، وفي المقطع (د) فلدينا على مستوى الدخل Y_0 و Y_1 وعلى مستوى معدل الفائدة R_0 و R_1 فهي تمثل النقاط التي يتحدد فيها منحنى التوازن وهي التي تحقق التعادل بين العرض والطلب على النقد وإذا وصلنا نقاط التوازن هذه نحصل على ما يسمى منحنى التوازن النقدي **The Money Equilibrium** حيث تمثل كل نقطة من نقاطه علاقة بين الدخل ومعدل الفائدة التي تحقق التعادل ما بين عرض النقود والطلب عليها¹.

إذن يربط منحنى LM مستوى الدخل بسعر الفائدة الذي يحدده توازن سوق النقود المقابل لمستويات مختلفة من الطلب على النقود، يكون سوق النقد في حالة توازن عندما تكون كمية النقود المطلوبة للمعاملات وأغراض المضاربة مساوية لعرض النقود المعين. ويصف منحنى LM نقاط التوازن في سوق النقود مجموعات الناتج الكلي وسعر الفائدة التي تساوي كمية النقود المطلوبة بكمية النقود المعروضة.

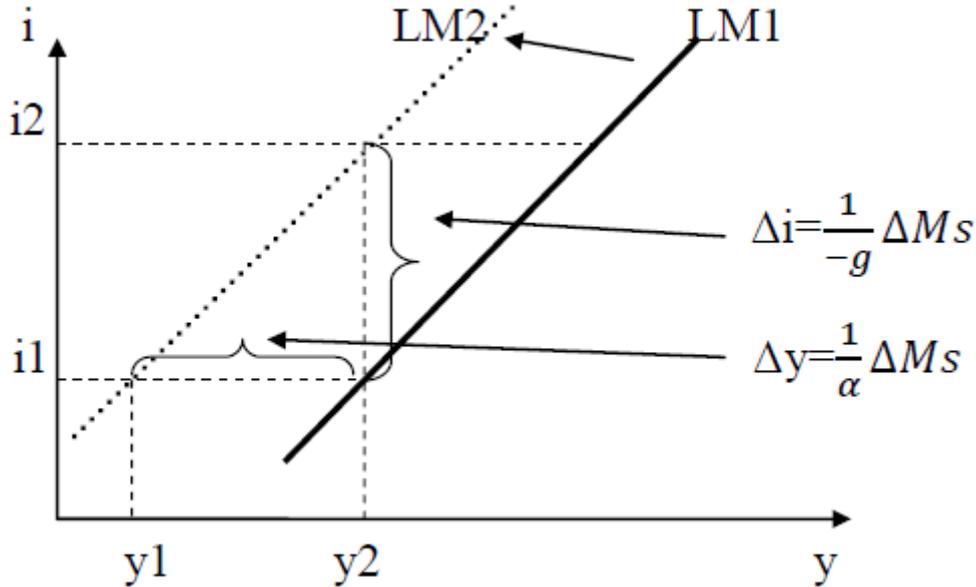
-إنتقال منحنى LM :

توضح التغيرات في سعر الفائدة بيانياً التحرك على نفس منحنى LM إلى الأعلى أو إلى الأسفل، بينما العوامل التي تؤثر على موقعه فهي تتمثل في التغير الذي يطرأ على العرض النقدي M_s .

¹ عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ط5، مرجع سابق، 243

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الاقتصادية الكلية

الشكل رقم (2-5): إنتقال منحنى LM



المصدر: قنوني حبيب، البسيط في الإقتصاد الكلي (مع تمارين محلولة)، مرجع سابق، ص 68.

أ- عند زيادة العرض النقدي:

- 1- عند ثبات الدخل: زيادة في العرض النقدي \leftarrow شراء السندات \leftarrow إرتفاع سعر السندات \leftarrow خفض معدل الفائدة السوقي \leftarrow ينتقل LM إلى اليمين.
- 2- عند ثبات معدل الفائدة: زيادة في العرض النقدي \leftarrow زيادة الدخل \leftarrow زيادة الطلب الكلي على النقود \leftarrow ينتقل LM إلى اليمين.

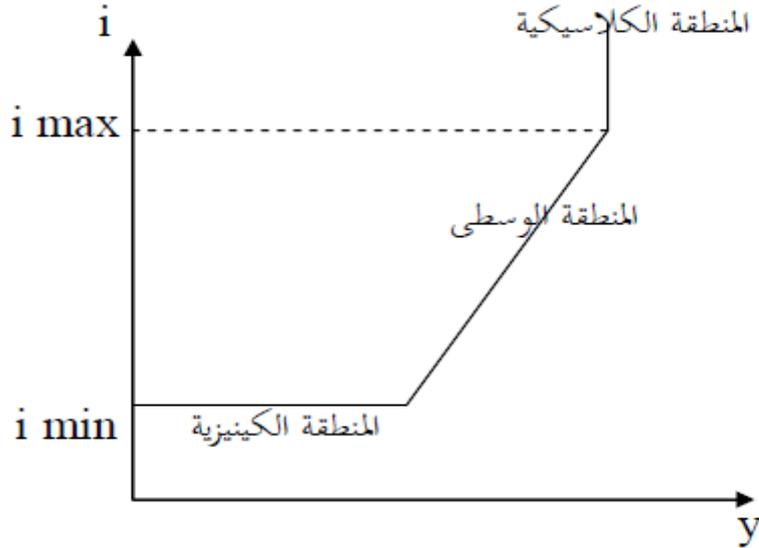
ب- عند إنخفاض العرض النقدي:

- 1. عند ثبات الدخل: إنخفاض في العرض النقدي \leftarrow بيع السندات \leftarrow إنخفاض سعر السندات \leftarrow إرتفاع معدل الفائدة السوقي \leftarrow ينتقل LM إلى اليسار.
- 2. عند ثبات معدل الفائدة: إنخفاض في العرض النقدي \leftarrow إنخفاض الدخل \leftarrow إنخفاض الطلب الكلي على النقود \leftarrow ينتقل LM إلى اليسار.

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الاقتصادية الكلية

كما يتكون منحنى LM من ثلاث أجزاء (حالات الخاصة لمنحنى LM) كما هو موضح في الشكل (6.2):

الشكل (6.2): الأجزاء الثلاث لمنحنى LM



المصدر: قنوني حبيب، البسيط في الإقتصاد الكلي (مع تمارين محلولة)، مرجع سابق، ص78.

- **المنطقة الكينيزية:** يكون منحنى LM أفقياً أي عند مستوى أدنى من معدل الفائدة المتوقع في السوق، أين يكون الطلب على النقود بدافع المضاربة لا نهائي المرنة بالنسبة لمعدل الفائدة، أين تبلغ أسعار الأسهم أعلى مستوى لها، الأمر الذي يدفع المضاربين الى بيع أسهمهم، وبالتالي يكون الطلب على النقود يتكون أغلبه من الطلب على النقود بدافع المضاربة.
- **المنطقة الوسطى:** يكون منحنى LM مائلاً، أي بين مستوى أدنى وأعلى لمعدل الفائدة المتوقع في السوق، أين يكون الطلب على النقود مزيجاً بين الطلب على النقود بدافع المعاملات والطلب على النقود بدافع المضاربة.
- **المنطقة الكلاسيكية:** يكون منحنى LM عمودياً، أي عند مستوى أعلى من معدل الفائدة المتوقع في السوق أين يكون الطلب على النقود بدافع المضاربة غير مرناً بالنسبة لمعدل الفائدة، حيث تبلغ أسعار الأسهم أدنى مستوى لها، مما يدفع بالمضاربين الى شراء الأسهم وبالتالي يكون الطلب على النقود يتكون من أغلبه من الطلب على النقود بدافع المعاملات.

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الاقتصادية الكلية

2.1 التوازن الآني في سوق السلع والخدمات وسوق النقود IS-LM (Hicks-Hansen)

إقترحه John Hicks (1937) و Alvin Hansen (1938) ، ومن هنا جاء إسمه نموذج هيكس هانسن، نموذج IS-LM هو قبل كل شيء إمتداد "النظرية العامة للتوظيف والنقد والفائدة" التي نشرها كينز في عام 1936 في شكل نموذج الإقتصاد الكلي الذي يفسر من حيث المجاميع القومية، التي تضم سوقين: توازن سوق السلع والخدمات المعبر عنه بمنحنى IS (الإدخار والإستثمار) وتوازن النقد بواسطة منحنى LM (السيولة والنقود)، وبمجرد تحقيق التوازن في وقت واحد، يحدد تقاطع المنحنيين مستوى الدخل ومستوى سعر الفائدة التوازني¹.

يختلف نموذج IS-LM عن نموذج التوازن العام الكلاسيكي الذي يتميز بمبدأ الإنقسام بين المجالين الحقيقي والنقدي، فقد أنشأ علاقة ترابط بين المجالين مع إعطاء أهمية كبيرة لتدخل الدولة في تنظيم الإقتصاد من خلال تنفيذ السياسات الإقتصادية.

يقصد بالتوازن الآني في سوق السلع والخدمات وسوق النقود هو تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود في آن واحد كما أنه يتحقق التوازن في جميع الأسواق الداخلية²، ويكون ذلك من خلال تقاطع منحنى IS مع منحنى LM وهي النقطة الوحيدة التي يتحقق عندها توازن السوقين في نفس الوقت وتمثل النقطة E وهي النقطة الوحيدة التي تحدد لنا القيم التوازنية لكل من الدخل وسعر الفائدة ولن يتحقق التوازن عند أي نقطة أخرى³، كما نستطيع أن نتعرف على طبيعة التوازن الذي يتحقق في نموذج IS-LM وذلك بالتعرف على الأسباب في أن النقاط الأخرى خلاف نقطة تقاطع IS و LM هي نقاط غير توازن⁴.

ويمكن تمثيل منحنى التوازن الآني من خلال الشكل الموالي :

¹ Jean Magnan de Bornier, Les modèles macroéconomiques, Document de travail, Université Paul Cézanne, Aix Marseille III, 2002, p 12.

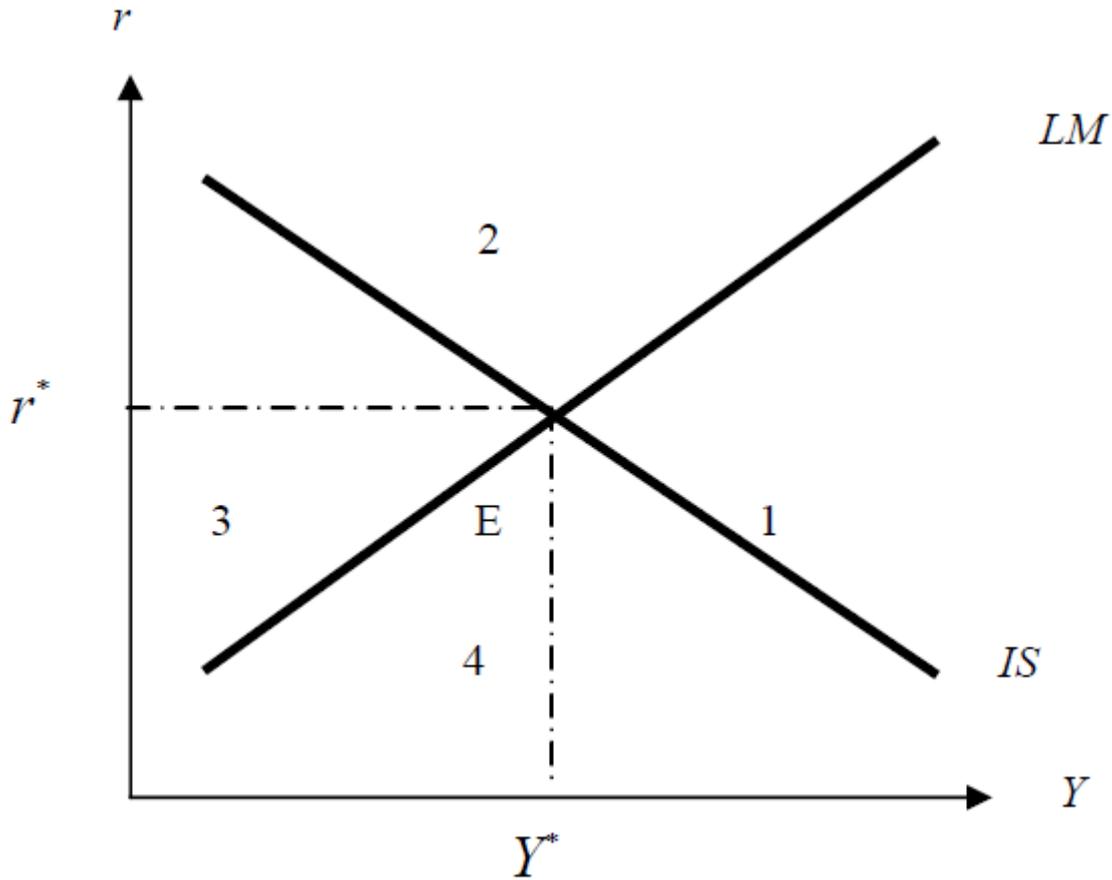
² بوخاري محمد، الإقتصاد الكلي المعمق، ج1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 106.

³ أحمد رمضان نعمه الله، ايمان عطية ناصف، محمد سيد عابد، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، 2003، ص 197.

⁴ سامي خليل، نظرية الإقتصاد الكلي-المفاهيم والنظريات الأساسية-، الكتاب الاول، مرجع سابق، ص 373.

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الاقتصادية الكلية

الشكل رقم (2-7): التوازن الآني في سوق السلع والخدمات وسوق النقود IS-LM



Source : Redouane Touil, Leçons de Macroéconomie, Presses Universitaire Grenoble, France, 2002, p276.

حيث تتمثل معادلة التوازن الآني في سوق السلع والخدمات وسوق النقد رياضيا:

$$(LM) \rightarrow i = -\frac{Mo}{g} + \frac{\alpha}{g} y$$

$$(IS) \rightarrow i = -\frac{a-bT+I+G}{d} + \frac{1-b}{d} y$$

وشروط التوازن هو : $i_{LM} = i_{IS}$

$$-\frac{Mo}{g} + \frac{\alpha}{g} y = -\frac{a-bT+I+G}{d} + \frac{1-b}{d} y \implies \frac{1-b}{d} y - \frac{\alpha}{g} y = -\frac{Mo}{g} + \frac{a-bT+I+G}{d}$$

$$y\left(\frac{1-b}{d} - \frac{\alpha}{g}\right) = \frac{-dMo + g(a-bT+I+G)}{dg} \implies y\left(\frac{g(1-b) - d\alpha}{dg}\right) = \frac{-dMo + g(a-bT+I+G)}{dg}$$

$$y(g(1-b) - d\alpha) = -dMo + g(a-bT+I+G)$$

بقسمة طرفي المعادلة على g :

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الاقتصادية الكلية

$$y((1 - b) - d \frac{\alpha}{g}) = -\frac{d}{g} M_o + a - bT + I + G$$

وبالتالي الدخل في التوازن هو:

$$y^* = \frac{1}{(1-b) - d \frac{\alpha}{g}} (a - bT + I + G - \frac{d}{g} M_o)$$

يتم تحديد سعر الفائدة ومستوى الإنتاج بشكل مشترك من خلال التوازن المتزامن لأسواق السلع والخدمات والنقد. يحدث هذا عند نقطة تقاطع منحنيات IS و LM، $E(Y^*, r^*)$ هي النقطة الوحيدة التي يتحقق فيها التوازن المتزامن بين سوق السلع والخدمات مع سوق النقد والذي تسمى أيضا توازن الإقتصاد الكلي العام. وبالتالي يعتمد نموذج منحنى IS-LM على: (1) دالة الإستثمار والطلب، (2) وظيفة الإستهلاك، (3) وظيفة الطلب على النقود، (4) كمية النقود. لذلك وفقا لنموذج منحنى IS-LM، تلعب كل من العوامل الحقيقية وهي الإيدار والإستثمار، وإنتاجية رأس المال والميل للإستهلاك والإيدار، والعوامل النقدية أي الطلب على النقود وعرض النقود، دورا في التحديد المشترك لسعر الفائدة ومستوى الدخل¹.

ويوضح الشكل رقم (2-7) أربعة مجالات لا يتحقق فيها التوازن، وهي²:

- 1- المنطقة (1): حيث يوجد $S > I$ و $L > M$ أي أن هناك فائض في العرض في السوق للسلع والخدمات وطلب زائد في السوق على النقود، ويمكن إجراء التعديل عن طريق إنخفاض الإنتاج في السوق للسلع والخدمات أو عن طريق زيادة سعر الفائدة في سوق النقد.
- 2- المنطقة 2: حيث تشير $S > I$ و $M > L$ إلى زيادة العرض في سوق السلع والخدمات مقابل زيادة المعروض من النقود في سوق النقد.
- 3- المنطقة 3: لدينا $I > S$ و $M > L$ أي أن هناك زيادة في الطلب في السوق على السلع والخدمات وفائض في المعروض من النقود في سوق النقد.

¹ بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، ط2، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2014، ص143

² Alain Beitone, Les schémas IS-LM en économie fermée, Cahiers Français N°335, Décembre 2006, p 13.

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الاقتصادية الكلية

4- المنطقة 4: حيث $S < I$ و $L > M$ مما يدل على زيادة الطلب في السوق على السلع والخدمات في مواجهة زيادة الطلب على النقود في سوق النقد.

لا يتوافق وضع التوازن العام $E(Y^*, r^*)$ بالضرورة مع توازن التوظيف الكامل لذلك هناك عاطلين عن العمل غير طوعيين، أي الأشخاص الذين يقبلون أن يتقاضوا رواتبهم بأجور السوق، إلا أنهم لا يستطيعون العثور على عمل، بسبب عدم كفاية الطلب الفعال، الذي يجب تحفيزه من خلال سياسات الإلتعاش الإقتصادي، التي تعتبر ضرورية للحد من العمالة الناقصة.

3.1 فعالية السياسة المالية والنقدية في نموذج IS-LM

1/ فعالية السياسة المالية في نموذج IS-LM

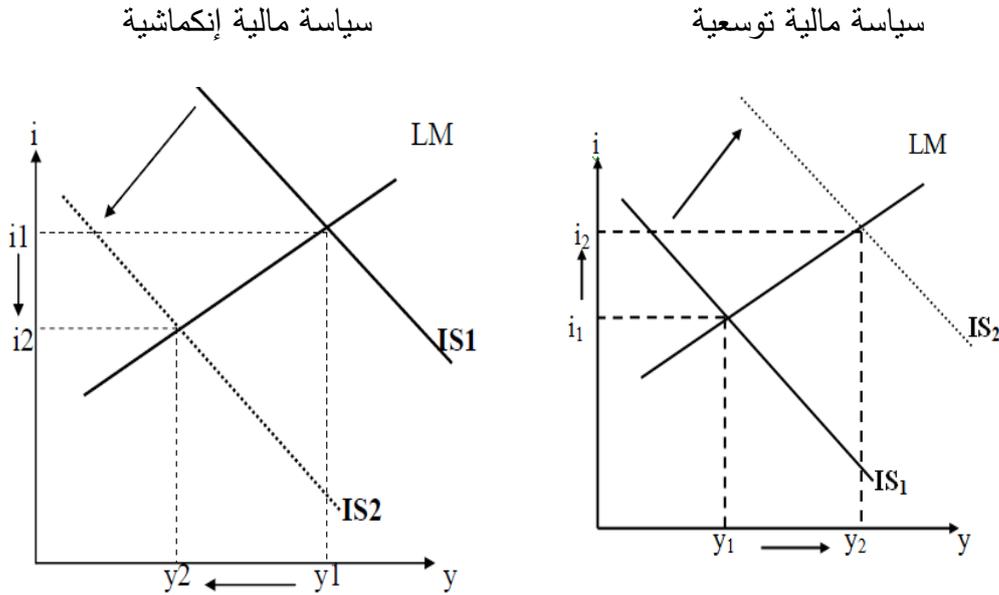
تتمثل أدوات السياسة المالية في تغيير الإنفاق الحكومي و/أو الضرائب مما يؤثر في الطلب الكلي، وبالتالي في مستوى الإنتاج والدخل، ويتم ذلك في نموذج IS-LM من خلال التأثير على موقع المنحنى وهي نوعان:

- سياسة المالية التوسعية: وتستخدم في حالة ركود أو كساد وتتم من خلال زيادة الإنفاق الحكومي G و/أو تخفيض الضرائب و/أو زيادة سياسة الميزانية المتوازنة والتي تتمثل في زيادة الإنفاق الحكومي والضرائب معا وبنفس المقدار. ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة الإنتاج والدخل ومستوى التوظيف. ويمثل ذلك بيانياً بانتقال منحنى IS إلى جهة اليمين من IS_1 إلى IS_2 مما يترتب عنه زيادة في مستوى الدخل ومعدل الفائدة.

- سياسة المالية الإنكماشية: وتستخدم في حالة التضخم، أي عندما يعاني الإقتصاد من إرتفاع مستمر في مستوى الأسعار. وتتم من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي و/أو زيادة الضرائب أو تخفيض الإنفاق الحكومي والضرائب معا وبنفس المقدار، مما يؤدي إلى نقص الطلب الكلي، ويعمل على إمتصاص القوة الشرائية المتزايدة بالمجتمع. ويوضح بيانياً بانتقال منحنى IS_1 إلى IS_2 مما يترتب عنه إنخفاض في مستوى الدخل ومعدل الفائدة. حيث يوضح الشكل التالي فعالية السياسة المالية في نموذج IS-LM:

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الاقتصادية الكلية

الشكل رقم (2-8): فعالية السياسة المالية في نموذج IS-LM



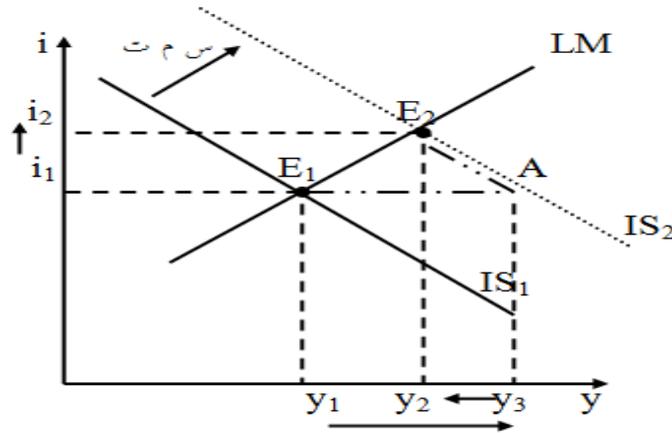
المصدر: بلخريصات رشيد، "الإقتصاد الكلي" دروس وتمارين، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر، الجزائر، 2006،

ص 88.

وتتمثل آلية عمل السياسة المالية في حالة إستعمال سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب، والذي يترتب منه إنتقال منحنى IS إلى جهة اليمين من IS_1 إلى IS_2 ، والذي يترتب عنه الإنتقال من نقطة E_1 إلى النقطة E_2 ، وعندها يزيد الدخل من Y_1 إلى Y_2 وسعر الفائدة من i_1 إلى i_2 حيث يوضح الشكل التالي آلية عمل السياسة المالية في نموذج IS-LM:

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الاقتصادية الكلية

الشكل رقم (2-9): آلية عمل السياسة المالية في نموذج IS-LM



المصدر: محمد شريف إلمان، "محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية"، الجزء الثالث تحليل دوال التوازن واللاتوازن، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص95.

حيث يلاحظ من الشكل أن زيادة الإنفاق الحكومي G يترتب عنه زيادة الدخل عند نفس المستوى من الفائدة، أي الانتقال من y_1 إلى y_3 ، $(\Delta y = \frac{1}{1-b} \Delta G)$ ، وبينما الانتقال من E_1 إلى A ، ورغم أن A تمثل نقطة توازن في سوق الإنتاج (تقع على IS_2)، إلا أنها لا تمثل نقطة توازن في سوق النقد، حيث تقع أسفل LM (أي وجود فائض طلب نقدي) الذي يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة من i_1 إلى i_2 ويؤدي بدوره إلى انخفاض حجم الإستثمار الخاص (تأثير المزاحمة - الإزاحة-)، وبالتالي ينخفض الدخل مرة أخرى من y_3 إلى y_2 حتى يتحقق التوازن في السوقين معاً E_2 .

وتتمثل أثر المزاحمة (الإزاحة) في مقدار النقص في الإستثمار الخاص الناتج عن ارتفاع سعر الفائدة الذي يرجع بدوره إلى زيادة G .

الزيادة المبدئية في الدخل من y_1 إلى y_3 تكون بالأثر الكامل لمضاعف كينز البسيط: $\Delta y = \frac{1}{1-b} \Delta G$

الزيادة النهائية في الدخل من y_1 إلى y_2 بعد أخذ أثر المزاحمة، تكون هذه الزيادة في الدخل بقيمة مضاعف

$$\Delta y = \frac{1}{(1-b) - d \frac{\alpha}{g}} \Delta G \quad \text{IS-LM مضروبة في } \Delta G$$

حيث أثر المزاحمة $= -d \frac{\alpha}{g}$

وبالتالي تتوقف فعالية السياسة المالية (توسعية أو إنكماشية) من خلال التأثير على الدخل على كل من:

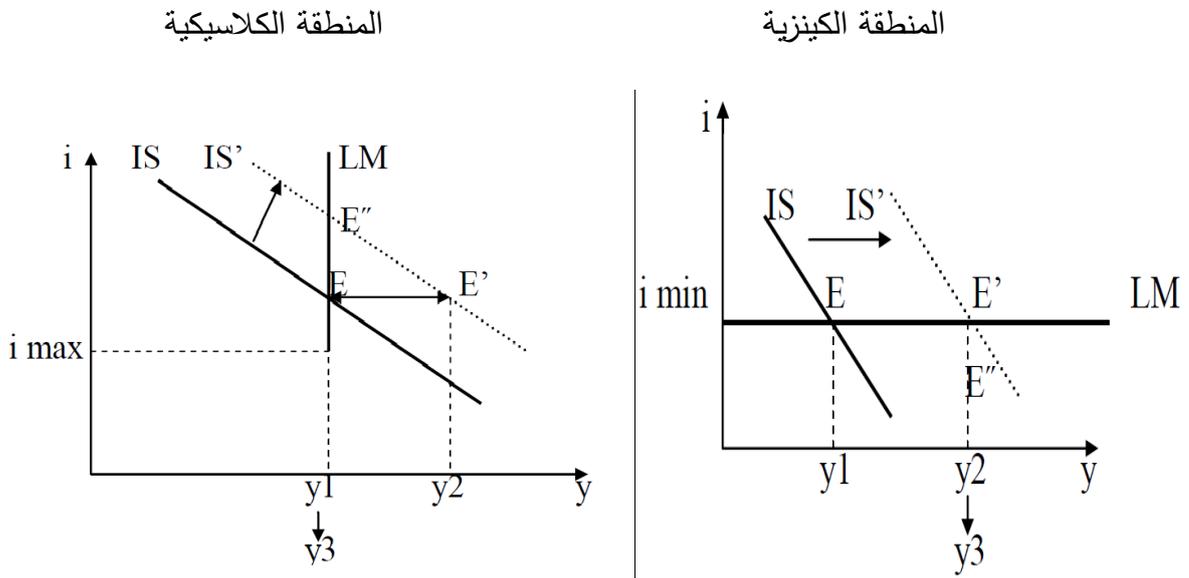
الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الاقتصادية الكلية

- قيمة مضاعف كينز البسيط $(\frac{1}{1-b})$ (كلما زاد b زادت فعالية السياسة المالية والعكس صحيح)
- قيمة أثر المزاخمة $(-d\frac{\alpha}{g})$ (كلما قل هذا الكسر تزداد فعالية السياسة المالية والعكس صحيح)

- فعالية السياسة المالية في المنطقة الكلاسيكية والكينزية:

نلاحظ من الشكل (10-2) أن في حالة تبني سياسة مالية توسعية في كلتي الحالتين، فإن السياسة المالية تكون فعالة جدا في المنطقة الكينزية وغير فعالة في المنطقة الكلاسيكية.

الشكل (10.2): فعالية السياسة المالية في نموذج IS-LM حسب المنطقة الكينزية والكلاسيكية



Source : Alain Piller, « Macroéconomie : Le modèle ISLM », Edition Maxima, Paris, 1996, p185.

وهذا من خلال تبني سياسة مالية توسعية (مثلا زيادة الإنفاق الحكومي) تؤدي إلى إنتقال منحنى IS من IS إلى IS' بمقدار $\Delta y = \frac{1}{1-b} \Delta G$ ، أي الانتقال من E إلى E' (أو من y_1 إلى y_2) وذلك في سوق الإنتاج فقط. أما بالنسبة للسوقين معا نلاحظ أن تبني هذه السياسة تؤدي إلى الانتقال من E إلى E'' (أو من y_1 إلى y_3)، وذلك بمقدار انتقال $\Delta y = \frac{1}{1-b-d\frac{\alpha}{g}} \Delta G$.

لكن الملاحظ من خلال الرسم البياني أن وضع E' هو نفسه وضع E'' (أي y_2 هو نفسه y_3) أي أن:

$$\frac{1}{1-b} \Delta G = \frac{1}{1-b-d\frac{\alpha}{g}} \Delta G \implies \frac{1}{1-b} = \frac{1}{1-b-d\frac{\alpha}{g}}$$

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الاقتصادية الكلية

أي مضاعف كينز البسيط يساوي مضاعف النموذج الكلي لأن $(g \rightarrow \infty)$ ، و بالتالي: $-d \frac{\alpha}{g} = 0$ ، و عليه لما يكون مقدار التغير في الدخل في سوق الإنتاج هو نفسه مقدار التغير في النموذج الكلي (السوقين معا) نقول أن السياسة المالية فعالة جدا و بالتالي السياسة المالية في المنطقة الكينزية فعالة جدا.

من خلال الشكل البياني أيضا نلاحظ أن تبني سياسة مالية توسعية (مثلا زيادة الإنفاق الحكومي) تؤدي إلى إنتقال منحنى IS من IS إلى IS بمقدار $\Delta y = \frac{1}{1-b} \Delta G$ ، أي الإنتقال من E إلى E' (أو من y_1 إلى y_2) و ذلك في سوق الإنتاج فقط. أما بالنسبة للسوقين معا نلاحظ أن تبني هذه السياسة تؤدي إلى الإنتقال من E إلى E'' (أو من y_1 إلى y_3)، و ذلك بمقدار إنتقال $\Delta y = \frac{1}{1-b-d \frac{\alpha}{g}} \Delta G$.

لكن الملاحظ من خلال الرسم البياني أن وضع E هو نفسه وضع E'' (أي y_1 هو نفسه y_3) أي أن:

$$\Delta y = y_3 - y_1 = \frac{1}{1-b-d \frac{\alpha}{g}} \Delta G = 0 \implies \frac{1}{1-b-d \frac{\alpha}{g}} = 0$$

أي أن مضاعف النموذج الكلي معدوم لأن $(g=0)$ ، و بالتالي: $\frac{g}{g(1-b)-d\alpha} = 0$ ، و عليه لما يكون مقدار التغير في الدخل في النموذج الكلي (السوقين معا) معدوما (لا توجد زيادة في الدخل) و بالتالي نقول أن السياسة المالية في المنطقة الكلاسيكية غير فعالة.

2/ فعالية السياسة النقدية في نموذج IS-LM

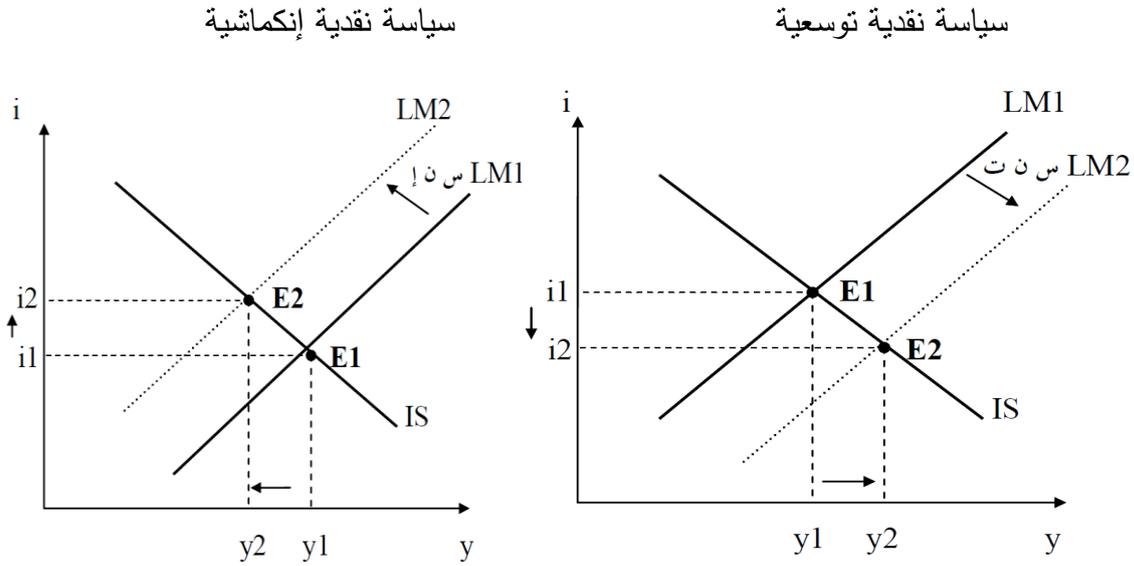
تتمثل السياسة النقدية في تغيير العرض النقدي، مما يترتب عليه تغيير سعر الفائدة التوازني في السوق النقدي و يؤثر ذلك في الاستثمار، و بالتالي الطلب الكلي و من ثم مستوى الإنتاج و الدخل، و يتم ذلك من خلال التأثير على موقع LM، كما هو موضح في الشكل (2-11):

- سياسة نقدية توسعية: تستخدم في حالة الركود أو الكساد (الإنكماش) و تتم من خلال زيادة عرض النقود مما يؤدي إلى انخفاض معدلات الفائدة و بالتالي زيادة الاستثمار و زيادة الإنتاج و الدخل و التوظيف (إنتقال LM إلى جهة اليمين).

- سياسة نقدية إنكماشية: و تستخدم في حالة التضخم و يتم من خلال تخفيض العرض النقدي مما يترتب عنه ارتفاع معدلات الفائدة و بالتالي نقص الاستثمار و انخفاض مستوى الدخل (إنتقال LM إلى اليسار).

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الاقتصادية الكلية

الشكل رقم (2-11): فعالية السياسة النقدية في نموذج IS-LM

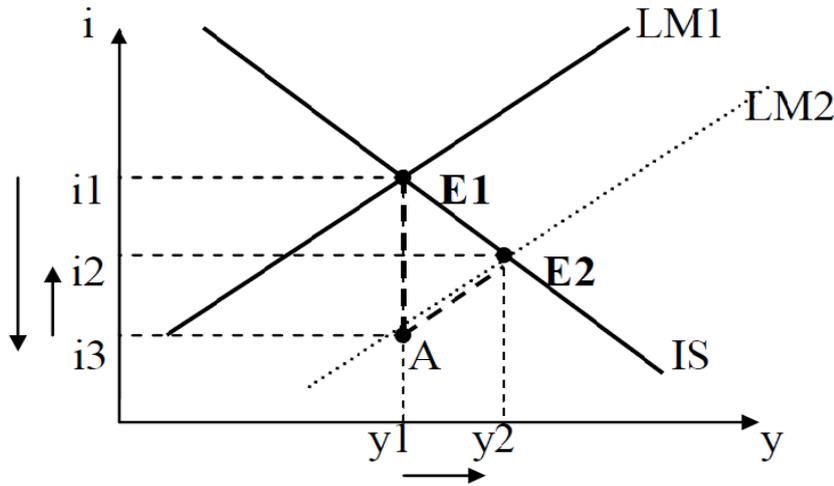


المصدر: بلخريصات رشيد، "الإقتصاد الكلي" دروس وتمارين، مرجع سابق، ص 89.

تتمثل آلية عمل السياسة النقدية من خلال إتباع البنك المركزي لسياسة نقدية توسعية مثلا من خلال زيادة العرض النقدي يترتب عنه إنتقال منحنى LM إلى جهة اليمين من LM_1 إلى LM_2 ، نتج عن هذه السياسة الإنتقال من نقطة التوازن E_1 إلى نقطة التوازن E_2 أي إنخفض معدل الفائدة من i_1 إلى i_2 و زاد الدخل من y_1 إلى y_2 . كما هو موضح في الشكل (2-12) :

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الاقتصادية الكلية

الشكل رقم (2-12): آلية عمل السياسة النقدية في نموذج IS-LM



المصدر: محمد شريف إلمان، "محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية"، مرجع سابق، ص 96.

زيادة عرض النقود يترتب عنه انخفاض معدل الفائدة عند نفس المستوى من الدخل y_1 أي الانتقال من E_1 إلى A و بالتالي إنخفاض معدل الفائدة من i_1 إلى i_3 (ويعرف هذا بالأثر النقدي للسياسة النقدية) غير أن A التي تمثل وضع توازن في سوق النقد LM_2 إلا أنها لا تمثل وضع توازن في سوق الإنتاج (تمثل وجود فائض في الطلب في سوق الإنتاج).

ولكن إنخفاض معدل الفائدة يترتب عنه زيادة في الإستثمار (ويعرف هذا بالأثر المالي للسياسة النقدية)، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي \leftarrow زيادة الإنتاج و الدخل \leftarrow زيادة الطلب على النقود بغرض المعاملات \leftarrow ثم زيادة الطلب الكلي على النقود \leftarrow إرتفاع معدل الفائدة ، ويتم التحرك من A إلى E_2 وإرتفاع معدل الفائدة من i_3 إلى i_2 .

أما فيما يخص مقدار التغير في الدخل الناتج عن هذه السياسة هو:

$$\Delta y = \frac{\frac{-d}{g}}{(1-b) - d\frac{\alpha}{g}} \Delta M_o = \frac{-d}{g(1-b) - d\alpha} \Delta M_o$$

$\left(\frac{-d}{g}\right)$ هو مقدار التغير في الإستثمار نتيجة للتغير في معدل الفائدة الناجم عن تغير العرض النقدي أي يمثل الأثر المالي للسياسة النقدية.

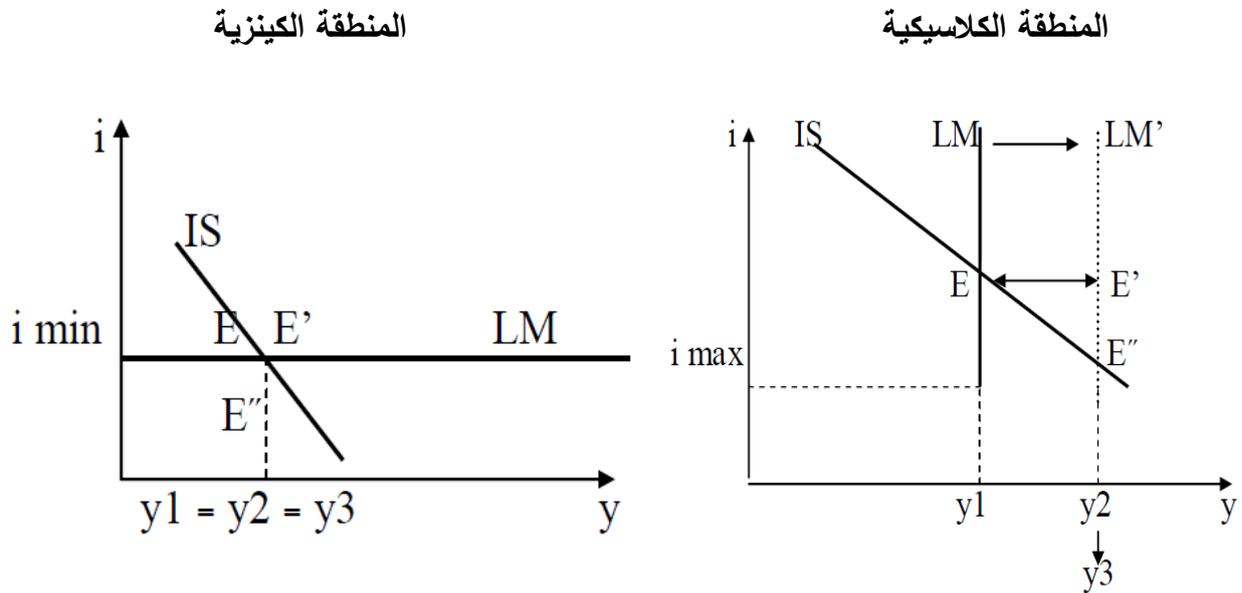
الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الاقتصادية الكلية

- فعالية السياسة النقدية في المنطقة الكلاسيكية والكينزية:

تكون السياسة النقدية غير فعالة في المنطقة الكينزية، حيث أي زيادة في المعروض النقدي تؤدي إلى تحرك منحني LM الأفقي، الذي لا يؤدي إلى التغير في الدخل.

تكون السياسة النقدية فعالة جدا في المنطقة الكلاسيكية حيث أي زيادة في المعروض النقدي تؤدي إلى تحرك منحني LM العمودي، والذي يؤدي إلى التغير في الدخل.

الشكل (2-13): فعالية السياسة النقدية في نموذج IS-LM



Source : Alain Piller, « Macroéconomie : Le modèle ISLM », Op.Cit, p186.

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن تبني سياسة نقدية توسعية مثلا (زيادة العرض النقدي) تؤدي إلى إنتقال منحني LM من LM إلى LM' بمقدار $\Delta y = \frac{1}{\alpha} \Delta M_0$ ، أي الإنتقال من E إلى E' (أو من y_1 إلى y_2) وذلك في سوق النقد فقط. أما بالنسبة للسوقين معا نلاحظ أن تبني هذه السياسة تؤدي إلى الإنتقال من E إلى E'' (أو

$$\Delta y = \frac{-\frac{d}{g}}{(1-b) - d\frac{\alpha}{g}} \Delta M_0 \text{ من } y_1 \text{ إلى } y_3 \text{، و ذلك بمقدار إنتقال}$$

لكن الملاحظ من خلال الرسم البياني أن وضع E فوق وضع E'' (أي y_2 هو نفسه y_3) أي أن:

$$\frac{1}{\alpha} \Delta M_0 = \frac{-\frac{d}{g}}{(1-b) - d\frac{\alpha}{g}} \Delta M_0 \implies \frac{1}{\alpha} = \frac{-\frac{d}{g}}{(1-b) - d\frac{\alpha}{g}}$$

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الاقتصادية الكلية

أي أن مضاعف النقود يساوي مضاعف النموذج الكلي لأن:

$$(g=0) \text{ و بالتالي: } \frac{-d}{g(1-b)-d\alpha} = \frac{-d}{-d\alpha} = \frac{1}{\alpha}$$

وعليه لما يكون مقدار التغير في الدخل

في سوق النقد هو نفسه مقدار التغير في النموذج الكلي (السوقين معا) وبالتالي نقول أن السياسة النقدية في المنطقة الكلاسيكية فعالة جدا.

كما يمكن تلخيص آثار السياسة المالية والنقدية في نموذج IS-LM (Hicks-Hansen) من خلال تأثير السياستين في حالات التوسع والإنكماش ودرجة فعالية كل منهما على التوازن الداخلي للإقتصاد، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (1-2): آثار السياسة النقدية والمالية في نموذج IS-LM (Hicks-Hansen)

سياسة نقدية		سياسة مالية		السياسة الاقتصادية الأثر
إنكماشية	توسعية	إنكماشية	توسعية	
إنخفاض	إرتفاع	إنخفاض	إرتفاع	الدخل التوازني
إرتفاع	إنخفاض	إنخفاض	إرتفاع	سعر الفائدة التوازني
كبير المرونة	قليل المرونة	كبير المرونة	قليل المرونة	ميل المنحنى
فعالية كبيرة	فعالية قليلة	فعالية قليلة	فعالية كبيرة	منحنى IS
فعالية قليلة	فعالية كبيرة	فعالية كبيرة	فعالية قليلة	منحنى LM

المصدر: سامي خليل، نظرية الإقتصاد الكلي- المفاهيم والنظريات الأساسية-، الكتاب الأول، مرجع سابق، ص

.494

وفي الأخير فإن نموذج IS-LM (Hicks-Hansen) قدّم مفهوماً لأليات تحقيق التوازن الداخلي في الإقتصاد الكلي، كما إستثنى هذا النموذج أبعاد تأثير السياستين على التوازن الخارجي وهو ما أكمله الإقتصاديان Mundell-Fleming وبالمعروف بنموذج IS-LM-BP.

2. التوازن الإقتصادي الكلي في نموذج IS-LM-BP

تابع هذا العمل كل من الإقتصاديين مندل وفلمينغ الذين أضافا إلى النموذج التوازن في ميزان المدفوعات ليطلق عليه نموذج (IS-LM-BP)، أين تحقق التوازن الكلي حسبه عند كل من توازن السوق الحقيقي والسوق

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الاقتصادية الكلية

النقدي والسوق الخارجي، كما يدرس تأثير كل من نظام سعر الصرف ودرجة حركة رؤوس الأموال على التوازن الكلي وعلى مدى فعالية السياسات الاقتصادية في التأثير على النشاط الاقتصادي¹، حيث تختلف فعالية السياسات وفقا لنظام سعر الصرف وشدة أسعار الفائدة، لذلك يمكن للدولة كميسر اقتصادي إستغلال هذه السياسات لتحقيق أفضل معدلات النمو الاقتصادي، بشرط تحقيق أعلى مستوى من التنسيق لتجنب أوجه القصور لأي سياسة²، أما عن سوق العمل فلم يختلف كينز عن النظرية الكلاسيكية فيما يتعلق بالطلب على العمل أي أن الطلب على العمل تابع متناقص لمعدل الأجر الحقيقي w/p ، أما فيما يتعلق بعرض العمل فيقوم التحليل الكينزي على الإعتماد على معدل الأجر الإسمي W وذلك لان العمال معرضون للخداع النقدي، بالإضافة إلى أن معدل الأجر الإسمي هو غير مرن نحو الإنخفاض بسبب وجود حد أدنى من الأجور لا يمكن تجاوزها لأي سبب من الأسباب³.

1.2 نموذج Mundell-Fleming (IS-LM-BP)

تم إقتراح تمديد نموذج IS-LM في حالة الإقتصاد المفتوح من قبل Robert Mundell في عام 1963 من جامعة كولومبيا ، و Marcus Fleming 1962 (الرئيس السابق لصندوق النقد الدولي)، والمعروف بإسم نموذج Mundell-Fleming⁴.

في نموذج Mundell-Fleming، نتحدث عن التوازن العام فقط بعد تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، التوازن الداخلي هو الذي قدمناه في نموذج IS-LM بينما يتعلق التوازن الخارجي بتوازن ميزان المدفوعات BP ومن هنا جاء إسم نموذج Mundell-Fleming أيضا بواسطة IS-LM-BP. بمعنى آخر، يتيح هذا النموذج تحديد التوازن المتزامن للأسواق الثلاثة: سوق السلع والخدمات، وسوق النقد وسوق الصرف الأجنبي، ومن أجل تحديد التوازن العام في الإقتصاد المفتوح، يجب أولا المرور عبر منحنى IS الجديد من خلال إدخال القطاع الرابع (-X) ثم منحنى BP التوازن العام (داخلي / خارجي) من خلال إدخال نظامي سعر الصرف، وهما نظام سعر الصرف الثابت ثم نظام سعر الصرف المرن، ويكون هذا النموذج في حالة توازن عند تقاطع المنحنيات الثلاثة (BP, LM, IS) إن تحقيق التوازن في السوق الحقيقية والنقدية وميزان المدفوعات ليعطينا دخل وسعر فائدة

¹ نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية – الاطار العام واثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي-، مرجع سابق، ص60.

² Mankiw Gregory , Macroeconomics, 7th edition: worth publishers, Harvard University, 2010, p145.

³ محمد شريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء الثالث تحليل دوال التوازن واللاتوازن، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 270.

⁴ Olivier Blanchard- Daniel Cohen, Macroéconomie, Edition Pearson Education , Paris 2004, p 355.

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الاقتصادية الكلية

توازنين ومجمعات كلية توازنية، غير أنه يمكن ان يكون هناك إختلال داخلي يؤدي إلى عدم تحقق هذه الحالة كإنخفاض معدل النمو وإرتفاع معدلات البطالة أو التضخم.....¹ إلخ.

ومن أهم إفتراضات النموذج²:

- في إطار ميزان المدفوعات يميز النموذج بين توازن الحساب الجاري وحساب توازن رأس المال؛
- يعتبر إنخفاض قيمة العملة المحلية عاملاً مؤثراً في زيادة صافي الصادرات في المدى القصير؛
- تعتبر تدفقات رأس المال ذات حساسية للتغيرات في الفرق بين أسعار الفائدة المحلية والخارجية.

فعندما تدمج السوق الخارجية في نموذج IS-LM، يجب تعديل معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات بالإننتقال من نموذج ثلاثي القطاعات إلى نموذج آخر من أربعة قطاعات، من خلال إدخال المتغيرين التاليين:

$$X = X_0 \quad \text{- الصادرات}$$

$$M = mY + M_0 \quad \text{- الواردات}$$

يمكن أيضا إجراء التحديد الجبري للدالة الجديدة IS وفقاً للطريقتين:

$$S + T + M = I + G + X \quad \text{-}$$

أو

$$Y + M = C + I + G + X \quad \text{-}$$

- $C = Y(c - c_{tx} - c_{tr}) - c_{T}X_0 + c_{T}R_0 + C_0$
- $I = I_0 + aY + br$
- $G = G_0$
- $Y + mY + M_0 = Y(c - c_{tx} - c_{tr}) - c_{T}X_0 + c_{T}R_0 + C_0 - br + I_0 + aY + G_0 + X_0$
- $Y + mY - Y(c - c_{tx} - c_{tr}) - aY = - c_{T}X_0 + c_{T}R_0 + C_0 - br + I_0 + G_0 + X_0 - M_0$
- $Y[1 - (1 - tx - tr) + m - a] = - c_{T}X_0 + c_{T}R_0 + C_0 - br + I_0 + G_0 + X_0 - M_0$

إذن:

- $br = - Y[1 - c(1 - tx - tr) + m - a] - c_{T}X_0 + c_{T}R_0 + C_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0$
- $r = - (D/b) Y + [(- c_{T}X_0 + c_{T}R_0 + C_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0) / b]$

¹ عبد الباري عياض، إسماعيل بن فانة، بناء نموذج كلي لقياس وتحليل التوازن العام في اقتصاديات الدول النامية من خلال نموذج Mundell-Fleming للفترة 1980-2018، مرجع سابق، ص 20.

² عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ط3، مرجع سابق، ص 124.

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الاقتصادية الكلية

- مع $D = 1 - (c - c_{tx} - c_{tr}) + m - a$
- أو $Y = -(b / D)r + [(-c_{Tx0} + c_{Tr0} + C_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0) / D]$

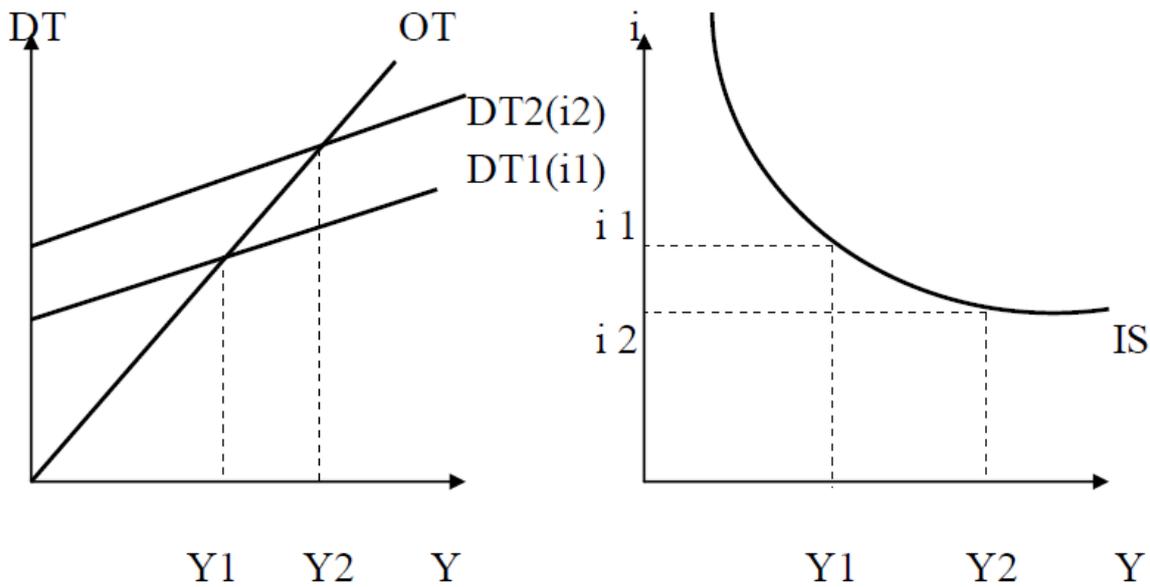
لذا فإن :

أ/ محددات توازن السوق للسلع والخدمات¹ :

- $r = - (D/b) Y + [(-c_{Tx0} + c_{Tr0} + C_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0) / b]$
- $Y = -(b / D)r + [(-c_{Tx0} + c_{Tr0} + C_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0) / D]$

ويمكن اشتقاق منحنى IS الجديد بيانيا من خلال الشكل رقم (2-14):

الشكل رقم (2-14): اشتقاق منحنى IS الجديد



المصدر: قنوني حبيب، البسيط في الإقتصاد الكلي (مع تمارين محلولة)، مرجع سابق، ص 101.

خصائص منحنى IS الجديد هي نفسها تقريبا، بإستثناء أن ميله يصبح أكثر إنحدار من القديم (في الإقتصاد المغلق) بعد إضافة الميل الحدي للإستيراد والتغير في قيمة الصادرات، وكذلك سعر الصرف.

ونظرا لأن التوازن في سوق النقد غير قابل للتغيير، فإننا نذهب مباشرة إلى التوازن الخارجي، أي توازن

ميزان المدفوعات BP¹.

¹ Raymond Barre, Frédéric Teulon, Economie politique, PUF, 1997, p 697.

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الاقتصادية الكلية

ب/ محددات توازن ميزان المدفوعات BP:

يعرف ميزان المدفوعات BP على أنه بيان محاسبي يتتبع جميع العلاقات الاقتصادية في شكل تدفقات من الأصول العقارية والمالية والنقدية بين المقيمين وغير المقيمين في بلد ما لفترة معينة، كما تشير الأصول الحقيقية إلى المعاملات في السلع والخدمات المعروفة بإسم رصيد الحساب الجاري BTC الذي يشمل: الميزان التجاري، وميزان الخدمات، وكذلك ميزان دخل عوامل الإنتاج والتحويلات الجارية²، وتشير الأصول المالية إلى الأوراق المالية المعروفة بإسم رصيد رأس مال BK، والتي تستخدم لتتبع تحركات رأس المال طويلة وقصيرة الأجل، بمجرد إضافة هذا الرصيد إلى رصيد الأصول الحقيقية، نحصل على الرصيد الإجمالي.

ويحدد منحني BP (منحني رصيد المدفوعات) جبريا من خلال التالي:

1- الميزان التجاري BC:

$$BC(Y^*_+, Y_-, e_+) = X(Y^*_+, e_+) - M(Y_+, e_-) \dots \dots \dots (1)$$

2- رصيد رأس المال BK:

$$BK(r, e) = k(r - r^*) \dots \dots \dots (2)$$

من المعادلتين (1) و (2)، سيتم موازنة ميزان المدفوعات BP عندما:

$$Bp = 0$$

$$BC(Y^*_+, Y_-, e_+) + BK(r, e) = 0 \dots \dots \dots (3)$$

$$(3) = 0 \dots \dots \dots (X - M) + K = 0$$

¹ أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، ط1، الدار الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2002، ص 244.

² Michel Aglietta, Macroéconomie internationale, Montchrestien, 1997, p13.

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الاقتصادية الكلية

مع

$$X = x Y^* - \alpha e + X_0 \dots\dots\dots dx/dY > 0 \text{ et } dx/de < 0$$

$$M = m Y + \beta e + M_0 \dots\dots\dots dm/dY > 0 \text{ et } dm/de > 0$$

$$K = k(r-r^*) - K_0 \dots\dots\dots dK/d(r-r^*) > 0$$

$$B_p = 0 \dots\dots\dots x Y^* - \alpha e + X_0 - m Y - \beta e - M_0 + k(r-r^*) - K_0 = 0$$

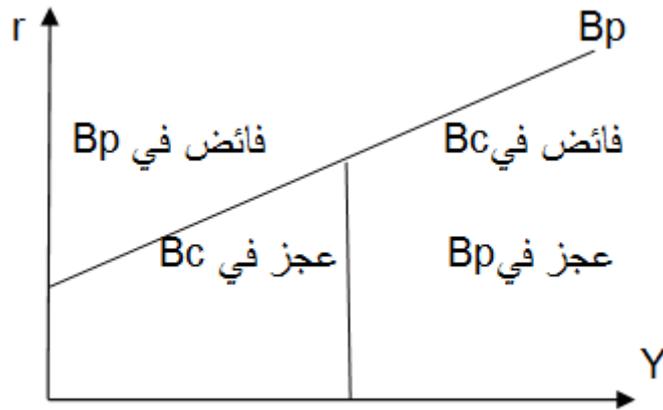
$$m Y = x Y^* - \alpha e + X_0 - \beta e - M_0 + k(r-r^*) - K_0$$

ومنه معادلة B_p تصبح:

$$Y = \frac{x Y^* - \alpha e + X_0 - \beta e - M_0 + k(r-r^*) - K_0}{m}$$

ويمكن اشتقاق منحنى ميزان المدفوعات بيانيا من خلال الشكل رقم (2-15):

الشكل رقم (2-15): منحنى ميزان المدفوعات



Source : Michel Herland, Macroéconomie, Economica, 2009, p255.

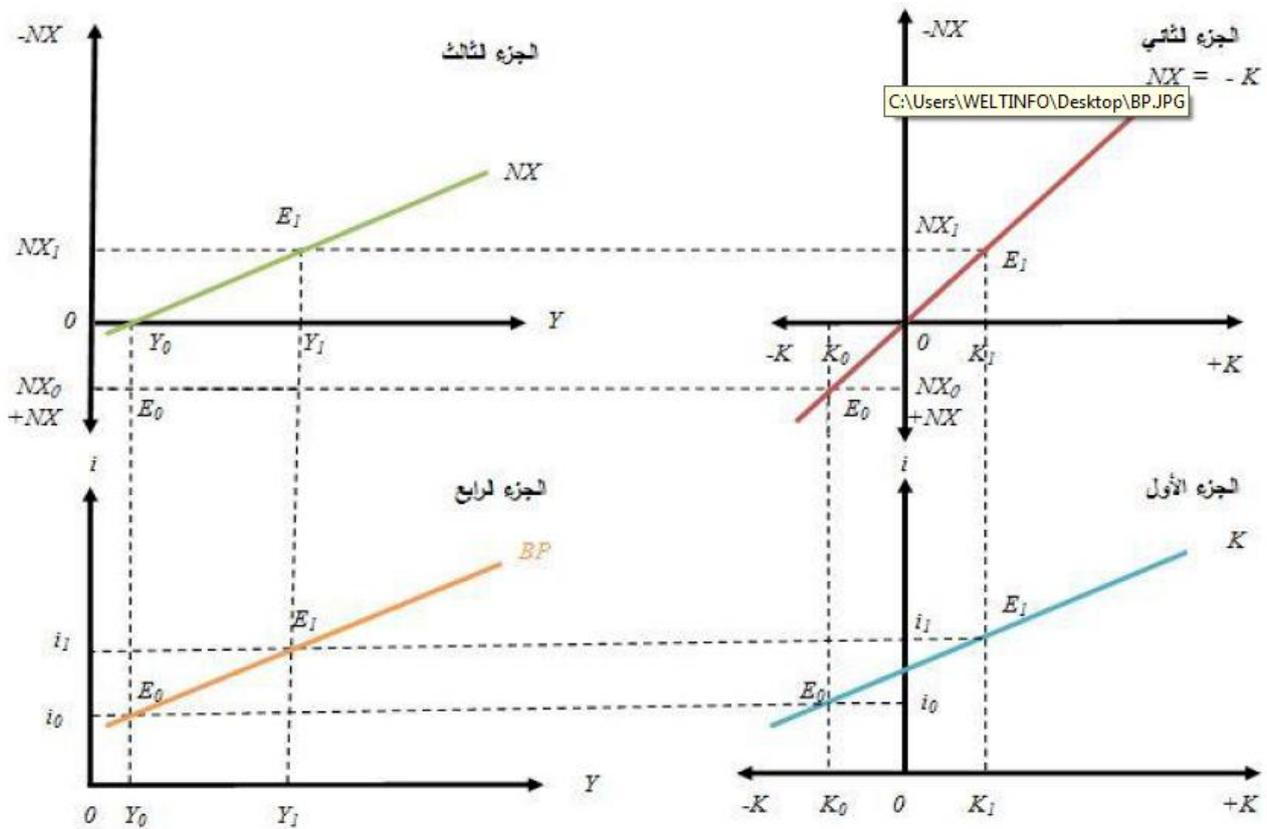
يحدد منحنى BP ثلاث مجالات: حيث على خط منحنى BP يكون ميزان المدفوعات يكون في حالة توازن، أما فوق خط منحنى BP حيث يكون ميزان المدفوعات في حالة فائض ناتج عن إرتفاع أسعار الفائدة مما

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الاقتصادية الكلية

يتسبب في صافي تدفقات رأس المال، وأخيرا أسفل خط منحنى BP حيث يكون ميزان المدفوعات في حالة إختلال توازن العجز¹.

يتزايد منحنى BP عندما ينمو الدخل Y فيتدهور الميزان التجاري وتتطلب العودة إلى التوازن فائضا في رصيد رأس المال وبالتالي زيادة في سعر الفائدة.

الشكل رقم (2-16): إشتقاق منحنى التوازن في ميزان المدفوعات



المصدر: بن عمرة عبدالرزاق، السياسة المالية والنقدية وأثرها على التوازن الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2021-2022، ص 171.

¹ Brana Sophie, Cazals Michel, La monnaie, 2 édition, Dunod France, 2006, p41.

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الاقتصادية الكلية

يحتوي الشكل رقم (2-16) على أربعة اجزاء حيث¹:

- الجزء الأول: يمثل رصيد حساب رأس المال (K) كدالة متزايدة في سعر الفائدة المحلي (i) بإفتراض ثبات سعر الفائدة الاجنبي (i_r)، فهذا يعني ان زيادة سعر الفائدة المحلي ستؤدي إلى زيادة في رصيد حساب رأس المال؛
- الجزء الثاني: يوضح شرط التوازن في ميزان المدفوعات (NX=-K)، من خلال أن BP=NX+K؛
- الجزء الثالث: يوضح هذا الجزء منحني رصيد الحساب الجاري (NX) كدالة طردية في الدخل الوطني (Y)، حيث تجدر الإشارة هنا أنه تم إفتراض ثبات كل من سعر الصرف الحقيقي (R) والدخل الأجنبي (Y_f)؛
- الجزء الرابع: يمثل منحني BP وهو عبارة عن توليفات من سعر الفائدة المحلي (i) والدخل الوطني (Y) التي يكون عندها ميزان المدفوعات في وضع توازن.

2.2 التوازن الآني لنموذج Mundell-Fleming (IS-LM-BP)

يتمثل التوازن الآني لنموذج Mundell-Fleming بتحقيق التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود وميزان المدفوعات في آن واحد أي التوازن الداخلي والخارجي معا ويسمى بالتوازن الكلي، وينتج هذا التوازن الكلي عند تقاطع المنحنيات الثلاثة IS و LM و BP في منحني واحد مما يمنح (Y* ، r*) متوافقا في وقت واحد مع التوازن في الأسواق الثلاثة معا²، حيث يمثل منحني IS توليفات مختلفة من سعر الفائدة والدخل وذو الميل السالب لأن الزيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة في الإدخار والواردات وبذلك تنخفض أسعار الفائدة التي تحفز الإستثمارات وهكذا حتى يتساوى الإدخارات والواردات مع الإستثمارات والإنفاق الحكومي والصادرات، أما منحني LM فيمثل مختلف التوليفات من سعر الفائدة والدخل وذو الميل الموجب لأن زيادة في الدخل تؤدي إلى الزيادة في المعروض النقدي والذي يقابله إرتفاع في أسعار الفائدة وهكذا حتى يتساوى عرض النقود مع الطلب على النقود، أما منحني BP فيمثل مختلف التوليفات من أسعار الفائدة والدخل وذو الميل الموجب لأن زيادة الدخل تؤدي تواكب مع عجز الميزان التجاري والذي يتطلب رفع أسعار الفائدة لجذب رؤوس الأموال، وبالتالي

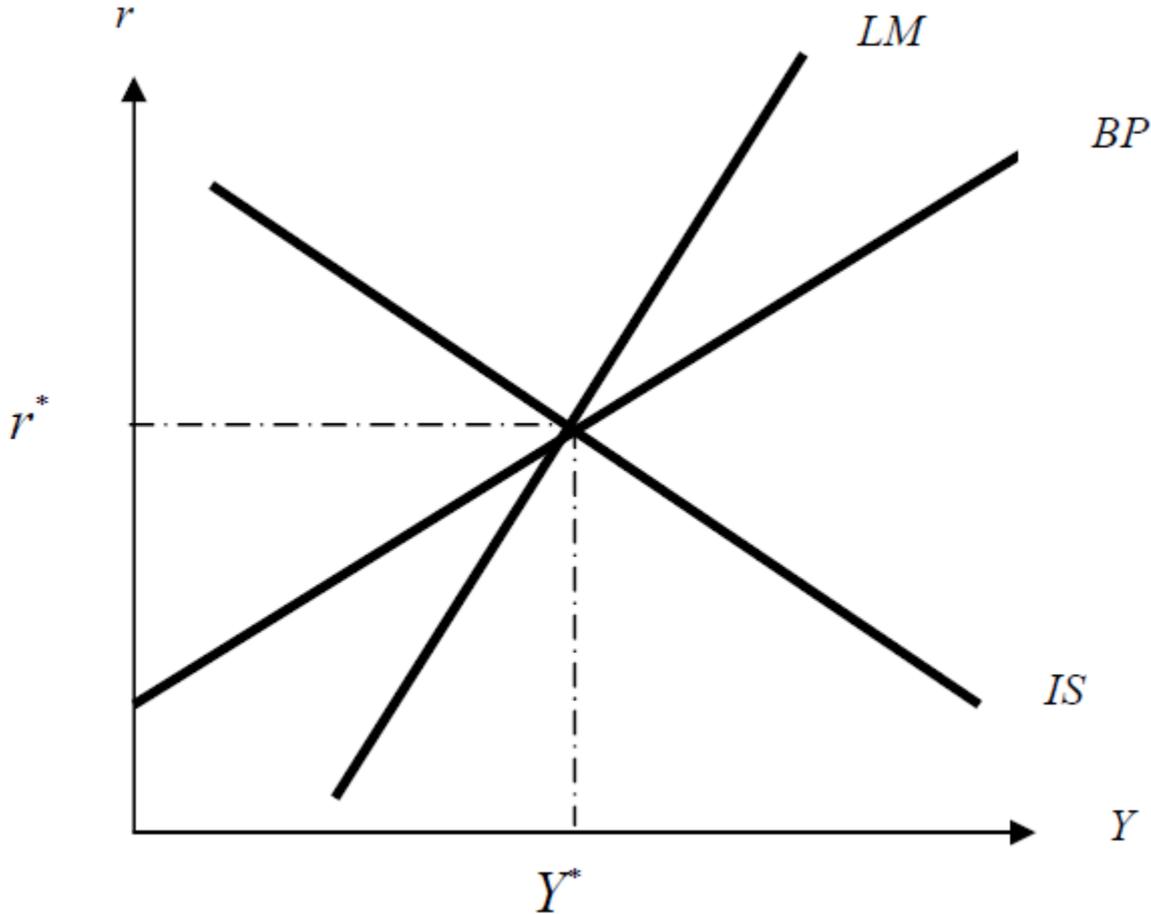
¹ بن عمرة عبد الرزاق، السياسة المالية والنقدية وأثرها على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، مرجع سابق، ص 172.

² محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، ط1، مرجع سابق، ص51.

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النمادج الاقتصادية الكلية

تعادل عجز الميزان التجاري مع فائض رؤوس الأموال¹، وان كل نقطة واقعة عليه تمثل توازنا من توازنات ميزان المدفوعات في سوق الصرف الأجنبي، ويوضح الشكل الموالي منحنى التوازن الآتي لنموذج IS-LM-BP²:

الشكل رقم (2-17): منحنى التوازن الآتي لنموذج IS-LM-BP



Source : J-L Bailly et autres, Macroéconomie, cours Méthodes, exercices corrigés, Breale, 2ème édition, paris, 2006, p 232

يلاحظ لنا من الشكل رقم (2-17) تقاطع المنحنيات الثلاثة عند نقطة واحدة تمثل مستوى الدخل Y^* ومستوى سعر الفائدة i^* وهي النقطة الوحيدة التي يتحقق فيها التوازن الداخلي والخارجي، فقد أصبح النموذج العام يسمح الآن بدراسة تأثير السياسة النقدية والمالية على سعر الصرف ومنه على المستويات الاقتصادية

¹ صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي - مع تمارين ومسائل محلولة-، ط2، مرجع سابق، ص 218.
² ناشد سوزي عدلي، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2007، ص 106.

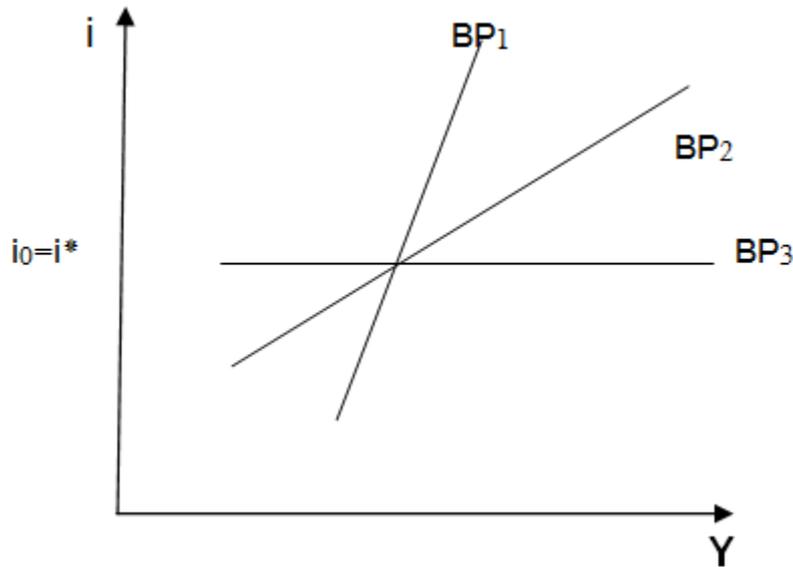
الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الاقتصادية الكلية

الكلية الحقيقية والنقدية، وبالتالي في علاج أي إختلال ينشأ في أسواق السلع والخدمات والنقود والصرف الأجنبي¹.

يميل منحنى IS بشكل سلبي لأن إنخفاض أسعار الفائدة يرتبط بارتفاع الدخل لكميات السلع والخدمات المطلوبة والموردة لتظل متساوية، ويميل منحنى LM بشكل إيجابي لأن الدخل الأعلى يجب أن يرتبط بأسعار فائدة أعلى لإجمالي كمية النقود المطلوبة لتظل مساوية للعرض المعين من النقود، ويميل منحنى BP أيضا بشكل إيجابي لأن الدخل المرتفع يتطلب معدلات فائدة أعلى لتظل في توازن ميزان المدفوعات. فالنقطة الوحيدة التي يكون فيها توازن في نفس الوقت لدى الأسواق الثلاث هي عند النقطة E ، حيث تتقاطع منحنيات IS و LM و BP.

كما يمكن التمييز بين منحنيات BP في حالات درجة حركية رؤوس الأموال، حيث يمثل الشكل التالي ثلاث منحنيات BP حسب درجة حركية رؤوس الأموال:

الشكل رقم (2-18): منحنيات BP حسب درجة حركية رؤوس الأموال



المصدر: تومي صالح، مبادئ التحليل الإقتصادي الكلي - مع تمارين ومسائل محلولة-، مرجع سابق، ص 219

¹ الخطيب فاروق بن صالح، عبد العزيز بن احمد دياب، دراسة متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، خوارزم العلمية، السعودية، 2013، ص 312

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الاقتصادية الكلية

نلاحظ من الشكل رقم (2-18)، المنحنى BP_3 عندما تكون حركة رؤوس الأموال تامة فإن أي تغيير في i (سعر الفائدة المحلي) أو i^* (سعر الفائدة الأجنبي) سيؤدي لتحرك كبير لرؤوس الأموال بين الدول، أما المنحنى BP_1 فيمثل حركة رؤوس الأموال غير التامة والذي لا يتأثر بأي زيادة لسعر الفائدة المحلي والأجنبي، أما BP_2 فيمثل حالة وسطية بين المنحنيين BP_1 و BP_3 .

وبالتالي فإن درجة مرونة حركة رؤوس الأموال لسعر الفائدة تؤدي إلى التأثير على السياسة المالية والنقدية من خلال ميل منحنى BP ، أما درجة المرونة المنعدمة لحركة رؤوس الأموال لسعر الفائدة لا تؤثر على ميزان المدفوعات وبالتالي على التوازن الخارجي¹.

3. فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل نظام الصرف الثابت والعائم

وحتى عندما يكون هناك توازن داخلي وخارجي، فإن هذا التوازن الكامل قد يكون توازنا بين العمالة الناقصة. وكما هو الحال في الإقتصاد المغلق، ستنفذ الحكومات سياسات توسعية لرفع مستوى النشاط الإقتصادي وذلك للحد من البطالة. ولكن في الإقتصاد المفتوح لا يكون لتدخلات الدولة نفس التأثير اعتماد على ما إذا كان نظام سعر الصرف هو نظام أسعار الصرف الثابتة أو أسعار الصرف العائمة. بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تؤدي مكافحة إختلال التوازن الداخلي إلى تدهور التوازن الخارجي والعكس صحيح².

فغالبا ما يتوافق التوازن الداخلي الذي تمثله النقطة (Y^*, i^*) مع إختلال التوازن الخارجي كما في الشكل (2-19) أو بشكل أكثر دقة مع العجز الخارجي لأن E أقل من منحنى BP ، مع العلم أنه لا يتحقق التوازن الداخلي والخارجي في آن واحد، إلا اذا تقاطعت المنحنيات الثلاث مع بعض (IS-LM-BP) في نقطة واحدة، غير أنه من أجل تحقيق الرصيد العام، يجب إستيعاب الرصيد الخارجي عن طريق تسويات ميزان المدفوعات المعدلة وفقا لنظام سعر الصرف (نظام الصرف المرن ونظام الصرف العائم). حيث يعرف نظام سعر الصرف الثابت بأنه النظام الذي يتم فيه تحديد سعر صرف العملة الوطنية بشكل رسمي وثابت بالنسبة لعملة أجنبية أو مجموعة من العملات الأجنبية. يتدخل في هذا النظام السلطات النقدية أو البنك المركزي لتحقيق أهداف إقتصادية معينة، مثل ضبط التضخم، وتعزيز الإستقرار الإقتصادي، وتعزيز التجارة الخارجية. تتبنى دولة نظام

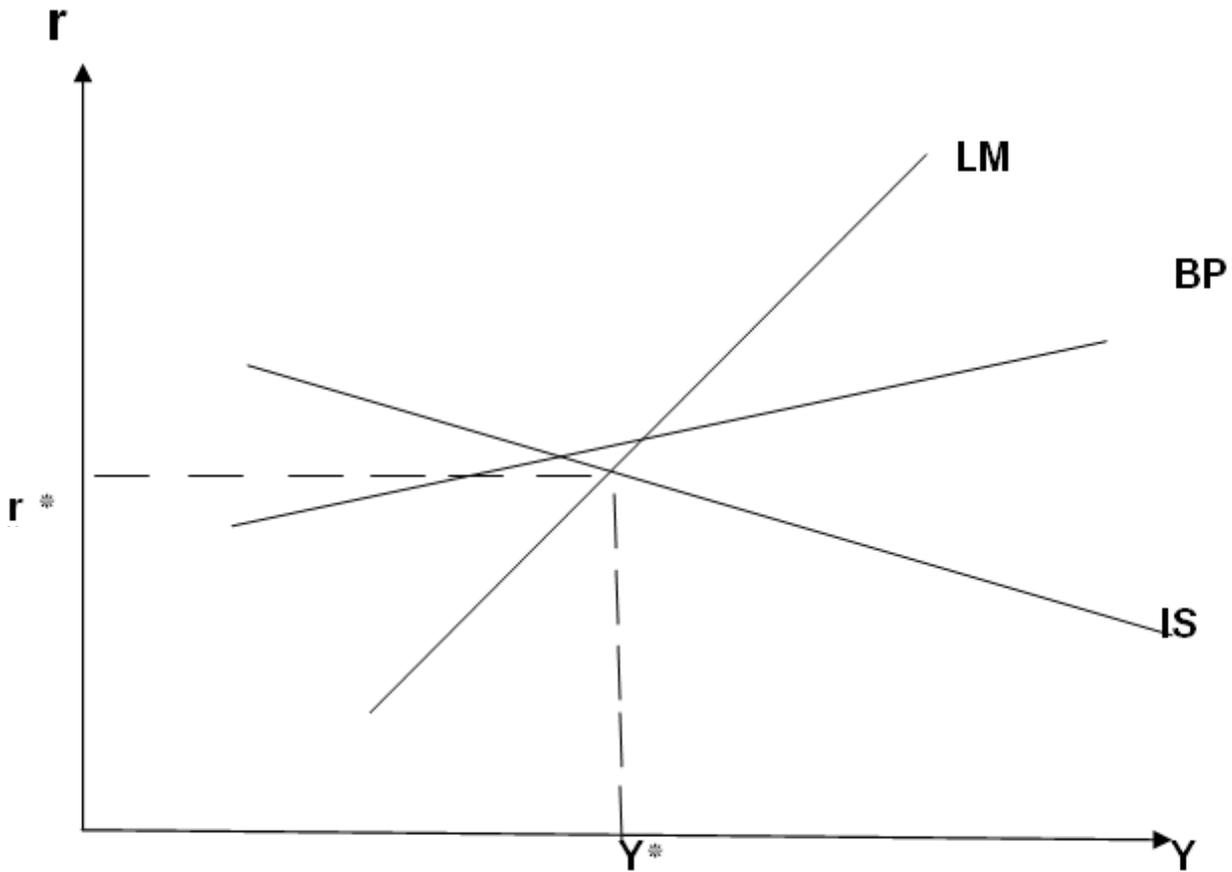
¹ تومي صالح، مبادئ التحليل الإقتصادي الكلي، مع مسائل وتمارين محلولة، مرجع سابق، ص 220.

² Bialès Christian, Modélisations schématiques de l'équilibre Macroéconomique, Cahiers d'Economie et gestion, n°27, 2011, p86.

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الاقتصادية الكلية

سعر الصرف الثابت، فهي تلتزم بتثبيت قيمة عملتها بالنسبة لعملة أجنبية محددة أو سلة من العملات الأجنبية. ويتم ضبط هذا السعر من قبل البنك المركزي أو السلطات المالية المعنية في الدولة¹. أما الصرف العائم هو نظام يتيح لقوى السوق بتحديد قيمة سعر الصرف للعملات. في هذا النظام يتم تحديد سعر الصرف بناءً على قوى العرض والطلب في السوق، ولا يتدخل البنك المركزي بشكل مباشر في تحديد قيمة الصرف².

الشكل رقم (2-19): عدم توافق التوازنين الداخلي والخارجي



Source : Michel Herland, Op.cit, p 248.

¹ حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية (دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الاسلامي)، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص139.

² تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي (مع تمارين ومسائل محلولة)، مرجع سابق، ص222.

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الاقتصادية الكلية

1.3- فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل نظام الصرف الثابت

أ/ السياسة المالية:

في اقتصاد المغلق السياسة المالية التوسعية تؤدي الى $\uparrow Y$ و $\uparrow i$

في الاقتصاد المفتوح السياسة المالية التوسعية تؤدي الى $\downarrow BTC$ و $\uparrow K$

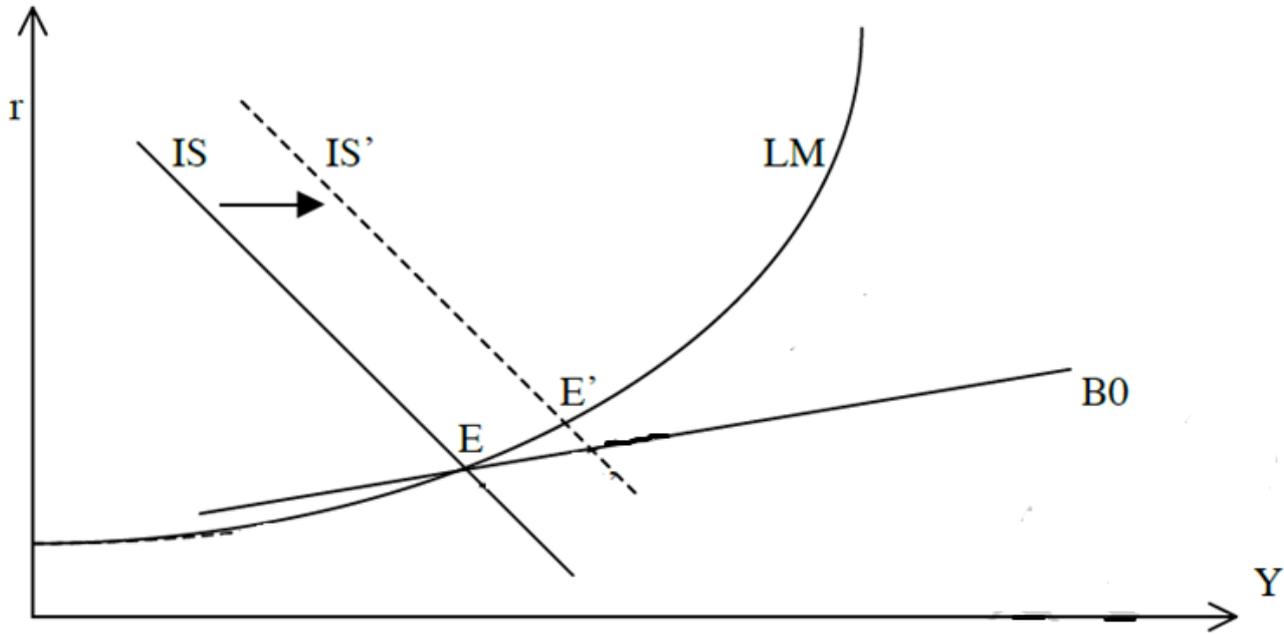
إذا كان تدهور رصيد المعاملات الجارية BTC أكبر من التحسن في رصيد رؤوس الأموال K، فإن السياسة المالية في الإقتصاد المفتوح يكون أقل ملاءمة منه في الإقتصاد المغلق.

في حين أن تدهور رصيد الميزان التجاري BTC أقل أهمية من التحسن في رصيد رؤوس الأموال K، فإن السياسة المالية في الإقتصاد المفتوح أكثر ملاءمة من الإقتصاد المغلق.

إذن في الإقتصادات المفتوحة وأسعار الصرف الثابتة، تكون السياسة المالية أكثر فعالية عندما تكون حركة رؤوس الأموال الدولية عالية، مقارنة بالتوسع النقدي حيث يتحرك منحنى IS للأعلى ولليمين جاعلا كلا من سعر الفائدة ومستوى الإنتاج يرتفعان، فأسعار الفائدة العالية تشجع على تدفق رؤوس الأموال من الخارج ومنه يتحسن سعر الصرف، وبالتالي فعالية السياسة المالية وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الاقتصادية الكلية

الشكل رقم (2-20): فعالية السياسة المالية في ظل أسعار الصرف الثابتة وتدفق كبير لرؤوس الأموال

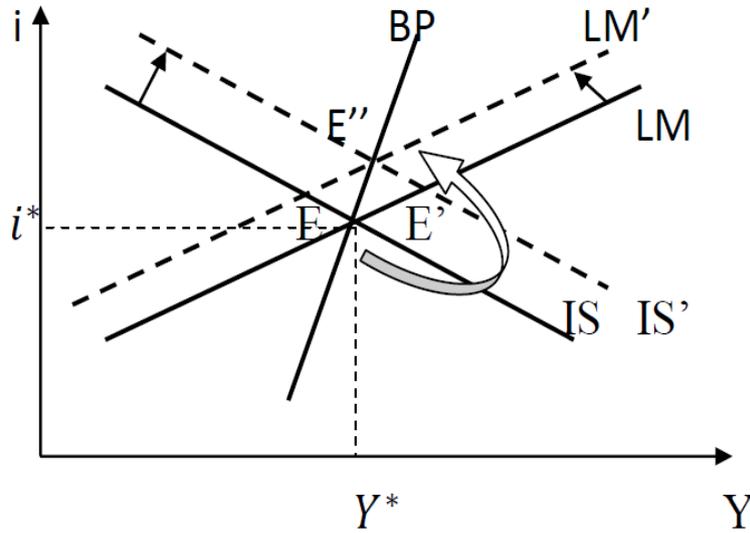


Source : Bialès Christian, Opcit, p 87.

أما في حالة تدفق ضعيف لرؤوس الأموال فهذه الحالة يكون BP أقل مرونة من LM بالنسبة لمعدل الفائدة (أي ميل BP أكبر من ميل LM)، فإنتهاج سياسة مالية توسعية تؤدي إلى إنتقال IS إلى IS'، مما يؤدي إلى نقطة توازن داخلية E' والتي تمثل حالة عجز خارجي (E' تقع أسفل BP). وبما أننا في حالة نظام الصرف الثابت، هذا العجز يؤدي إلى خروج الصرف الأجنبي أي زيادة الطلب على الصرف الأجنبي وعرض العملة الوطنية، الأمر الذي سوف يؤدي إلى خفض سعر صرف العملة الوطنية، لكن البنك المركزي يتدخل من أجل منع إنخفاض صرف العملة الوطنية، عن طريق عرض الصرف الأجنبي مقابل طلب العملة الوطنية، هذه العملية تؤدي إلى خفض الكتلة النقدية و إنتقال LM إلى اليسار (LM') حتى نصل إلى نقطة التوازن الكلية الجديدة E''، لكن مستوى الدخل أقل منه عند E'. أي السياسة المالية غير فعالة في حالة نظام الصرف الثابت وعدم تدفق رؤوس الأموال وهذا مايبوضحه الشكل التالي:

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النمادج الاقتصادية الكلية

الشكل رقم (2-21): فعالية السياسة المالية في ظل أسعار الصرف الثابتة وعدم تدفق رؤوس الأموال



Source : Louis Eckmoudt, Michel Falise, « L'équilibre macroéconomique », Edition Cuhas, Paris, 1976, p 675.

ب/ السياسة النقدية:

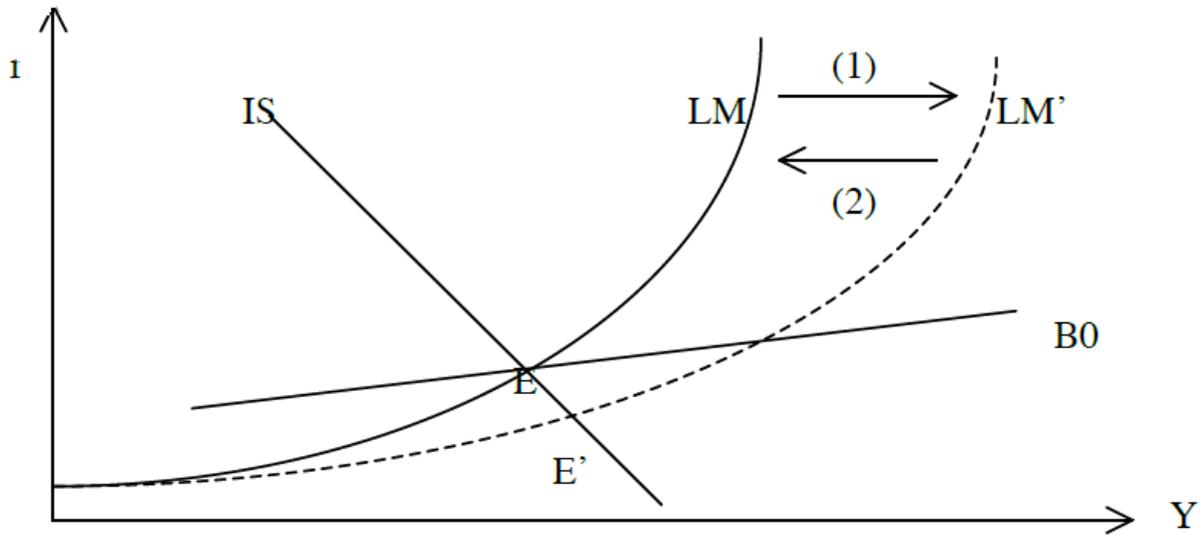
السياسة النقدية التوسعية $\leftarrow LM > LM' \leftarrow E > E' \leftarrow$ عجز خارجي $E' < BP \leftarrow$ خروج العملة \leftarrow

تقلص عرض النقود تؤدي $\leftarrow LM' > LM \leftarrow E' > E$ بالعودة إلى نقطة التعادل الأولية، لا توجد زيادة إجمالية في الدخل.

إذن في إقتصاد مفتوح مع أسعار صرف ثابتة، السياسة النقدية ليست فعالة، فمع التوسع النقدي يتحرك منحنى LM للأسفل ولليمين ويتحرك الإقتصاد في الأجل القصير إلى النقطة E' مع دخل مرتفع Y ، لكن عند النقطة E' هنالك عجز كبير في ميزان المدفوعات، فيحدث ضغط على سعر الصرف ليتدهور ومع أننا في ظل سعر الصرف الثابت فيجب على البنك المركزي أن يتدخل ليبيع النقود الأجنبية ويحصل بالمقابل على النقود المحلية، فيتحرك LM باتجاه اليسار ويتواصل هذا المسار حتى يعود هذا الأخير إلى مستوى التوازن الأصلي عند النقطة E ، أي السياسة النقدية غير فعالة في حالة نظام الصرف الثابت وتدفق كبير لرؤوس الأموال، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الاقتصادية الكلية

الشكل رقم (2-22): فعالية السياسة النقدية في ظل أسعار الصرف الثابتة وتدفق كبير رؤوس الأموال



Source : Bialès Christian, Opcit, p 88.

2.3 فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل نظام الصرف المرن

أ/ السياسة المالية:

السياسة المالية التوسعية $\leftarrow IS > IS'$ $\leftarrow E > E'$ هنالك فائض خارجي $\leftarrow E' > B_0$

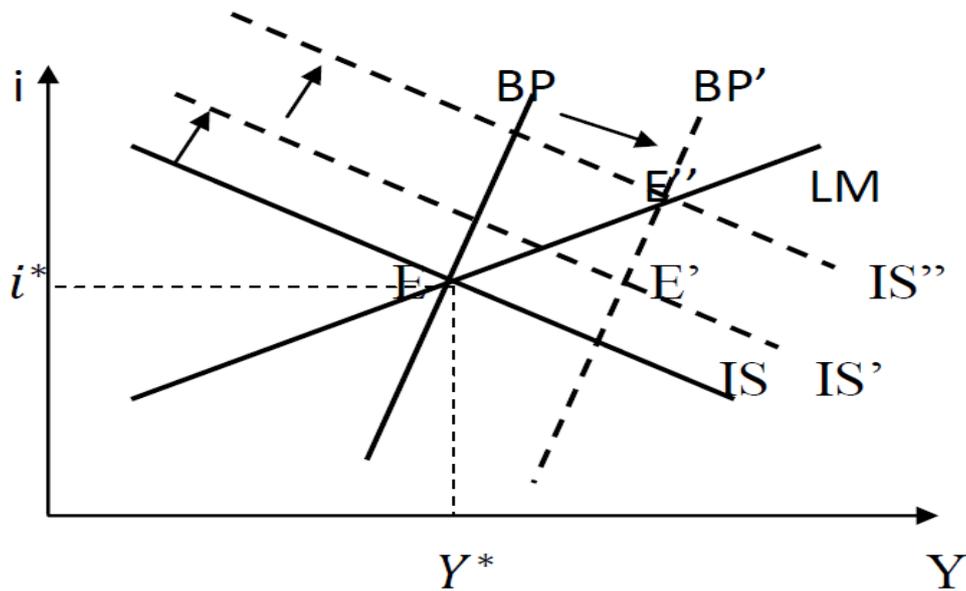
ارتفاع قيمة العملة الوطنية (زيادة سعر الصرف) \leftarrow تثبيط الصادرات وتشجيع الواردات $\leftarrow B_0$ يتحرك

يسارا وصعودا $\leftarrow IS$ يتحرك الى اليسار وهبوطا الى IS'' .

في حالة عدم تدفق لرؤوس الأموال فإنتهاج سياسة مالية توسعية تؤدي إلى إنتقال IS إلى IS' ، مما يؤدي إلى نقطة توازن داخلية E' والتي تمثل حالة عجز خارجي (E' تقع أسفل BP). و بما أننا في حالة نظام الصرف المرن، هذا العجز يؤدي إلى خروج الصرف الأجنبي أي زيادة الطلب على الصرف الأجنبي وعرض العملة الوطنية، الأمر الذي سوف يؤدي إلى خفض سعر صرف العملة الوطنية، مما يخفض سعر السلع المحلية بالنسبة للأجانب، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات والحد من الواردات هذه العملية تؤدي إلى إنتقال IS' إلى اليمين (IS'') و BP أيضا ينتقل إلى اليمين (BP') حتى نصل إلى نقطة التوازن الكلية الجديدة E'' ، والتي تتميز بمستوى دخل أكبر منه عند E' . أي فعالية السياسة المالية في ظل أسعار الصرف المرنة وعدم تدفق رؤوس الأموال وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النمادج الاقتصادية الكلية

الشكل رقم (2-23): فعالية السياسة المالية في ظل أسعار الصرف المرنة وعدم تدفق رؤوس الأموال

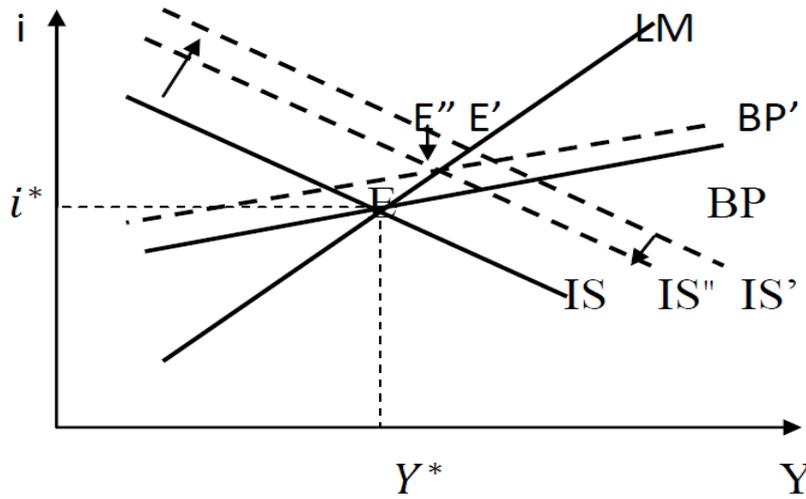


Source : Bialès Christian, Opcit, p 91

أما إذا كان هنالك تدفق رؤوس الأموال كبير نسبيا فهذه الحالة يكون BP أكثر مرونة من LM بالنسبة لمعدل الفائدة (أي ميل BP أقل من ميل LM)، حيث إنتهاج سياسة مالية توسعية تؤدي إلى إنتقال IS إلى IS'، مما يؤدي إلى نقطة توازن داخلية E' والتي تمثل حالة فائض خارجي (E' تقع أعلى BP). وبما أننا في حالة نظام الصرف المرن، هذا الفائض يؤدي إلى دخول الصرف الأجنبي أي زيادة الطلب على العملة الوطنية وعرض الصرف الأجنبي، الأمر الذي سوف يؤدي إلى رفع سعر صرف العملة الوطنية، هذه الحالة تؤدي إلى إرتفاع أسعار السلع المحلية بالنسبة للأجانب، الأمر الذي يؤدي إلى خفض الصادرات وزيادة الواردات، مما يدفع IS' إلى الإنتقال إلى اليسار (IS'') و BP ينتقل بدوره إلى اليسار (BP'') حتى نصل إلى نقطة التوازن الكلية الجديدة E''، لكن عند مستوى دخل أقل منه عند E'، أي عدم فعالية السياسة المالية في ظل أسعار صرف المرنة وتدفق كبير لرؤوس الأموال وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النمادج الاقتصادية الكلية

الشكل رقم (2-24): فعالية السياسة المالية في ظل أسعار الصرف المرنة وتدفق كبير لرؤوس الأموال



Source : Bialès Christian, Opcit, p 92

إن في الإقتصاد المفتوح ونظام سعر الصرف المرن، تكون السياسة المالية أكثر فعالية كلما إنخفضت الحركة الدولية لرؤوس الأموال، وتقل فعاليتها كلما زادت حركة رؤوس الأموال.

ب-السياسة النقدية:

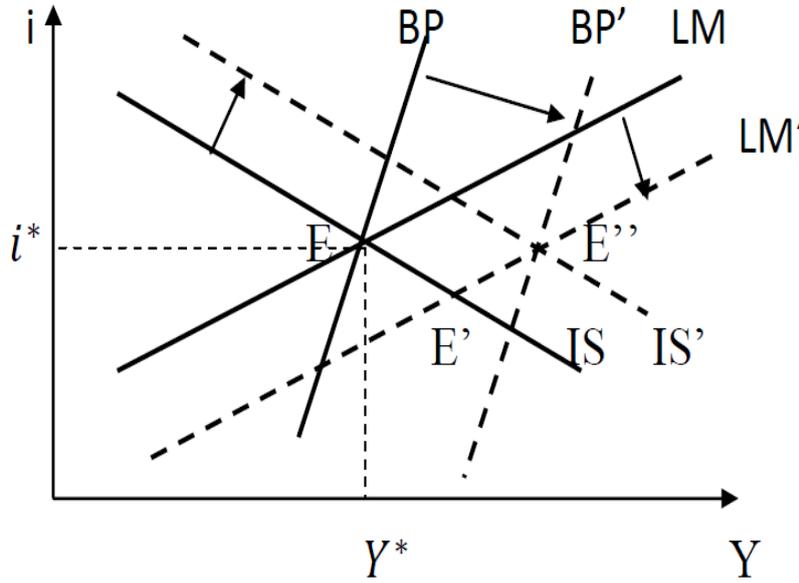
السياسة النقدية التوسعية $\leftarrow LM > LM \leftarrow E > E' \leftarrow Y \uparrow$ و $r \downarrow$ و $BTC \downarrow$ و $K \downarrow$

حدوث عجز خارجي \leftarrow انخفاض في قيمة النقد $\leftarrow BO$ و IS ينتقلان إلى اليمين وإلى الأعلى وصولاً إلى IS' و BO' .

في حالة عدم تدفق لرؤوس الأموال يكون BP أقل مرونة من LM بالنسبة لمعدل الفائدة (أي ميل BP أكبر من ميل LM)، فإنتهاج سياسة نقدية توسعية تؤدي إلى إنتقال LM إلى LM'، مما يؤدي إلى نقطة توازن داخلية E' والتي تمثل حالة عجز خارجي (E' تقع أسفل BP). وبما أننا في حالة نظام الصرف المرن، هذا العجز يؤدي إلى خروج الصرف الأجنبي أي زيادة الطلب على الصرف الأجنبي وعرض العملة الوطنية، الأمر الذي سوف يؤدي إلى خفض سعر صرف العملة الوطنية، هذه الحالة تؤدي إلى زيادة الصادرات وخفض الواردات، مما يؤدي إلى إنتقال IS إلى اليمين IS'، و BP أيضاً ينتقل إلى اليمين BP' إلى أن نصل نقطة التوازن الكلية الجديدة E'' والتي يكون فيها الدخل أكبر منه عند E'، أي فعالية السياسة النقدية في ظل أسعار صرف المرنة وعدم تدفق لرؤوس الأموال وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النمادج الاقتصادية الكلية

الشكل رقم (2-25): فعالية السياسة النقدية في ظل أسعار الصرف المرنة وعدم تدفق رؤوس الأموال



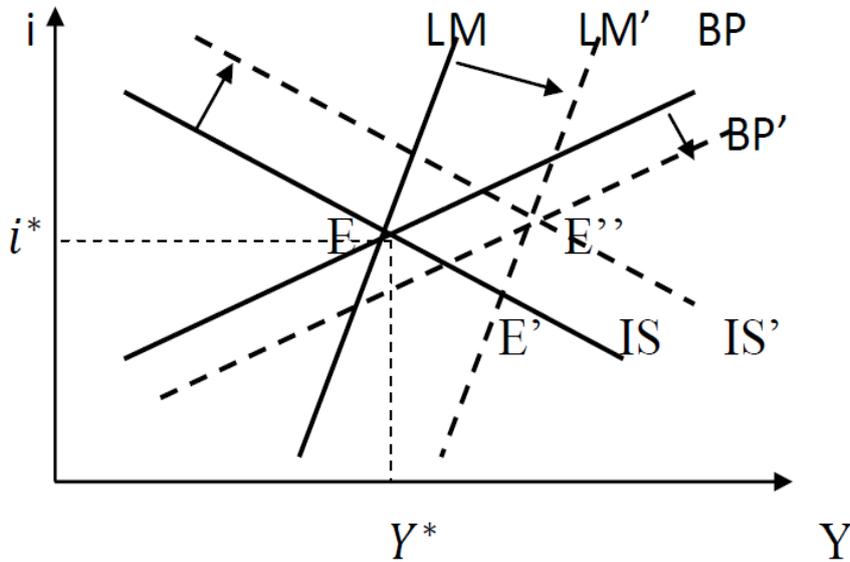
Source : Didiere Marteau, Monnaie, Banque et marchés Financiers, Economica, Paris

2008, p257.

أما إذا كان هنالك تدفق لرؤوس الأموال فهذه الحالة يكون BP أكثر مرونة من LM بالنسبة لمعدل الفائدة (أي ميل BP أقل من ميل LM)، فإنتهاج سياسة نقدية توسعية مما يؤدي على انتقال LM إلى LM'، مما يؤدي إلى نقطة توازن داخلية E' والتي تمثل حالة عجز خارجي (E' تقع أسفل BP). و بما أننا في حالة نظام الصرف المرن، هذا العجز يؤدي إلى خروج الصرف الأجنبي أي زيادة الطلب على الصرف الأجنبي وعرض العملة الوطنية، الأمر الذي سوف يؤدي إلى خفض سعر صرف العملة الوطنية، هذه الحالة تؤدي إلى زيادة الصادرات وخفض الواردات، مما يؤدي إلى إنتقال IS إلى اليمين IS' و BP أيضا ينتقل إلى اليمين BP' أن نصل نقطة التوازن الكلية الجديدة E'' و التي يكون فيها الدخل أكبر منه عند E'. أي فعالية السياسة النقدية في ظل أسعار صرف المرنة وتدفق كبير لرؤوس الأموال وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النمادج الاقتصادية الكلية

الشكل رقم (2-26): فعالية السياسة النقدية في ظل أسعار الصرف المرنة وتدفق كبير لرؤوس الأموال



Source : Didiere Marteau, Monnaie, Banque et marchés Financiers, Economica, Paris

2008, p258

إذن في الإقتصاد المفتوح ونظام سعر الصرف المرن، تكون السياسة النقدية فعالة مهما كانت حساسية تدفق رؤوس الأموال.

وفي الأخير يوضح الجدول التالي مدى فعالية السياسة المالية والنقدية في نظام Mundell-Fleming من خلال نظام الصرف المعتمد وكذلك حسب حركة رؤوس الأموال:

الجدول رقم (2-2): مدى فعالية السياسة المالية والنقدية في نظام Mundell-Fleming

نظام الصرف	حركة رؤوس الأموال	السياسة النقدية	السياسة المالية
نظام أسعار الصرف الثابتة	ضعيفة الحركية	غير فعالة	غير فعالة
	قوية الحركية	غير فعالة	فعالة
نظام أسعار الصرف المرنة	ضعيفة الحركية	فعالة	فعالة
	قوية الحركية	فعالة	غير فعالة

المصدر: طويل بهاء الدين، دور السياسات النقدية والمالية ضمن نموذج M-F، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، المجلد 4(12)، 2012، ص 260.

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الاقتصادية الكلية

3. التوازن الإقتصادي الكلي في نموذج (AD-AS)

يفترض الإصدار الأساسي من النموذج is-lm-bp ثبات الأسعار، وبالتالي لا يمكن إستخدامه لتحليل التضخم. توضح هذه الملاحظة النقطة التي لا يمكن للمرء أن يناقش ما إذا كان النموذج "جيذا" دون معرفة القضايا التي يهدف إلى معالجتها. كان التضخم مصدر قلق ضئيل في خمسينيات القرن العشرين وأوائل ستينيات القرن العشرين، وبالتالي كان هذا النموذج الأساسي ذا قيمة هائلة. ولكن عندما أصبح التضخم مهما في أواخر ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، كان هناك حاجة إلى تغيير النموذج. أدى إرتفاع التضخم إلى توسيع النموذج ليشمل العرض الكلي¹.

نموذج العرض والطلب الكلي (AD-AS) هو نموذج إقتصادي هام في الإقتصاد الكلي يُستخدم لتحليل تأثير التغيرات في الطلب الكلي والعرض الكلي على مستوى الإنتاج (الدخل) والأسعار في الإقتصاد. يتألف النموذج من معادلتين رئيسيتين: معادلة الطلب ومعادلة العرض.

1. معادلة الطلب الكلي (Aggregate Demand - AD):

معادلة الطلب الكلي تعبر عن إجمالي الإنفاق في الإقتصاد، وهي تجمع بين مستويات الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري والحكومي والصادرات الصافية (صادرات - واردات). تتأثر مستويات الإنفاق بعوامل مثل أسعار السلع، أسعار الفائدة، وسياسات الحكومة².

2. معادلة العرض الكلي (Aggregate Supply - AS):

معادلة العرض الكلي تعبر عن مستوى الإنتاج الإجمالي الذي يمكن للإقتصاد تحقيقه في الوقت الحالي. يُعبر العرض الكلي عن الموارد الإقتصادية المتاحة، وقوى العمل، ومستوى التكنولوجيا، والإنتاجية العامة³.

بمساعدة هذين المعادلتين، يمكن لنموذج AD-AS توضيح كيفية تأثير التغيرات في العوامل المختلفة على مستوى الدخل والأسعار في الإقتصاد. على سبيل المثال زيادة في الإنفاق الحكومي أو إنخفاض في أسعار الفائدة يمكن أن يؤدي إلى زيادة في الطلب الكلي، مما يؤثر إيجابياً على مستوى الإنتاج ويزيد من الدخل، لكنه قد يتسبب أيضاً في إرتفاع في الأسعار إذا كان الإنتاج مقيداً.

¹ Rome David. Keynesian macroeconomics without the LM curve. *Journal of economic perspectives*, 14(2), 2000, p 150.

² عطية عبد القادر محمد عبد القادر، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتب، مصر، 1997، ص 44.

³ خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط8، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2006، ص 140.

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الاقتصادية الكلية

هذا النموذج يسمح للمحللين الإقتصاديين وصانعي السياسات بفهم تأثيرات سياسات مختلفة على الإقتصاد وتحديد السيناريوهات المتوقعة. ومع ذلك يجب أن نلاحظ أن النموذج له بعض الإختصارات والإفتراضات التي قد لا تعكس دقيقاً الواقع بشكل كامل، ولذا يجب دائماً مراعاة الظروف الفعلية للسوق والإقتصاد عند تطبيق هذا النموذج.

1.3 منحنى الطلب الكلي AD

يمثل منحنى الطلب الكلي التوليفات المختلفة من الدخل Y المحددة بتقاطع منحنى IS-LM والمستوى العام للأسعار P ، ولكي نحصل على دالة الطلب الكلي نتخلى عن إفتراض ثبات المستوى العام للأسعار، ونستخدم نموذج IS-LM لتحديد مستوى الناتج الذي يجعل سوق السلع والخدمات وسوق النقد في حالة توازن آني عند مستوى سعر معين¹.

ولإشتقاق منحنى الطلب الكلي يجب تحديد مستوى الناتج عند مستويات مختلفة من الأسعار، فإنطلاقاً من نقطة التوازن الأولية E ، فإذا ارتفع المستوى العام للأسعار من $P1$ إلى $P2$ ، يتأثر سوق النقود نتيجة تأثير رصيد النقود الحقيقي، حيث ينخفض قيمة الأرصدة النقدية الحقيقية وهو ما يؤدي إلى إنتقال منحنى LM نحو اليسار وإلى أعلى نحو الوضعية LM' وهو ما يدفع سعر الفائدة إلى الإرتفاع، وهذا الإرتفاع في سعر الفائدة يؤدي إلى إنخفاض الإستثمار الخاص وينعكس على الطلب الكلي بإنخفاض وهو ما يعرف "بالأثر الكينزي"²، ومن ناحية أخرى يؤدي إنخفاض قيمة النقود الحقيقية إلى تخفيض القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية لدى العائلات مما يؤدي إلى تخفيض إستهلاكها، ويساهم ذلك في إنخفاض الطلب الكلي، من خلال ما يعرف "بأثر بيجو"³ وبالتالي إنخفاض الطلب الكلي، وبترجم ذلك بإنتقال منحنى IS نحو اليسار وإلى الأسفل إلى الوضعية IS' لنحصل على نقطة توازن جديدة E' ، ويبين الشكل التالي إشتقاق منحنى الطلب الكلي:

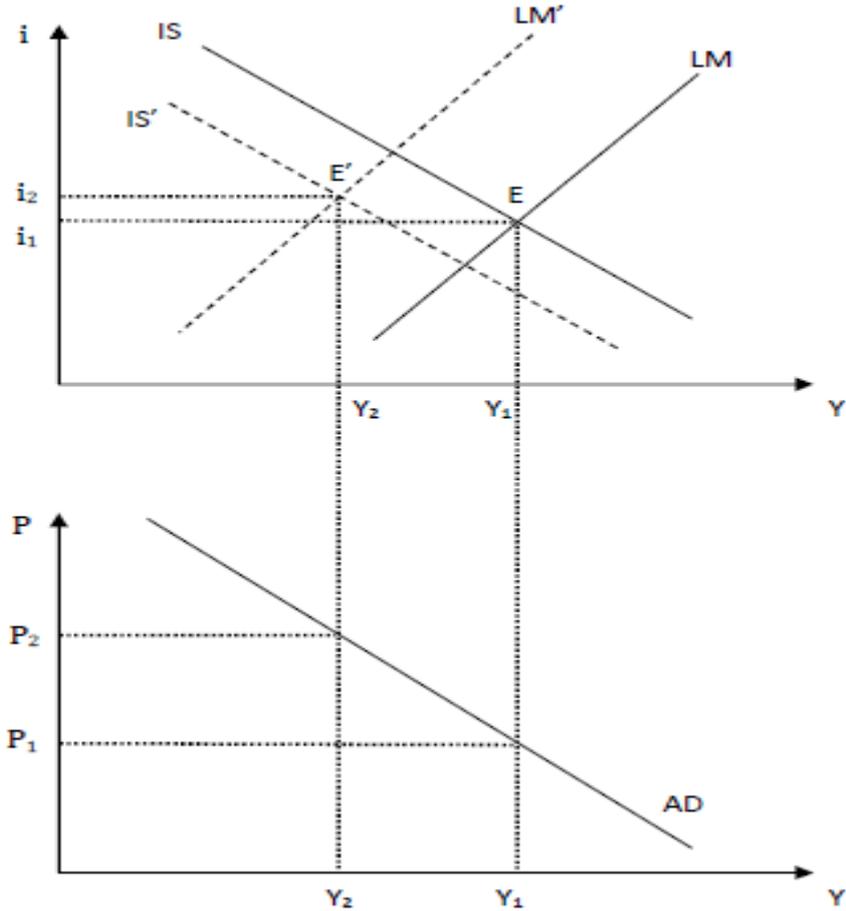
¹ خليل سامي، الإقتصاد الدولي: اسواق الصرف الاجنبية وهيكل ميزان المدفوعات - الإقتصاد الكلي المفتوح-، ك2، دار النهضة العربية، مصر، 2005، ص 1203.

² William Edwin, Principles of Macroeconomics, 3th Ed, Hill book company, 2001, p55.

³ William Edwin, Op.Cit, p58.

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الاقتصادية الكلية

الشكل رقم (2-27): منحنى الطلب الكلي AD



المصدر: سامي خليل، الإقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 1207.

نلاحظ من الشكل رقم (2-27) أن منحنى الطلب الكلي AD ينحدر نحو الأسفل نظرا للعلاقة العكسية بين المستوى العام للأسعار والدخل التوازني، أي أنه كلما كان مستوى العام للأسعار مرتفعا فإن القيمة الحقيقية للنقود تنخفض وبالتالي ينخفض مستوى الدخل التوازني والعكس صحيح.

كما تعتمد وضعية منحنى الطلب الكلي على تغيرات كل من السياسة المالية والنقدية حيث ينتقل من المنحنى نحو اليمين أو اليسار متأثرا بإتباع أي من السياستين.

2.3 منحنى العرض الكلي AS

يعبر منحنى العرض الكلي عن إجمالي كمية السلع والخدمات التي يكون المنتجون على إستعداد لعرضها عند مستويات مختلفة للأسعار P، من خلال النقاط الممثلة بالثنائيات P, Y والتي تعبر عن العلاقة الموجودة

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الاقتصادية الكلية

بين مستوى الناتج والأسعار، ويكون ميل منحنى العرض الكلي موجبا¹. حيث يعتمد المعروض من السلع والخدمات على الأسعار التي يحصل عليها المنتجون مقابل منتجاتهم وأسعار عوامل الإنتاج، وبافتراض أن رأس المال في الأجل القصير عبارة عن مخزون أي ثابت ($K=K_0$) وكذلك مستوى الإنتاجية، فإن حجم الإنتاج يعتمد مباشرة على كمية العمل المستعملة وبالتالي على وضعية سوق العمل، وإنطلاقا من المقاربة المعتمدة لتحديد توازن سوق العمل نحصل على منتجات متعددة للعرض الكلي، ونميز منها منحنى العرض الكلي في الأجل القصير ومنحنى العرض الكلي في الأجل الطويل². حيث يعتمد الإقتصاد في الأجل الطويل على إنتاج السلع والخدمات لعوامل العمل L ورأس المال K والموارد الطبيعية R والإنتاجية A من خلال العلاقة التالية: $y=y(L,K,R,A)$ ، أما في الأجل القصير فيكون مستوى الإنتاجية ورأس المال والموارد الطبيعية بطبيعة الحال مستقرة عند مستويات محددة وثابتة، وبالتالي فإن القدرة الإنتاجية للإقتصاد تعتمد على حجم القوة العاملة أو على عدد المشتغلين³. وبافتراض ثبات الأجور الإسمية، يؤدي إرتفاع الأسعار إلى تخفيض التكلفة الحقيقية للعمل أي تخفيض الأجور الحقيقية وهو ما يؤدي إلى إنخفاض تكلفة الإنتاج وبالتالي يرتفع العرض، أي أن منحنى العرض الكلي يعتمد على طريقة تكوين الأجور في سوق العمل وطريقة إستجابة الأجور لتغيرات الأسعار.

حيث يبين الشكل رقم (2-28) إشتقاق منحنى عرض الكلي AS ، وهذا بإنطلاق من الفكر الكينزي من أن العرض يعتمد على الأجور الأسمية، وهذه الأخيرة ضعيفة المرونة في الأجل القصير حيث أنها غير مرنة بالنسبة للإنخفاض وأكثر مرونة للإرتفاع، وعليه بإعتبار نقطة التوازن لسوق العمل A التي تقابل حجم الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل Y^* (المرافق للنقطة A') يرفض العمال تخفيض أجورهم الإسمية w وبالتالي تبقى تكلفة العمل مساوية (W_0/P_1) عند النقطة B ويبقى قيمة الناتج عند مستوى Y_1 (المرفق للنقطة B') لذلك تظهر البطالة الكينزية الغير الإرادية وتساوي الفرق بين (L^*-L_1) ويكون منحنى العرض الكلي وفق المقاربة الكينزية متزايدا مرورا بالنقطتين A' و B' وهو منحنى العرض الكلي في المدى القصير⁴.

ويفترض الكلاسيك حالة المنافسة التامة والتشغيل الكامل والمرونة التامة للأسعار، وتتحدد الأجور أنيا بتوازن العرض والطلب في مختلف الأسواق، وبالتالي في حالة وجود صدمة في جانب العرض أو الطلب

¹ Cuthbertson, Keith, Mark P. Taylor, Macroeconomic systems. Basil Blackwell, 1987 , p23.

² يونس محمود، احمد محمد مندور، السيد محمد احمد السريتي، مبادئ الإقتصاد الكلي، قسم الإقتصاد كلية التجارة جامعة الاسكندرية، مصر، 2000، ص257.

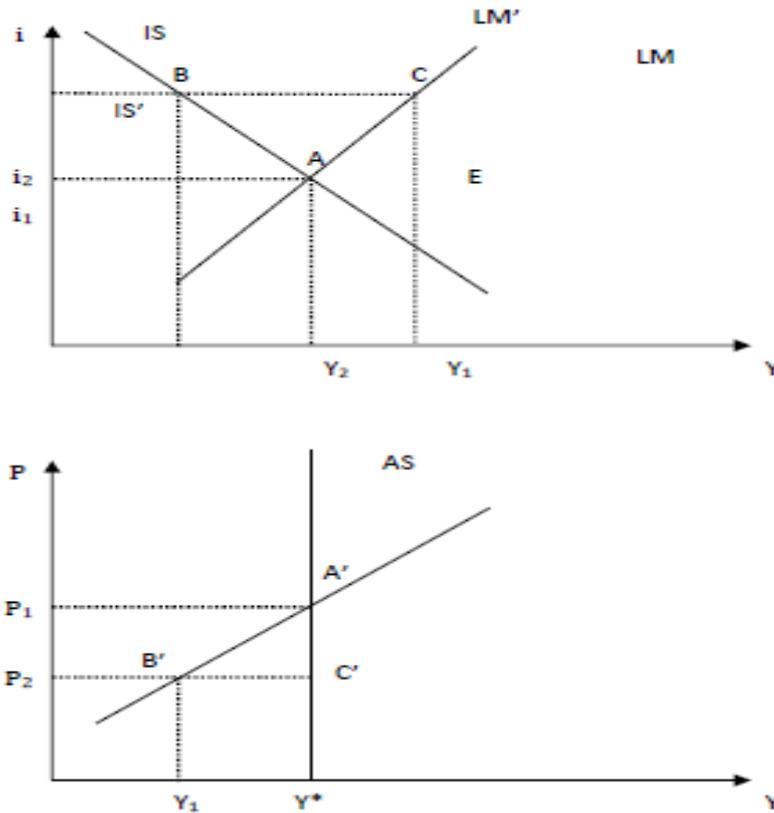
³ معاذ الشرفاوي، حسين قبلان، الإقتصاد الكلي، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2021، ص 227.

⁴ خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط8، مرجع سابق، 145.

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الاقتصادية الكلية

تكون جميع العقود قابلة لإعادة التفاوض آتيا مراعاة لتغير الأسعار بالإرتفاع أو الإنخفاض. وإنطلاقا من نقطة توازن سوق العمل A التي تحدد حجم العمل التوازني L^* والأجر الحقيقي التوازني (W^*/P^*) يمكن تحديد حجم الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل Y^* (عبارة عن دالة في حجم العمل ورأس المال الذي يفترض أنه ثابت) عند النقطة A' ، وعندما ينخفض المستوى العام للأسعار من P^* الى P_1 فان الأجور الحقيقية ترتفع إلى (W_0/P_1) لنصل إلى النقطة B حيث تظهر البطالة الكلاسيكية، ونظرا للمرونة الكاملة للأسعار والأجور، فان هذه البطالة ستمتص فورا بإنخفاض الأجور الإسمية W وتنتقل من W_0 الى W_1 ويعود سوق العمل إلى نقطة التوازن الأولى A حيث يتم دائما إنتاج Y^* ويكون بذلك منحنى العرض الكلي عموديا وهو منحنى العرض الكلي في المدى الطويل¹.

الشكل رقم (2-28): منحنى عرض الكلي AS



المصدر: خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق،

ص 146.

¹ محمد بوخاري، الإقتصاد الكلي المعمق، دار هومة، الجزائر، 2014، ص 130.

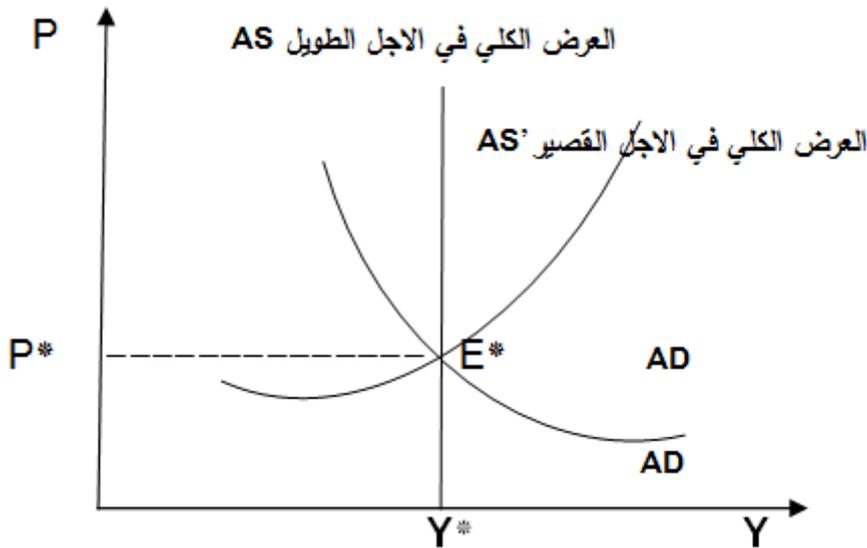
الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الاقتصادية الكلية

3.3 التوازن العام وفق نموذج الطلب والعرض الكلي AD-AS وفعالية السياسة المالية والنقدية

1.3.3 التوازن العام وفق نموذج الطلب والعرض الكلي AD-AS

يهدف هذا النموذج إلى بيان التوازن الإقتصادي الكلي في الأجلين الطويل والقصير من أجل تحديد التوليفة التوازنية للنواتج الحقيقي والمستوى العام للأسعار، ويتحدد التوازن العام للدخل من خلال تقاطع منحنى العرض الكلي AS مع منحنى الطلب الكلي AD، من خلال تحديد الدخل التوازني Y^* والمستوى العام للأسعار P^* وكذلك مستوى التوظيف L^* وسعر الفائدة i^* ¹، حيث بين الشكل رقم (2-29) منحنى التوازن العام في الأجل الطويل والقصير في ظل نموذج AD-AS:

الشكل رقم (2-29): منحنى التوازن العام في الأجل الطويل والقصير في ظل نموذج AD-AS



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الشكلين رقم (2-27) ورقم (2-28)

كما ينتقل منحنى الطلب الكلي سواء نحو اليمين أو اليسار من خلال التغيرات التي تطرأ في أحد العناصر المكونة له وتتمثل في²:

¹ محمد الافندي، النظرية الاقتصادية الكلية - السياسة والممارسة-، مرجع سابق، 433.
² زكرياء خلف الله، قنوات تحويل السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2016، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2018، ص69.

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الاقتصادية الكلية

أ- التغيير في الإنفاق الاستهلاكي:

-إنتعاش أو ركود سوق الأوراق المالية؛

-تفضيلات إعادة: الإستهلاك، التوفير، أو المبادلة؛

-رفع أو تخفيضات الضرائب؛

-أسعار الفائدة والسياسة النقدية.

ب- التغيير في الإنفاق الإستثماري :

-قيام الشركات بشراء أجهزة كمبيوتر ومعدات، وإنشاء مصانع جديدة؛

-التوقعات، التشاؤم، التفاؤل؛

-رفع أو تخفيض معدلات الفائدة عن طريق السياسة النقدية؛

- التغيير في ضريبة الإستثمار والإلتزام والحوافز الضريبية.

ج- التغيير في الإنفاق الحكومي.

د- التغيير في الصادرات أو الواردات.

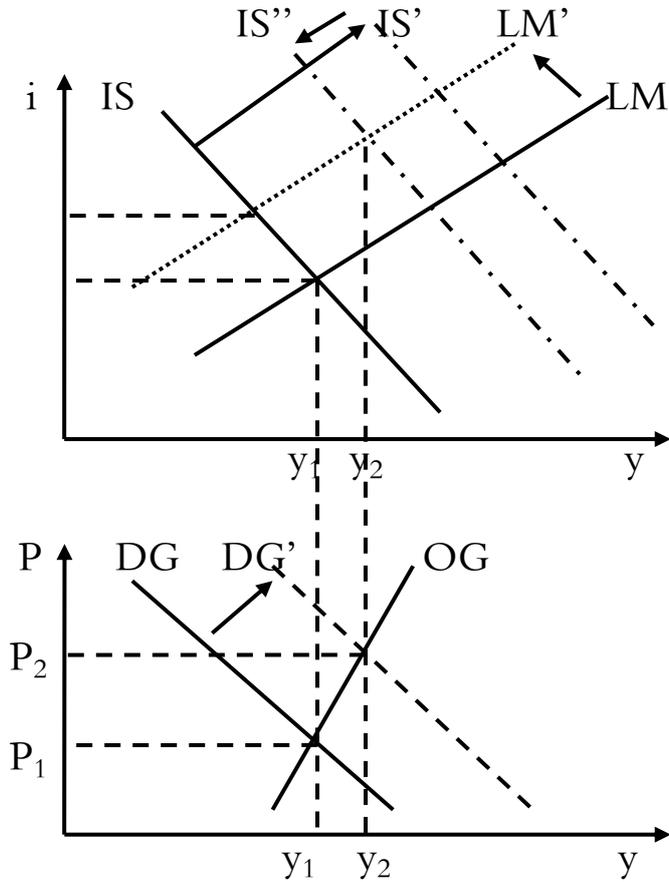
2.3.3 فعالية السياسة المالية والنقدية في نموذج AD-AS:

أ/ فعالية السياسة المالية في نموذج AD-AS

إذا كان مستوى الدخل في التوازن دون مستوى التشغيل الكامل، وأرادت الدولة تطبيق سياسة مالية توسعية بزيادة الإنفاق الحكومي (تخفيض الضرائب)، فيزداد الدخل عند التوازن وهذا في ظل عدم ثبات الأسعار وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النمادج الاقتصادية الكلية

الشكل رقم (2-30): فعالية السياسة المالية في نموذج AD-AS



المصدر: قنوني حبيب، البسيط في الإقتصاد الكلي (مع تمارين محلولة)، مرجع سابق، ص115.

عند زيادة الإنفاق الحكومي يزداد الطلب الكلي وبالتالي نلاحظ أن منحنى الطلب ينتقل إلى الأعلى (من DG إلى DG') مما أدى إلى زيادة الدخل من y_1 إلى y_2 (أثر الكمية)، وارتفاع مستوى الأسعار من P_1 إلى P_2 (أثر السعر)، و بالتالي يمكن القول أن السياسة المالية فعالة.

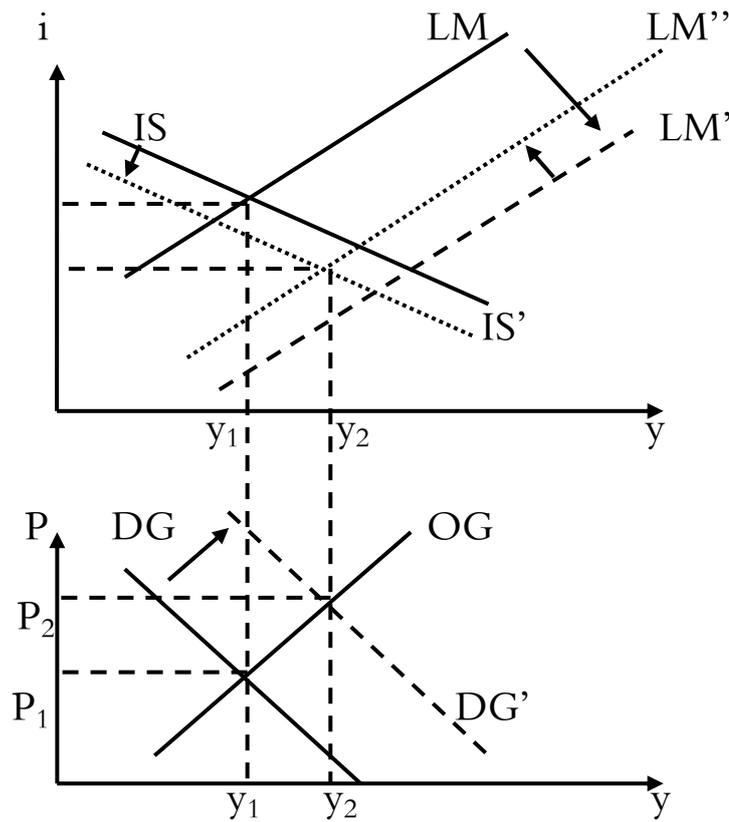
فعند زيادة الإنفاق الحكومي G يزداد الطلب الكلي وبالتالي إنتقال منحنى IS إلى الأعلى (IS') وخلق نقطة توازن داخلي جديدة عند مستوى السعر P_1 ، لكن هذا الأمر يؤدي إلى إرتفاع الأسعار من P_1 إلى P_2 ، مما يؤدي إلى إنخفاض القيمة الحقيقية للعرض النقدي (انخفاض الأرصدة الحقيقية) و بالتالي إنتقال منحنى LM إلى اليسار LM' ، إضافة إلى إنخفاض القدرة الشرائية الأمر الذي يدفع إلى إنخفاض الطلب الكلي وبالتالي انتقال IS' إلى IS'' ، والذي يلتقي مع LM' و ينتج عنه مستوى الدخل التوازني الجديد y_2 . أما عند تبني سياسة مالية إنكماشية فإنه يحدث العكس.

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الاقتصادية الكلية

ب/ فعالية السياسة النقدية في نموذج AD-AS

إذا كان مستوى الدخل في التوازن دون مستوى التشغيل الكامل، وأرادت الدولة تطبيق سياسة نقدية توسعية بزيادة العرض النقدي، ماذا يحدث للدخل في التوازن في ظل عدم ثبات الأسعار؟ وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (2-31): فعالية السياسة النقدية في نموذج AD-AS



المصدر: قنوني حبيب، البسيط في الإقتصاد الكلي (مع تمارين محلولة)، مرجع سابق، ص115.

عند زيادة العرض النقدي M_s يزداد الطلب الكلي وبالتالي نلاحظ أن منحنى الطلب ينتقل إلى الأعلى (من DG إلى DG') مما أدى إلى زيادة الدخل من y_1 إلى y_2 (أثر الكمية)، وارتفاع مستوى الأسعار من P_1 إلى P_2 (أثر السعر)، و بالتالي يمكن القول أن السياسة النقدية فعالة.

فعند زيادة العرض النقدي M_s يزداد الطلب الكلي وبالتالي إنتقال منحنى LM إلى اليمين (LM') وخلق نقطة توازن داخلي جديدة عند مستوى السعر P_1 ، لكن هذا الأمر يؤدي إلى ارتفاع الأسعار من P_1 إلى P_2 ، مما يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للعرض النقدي (إنخفاض الأرصدة الحقيقية) وبالتالي إنتقال منحنى LM' إلى اليسار LM'' ، إضافة إلى انخفاض القدرة الشرائية الأمر الذي يدفع إلى انخفاض الطلب الكلي وبالتالي إنتقال

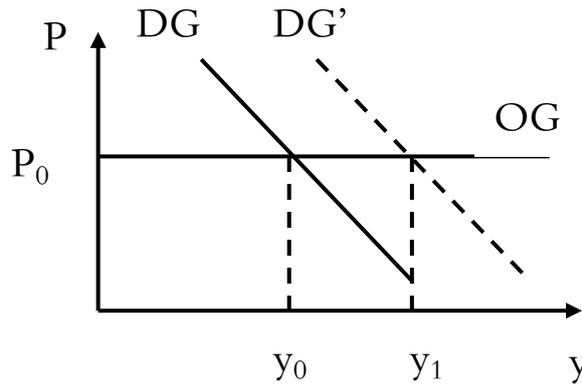
الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النمادج الاقتصادية الكلية

IS إلى IS'، والذي يلتقي مع LM'' و ينتج عنه مستوى الدخل التوازني الجديد y_2 . وفي حالة تبني سياسة نقدية إنكماشية فيحدث العكس.

ج/ فعالية السياسة المالية والنقدية في المنطقة الكينزية

إن تبني سياسة مالية أو نقدية يؤثر على وضعية DG، فإذا كانتا توسعيتين هذا يؤدي إلى إنتقال منحنى الطلب الكلي إلى اليمين DG'، كما هو موضح في الشكل:

الشكل رقم (2-32): فعالية السياسة المالية والنقدية في نموذج AD-AS (المنطقة الكينزية)



Source : Gregory.N.Mankiw, « Macroéconomie », 3^{ème} édition, Ouvertures économique, Paris, 2003, p875.

من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن تبني إحدى السياستين مالية أو نقدية التوسعية يؤدي إلى زيادة الإنتاج و التشغيل دون التأثير على مستوى الأسعار. أي أن السياستين فعالتين جدا في المنطقة الكينزية.

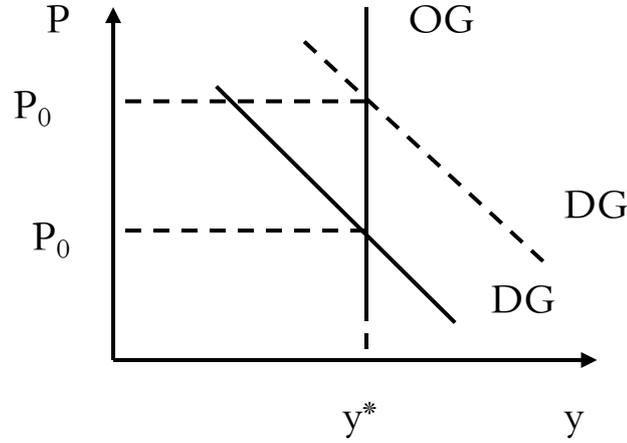
وفي حالة السياسة الإنكماشية يحدث العكس أي إنخفاض الإنتاج دون التأثير على السعر لكن تبقى السياستين فعاليتين جدا.

د/ فعالية السياسة المالية والنقدية في المنطقة الكلاسيكية:

إن تبني سياسة مالية أو نقدية يؤثر على وضعية DG، فإذا كانتا توسعيتين هذا يؤدي إلى إنتقال منحنى الطلب الكلي إلى اليمين DG'، كما هو موضح في الشكل:

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النمادج الاقتصادية الكلية

الشكل رقم (2-33): فعالية السياسة المالية والنقدية في نموذج AD-AS (المنطقة الكلاسيكية)



Source : Gregory.N.Mankiw, « Macroéconomie », Op.Cit, p876.

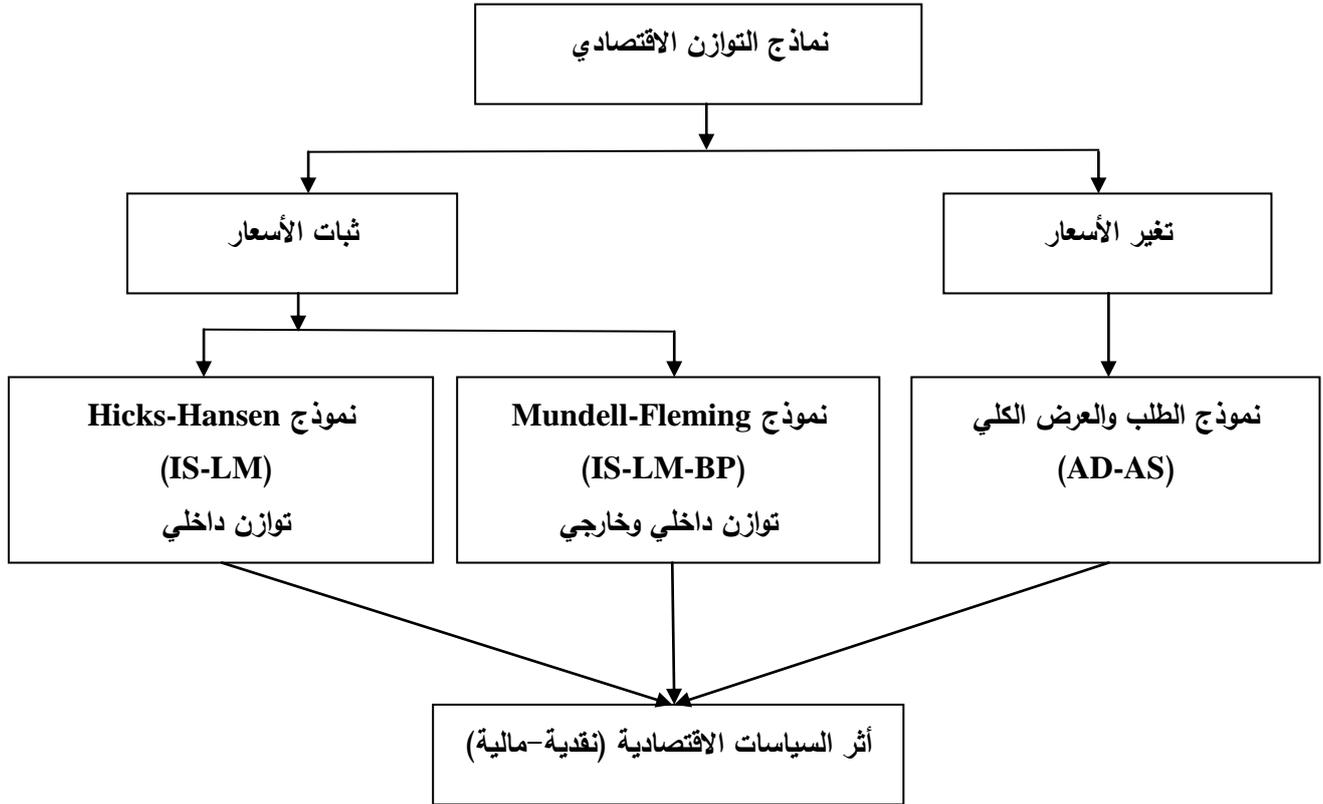
من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن تبني إحدى السياستين المالية أو النقدية التوسعية يؤدي إلى إرتفاع الأسعار فقط (التضخم). أي أن السياستين غير فعاليتين في المنطقة الكلاسيكية.

وفي حالة السياسة الإنكماشية يحدث العكس أي إنخفاض الأسعار لكن تبقى السياستين غير فعاليتين.

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الاقتصادية الكلية

وفي الأخير يمكن إختصار لأهم النماذج المفسرة للتوازن الإقتصادي (نموذج IS-LM، نموذج IS-LM-BP، نموذج AD-AS) من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-34): نماذج التوازن الإقتصادي



المصدر: بن عمرة عبد الرزاق، السياسة المالية والنقدية وأثرها على التوازن الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، مرجع سابق، ص 209.

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الاقتصادية الكلية

خلاصة الفصل:

يعتبر تحقيق التوازن الداخلي والخارجي في الإقتصاد الكلي من الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية الكلية بصفة عامة، حيث تعمل السياسة المالية والنقدية على تحقيق التوازن الداخلي، أما ميزان المدفوعات فهو يعمل على تحقيق التوازن الخارجي، وبالتالي يساهمان في حل مختلف المشاكل الاقتصادية التي تضعف إقتصاديات الدول.

تعتبر نماذج التوازن العام عى أنها نماذج إقتصادية تُستخدم لفهم وتحليل سلوك الإقتصاد بأكمله، حيث يُفترض فيها وجود توازن بين العوامل المختلفة في الإقتصاد. تعتمد هذه النماذج على مجموعة من الإفتراضات والمفاهيم الإقتصادية لوصف كيفية تفاعل العوامل المختلفة في الإقتصاد مع بعضها البعض. ومن بين نماذج التوازن العام نجد نموذج العرض والطلب ويعتبر هذا النموذج واحدًا من أبسط نماذج التوازن العام، حيث يستخدم لفهم كيفية تحديد أسعار السلع والخدمات في السوق. حيث يفترض النموذج وجود توازن بين العرض والطلب عندما تكون كميات السلع المعروضة تساوي كميات السلع المطلوبة، مما يحدد سعر السلعة. أما نموذج التوازن العام لسوق النقد فهو يحدد التوازن بين الكمية المعروضة والمطلوبة للنقد، أما نموذج التوازن العام لميزان المدفوعات فيستخدم هذا النموذج لتحليل التوازن في تدفق رؤوس الأموال والصادرات والواردات بين البلدان وسعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية. وتُستخدم هذه النماذج لتحليل مختلف جوانب الإقتصاد وإتخاذ قرارات إقتصادية إستناداً إلى الإفتراضات والبيانات المتاحة. ومن المهم ملاحظة أن هذه النماذج تعتمد على الإفتراضات البسيطة للتبسيط، ولكن الإقتصاد الحقيقي يعقد بكثير من التفاعلات والمتغيرات التي يصعب تمثيلها بشكل دقيق بإستخدام هذه النماذج.

نجد من أهم نماذج التوازن العام نموذج IS-LM والذي يعبر عن التوازن الآني في كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقود بينما يؤسس نموذج IS-LM-BP التوازن الآني في كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقود وسوق الصرف وبذلك فهو يحقق علاقة ترابط بين المجالين الحقيقي والنقدي مع إعطاء أهمية كبيرة لتدخل الدولة في تنظيم الإقتصاد من خلال تنفيذ السياسات الإقتصادية بهدف تحقيق توازن كلي، أي التوازن الداخلي والخارجي في الإقتصاد.

ينتج التوازن الداخلي عن تقاطع المنحنيين IS و LM مما يعطي نقطة التوازن (Y^*, r^*) متوافقا في وقت واحد مع التوازن في السوق للسلع والخدمات وتوازن السوق النقد والذي يعكس التوازن الداخلي، بينما يعكس توازن ميزان المدفوعات BP التوازن الخارجي، لذلك ينتج التوازن الكلي عند تقاطع كل المنحنيات الثلاثة IS

الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الاقتصادية الكلية

و LM و BP مما يعطي نقطة التوازن الوحيدة (r^* ، Y^*) المتوافق في وقت واحد مع التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود وسوق الصرف الأجنبي.

ومع ذلك فإن موازين السوقين للسلع والخدمات وميزان النقود غالبا ما تكون غير متوافقة مع ميزان المدفوعات ، ويختلف تعديل منحنى BP وفقا لنظام سعر الصرف المطبق:

- إذا كان نظام سعر الصرف ثابتا، يتم تعديل ميزان المدفوعات بتدخل البنك المركزي من خلال حماية سعر صرف العملة الوطنية.
- وإذا كان نظام سعر الصرف عائما، فإن التعديل يتم تلقائيا من خلال السوق أي إنتعاش أسعار الصادرات والواردات، بغية تحقيق التوازن العام.

أما بخصوص تفاعل بين السياستين فلا تزال المؤشرات التجريبية بشأن فعالية نمو السياسات النقدية والمالية قابلة للنقاش من قبل مدرستين فكريتين رئيسيتين في الإقتصاد كلاسيكية وكينزية. ولكن مع التطور المتواصل للإقتصاد العالمي فحددت ضرورة ملحة للتنسيق بين السياستين في كل ظروف الإقتصادية وهذا لتحقيق الهدف المنشود من طرف الدول، وبذلك تكون هنالك نظرة متكافئة لأهمية كل من الساستين في علاج الأزمات وتحقيق الإستقرار الإقتصادي.

وأخيرا سيكون الهدف من الفصل التالي هو تحليل السياسات الإقتصادية قصيرة الأجل في وضع التوازن العام للإقتصاد الجزائري.

الفصل الثالث :

مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

مقدمة الفصل:

منذ الإستقلال تميل الجزائر إلى بناء منصة تسمح لها بإنشاء قاعدة إقتصادية قوية من خلال التركيز على مداخيل المحروقات والتي تعتبر أهم مورد ووحيد يغذي الإقتصاد الجزائري.

بعد صدمة النفط عام 1986 جعل الإقتصاد الجزائري في وضع غير مريح مما دفع الحكومة إلى تطبيق إصلاحات هيكلية جديدة بسبب عدم كفاءة الإقتصاد الوطني، ومع ذلك فإن الإصلاحات التطبيقية لم تؤد إلى إعادة بناء قطاع إقتصادي ومالي حقيقي، جعل الوضع كارثيًا للإقتصاد والذي تميز بديون لا تطاق بسبب وقف دفعها، مما أجبر الحكومة على توقيع إتفاقات مع مؤسسات الدولية لتطبيق خطة التكيف الهيكلية التي تميل نحو إنهاء الإقتصاد الجزائري والتحول إلى إقتصاد السوق في بيئة إقتصادية غير متوازنة.

حيث إضطرت الحكومة الجزائرية إلى إتخاذ إجراءات إقتصادية وإصلاحات هيكلية. ومن الممكن أن تكون هذه الإصلاحات تضمنت محاولة تنويع الإقتصاد بمزيد من التركيز على القطاعات غير النفطية، مثل الزراعة، والصناعة، والخدمات.

من الواضح أن الإصلاحات لم تكن بمقدار كافٍ لإعادة بناء الإقتصاد الوطني بشكل جذري. يمكن أن يكون هناك عدة أسباب لعدم نجاح الإصلاحات، مثل عدم كفاءة التنفيذ، وتحديات سياسية وإقتصادية داخلية، وتأثيرات العوامل العالمية على الإقتصاد. ما جعل الوضع أصبح كارثيًا بسبب الديون الكبيرة والغير قابلة للسداد، وهذا قد دفع الحكومة إلى التعاون مع مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل تطبيق خطة تكيف هيكلية. هذه الخطط عادة تهدف إلى تحسين استدامة الدين، وتحقيق التوازن المالي، وتنويع الإقتصاد. إن التحول إلى إقتصاد السوق وتحقيق توازن إقتصادي قد يكون تحدٍ كبير نتيجة الإعتماد الكبير على القطاع النفطي في السابق. حيث يجب تنفيذ هذا التحول بحذر وتخطيط دقيق لتجنب تقلبات إقتصادية كبيرة وضرر إجتماعي.

فيمثل هذا الفصل بتحليل مسار السياسة المالية والنقدية للإقتصاد الجزائري من خلال واقع السياسة المالية والنقدية من 1970-2020 وتتبع وضعية التوازن الكلي الداخلي والخارجي في الجزائر خلال نفس الفترة.

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

1. واقع السياسة المالية في الجزائر ما بين 1970-2020

يمكننا التمييز بين ثلاث فترات رئيسية مسبقة في سياسة الميزانية في الجزائر بين عامي 1970 و 2020. فترة أولى من عام 1970 إلى عام 1979 تتميز بالتخطيط المركزي وبرامج الإستثمار العام المهمة التي تصنيعها الرئيسي للإقتصاد. نحن ندرس هذه الفترة في القسم الأول من هذا الفصل.

تميزت الفترة الثانية بين عامي 1980 و 1989 باللامركزية التدريجية مع البقاء ضمن نظام التخطيط. ويتسم هذا الأخير أيضا بإعادة توجيه السياسة المالية لصالح توازن الإقتصاد الكلي وزيادة العدالة الإجتماعية. ومع ذلك فقد نجمت هذه الفترة عن صدمة نفطية كبيرة واتسمت أيضا بتقلبات كبيرة في أسعار المحروقات بهذا المعنى فإن القسم الثاني من هذا الفصل مخصص لهذه الفترة.

وأخيرا منذ عام 1990 واندلاع أزمة الديون السيادية في الجزائر بدأ النظام الإقتصادي في الإنتقال إلى إقتصاد السوق الذي غير سلوك السياسة المالية. لم تعد هذه الأخيرة منظمة في خطط إستثمارية دورية ولكنها تحكمها فقط قوانين التمويل السنوية التي تحدد المكونات والأهداف المختلفة التي يتعين تحقيقها. وتتسم هذه الفترة أيضا بفترة زمنية تخضع فيها سياسة المالية العامة لتدابير التكيف الهيكلي.

حيث سنقوم بتحليل مسار السياسة المالية في الجزائر من 1970 الى 2020.

1.1 تحليل واقع السياسة المالية في الجزائر (1967 - 1989)

لقد إعتد النمو والتوازن الداخلي والخارجي في الجزائر إعتمادا كبيرا على قطاع المحروقات. وعلى الرغم من أن النمو كان إيجابيا على مدى العقد الماضي، إلا أنه لا يزال أقل من إمكاناته مقارنة بمعدل الإستثمار الجزائري. شهد النصف الثاني من التسعينات تحقيق إستقرار الإقتصاد الكلي وإطلاق إصلاحات جانب العرض.

إن السمة الأساسية لكامل الفترة المدروسة (1963-1986) هي المشاركة الكبيرة للدولة، من خلال ميزانيتها، في عملية التنمية الإقتصادية، وفي إعادة توزيع الدخل وفي تخصيص الموارد. مؤشر أول لتأكيد ذلك من عام 1963 إلى عام 1986 ، قدمت الدولة وحدها أكثر من 40% من تراكم رأس المال الوطني، ولتحقيق أهدافها إستخدمت الدولة عددا كبيرا من أدوات السياسة الإقتصادية، بما في ذلك السياسة المالية، التي تلعب دورا رئيسيا في الجزائر في تحقيق أهداف النمو وإعادة توزيع الدخل وتخصيص الموارد.

الفصل الثالث: مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

ومع ذلك في السنوات الأخيرة لعبت سياسة الميزانية دورا في إستقرار الإقتصاد حيث يبدو أن الدولة تركز جهودها على خفض عجز الميزانية (36 مليار دينار للسنوات 1986 - 1988)، وهو جزء من خطة إستقرار سياسة الميزانية.

في سياق الجزائر ينطوي الإستقرار الإقتصادي على إستعادة التوازن بين العرض والطلب على الموارد، بهدف تقليل الضغوط على ميزان المدفوعات ومستوى الأسعار إلى أدنى حد. وتتطلب أهداف الإستقرار إلى تحقيق الإستخدام المترامن لعدد معين من الأدوات مثل السياسات النقدية وسياسات الميزانية والإئتمان (الحجم وأسعار الفائدة)، ولكن إختيار هذه الأدوات تحدده وتكون مشروطة بالتوازنات الإقتصادية والإجتماعية، ولو كان مستوى الإستهلاك (الفردية والجماعية) فقط.

تمثلت هذه الفترة بتبني الإقتصاد الجزائري الخيار الإشتراكي كمنهج للتنمية الإقتصادية وركزت على القطاع الصناعي، مما أدى إلى إرتفاع الإنفاق العمومي خلال هذه الفترة حيث إنتقلت نفقات العامة من 5.876 مليار دج عام 1970 إلى 9.841 عام 1989 .

1. السياسة المالية في الجزائر بين عامي 1967 و1979:

خلال هذه الفترة إتبع الجزائر إستراتيجية طويلة الأجل حيث إختارت نموذجا للنمو الإقتصادي يقوم على التصنيع والتخطيط المركزي من خلال سلسلة من خطط النمو¹، حيث بدأت بالخطة الثلاثية السنوات 1967-1969 التي تهدف إلى تطوير النسيج الإنتاجي للبلاد عن طريق تقديم الدعم التقني والمؤسسي لإستراتيجية إنمائية طويلة الأجل، والخطتين الرباعيتين التاليتين 1970-1973 و 1974-1977 مع عامين خارج الخطة، حيث تهدف الخطة الرباعية الأولى (1970-1973) إلى إعطاء أهمية متزايدة للصناعة على عكس الزراعة (35 مليار في الإنفاق العام مع 51 % للصناعة و 15 % للزراعة)، أما الخطة الرباعية الثانية (1974-1977) كانت بميزانية كبيرة للنهوض بقطاع البنية التحتية الإنتاجية والصناعية وتحقيق إقتصاد إشتراكي مستقل. ولم تكن نتائج هذه الإستراتيجية مرئية حتى نهاية سبعينيات القرن العشرين. وقد حددت الأهداف الأساسية لهذه الإستراتيجية في عام 1966 وأعيد تأكيدها في الميثاق الوطني لعام 1976.

- توسيع وتنظيم القاعدة الإنتاجية الوطنية لتحقيق مسار النمو الذاتي والعمالة الكاملة.
- تحقيق الإستقلال الإقتصادي في مجال التنمية مع تنويع علاقاتها الإقتصادية الدولية.

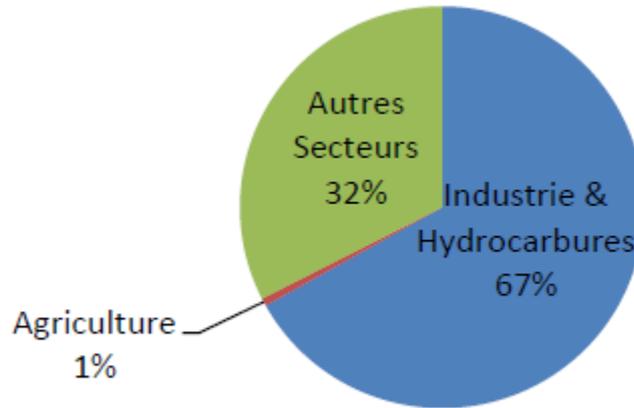
¹ Jacques Schnetzler, Le développement algérien, Masson édition, paris, 1981, p 89.

الفصل الثالث: مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

- تحسن في توزيع الدخل وهذا يعني توزيعا إقليميا للدخل ولكن أيضا الحد من أوجه عدم المساواة بين مختلف فئات السكان.
- إلى هذه الأهداف أضاف الميثاق والدستور الجديد الصادر في نوفمبر 1976 هدفا جديدا يتمثل في الديمقراطية الإقتصادية، مشيرا بشكل خاص إلى مزيد من اللامركزية الإقتصادية لصالح المجالس العمالية والمجالس الشعبية.
- **الخطة الثلاثية 1967-1969:**

تم تصميم الخطة الثلاثية كخطة مسبقة لإعداد خطة الإستثمار العام المستقبلية، وبالتالي وصفها كخطة تجريبية وتمثل إطلاق إستراتيجية التصنيع للإقتصاد الجزائري التي سيتم إتباعها في الخطتين الرباعيتين القادمتين¹. ونصت هذه الخطة على إستثمار عام إجمالي قدره 11 مليار دج، حيث تمثل منها 67 % للقطاعات الصناعية ومعظم هذه الحصة كانت مخصصة بالأساس لقطاع المحروقات. بالإضافة إلى ذلك كان من المقرر أن تحصل الزراعة على حصة صغيرة جدا تمثلت 1% ، والباقي موزع بين القطاعات المختلفة.

الشكل رقم (3-1): التوزيع القطاعي للإستثمار العام المخطط (1967-1969)



المصدر: البنك الدولي للإنشاء والتعمير (1975)، التطورات الاقتصادية والآفاق في الجزائر.

ويتسق هذا التوزيع مع موقف السياسة المالية الذي بدأ خلال هذه الخطة والتي إمتدت ثلاث سنوات وتم الحفاظ عليه خلال الخطتين التاليتين.

¹ Banque Internationale pour la Reconstruction et le Développement, "Evolutions et perspectives de l'économie algérienne", Vol.1, rapport n°900-AL, 20 Octobre 1975, p 6-10.

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

وخلال مدة هذه الخطة، بلغ النمو الاقتصادي 11% سنويا، مدفوعا بشكل أساسي بالصادرات، التي نمت بمعدل سنوي متوسط قدره 12% بالأسعار الجارية، ونتج بشكل خاص عن زيادة عائدات المحروقات.

كما ساهم الإستثمار بشكل كبير في هذا المستوى من النمو، حيث إرتفع من 15% في بداية الخطة إلى 28% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1969. علاوة على ذلك بلغ الإستثمار العام 10.3 مليار دج، بما في ذلك 4.750 مليون دينار في القطاع الصناعي، ليصل تقريبا إلى الهدف الأولي للخطة المحدد ب 11 مليار دج.

وخلال نفس الفترة بلغت المصاريف التشغيلية 3.6 مليار دج خلال العام الأخير من هذه الخطة الثلاثية، وتتكون أساسا من مصروفات الرواتب والمكافآت بنسبة 68% في حين مثلت خدمة الدين 4% فقط من هذه النفقات. وبهذا المعنى كان معدل تغطية النفقات الجارية بالإيرادات العادية إيجابيا إلى حد كبير خلال هذه الفترة عند ما يقرب من 120%.

خلال هذه الخطة كان الإدخار الوطني أعلى من الإستثمار ولكن اتجاهه أخذ في الإنخفاض بسبب تسارع الإستثمارات والإستهلاك الأسري معا، وقد وصل الأخير إلى متوسط معدل نمو سنوي قدره 10%. ولتلبية هذا النمو في الطلب المحلي، إرتفعت قيمة الواردات أيضا إرتقاعا حادا في عام 1969، أي ضعف ما تحقق في عام 1966. ومع ذلك وبسبب الإنفاق الإستثماري الكبير، كان عجز الحساب الجاري حوالي 5.7% من الناتج المحلي الإجمالي. ولتغطية هذا الأخير، كان لا بد من اللجوء إلى الدين الخارجي العام والخاص في حدود 450 مليون دولار على مدى عمر الخطة، فضلا عن إستخدام إحتياطيات النقد الأجنبي التي يحتفظ بها البنك المركزي، والتي إنخفضت من 492 مليون دولار في عام 1966 إلى 410 مليون دولار في عام 1969. وقد مكنت هذه النتائج من تحقيق نمو إقتصادي بنسبة 11% سنويا في المتوسط، مدفوعا بشكل رئيسي بالصادرات، التي نمت بمعدل سنوي متوسط قدره 12% ويرجع ذلك بشكل خاص إلى الزيادة في عائدات المحروقات. كما ساهم الإستثمار بشكل كبير في هذا المستوى من النمو، حيث إرتفع من 15% في بداية الخطة إلى 28% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1969، كما فعل إستهلاك الأسر، الذي نما بمعدل 10% سنويا. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن هذه الخطة شهدت بعض التأخيرات الكبيرة في تنفيذ الإستثمارات العامة، لا سيما في مجالات الصناعة الأساسية خارج المحروقات، والأسمدة والصلب، والنقل، والإسكان، والسياحة.

1-1 الخطة الرباعية 1970-1973:

الخطة الرباعية 1970-1973 والصادرة بمرسوم في يناير 1970، والتي أدخلت أهدافا نوعية وكمية بالإضافة إلى إصلاحات مؤسسية في مجال المالية العامة مع البقاء في نظام تخطيط مركزي، فضلا عن حافظ للإنتاج المحلي. وتتعلق الإصلاحات المؤسسية على وجه الخصوص بصلاحيات كتابة الدولة للتخطيط، التي تشرف على جميع مشاريع الإستثمار العام، فضلا عن النفقات الخارجة عن الميزانية، والتي يجب أن تكون أيضا موضوع اتفاق بين الصندوق الجزائري للتنمية والبنك المركزي. وهكذا أدخلت هذه الخطة لامركزية معينة للمؤسسات المملوكة للدولة والمدارة ذاتيا، مع نشر ميثاق المؤسسات الاشتراكية في عام 1971، والتي أصبحت الآن خاضعة للتشريعات التجارية وكانت مريحة. ومن المفارقات أن هذه الأخيرة تظل خاضعة لإتفاقات أمانة التخطيط وتباع بأسعار منظمة. وبالتوازي مع هذه الإصلاحات، شملت فترة هذه الخطة أيضا تأمين المحروقات في فبراير 1971 وإصدار النصوص المتعلقة بالثورة الزراعية في نوفمبر 1971. ولتحقيق هدف إعادة التوازن لصالح الإنتاج المحلي، تتبع الدولة سياسة تثبيت من خلال فرض رسوم جمركية وضرائب غير مباشرة كبيرة على هذه المنتجات. كما نصت هذه الخطة على تثبيت الواردات، وهي حكر للدولة، وفقا لاحتياجات الصناعة ولا تسمح باستخدام هذه الأخيرة إلا إذا كان الإنتاج المحلي أعلى بنسبة 20% ولا يتضمن حصة كبيرة من رأس المال البشري.

ونصت هذه الخطة على استثمارات عامة بلغت حوالي 27.7 مليار دج في أربع سنوات، أي 6,94 مليار دج سنويا في المتوسط خلال هذه الخطة، حيث لا تزال الصناعة تحتل الأغلبية منها بنسبة 30% بينما تتخفف حصة المحروقات إلى 15% مقابل زيادة حصص الزراعة والتعليم. هذا من شأنه أن يجعل من الممكن تحقيق متوسط نمو سنوي في الإنتاج بنسبة 9%¹. ويستثني معدل النمو هذا القيمة المضافة للشركات الأجنبية والخدمات الإدارية وإنتاج النفط. وبالتالي كان من المتوقع أن يحقق متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بنسبة 6.7% الهدف المحدد².

وتتعلق الأهداف النوعية الرئيسية في بالإضافة إلى الهدف الكمي هذه الخطة المتمثل في متوسط معدل نمو سنوي قدره 9%، بزيادة حصة الإنتاج الزراعي الوطني والصناعة الضخمة في الإستهلاك الخاص إلى جانب انخفاض حصة المنتجات المستوردة والسلع والخدمات الكمالية.

¹ Banque Internationale pour la Reconstruction et le Développement, Op. Cit, p 13

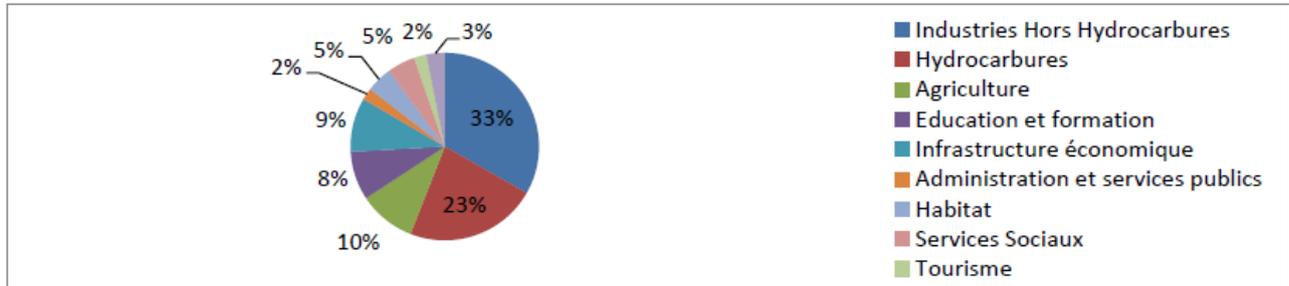
² Banque Internationale pour la Reconstruction et le Développement (1971), Op. Cit., P14-16

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

علاوة على ذلك كان من المقرر أن يختلف تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفقا لتوقعات هذه الخطة. وهكذا كان من المقرر أن تتخفف حصة الزراعة من 13% في عام 1969 إلى 11% في عام 1973 في حين أن حصة المحروقات كانت ستزيد من 19% إلى 22% بين عامي 1969 و 1973 بعد الإنتهاء من مشاريع خطوط الأنابيب. وأخيرا تنص هذه الخطة على إنخفاض حصة جميع الخدمات غير الإدارية في الناتج المحلي الإجمالي.

فيما يتعلق بالتوقعات توخت هذه الخطة نموا سنويا في الاستثمار بنسبة 7% مقارنة ب 30% للفترة 1967-1969، مما رفع حصة الإستثمار العام في الناتج المحلي الإجمالي من 26% في عام 1969 إلى 29% في عام 1973. ولتحقيق هدف إعادة التوازن لصالح الإنتاج المحلي، تتبع الدولة سياسة تثبيط من خلال فرض رسوم جمركية وضرائب غير مباشرة كبيرة على هذه المنتجات. كما تنص هذه الخطة على تثبيت الواردات واحتكار الدولة وفقا لإحتياجات الصناعة ولا تسمح بإستخدام هذه الأخيرة إلا إذا كان الإنتاج المحلي أعلى بنسبة 20% ولا يتضمن حصة كبيرة من رأس المال البشري. وبلغ الإستثمارات العامة المخطط لها 27.7 مليار دج، أو 6.94 مليار دينار سنويا في المتوسط. يلخص الرسم البياني التالي تكوين هذه الإستثمارات:

الشكل رقم (3-2): توزيع الإستثمارات العامة بين سنتي 1970 و 1973



المصدر: البنك الدولي للإنشاء والتعمير (1971)، التطورات والآفاق الإقتصادية للجزائر.

على الرغم من القيود المالية غير المتوقعة في الخطة الأولية، تجاوزت الإستثمارات العامة المبلغ المخطط له في البداية بمقدار 27.7 مليار دج لتصل إلى 38.1 مليار دج، وهكذا كان للإستثمارات في الصناعات المختلفة، بما في ذلك المحروقات والبناء النصيب الأكبر من الإنفاق بنسبة 55% وحققت معدل نمو سنوي قدره 16% زادت حصة المحروقات بشكل حاد بسبب تأميم المحروقات في عام 1971. ومع ذلك نمت الصناعة التحويلية بنسبة 9.5% فقط، أقل من متوسط الصناعة. وخلال نفس الفترة، واصلت النفقات التشغيلية إرتفاعها التدريجي من 4.3 مليار دينار في عام 1970 إلى أكثر من 6.2 مليار دينار في عام 1973. وتعزى هذه

الفصل الثالث: مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

الزيادة إلى زيادة الرواتب في العاملين الأولين وارتفاع الإنفاق على مختلف أشكال الدعم وخدمة الدين في العاملين الماضيين. وخلال الفترة نفسها، زادت الصادرات بنسبة 13.6 في المائة، في حين زادت الواردات بنسبة 15.1 في المائة بين عامي 1969 و 1973 لتغطية هذه الاحتياجات الهامة. مما تسبب في متوسط عجز الحساب الجاري بنسبة 8.4% من الناتج المحلي الإجمالي سنويا بينما كان 0.4% فقط في المتوسط لخطه 1967-1969¹.

وهكذا كان رصيد الميزانية الحالي إيجابيا بين عامي 1970 و 1973، حيث تراكم فائض قدره 13.5 مليار دج، ومع ذلك أجبر الحجم الكبير من الإستثمارات العامة السلطات المالية على اللجوء إلى مصادر تمويل أخرى لتمويل العجز الكلي في الميزانية، وتشمل الموارد الداخلية قروضا من البنوك الوطنية الخاصة بقيمة 8.1 مليار دج وسندات رأسمالية بقيمة 4.33 مليار دج وكذلك ودائع لدى الخزينة تمثل 2.4 مليار دج.

بالإضافة إلى ذلك يأتي جزء كبير مقدر ب 5.46 مليار دج من القروض الخارجية من وكلاء القطاع الخاص، بسبب القيود المفروضة بعد تأميم المحروقات. ورفعت هذه القروض إجمالي رصيد الدين الخارجي إلى 5 مليارات دولار، مما أدى إلى خدمة ديون كبيرة، من 6% من الصادرات في عام 1969 إلى 11% في عام 1973، وهكذا نما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بمعدل سنوي بلغ في المتوسط 11%، في حين تميزت هذه الفترة بتضخم الأسعار بمتوسط 5% سنويا. وعلى هذا فقد بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 6%، وهو ما يتوافق نسبة إلى هدف النمو المخطط له في البداية. ويرجع هذا النمو بشكل خاص إلى الإستثمار، الذي إرتفعت حصته من 29.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1969 إلى 40.6% في نهاية الخطه، حيث نمت الأخيرة بنسبة 21%، في حين ظل إستقرار نمو إستهلاك الأسر عند 8.7% مقابل 8.5% للخطه السابقة. ومع ذلك كان النمو الحقيقي للإستهلاك 3.5% فقط بسبب تدابير النقشف التي اتخذتها الدولة الجزائرية، وبالتوازي مع تطور الإستهلاك والإستثمار، إرتفعت المدخرات الوطنية من 24% إلى 32% من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 1969 و 1973، وخاصة الإيداع العام بفضل زيادة فائض الميزانية الحالية من 2.1 مليار دج إلى 4.6 مليار دج أو 14.8% من الناتج المحلي الإجمالي.

خلال فترة تنفيذ هذه الخطه نما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بمعدل سنوي متوسط قدره 11%، ومع ذلك تميزت هذه الفترة ببعض التضخم في الأسعار 5% سنويا في المتوسط. وبالتالي فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كان 6% فقط، وبالتالي فهو بعيد عن هدف 9%.

¹ Banque Internationale pour la Reconstruction et le Développement, Op. Cit. P 8-9

الفصل الثالث: مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

ويشير تقرير البنك الدولي (1975)¹ إلى أن الكفاءة الحدية لرأس المال، أي نسبة نمو القيمة المضافة إلى الاستثمار المنجز، إنخفضت من 0.66 إلى 0.3 بين الخطة الثلاثية السنوات 1967-1969 والخطة الرباعية 1970-1973. ويرجع ذلك إلى انخفاض القدرات الغير المستخدمة بين الفترتين، بقدر ما إستفادت الخطة الأولى من أثر إستدراكي كبير.

1-2 الخطة الرباعية 1974-1977:

وتؤكد الخطة الرباعية 1974-1977، الأمر رقم 74-68 الصادر في 24 جوان 1974، في إطار الظروف الإقتصادية الجيدة لأسعار المحروقات، ويحدد مرسوم الخطة الرباعية التي وضعتها الحكومة المركزية في مختلف المجالات التوجيهية النوعية والأهداف الكمية الدقيقة طوال مدة الخطة. ولمراعاة أوجه عدم اليقين فيما يتعلق بالتنفيذ من حيث الإستثمار والإنتاج، تحدد هذه الخطة الحد الأدنى من الأهداف التي يتعين تحقيقها في تنفيذ المشاريع الجارية من خلال دمج الأهداف التكميلية للمشاريع التي بدأت حديثاً². وتؤكد الخطة الرباعية 1974-1977 الأهداف الطويلة الأجل لسياسة الميزانية في الجزائر حيث تحدد أهدافا نوعية وكمية واضحة وهكذا فإن الأهداف النوعية هي ستة أهداف وتعرض على سبيل المتابعة؛

- زيادة الإنتاج للإستهلاك المحلي والتصدير من خلال التصنيع المستمر والثورة الزراعية.
- قدرة أفضل على استيعاب الإستثمارات والتحكم في أوقات تنفيذها مع ضمان التدريب الكافي لرأس المال البشري المعني.
- زيادة فرص العمل ولا سيما في المناطق الريفية، للحد من الهجرة الجماعية التي تعوق الإنتاج الزراعي.
- تحسين مستوى معيشة السكان من خلال برامج الإسكان وكذلك تحسين التغطية الإجتماعية والطبية.
- توزيع أفضل للمشاريع على التراب الوطني وتدابير توزيع لصالح المناطق الأكثر حرمانا.
- تمكين وتعزيز العمال الجزائريين بالخارج إدماجهم في الإقتصاد الوطني.

ومن حيث الأهداف الكمية، تحدد خطة السنوات الأربع ما يلي:

- تحقيق 110 مليار دج من حيث الإستثمارات العامة، أي 230% من إستثمارات الخطة السابقة، مع حد أدنى إلزامي قدره 85 مليار دينار.

¹ Banque Internationale pour la Reconstruction et le Développement (1975), Op. Cit., p12

² البنك الدولي للإتشاء والتعمير (1975)، مرجع سابق، ص 32

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

- الحد الأدنى المستهدف المتمثل بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 10% ، إذا اقتصر الإنجازات على الحد الأدنى من الأهداف، وقد يرتفع هذا المعدل إلى 11.2% في حالة تحقيق الأهداف المخطط لها.
- خلق 450,000 ألف فرصة عمل خارج القطاع الزراعي مع الحد من العمالة الناقصة في هذا الأخير.
- نمو سنوي في استهلاك الأسر المعيشية بنسبة 11.3% ، بمعدلات 5.5% و 9.6% على التوالي للقطاعات الحضري والريفي من حيث إستهلاك الفرد. وبالتالي تقليل الفجوة بين الإثنين.

كما تفترض هذه الخطة نموا بنسبة 21.5% سنويا للواردات بالأسعار الثابتة لتغطية جميع إحتياجات الإقتصاد الإستثمارية والإستهلاكية. أما بالنسبة للصادرات فمن المتوقع أن يكون ميزان السلع والخدمات إيجابيا قليلا على مدى السنوات الأربع وأن يكون في عجز قرب نهاية عام 1978، حتى لو إفترضنا الحفاظ على أسعار المحروقات. ومع ذلك، فإن خطة السنوات الأربع لا تحدد التوقعات كميا من حيث الديون، الخارجية أو الداخلية، مما يترك مجالا لمزيد من الإدارة الدورية من خلال قوانين التمويل السنوية.

وفيما يتعلق بالعمالة، تقدر هذه الخطة أن المعروض من العمالة الماهرة سيكون أقل من الطلب في الفترة المعنية بسبب الإحتياجات المتزايدة والمتنوعة في العديد من القطاعات وضعف نظام التدريب. وتهدف هذه الخطة أيضا إلى إنشاء شبكة أجور ونظام أسعار للإقتصاد، وهو ما كان بطيئا في التنفيذ على الرغم من تقديمه في الخطط السابقة.

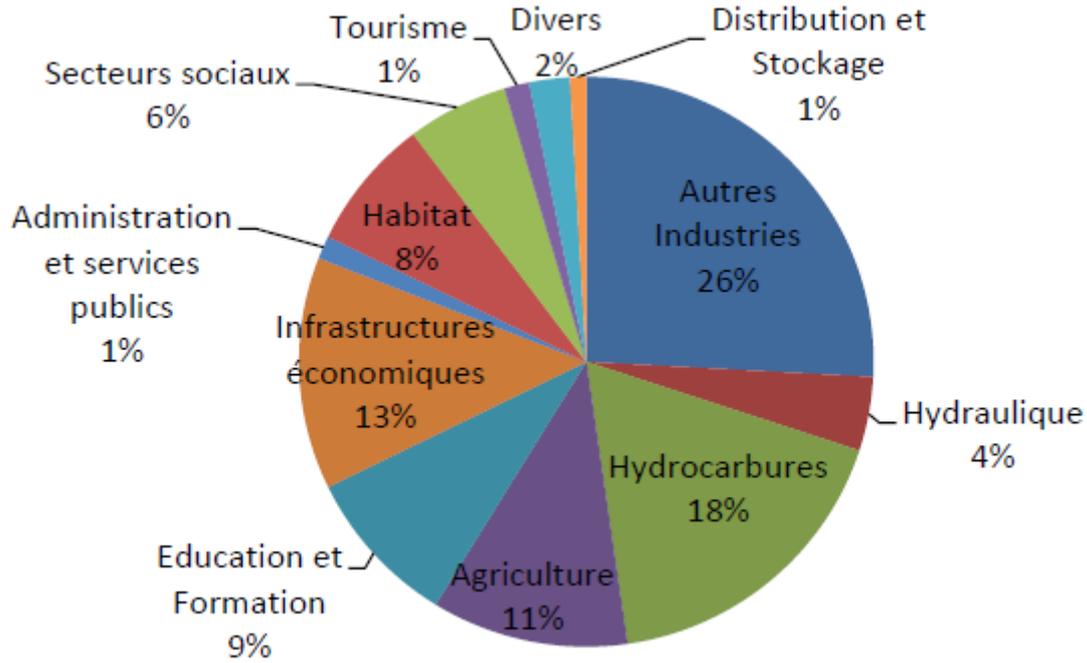
لذلك تهدف هذه الخطة بشكل أساسي إلى إعطاء زخم للإستثمار والإستهلاك الأسري، الذي نما بشكل طفيف بين 1967-1973 ، وذلك بفضل الموارد الكبيرة الناتجة عن صادرات المحروقات. وتشمل هذه التدابير رفع مستوى معيشة الأسر المعيشية والحد من الفوارق بين مختلف شرائح السكان. وهو ما ينعكس على توزيع الإستثمارات المخطط لها التي تمثل إنخفاضا في حصة القطاعات الصناعية لصالح بقية القطاعات.

وتقدر الإستثمارات المخطط لها خلال خطة الميزانية هذه ب 110 مليار دج، منها 85 مليار كحد أدنى مستهدف. تمثل هذه الإستثمارات 230% من إستثمارات الخطة السابقة. بالإضافة إلى ذلك تركز الأخيرة بشكل أساسي على البناء والأشغال العامة وكذلك مواد البناء، مما يؤدي إلى تغيير قطاعي معين في توزيع الإستثمار العام مقارنة بالخطة السابقة¹.

¹ بهلول محمد بلقاسم حسن، سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 275.

الفصل الثالث: مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

الشكل رقم (3-3): توزيع الإستثمارات العامة المخطط لها (1974-1977)



المصدر: البنك الدولي للإنشاء والتعمير (1975)، مرجع سابق.

ينعكس هذا التغيير في التوجه في انخفاض نسبي في الإستثمار في الصناعة، من 54% في خطة 1970-1973 إلى 44% في هذه الخطة. هذا الإنخفاض يفيد في قطاع السياحة وقطاعات الزراعة والبنية التحتية والإجتماعية، مما يجعل من الممكن تحقيق توازن قطاعي معين.

من وجهة نظر التوزيع الجغرافية وتجنب تركيز المشاريع في شمال البلدان، توفر هذه الخطة مكاناً مهماً للإستثمارات في المناطق الريفية والمدن المتوسطة والداخلية من خلال إنشاء الصناعة الصغيرة والمتوسطة وأكثر مركزية للبرامج لصالحها ميزة الولايات والبلديات.

وخلال الفترة قيد الإستعراض، نما الناتج الإجمالي بمعدل سنوي بلغ في المتوسط 6.1 في المائة بالقيمة الحقيقية. ومع ذلك فإن هذا يرجع أساساً إلى زيادة ثقل قطاع المحروقات. وبهذا المعنى كان نمو الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني حوالي 9% سنوياً في المتوسط، وهو قريب جداً من الهدف المحدد في البداية عند 10%. ومع ذلك فقد رافق هذا النمو تضخم أعلى من 6% سنوياً. ويعزى هذا النمو الاقتصادي على وجه الخصوص إلى الصادرات والإنفاق العام، ولا سيما الإستثمار. ومع ذلك سجل الإستهلاك الخاص أيضاً تطوراً إيجابياً بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 9%، وهو لا يزال أقل من الهدف المحدد عند 11.3% في الخطة الأولية.

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

وقد تحقق هذا النمو في الإستهلاك على وجه الخصوص من خلال إعادة تقييم الرواتب في الخدمة المدنية وكذلك النمو الكبير في الوظائف، ما يقرب من 500,000 وظيفة خلال هذه الخطة.

ومع ذلك وبسبب التراجع في وضع أسعار المحروقات، بلغت الإستثمارات العامة 84 مليار دج فقط وهو ما يتوافق مع الحد الأدنى للهدف المحدد عند 85 مليار دج في الخطة الأولية ولكنه لا يزال بعيدا عن 110 مليار دج جغرافي المحددة كهدف نهائي خلال هذه الفترة. وتجدر الإشارة إلى أن الإستثمارات المقررة في القطاعات الصناعية قد نفذت بالكامل، في حين لم يتسن تنفيذ الإستثمارات في المجالات غير الصناعية على الرغم من التدابير الرامية إلى إعادة التوازن إلى الإستثمار التي إتخذتها سلطات الميزانية في عام 1976. وقد تم إجراء هذه الإستثمارات بشكل رئيسي في المدن الداخلية، والتي إستفادت أيضا من النفقات الواردة في برنامج التحديث الحضري (PMU) وبرامج التنمية البلدية (PCD) بإجمالي إستثمارات عامة قدرها 11 مليار دج. وخلال الفترة نفسها، إرتفعت النفقات التشغيلية إلى حد ما من 13.7 مليار إلى 15.3 مليار دج. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من محاولة السلطات المالية تخفيض نفقاتها الجارية خلال فترات إنخفاض الدخل، فإن الإنفاق على الأجور وخدمة الديون، ولا سيما بسبب زيادة الدين الخارجي، قد نما نمو مستمرا ومستقرا. وحولت الفروق إلى نفقات أخرى مثل التجهيزات.

على الرغم من أن رصيد الميزانية الحالية كان إيجابيا وإستقر عند 20.4 مليار دج خلال العامين الماضيين ، إلا أن رصيد الميزانية الإجمالي كان سلبيا طوال خطة السنوات الأربع 1974-1977 حيث وصل العجز إلى 6 مليارات دينار في العام الماضي. تم تغطية هذا العجز في الميزانية بشكل رئيسي من خلال السلف المقدمة من البنك المركزي والتي تجاوزت 3 مليارات دينار خلال العامين الماضيين بينما خلال السنة الثانية تم تغطية معظم العجز من خلال الودائع المختلفة لدى الخزينة ومركز الشيكات البريدية. وهكذا ظل الدين الخارجي العام الذي تم التعاقد عليه عن طريق المؤسسات العامة وليس الحكومة المركزية وبشكل رئيسي من مصادر خاصة، عند أكثر من 3 مليارات دولار سنويا، ليصل إجمالي رصيد الدين الخارجي إلى 15 مليار دولار في عام 1977 وتسبب في عبء دين معتدل يمثل 15% فقط من الصادرات و 12% من إيرادات الميزانية الحالية.

الفصل الثالث: مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

الجدول رقم (3-1): أهداف وإنجازات سياسة الميزانية (1967-1979)

1979-1978		1977-1974		1973-1970		1969-1967		
المحقق	المتوقع	المحقق	المتوقع	المحقق	المتوقع	المحقق	المتوقع	
106	/	84	85	38,1	31,4	10,3	11	الإستثمار العام 10 ⁹ دج
%10	/	%9	%10	%6	%6,5	%11	/	النمو (% سنة)
380	/	500	450	/	/	/	/	وظائف جديدة (10 ³)
20	/	15	/	5,1	/	0,45	/	الدين الخارجي (10 ⁹ دولار)

المصدر: التقارير السنوية لوزارة التخطيط، (1989)، الجزائر.

مكنت هذه النتائج من تحقيق متوسط نمو سنوي قدره 6.1% للإنتاج الكلي ، في حين كان نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات حوالي 9% سنويا في المتوسط، وهو قريب جدا من الهدف الأولي البالغ 10% ، على الرغم من أن هذا النمو كان مصحوبا بتضخم أعلى من 6% سنويا. ويرجع هذا المعدل أساسا إلى الصادرات والإنفاق الإستثماري العام. وتجدر الإشارة إلى أن الإستهلاك الخاص سجل متوسط معدل نمو سنوي قدره 9% ، والذي لا يزال أقل من الهدف المحدد عند 11.3% في الخطة الأولية. وقد تحقق النمو في الإستهلاك على وجه الخصوص من خلال إعادة تقييم الرواتب في الخدمة المدنية وكذلك النمو الكبير في الوظائف أي ما يقارب من 500000 خلال هذه الخطة.

3.1 السنوات خارج خطة 1979-1978:

في ضوء التغيير السياسي في الجزائر في نهاية خطة السنوات الأربع الماضية لم يتم وضع أي خطة اقتصادية لمتابعة خطة 1977-1974. وتعرف هذه الفترة الإنتقالية أيضا باسم الفترة المتبقية التي حاولت خلالها سلطات المالية إكمال البرامج المضطلع بها خلال الخطتين الأخيرتين اللتين مدة كل منهما أربع سنوات هذه الخطة وهذه لها هدفان.

- تحقق من درجة تنفيذ المشاريع التي تم إطلاقها بالفعل لمحاولة الانتهاء منها والإستثمار في قطاعات معينة متخلفة عن بقية الإقتصاد.

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

- تحرير الشركات المملوكة للدولة من القيود المالية التي فرضتها الخطط السابقة لتهيئتها للتوجهات الإقتصادية للخطط المستقبلية.

وخلال هذين العامين اللذين خرجا عن الخطة، واصلت سلطات الميزانية القيام بإستثمارات عامة كبيرة. وبلغ هذا الأخير 51 مليار دينار في عام 1978، منها 60.2% للقطاعات الصناعي والنفطي و7.6% للزراعة، و54.8 مليار دج عام 1979، منها 62.2% للقطاعات الصناعي والنفطي و4.2% للزراعة فقط. حصة منخفضة نسبيا مقارنة بخطط الميزانية السابقة.

وبهذا المعنى، وبالنظر إلى التوجه الإقتصادي للخطط السابقة، تم خلال هذين العامين القيام بإستثمارات عمومية في حدود 106 مليار دج خصصت أكثر من 60 في المائة منها للقطاعات الصناعي والمحروقات دون إطلاق مشاريع جديدة في هذين القطاعين. وخلال نفس الفترة تم الشروع في إستثمارات جديدة في بقية القطاعات وخاصة الإسكان، بأكثر من 13 مليار دج جغرافي لتحقيق التوازن القطاعي.

أما بالنسبة للإنفاق الجاري فقد بلغ الأخير 38.4 مليار دج أي بانخفاض كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك أساسا إلى تخفيض الدعم من 25% إلى 7% فقط من نفقات الميزانية بسبب إعادة تقييم الأسعار الداخلية. غير أن هذا الإلغاء التدريجي للإعانات صاحبه أيضا زيادات كبيرة في الأجور، لا سيما خلال عام 1978، مما أدى إلى زيادة حصة فاتورة الأجور في النفقات الجارية.

وكان رصيد الحساب الجاري في فائض إجمالي، على الرغم من الأداء الضعيف لإيرادات المحروقات. ومع ذلك كان الرصيد الإجمالي للميزانية سلبيًا خلال العامين خارج الخطة مع عجز تراكمي قدره 15 مليار دج وقد تفاقم هذا العجز بسبب القروض الإستثمارية المقدمة للمؤسسات العامة بأكثر من 24 مليار دج سنويا.

تم الاقتراض الخارجي خلال هذه الفترة بشكل مباشر من قبل الشركات المملوكة للدولة أو بشكل غير مباشر من خلال البنوك التجارية، وبالتالي لم يظهر في البداية في حسابات الحكومة المركزية. وهكذا إرتفع رصيد الدين الخارجي العام من 15 مليار دولار في عام 1977 إلى 23.2 مليار دولار في عام 1979، مقدمة أساسا من مصادر خاصة بسعر عائم. وبهذا المعنى إرتفعت خدمة الدين بشكل حاد اي بنسبة 260% خلال هذه الفترة، لتصل إلى 2.6 مليار دولار في عام 1979 أو 25.2% من الصادرات في عام 1979. ونتيجة لهذه العوامل بلغ متوسط النمو الإقتصادي 8.6% مدفوعا بشكل خاص بارتفاع الصادرات والإستثمار في السنة الأولى. وقد أدى هذا النمو إلى خلق 380.000 ألف وظيفة، وخفض معدل البطالة إلى 16%. ومع ذلك على

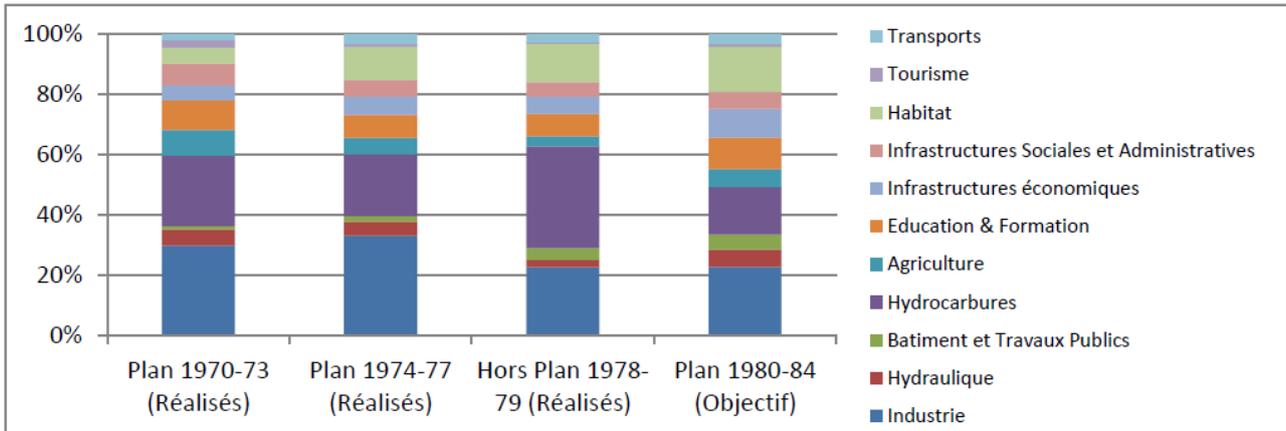
الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

الرغم من إلغاء الدعم وزيادة الأجور، ظل التضخم معتدلا نسبيا عند 12٪ سنويا أي ما يعادل معدل عام 1977 ، ويرجع ذلك أساسا إلى الجمود في الأسواق المختلفة وبطء سرعة تداول النقود.

2- السياسة المالية في الجزائر بين عامي 1980 و1989:

وكانت الأهداف الطويلة الأجل لسياسة الميزانية منذ عام 1980 فصاعدا وكان الهدف الأولي هو تحقيق التوازن المالي للمؤسسات العامة ثم إعادة توجيه رئيسية لسياسة الميزانية لصالح الإستثمار في الميدان الإجتماعي وفي الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تمثلت الخطة الخماسية الأولى (1980-1984) لتحسين التصنيع وتنويع الإنتاج الوطني لتلبية إحتياجات الطلب المحلي، وتنص الخطة الخماسية الثانية (1985-1989) على إستمرارية وتنفيذ الخطة السابقة بمنظور طويل الأجل، بهدف تشجيع الإستثمار مع خفض التكاليف في مواجهة أحد أصعب الظروف الإقتصادية.

الشكل رقم (3-4): التوزيع القطاعي للإستثمار العام (1970-1984)



Source : La Banque Mondiale, "Algérie ; Le Plan de Développement Quinquennal et les Perspectives à Moyen Terme 1980-84", Vol. 1, Rapport n°3668-AL, 25 Juin 1982, p 31

وبالإضافة إلى ذلك بدأ العمل بنظام تخطيط جديد ينص على برمجة خطط متعددة السنوات، وتحديد أهداف متوسطة الأجل على الصعيد الوطني، في حين يجري تنفيذ خطط سنوية، تتضمن خطط تنفيذية وتقارير مرحلية، في كل من المؤسسات العامة والولايات التي تضع خطط متعددة السنوات.

الفصل الثالث: مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

1.2 الخطة الخماسية 1980-1984:

تم تحديد هذه الخطة في مؤتمر الحزب الواحد في جوان 1980 وتم تأكيدها في اللجنة المركزية في ديسمبر من نفس العام وحددت سبعة أهداف¹:

- تعزيز البنية الإشتراكية للإقتصاد مع التوسع في اللامركزية، من خلال الحد من تدخلات الوزارة المباشرة في الخطة والحد من صلاحياتها مع تشجيع تدخل العمال في القرارات الإقتصادية.
- تطوير الإنتاج الوطني المتكامل من خلال المنشآت الصغيرة والمتوسطة القائمة، من خلال إعادة الهيكلة، وإطلاق صناعات أساسية جديدة.
- تحفيز المهارات البشرية الوطنية وخاصة في المجالات التقنية للحد من الإعتماد على العالم الخارجي.
- تحقيق العمالة الكاملة من خلال التدريب وخلق فرص عمل مستقرة.
- إستعادة التوازن الهيكلي والمالي والحد من الدين الخارجي وتشجيع إحلال الواردات وتحسين الإستخدام الزمني للموارد النفطية من خلال جعل أحجام الصادرات مرنة بما يتماشى مع الأسعار الدولية.
- تأمين الإحتياجات الأساسية للإقتصاد الجزائري من حيث السكن والتعليم من خلال الإنتاج الوطني والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين من خلال مراقبة الأسعار ومنح الإعانات.
- تحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية عادلة من الناحية الإقليمية.

من وجهة نظر الإقتصاد الكلي تم تحديد هدف نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7.1% في المتوسط سنويا ومعدل إستثمار يبلغ حوالي 48.1% من الناتج المحلي الإجمالي. وللقيام بذلك خطت سلطات الميزانية لإستثمار سنة بأكثر من 400 مليار دج بما في ذلك 204 مليون دينار لمشاريع جديدة و 196 لبقايا الخطط السابقة، في حين أن إستثمارات 159 مليون دج تمتد إلى ما بعد مدة الخطة في رؤية طويلة الأجل و 240 مليون دج يتم تنفيذها المؤسسات بأموالها الخاصة. ومن حيث التوزيع إنخفاض حاد في الحصة المخصصة للقطاعات الصناعية أقل من 50%، لصالح القطاعات الإجتماعية، وخاصة الإسكان والتعليم.

ومع ذلك فإن الإفتراضات الأولية لهذه الخطة قد أحبطت بشدة بسبب التطورات الإقتصادية، ولا سيما الإنكماش في سوق المحروقات، التي إنخفضت أسعارها بشكل حاد مع إنخفاض إيرادات المؤسسات العامة بسبب فشل إستراتيجية زيادة الإنتاجية وهذا من خلال إعادة الهيكلة. وقد أجبر ذلك السلطات المالية على التخلي عن خطتها

¹ La Banque Mondiale, "Algérie ; Le Plan de Développement Quinquennal et les Perspectives à Moyen Terme 1980-84", op.cit, p 35-38.

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

لحفاظ على الموارد الطبيعية وخفض وارداتها، وخاصة من المعدات، مما حد بشكل فعال من الإستثمار العام المخطط له.

وبهذا المعنى كانت الإستثمارات العامة أقل ب 345 مليار دج فقط من 400 مليار دج المخطط لها¹ ، مضيفة 55 مليار دج إلى 160 مليار دج من المنصوص عليها في الخطة التالية. والأسوأ من ذلك أن مبالغ الخطة الأولية التي تم تحديدها بالأسعار الثابتة والإنجازات هي 252 مليون دج فقط ، أي 63٪ فقط من الإستثمارات المخطط لها بين 1980-1984. ومن المفارقات أن هذه الآثار السلبية مكنت من تحقيق التوازن القطاعي المنشود للإستثمار العام. كما كان على ميزانية الدولة أن تدعم موازنة الدعم للمؤسسات العامة المنتجة بما يصل إلى 2.8 مليون دج و 21 مليون دج لسداد ديونها. من خلال هذه الفترة تضاعف الإنفاق الجاري تحت زخم زيادة الأجور الناجم عن السياسة الإشتراكية للخطة.

وهكذا كان رصيد الميزانية سلبيًا وبلغ متوسطه -18 مليون دج ، وتم تمويل هذا العجز بالكامل من مصادر داخلية بما في ذلك السلف من النظام المصرفي، ليصل التضخم إلى 7٪ سنويًا. علاوة على ذلك، تم تخفيض الدين الخارجي بأكثر من 4 مليارات دج ، ولكن من خلال السحب من إحتياطيات النقد الأجنبي للبنك المركزي.

وقد كان لهذا تأثير على الأهداف الكمية، حيث كان النمو الإقتصادي 4.3٪ فقط سنويًا، وهو أقل بكثير من الهدف الأولي البالغ 7.1٪ ونتيجة لهذا كان الإستثمار أقل من الهدف البالغ 48٪ حيث بلغ 38٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي. وكان هدف العمالة هو تحقيق زيادة سنوية في العمالة غير الزراعية بنسبة 8.7 في المائة سنويًا وتحسين الصلة بين الأجور والإنتاجية.

وعلى نفس المنوال فإن إجمالي تكوين رأس المال الثابت المنصوص عليه في الخطة ينص على نمو قدره 7.3 من هذا الأخير بينما نما في نهاية المطاف بنسبة 3.83 فقط، بالإضافة الى عامل آخر ساهم إلى حد كبير في النتائج السلبية من حيث النمو، وهو نمو الصادرات الذي كان سلبيًا -3.78٪ ، على الرغم من أن الدولة حاولت تغطية ذلك من خلال إنخفاض الواردات، إلا أن الأخير لم يتحكم أكثر في نمو الذي كان بنسبة 3.27٪. وتجدر الإشارة إلى أن إنخفاض الواردات انتقل أساسًا إلى السلع الضرورية للإستثمارات، بالنظر إلى الطبيعة غير القابلة للتفريط بالسلع الإستهلاكية التي إستوردتها الجزائر خلال هذه الفترة.

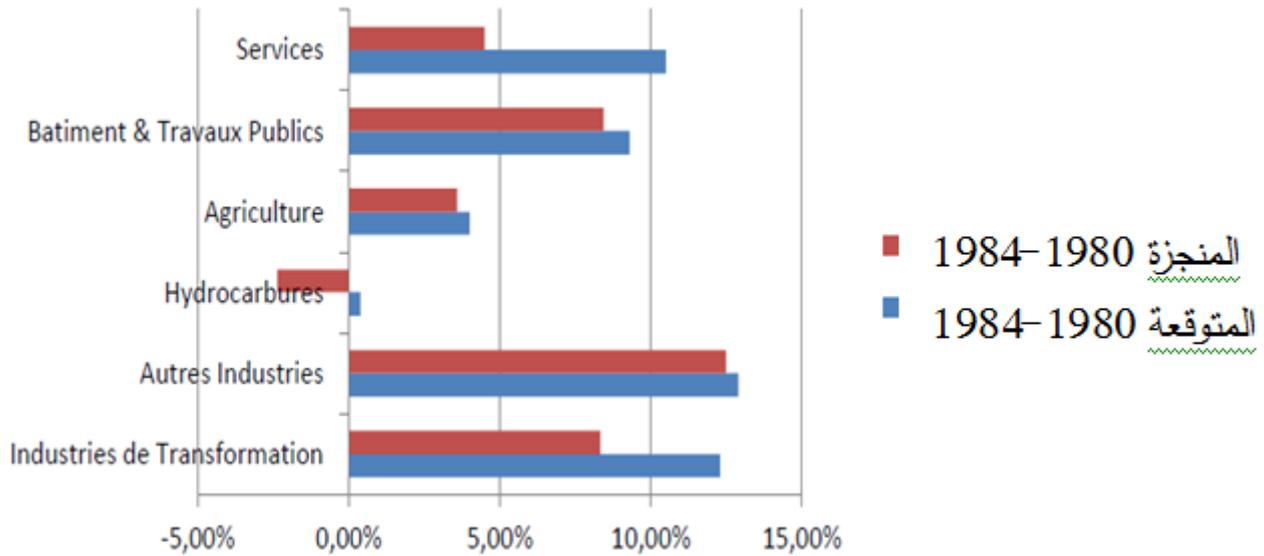
¹ La Banque Mondiale, Algérie, le Plan de Développement 1985-1989 et les Perspectives à Moyen et Long Terme, Rapport n°6607-AL, 30 Septembre 1987, p10.

الفصل الثالث: مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

غير أن الإنخفاض في الناتج المحلي الإجمالي، المبين في الرسم البياني التالي، لم يؤثر على جميع قطاعات الإقتصاد. علاوة على ذلك، كان القطاع الزراعي قريبا جدا من معدل النمو المخطط له في البداية عند 4% من خلال تحقيق نمو سنوي بنسبة 3.6% في المتوسط. من ناحية أخرى تم تسجيل أكبر الإنخفاضات في قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات، حيث كانت النتائج نموا أقل بنسبة 4% سنويا في المتوسط مما كان مخططا له.

وتجدر الإشارة إلى أن قطاع المحروقات سجل معدلات نمو سلبية إجمالية، -2.3% في المتوسط، بعد انخفاض الأسعار الدولية للمحروقات وانعكاساتها على الإقتصاد الجزائري.

الشكل رقم (3-5): النمو حسب قطاع النشاط (1984-1980)



Source : La Banque Mondiale, Algérie, le Plan de Développement 1985-1989 et les Perspectives à Moyen et Long Terme, op.cit, p 11.

حيث حددت أهداف العمالة زيادة سنوية في العمالة غير الزراعية بنسبة 8.7 في المائة سنويا، بالإضافة الى التجديد النوعي العاملين في القطاع الزراعي وربط افضل بين الأجور والإنتاجية. ومع ذلك فإن النتائج في هذا المجال هي أيضا أقل من الأهداف المحددة مع زيادة سنوية في العمالة خارج الزراعة بنحو 6.1 في المائة في حين أن البطالة قد نمت بنسبة 2 في المائة سنويا. وثلاث الوظائف التي تم إنشاؤها هي في قطاع الإدارة العامة بينما حققت الصناعة 88% من أهدافها من حيث الوظائف التي تم إنشاؤها.

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

فتميز هذا المخطط بارتفاع الإعتمادات المالية، كمحاولة لاعادة التوازن وزيادة التكامل بين القطاعين الصناعي والزراعي، وهو ما عبر عليه الإقتصادي عبد اللطيف بن اشنهو أن أهداف الخطة التنموية (1980-1985) كانت مركزة اكثر لصالح الزراعة والموارد المائية وتطوير البنى التحتية والإجتماعية والسكن على حساب دعم القطاع الصناعي¹

2.2 الخطة الخماسية 1985-1989:

تم وضع هذه الخطة الخماسية في سياق إقتصادي صعب بالنسبة للجزائر، حيث فقدت أسعار المحروقات الدولية 40% من قيمتها خلال عام 1985²، مما أجبر الدولة على مراجعة طموحاتها نزولا مع تحديد هدف النمو بنسبة 6.6%، و 7.5% للنتائج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، ومعدل إستثمار 40% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي مواجهة قطاع اجتماعي متهالك ونقص حاد للموارد وديون متزايدة بإستمرار، أطلقت السلطات الجزائرية إصلاحات هيكلية جديدة بسبب عدم كفاءة الإقتصاد المركزي الذي يؤثر على الشركات المملوكة للدولة والقطاع المصرفي والتجارة الخارجية والأسعار والقطاع الزراعي³.

لتحقيق هذه الأهداف النهائية، تحدد خطة 1985-1989 أهدافا كمية ثانوية:

- نمو في القيمة المضافة بنسبة 4.5% في المتوسط سنويا في القطاع الزراعي.
- نمو القيمة المضافة بنسبة 4% في المتوسط سنويا في قطاع المحروقات. هي نسبة منخفضة ولكنها تتماشى مع سياق انخفاض أسعار الاخير.
- نمو كبير في القيمة المضافة للصناعات الأخرى. من الناحية القطاعية ، من المتوقع أن تسجل صناعة المعالجة معدل 9% ، والمياه والطاقة 10%. يتم تعيين هذا النمو وفقا لافتراض استخدام 85% من الطاقة الإنتاجية.
- نمو في القيمة المضافة بنسبة 8.7% في المتوسط سنويا في قطاع البناء والأشغال العامة.
- نمو القيمة المضافة بنسبة 7.2% في المتوسط سنويا في قطاع الخدمات مدفوعا بالطلب المحلي الكبير.

¹ عبد اللطيف با اشنهو، تجربة الجزائر الديناميكية الاقتصادية والتطور الاجتماعي والتنمية المستقلة في الوطن العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 513.

² La Banque Mondiale (1987), Op. Cit., p15

³ Youcef Debbooub, Le nouveau mécanisme économique en Algérie, OPU, 1995, p 173.

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

وتضيف الخطة إلى هذه الأهداف أهدافا نوعية، على وجه الخصوص:

- الحفاظ على الدين العام وخدمة الدين عند مستوى يمكن تحمله
- خفض التكاليف الاستثمارية والتشغيلية للقطاعات الإنتاجية.
- تشجيع المبادرة الخاصة لتحقيق توازن أفضل في جهود التنمية بين الدولة والوكلاء الخاصين.
- إعادة توجيه جهود الاستثمار العام

وبالتوازي مع هذه الأهداف، تنص خطة الفترة 1985-1989 على تحقيق فوائض كبيرة في الميزانية، ولا سيما في السنوات الأخيرة من الخطة. وينبغي أن تمكن هذه الأخيرة من تحقيق توازن عام في الميزانية، مما يجعل من الممكن التحكم في معدلات التضخم.

بالإضافة إلى ذلك تهدف هذه الخطة إلى خفض تكاليف الإستثمار والتشغيل للقطاعات الإنتاجية وتشجيع المبادرة الخاصة لتحقيق توازن أفضل في جهود التنمية بين الدولة والوكلاء الخاصين. كما تنص هذه الخطة على تحقيق فوائض كبيرة في الميزانية لتحقيق توازن في الموازنة العامة، والحفاظ على الدين العام وخدمته عند مستوى مستدام، والسيطرة على معدلات التضخم.

كما أعادت الدولة تقييم المشاريع "التي لم تتحقق بعد" مما سمح لها بتخفيض قيمتها بأكثر من 136 مليار دج ، لتتخفف إلى 306 مليون دج . وبذلك يقدر إجمالي النفقات الرأسمالية ب 828 مليون دج منها 522 للبرامج الجديدة موزعة بنفس طريقة الخطة السابقة. ومع ذلك كان من المقرر ترحيل 278 مليون دج من الاستثمارات التي تغطي عدة قطاعات، إلى جانب قطاع المحروقات لتحسين أدائه، إلى الخطة التالية.

وعلى الرغم من أن الخطة الأولية أخذت في الاعتبار انخفاض مستوى أسعار المحروقات، إلا أنها انخفضت بشكل أكثر حدة، ويرجع ذلك على وجه الخصوص إلى قرار المملكة العربية السعودية باستخدام طريقة Netback اعتبارا من أكتوبر 1985، إستناد إلى سعر بيع المنتجات النهائية للمستهلكين، على الرغم من أن الجزائر لم تؤيد هذه الطريقة إلا منذ فبراير 1986.

وهكذا بلغت الإستثمارات العامة 213.86 مليار دج فقط وهو ما يمثل 38.7% فقط من النفقات المخطط لها في البداية، على عكس الإنفاق الجاري، والتي إرتفعت من 55 مليون دج في عام 1985 إلى 80 مليون دج في عام 1989، مدفوعة أساسا بالإنفاق على الأجور وخدمة الدين الذي تضاعف في عام 1988 ليصل إلى 11.5 مليون دج. كما تم تعبئة 120 مليون دج كقروض ومساعدات للمؤسسات العمومية.

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

وفيما يتعلق بالمؤسسات العمومية، أصبحت هذه الأخيرة مستقلة في أساليب إدارتها وفقا للقانون 88-01 الصادر في 12 يناير 1988، مشيرا إلى أن مهام المعهد هي:

- إنتاج الثروة في خدمة الوطن والإقتصاد.
- التحسين المستمر في إنتاجية العمل ورأس المال.
- تعميق الطابع الديمقراطي لإدارتها وتنظيمها
- التطوير المستمر للمستوى التكنولوجي والعلمي.

بالإضافة إلى ذلك تم إنشاء هيكل جديدة تعرف باسم صناديق المشاركة وفقا للقانون 88-03 المتعلق بصندوق المشاركة، الذي ينص على أن هذا الأخير مسؤول عن القيام بإستثمارات إقتصادية للدولة، ولا سيما من خلال المشاركة في رأس مال المؤسسات المالية من أجل تحقيق مكاسب مالية.

تحرير التجارة الخارجية من أجل تشجيع إندماج الإقتصاد الجزائري في السوق العالمية، من خلال تقليل الضوابط الإدارية على الواردات والمالية من خلال منح ميزانية للنقد الأجنبي (المادة 3 من المرسوم 88-167 المؤرخ 6 سبتمبر 1988 المتعلق بوضع ميزانيات للنقد الأجنبي) من أجل السماح للشركات بالتجارة خارج السوق المحلية. وتحرير الأسعار من خلال القانون 89-12 الذي تم بموجبه تقسيم الأسعار إلى قسمين رئيسيين وهما نظام الأسعار الذي تنظمه الدولة من أجل حماية المستهلك وقدرته الشرائية وتحفيز الأنشطة الإقتصادية الاستراتيجية، ونظام الأسعار الحرة من أجل تحفيز الجهد الإنتاجي وتشكيل المؤشر الحقيقي وفقا لقانون العرض والطلب¹.

بالإضافة إلى إصلاح النظام الضريبي ضروري للتكيف مع القواعد الجديدة لإدارة المؤسسات العامة الإقتصادية وحفزها، عن طريق تبسيط هيكل الضرائب من إجراءات، وتحقيق مزيد من الشفافية في الإدارة الضريبية، ولا سيما فيما يتعلق بطعون دافعي الضرائب، ومكافحة التهرب الضريبي. وإصلاح القطاع الزراعي وفقا للقانون 87-19 المؤرخ في 18/12/1987 من أجل وضع حد للقطاع الزراعي الإشتراكي من خلال تغيير طريقة إدارة المزارع من خلال التأثير على الوضع القانوني وحجم هذه المزارع التي تصبح مزارع جماعية أو فردية².

¹ Hadj Nacer Abderahmane ,Rapport relatif au fonds de participation, Enag édition, Alger,1989, p88.

² Mustapha Baba Ahmed, L'Algérie diagnostic d'un non-développement, l'Harmattan Edition, Paris,1999, p 197.

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

الجدول رقم (3-2): الأهداف والنتائج (1989-1980)

1989-1985		1984-1980		
المحقق	المتوقع	المحقق	المتوقع	
213,86	550	252,3	400,6	الإستثمار العام (10 ⁹ د ج)
%1,47	%6,6	%4,3	%7,1	النمو (%)
%4,5	/	%6,1	%8,7	العمالة (% / سنة)
%12,1	/	%12,1	/	الدين الخارجي (10 ⁹ دولار)
%10	/	%7	/	التضخم (%)

المصدر: التقارير السنوية لوزارة التخطيط، مرجع سابق.

ولتغطية هذه الإحتياجات لجأت سلطات الميزانية بشكل أساسي إلى مصادر التمويل الداخلية، لا سيما من خلال تغطية عجز الموازنة والذي غطى 62% من هذه الإحتياجات، مما تسبب في تضخم كبير يصل إلى 10% سنويا، على الرغم من أن الأسعار كانت خاضعة للسيطرة إلى حد كبير. ساهم التمويل الداخلي الآخر بنسبة 31.1% من إجمالي المتطلبات، لذلك تم الإبقاء على الإقتراض الخارجي في البداية عند مستويات منخفضة. ومع ذلك فإن هذا الدين لا يتعلق إلا بالحكومة المركزية، بينما استمرت الدولة في الإقتراض من خلال المؤسسات العامة بمبالغ كبيرة.

في ظل هذه الظروف كان معدل النمو الإقتصادي سلبيا، حيث تراوح بين -0.2% و -1.9%. هذا الأخير يصبح إيجابيا مرة أخرى فقط خلال العام الأخير من الخطة. حيث تم التأكيد على الوضع الحرج للإقتصاد الجزائري والحاجة إلى إتخاذ تدابير لإنهاء الأزمة.

الفصل الثالث: مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

جدول رقم (3-3): حصة قطاعات الأعمال من خلال خطط النمو

الخطبة	الخطبة	الفترة	الخطبة	الخطبة	الخطبة	
الخطبة الخامسية الثانية 1989-1985	الخطبة الخامسية الأولى 1984-1980	المتوسطة 1979-1978	الخطبة الرباعية الثانية 1977-1974	الخطبة الرباعية الأولى 1973-1970	الخطبة الثلاثية الأولى 1969-1967	
550	400.6	161.3	140	27.7	11	المبلغ الإجمالي (مليار دج)
31.6	32.8	62.2	60.7	57.3	53.5	الصناعة والمحروقات %
14.4	9.9	7.2	7.3	11.9	0.5	الزراعة %
54	57.3	30.6	32	30.8	26	قطاعات أخرى %

المصدر: التقارير السنوية لوزارة التخطيط، مرجع سابق.

2.1 تحليل واقع السياسة المالية في الجزائر (1990 - 2000)

خلال هذه الفترة بدأت الدولة الجزائرية دون قيود بفترة إنتقال من الإقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق. ولتحقيق هذا التغيير أطلقت السلطات المالية برنامج إستقرار الإقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية، وهو خطة عمل لحكومة، فضلا عن خطة التكيف الهيكلية تحت رعاية المؤسسات النقدية الدولية. حيث في أوائل التسعينات وبعد إرتفاع سعر النفط الذي وصل إلى 23 دولارا في عام 1990 مقابل 16 دولارا للبرميل في عام 1989، سجلت فوائض الميزانية 16 مليار دينار في عام 1990 ثم 36 مليار دينار في عام 1991، لتعود إلى الإنخفاض من عام 1992 بعجز قدره 108 مليار دج .

ومع ذلك بمجرد إستعادة التوازن الإقتصادي في نهاية تسعينيات القرن العشرين، بدأت السلطات المالية مع الإستمرار في الموقف الإقتصادي الجديد، سياسة مالية موسعة تركز بشكل أساسي على الطلب لتحسين القوة الشرائية ومستويات المعيشة.

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

1. برنامج إستقرار الإقتصاد الكلي وبرنامج عمل الحكومة (1990-1993)

لم تتجح الإصلاحات السابقة في إصلاح قطاع إقتصادي ومالي حقيقي إلى جانب الصدمة النفطية المضادة لعام 1986، والتي كشفت عن مشاكل هيكلية خطيرة في الإقتصاد الوطني، مع عجز في ميزان المدفوعات ومعدل تضخم مرتفع لأن العرض الكلي لم يستطع مواكبة الطلب المفرط الذي تغذيه السياسة النقدية التوسعية¹. حيث كان يهدف برنامج تثبيت الإقتصاد الكلي والإصلاح الهيكلي إلى وضع الجزائر على طريق الانتقال إلى إقتصاد السوق، من خلال تحرير التجارة الخارجية وتقليص عجز الميزان التجاري ومعالجة عجز ميزان المدفوعات²، ولهذا تمكنت الجزائر من الإستفادة من ترتيب احتياطي من صندوق النقد الدولي وقرض دعم الإصلاح الإقتصادي (ERSL) من البنك الدولي في أوت 1989.

ونتيجة للأزمة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية الخطيرة التي مرت بها الجزائر في الفترة التي أعقبت إدخال هذا البرنامج، لم يحرز سوى تقدم محدود للغاية وتوقف في عام 1991. تم إحياء هذا الأخير خلال العام التالي في سبتمبر 1992 وأعيدت تسميته برنامج عمل حكومة، مما أدى إلى تغييرات كبيرة في أهداف ومقاييس البرنامج الأصلي. وإستفاد هذا البرنامج من إتفاقية إحتياطي ثان لصندوق النقد الدولي وقرض لتوحيد وإعادة هيكلة المؤسسات والقطاع المالي (EFSAL) في جوان 1991 بقيمة 350 مليون دولار أمريكي³، حيث تم التوقيع على هذا الإتفاق من خلال تحرير رسالة النية في 27 افريل 1991⁴.

وقد أدخل برنامج تثبيت الإقتصاد الكلي الأهداف الإقتصادية والهيكلية. وبالتالي فإن الأهداف الإقتصادية تتعلق بشكل خاص⁵:

- إحياء النمو ووضعه على مسار النمو المستدام؛
- القضاء على إختلالات الإقتصاد الكلي؛
- الحد من تقلبات الأسعار للسيطرة على التضخم

¹ Lhaocine Aouragh, L'économie algérienne à l'épreuve de la démographie, centre français sur la population et le développement, paris, (les études de CEPED), 1996, P 09.

² زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية وإصلاحات صندوق النقد الدولي، مجلة المالية والأسواق، المجلد3(2)، الجزائر، 2016، ص 296

³ La Banque Mondiale, "Mémorandum Economique ; La Transition vers une Economie de Marché", Vol. 1, Rapport n°12048-AL, 25 Mai 1994, P13.

⁴ بقيق اسمهان، الية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومواقفها الداخلية-دراسة قياسية-، اطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015، ص 290.

⁵ La Banque Mondiale (1994), Op.cit., P13-14

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

حيث حددت الدولة أهداف الإصلاح الهيكلي لهذا البرنامج:

- إصلاح المؤسسات المملوكة للدولة وتعزيز تنمية القطاع الخاص؛
- تطوير القطاع المالي؛
- تحسين كفاءة سوق العمل والحماية الإجتماعية على أساس مبادئ إقتصاد السوق؛
- إدماج الإقتصاد الجزائري في النظام الإقتصادي العالمي.

وعلاوة على ذلك، فإن برنامج عمل الحكومة الذي بدأ العمل به في سبتمبر 1992 يحدد كهدف رئيسي له الحد من القيود الخارجية في الأجل المتوسط وتمكين الجزائر من الوفاء بالتزاماتها المالية الخارجية من أجل تجنب إعادة جدولة الديون.

ولتحقيق هذه الأهداف تنتهج سلطات الميزانية سياسة تقشف منذ عام 1990، مستوحاة من إصلاحات البنك الدولي التي توصي بتخفيض نفقات الميزانية. ومع ذلك وللمحد من الأثر الاجتماعي لهذه التدابير، أنشأت الدولة صندوق دعم للفئات الاجتماعية الضعيفة. كما أنشأت سلطات الميزانية نظاما للتوحيد التلقائي لحسابات الشركات المملوكة للدولة.

وقد أدخلت تغييرات كبيرة على النظام الضريبي لتكييفه مع إقتصاد السوق، ومع ذلك على الرغم من أن سلطات الميزانية أرادت زيادة إيراداتها من أجل خفض عجزها، فإنها لا تستطيع زيادة العبء الضريبي مع المخاطرة بتقويض هدف النمو المحدد. وبالإضافة إلى ذلك تم وضع إجراءات تتعلق بالإنفاق التشغيلي وهذا من خلال تدبيرين هامين، تثبيت عدد موظفي الخدمة المدنية وتخفيض عدد الموظفين وكذلك تجميد الأجور. وبالمثل حدثت تخفيضات في الإعانات و تم تحرير الأسعار، التي كانت خاضعة للرقابة حتى الآن على عدد كبير من المنتجات.

تم تقديم خطة عمل الحكومة في عام 1991 بسبب ديون قصيرة الأجل مهمة للغاية و تداعيات خدمة الديون، وبالتالي فإن الهدف الرئيسي من هذا البرنامج يتكون في إسترداد استدامة الديون الخارجية من خلال الإقتراض الخارجي على المدى القصير والحفاظ على الموارد بالعملة الأجنبية من خلال ضغط الواردات غير الضرورية والسيطرة على الإعتمادات والبدلات الخارجية من العملات. أيضا لتخفيف العجز قررت الدولة التباطؤ في تنفيذ الإصلاحات الإقتصادية لخفض التكاليف قصيرة الأجل لهذا الأخير.

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

تم تقليص النفقات الإستثمارية بصورة كبيرة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من أن قيمتها الاسمية قد إرتفعت إرتفاعا حادا نتيجة للتضخم. كما إستمر توحيد حسابات المؤسسات العامة ولكنه سجل كعمليات خارجة عن الميزانية من خلال صندوق وطني أنشئ خصيصا لهذا الغرض. كما أن النفقات التشغيلية في اتجاه تنازلي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من أن قيمتها الاسمية قد زادت استجابة للتضخم. ويرجع هذا الأخير إلى الإصلاحات الهيكلية، ولا سيما تحرير الأسعار على الرغم من إتباع سياسة دعم الأسعار بوتيرة أكثر إعتدالا. ومع ذلك ظل معدل التضخم حول 21% بفضل التدابير النقدية وإستقرار الأجور¹.

وهكذا أصبح رصيد الميزانية الكلي في عجز قوي، حيث وصل إلى 174 مليون دج في عام 1993. وقد تمت تغطية هذا العجز بشكل رئيسي من قبل مصادر خارجية، في حين تمكنت الدولة من تقليص المديونية من النظام المصرفي خلال العامين الأولين. وبهذا المعنى بلغت خدمة الدين 9 مليارات دولار في عام 1993 أو 68% من الناتج المحلي الإجمالي، مما أجبر الدولة على خفض وارداتها.

كما أن خطة عمل الحكومة لم تجعل من الممكن الخروج من الأزمة الإقتصادية مع الديون الخارجية والتضخم الذي لا يزال مرتفعا ونمو إقتصادي في حالة ركود يصل إلى -2.1% في عام 1993.

2. خطة الإستقرار والتكيف الهيكلي للفترة 1994-2001:

ونفذ في عام 1994 برنامج قصير الأجل لتحقيق إستقرار الإقتصاد الكلي للتعجيل بالإصلاحات الهيكلية بدعم من صندوق النقد الدولي من خلال إتفاقية الإستعداد الائتماني والتمويل التعويضي لمدة 12 شهرا. الهدف الرئيسي من هذا البرنامج هو العودة إلى النمو والتحكم في مستوى التضخم. وفي وقت لاحق تم تنفيذ خطة التكيف الهيكلي من خلال "تسهيل الصندوق الممدد" التابع لصندوق النقد الدولي و "قروض التكيف" التي قدمها البنك الدولي في عام 1995 مع اعادة جدولة الديون مع نادي باريس ما مكن من إبرام إتفاقيات مع كندا وإيطاليا²، والقصد من كلا الخطة هو تحقيق أهداف قصيرة الأجل وطويلة الأجل والتي لا تتعلق بالسياسة المالية فحسب بل بسياسة الإقتصاد الكلي ككل.

¹ Ismail Amani , LARIDJI Amine, Conduite et Efficacité de la Politique Budgétaire en Algérie (1967 – 2014), Revue algérienne de finances publiques, v 8 n° 1, 2018, p 70.

² علواش وردة، دراسة قياسية لأثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، المجلد(2)، الجزائر، 2014، ص45.

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

وعلى المدى القصير، يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الخطة في استعادة توازنات الإقتصاد الكلي، ولا سيما¹:

- القدرة على تحمل الديون
- العودة إلى النمو الإيجابي
- التحكم في التضخم
- إنخفاض في البطالة إلى مستوى مقبول.

على المدى القصير تهدف هذه الخطة بشكل أساسي إلى استعادة أرصدة الإقتصاد الكلي، ولا سيما القدرة على تحمل الديون والسيطرة على خدمة الديون، التي إمتصت معظم إيرادات الميزانية بفضل إعادة هيكلة الديون، وإستئناف النمو الإقتصادي لجعل من الممكن إستيعاب الطلب الزائد للسيطرة على التضخم وخفض البطالة إلى مستوى مقبول وكذلك الإفراج عن موارد الميزانية الداخلية اللازمة للإصلاحات الهيكلية للمؤسسات العامة.

وبهذا المعنى تم تحديد هدف النمو الإقتصادي بنسبة 3% لعام 1994 و 6.2% لعام 1995، في حين كان من المتوقع أن يرتفع التضخم من 21% في عام 1993 إلى 38.7% في عام 1994 ثم ينخفض إلى 22% في عام 1995.

وتنص هذه الخطة على تحويل قيمة الديون المعاد هيكلتها إلى حساب الخزينة، الذي سيتعين عليه إستخدام ما يعادله بالعملة المحلية لتخفيض ديونه للنظام المصرفي الجزائري. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي للبنوك أن تستمر في خدمة الديون غير المعاد هيكلتها. ولزيادة موارد الميزانية تم فرض زيادة في الضرائب على المنتجات البترولية والسلع الكمالية والأرباح غير الموزعة للشركات، فضلا عن تغطية أكبر لضريبة القيمة المضافة وتخفيض الإعفاءات الضريبية. علاوة على ذلك تم تخصيص حصة أكبر من هذه الضرائب لميزانية الدولة. كما كان من المتوقع أن يكون لإنخفاض سعر صرف الدينار تأثير إيجابي على الإيرادات الضريبية من عمليات التجارة الخارجية، ولا سيما الضرائب النفطية.

وفيما يتعلق بنفقات الميزانية، تتعلق التدابير الرئيسية المفروضة بتحديد حد أقصى للزيادات في الأجور في الخدمة المدنية بنسبة 12.5 في المائة وتخفيض كبير في الإعانات، فضلا عن نمو ضعيف في النفقات

¹ La Banque Mondiale (1994), Op.cit., p9-14

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

الرأسمالية بحيث لا يمثل سوى 29 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1995. وهكذا كان من المتوقع أن يتحول الرصيد الإجمالي إلى فائض صغير في عام 1995¹.

ومع ذلك كان من المتوقع أن تؤدي عمليات السداد الرئيسية الكبيرة للديون متوسطة وطويلة الأجل التي تقدر بنحو 6 مليارات دولار أمريكي سنويا إلى تفاقم العجز الإجمالي مما يخلق متطلبات تمويل قدرها 8 ملايين دولار أمريكي. وكانت متطلبات التمويل هذه مرتفعة جدا، لا سيما في سياق إستفاد إحتياطات النقد الأجنبي وإنخفاض الإستثمار الأجنبي المباشر بسبب تدهور الحالة الإقتصادية والسياسية. وقد تمت تلبية جزء كبير من هذه الإحتياجات من خلال تسهيلات صندوق النقد الدولي وإعادة هيكلة الديون المتعددة الأطراف، بما في ذلك نادي باريس، في حين تمت تغطية بقية إحتياجات التمويل من خلال عمليات تعبئة ديون جديدة متوسطة وطويلة الأجل. وتحدد هذه الخطة هدفا لنمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5 في المائة لعامي 1996 و1997 وتثبيت هذا المعدل عند 6 في المائة سنويا بين عامي 1998 و 2001. وصاحب هذا النمو إنخفاض في معدل البطالة إلى 22 في المائة في عام 1997 ثم إستقر عند 18 في المائة بين عامي 1998 و 2001. ومع ذلك كان الهدف الرئيسي بالنظر إلى أصل الأزمة الإقتصادية الجزائرية هو تحقيق مستوى مستدام من خدمة الدين على المدى المتوسط والطويل، والتي كانت نسبتها تستقر عند 35% من عام 1998. أيضا كان من المتوقع أن يستقر التضخم عند حوالي 10% سنويا. وعلى المدى المتوسط والطويل، من شأن تخفيض خدمة الدين أن يمكن الجزائر من إحياء وارداتها من أجل إنجاز التعديلات الهيكلية المخطط لها.

وفي مجال الميزانية كان من المقرر اتباع سياسة النقشف بتخفيض عادل في نفقات التشغيل والإستثمار. ويتحقق ذلك من خلال الحفاظ على الحد من الأجور الحقيقية وتخصيص أفضل للنفقات الإستثمارية للمشاريع ذات الربحية الإقتصادية الأعلى. كما كان من المقرر أن تأتي إيرادات كبيرة من تداول العملات الأجنبية في سوق ما بين البنوك من قبل الخزنة، كخطوة أولى في تحرير سعر الصرف.

وفيما يتعلق بالإصلاحات الهيكلية فإنها تهدف أساسا إلى تحفيز إستجابة العرض لتدابير الطلب التي يحفزها البرنامج لتحقيق النمو المستدام. وتنطوي هذه الإصلاحات على الحد من الجمود الهيكلية لتشجيع المنافسة الداخلية والخارجية. ويتعلق ذلك بمزيد من تحرير الأسعار والقضاء على حالات النقص التي اتسمت بها فترة التخطيط. وفي نفس السياق تنص خطة التكيف الهيكلية على إعادة هيكلة أوسع للمؤسسات العمومية لتمكينها من تحقيق أرباح على المدى الطويل من خلال مختلف التدابير التي ترافقها، ولكن أيضا من خلال تصفية

¹ Ismail Amani , LARIDJI Amine, 2018, Op.cit., p 71-72.

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

مطالبات البنوك المتعثرة على الأخيرة والتي تقدر ب 400 مليون دج. وبالإضافة إلى ذلك هناك حاجة إلى إصلاحات هيكلية في الأسواق المالية وأسواق العمل لضمان توزيع أفضل لعوامل الإنتاج والموارد المالية.

وهكذا ولكي تواكب مختلف تدابير خطة التكيف الهيكلي، كان لا بد من تكيف تدابير الحماية الاجتماعية مع الهيكل الجديد للاقتصاد. وعلى وجه الخصوص ينبغي أن يمكن هذا التغيير من تركيز موارد الميزانية الشحيحة على أضعف الفئات التي ستكون الأكثر تضررا من خلال التقشف والتدابير الإنتقالية.

ولوحظ أن النتائج ولاسيما النتائج الكمية، لتنفيذ خطة التكيف الهيكلي ستعرض وتناقش أمام هيئتين مؤسستين جزائريتين، هما المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي والمجلس الوطني الإنتقالي وهو البرلمان التشريعي الذي دخل حيز التنفيذ بين ماي 1994 وجوان 1997. وقد أدت هذه التدابير إلى العودة إلى النمو الإقتصادي، الذي بلغ متوسطه 3.2 في المائة سنويا بين عامي 1994 و 2000، على الرغم من أن هذه النتائج لا تزال أقل قليلا من الأهداف التي حددها نظام تقييم الأداء في البداية. ويتجلى هذا الإستئناف للنمو بشكل خاص في قطاعين هما المحروقات والفلاحة، مما قد يعني أن الإقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد على تطور أسعار المحروقات الدولية. واعتمادا على تطور النمو يمكن تخفيض التضخم وإن كان متأخرا عن هدف إلى أقل من 1 في المائة في عام 2000.

وعلى الرغم من القيود التي فرضها تنفيذ خطة التكيف الهيكلي، إستمر الإستثمار العام في النمو بوتيرة مستدامة، أي 15% سنويا خلال هذه الفترة، ليصل إلى 346.58 مليار دج لعام 2000. لقد تغير التكوين القطاعي للإستثمار العام بشكل كبير. وخلال السنوات الأربع الأولى، شكل الإنفاق على الإصلاحات الهيكلية الحصة الكبرى ثم إنخفض إنخفاضا حادا منذ عام 1998 فصاعدا، في حين أن الإنفاق على الإسكان، الذي كان منخفضا جدا في السابق، زاد زيادة حادة منذ عام 1998 فصاعدا.

الفصل الثالث: مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

الجدول رقم (3-4): الأهداف والنتائج (1994-2001)

1998-2001		1997		1996		1995		1994		
المحقق	المتوقع	المحقق	المتوقع	المحقق	المتوقع	المحقق	المتوقع	المحقق	المتوقع	
%30	/	%30,4	/	%28,2	/	%37,9	%29	%38	%33	(%) إجمالي النتائج المحلي
%3,8	%6	%1,1	%5	%4	%5	%4	%6,2	%3-	%3	النمو الإقتصادي
%27	%18	%25,4	%22	%28,7	%23	%27,9	/	%24	/	البطالة
%3	%10	%5,7	%10	%16,5	%10,5	%29	%22	%29	%38,7	التضخم
23,37	33	28,7	33,4	31,3	32	31,3	28,2	28,4	25,7	الدين الخارجي (10 ⁹ دولار أمريكي)
%29,5	%35	%26,6	%40	%28,5	%40	%36,4	%36	%50,6	%47	خدمة الدين

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

نمت النفقات التشغيلية بشكل مطرد بنسبة 15٪ سنويا في حين تم التحكم في فاتورة الأجور بشكل عام بمعدل أقل من 10٪ بإستثناء العاميين الأولين من تنفيذ برنامج التكيف الهيكلي، والتي تميزت أيضا بتضخم مرتفع، مما جعل من الممكن تحقيق هدف إستقرار الأخير بالقيمة الحقيقية. وعلى نفس المنوال، على الرغم من إرتفاع قيمة خدمة الدين بالدينار الجاري خلال هذه الفترة، إلا أن ذلك يرجع أساسا إلى التضخم، مما أدى إلى إنخفاض حاد في نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي. وخفضت هذه النسبة إلى 32 في المائة في عام 1996 بينما حدد هدف الخطة بنسبة 40 في المائة، وهذا المعدل أقل من الهدف الطويل الأجل المحدد لعام 2001 والبالغ 35 في المائة.

إرتفعت الأسعار الدولية بشكل حاد في نهاية القرن 20، وسجلت عائدات المحروقات زيادة كبيرة جدا. وهكذا كان الرصيد الإجمالي للميزانية في البداية في حالة عجز، في حين توقعت الخطة فائضا في وقت مبكر من عام 1995، ليسجل فائضا في العاميين التاليين يصل إلى 40 مليار دينار في عام 2000. وبهذا المعنى شهد الدين الخارجي الجزائري إتجاها هبوطيا واضحا ليصل إلى 23.37 مليار دولار أمريكي في عام 2000، أي بإنخفاض سنوي قدره 6٪. ومن ناحية أخرى، تطورت احتياطات النقد الأجنبي بشكل إيجابي وتجاوزت الأهداف المحددة عند 4 مليارات دولار في عام 1996، أي ضعف توقعات الخطة.

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

وقد نفذت التدابير الهيكلية للخطة إلى حد كبير أما بالنسبة للمؤسسات العامة فقد تم حل عدد كبير من هذه المؤسسات اي 900 مؤسسة. ما يقرب من 20 % من الشركات الوطنية و 30 % من الشركات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك أجرت الدولة تخفيضات كبيرة في عدد الموظفين في المؤسسات العامة بمعدل وصل إلى 40 في المائة بين عامي 1994 و 2000، أي 320 000 وظيفة. وهكذا إرتفع معدل البطالة إلى 30 في المائة في عام 2000، مما يدل على الأثر الإجماعي للحاد.

ومع ذلك فإن الآثار الإيجابية على بقية الإقتصاد، بما في ذلك التعويض من القطاع الخاص، لم تصاحب هذه التدابير على الفور مما أدى إلى إنخفاض الإنتاج الصناعي. وبالإضافة إلى ذلك أدت التدابير الرامية إلى التحكم في تطور الأجور دون معدلات التضخم إلى إنخفاض في القوة الشرائية وكان أكثر وضوحا بالنسبة للمديرين منه بالنسبة للوكلاء التنفيذيين، مما يؤكد التدابير الإجتماعية المصاحبة لخطة التكيف الهيكلي.

ويمكن تلخيص النتائج المسجلة في برنامج التثبيت الإقتصادي وبرنامج التعديل الهيكلي إلى¹:

- تحقيق نمو ضعيف على مستوى الناتج المحلي الحقيقي بمعدل 0.2% سنة 1994.
- تخفيض إجمالي النفقات بمبلغ 25.7 مليار دولار وهذا ما أدى إلى تخفيض العجز الكلي في الميزانية العامة بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي إلى 4.4% مقابل 5.7% المستهدفة في البرنامج.
- إرتفاع إحتياطي الصرف من 1.1 مليار دولار سنة 1994 إلى 7 مليار دولار سنة 1998.
- إرتفاع المديونية الخارجية من 29.49 مليار دولار سنة 1994 إلى 30.47 مليار دولار سنة 1998.
- تسجيل تحسن ملحوظ في مورد الدولة من العملة الصعبة سنة 1996 ب 13.8 مليار دولار وفي سنة 1997 ب 13.7 مليار دولار.
- عرفت خدمات الدين إرتفاعا بالقياس إلى سنة 1996-1997 من 30.9% إلى 30.3% على التوالي و 48% في سنة 1998 نتيجة إنخفاض موارد الصادرات وإرتفاع المديونية الخارجية.
- إنخفاض معدل التضخم من 29% سنة 1994 إلى 5% سنة 1998.

3.1 تحليل واقع السياسة المالية في الجزائر (2001 - 2020)

بمجرد إستعادة التوازن الإقتصادي في نهاية تسعينيات القرن العشرين وبسبب الإرتفاع الكبير في عائدات المحروقات وتسجيل وفرة في المداخل الخارجية¹، بدأت سلطات الميزانية إستمرارا في الإتجاه الإقتصادي

¹ بن علي بلعوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 196.

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

الجديد، سياسة مالية واسعة تركز أساسا على الطلب لتحسين القوة الشرائية ومستويات المعيشة من خلال خطط التحفيز². وهكذا وضعت خطة دعم الإنتعاش الإقتصادي في أبريل 2001 وتغطي الفترة 2001-2004، للإستجابة لإرتفاع مستوى البطالة ومستوى النمو الذي إعتبر غير كاف بعد انتهاء خطة التكيف الهيكلي. كما تم تنفيذ هذا الأخير بتكلفة إجتماعية كبيرة بسبب تدابير التقشف المفروضة، وأعقب ذلك خطة خماسية ثانية 2010-2014 تسمى برنامج الإستثمارات العامة، التي أنشئت لتنفيذ المشاريع التي أطلقت خلال الخطتين السابقتين، كما أدخلت إستثمارات جديدة في البنية التحتية الإقتصادية وقد تميزت السياسة الإنفاقية في اغلب فترات المدة بنمو الإنفاق العام وإرتفاع معدلاته وهو ما يمكن ان نطلق عليه بالسياسة الإنفاقية التوسعية³.

وقد دفع التوسع في عائدات النفط والغاز السلطات إلى زيادة الإنفاق العام منذ عام 2001. حيث بلغت نفقات الميزانية 1592.7 مليار دينار (19.9 مليار دولار) ، أو 34.8 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2002 مقابل 31.1 % في عام 2001 و 28.8 % في عام 2000. بلغت نفقات الميزانية في عام 2004 ب 1878 مليار دج، بزيادة قدرها 7.1% مقارنة بمستوى عام 2003، ولكنها إنخفضت من حيث حصتها في الناتج المحلي الإجمالي (من 31.8% في عام 2004 مقابل 33.1% في عام 2003). ورافقت الزيادة في النفقات إعادة توازن، بعد تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر وخطة العمل الوطنية للسكان، بين النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية من حيث الحصص في مجموع النفقات.

وزادت نفقات الميزانية بنسبة 12 % تقريبا في عام 2005؛ وبلغ مبلغها 2105 مليار دج. ومن حيث الناتج المحلي الإجمالي، انخفض إجمالي الإنفاق المالي بنحو 3.6 نقطة مئوية. في عام 2006 بلغ الإنفاق المالي 30 % من الناتج المحلي الإجمالي. وكان هذا التوسع المالي أساسا للنفقات الرأسمالية، ولكن أيضا للنفقات التشغيلية.

أما بخصوص الإيرادات العامة فارتفعت من 1463 مليار دج في عام 2001 إلى 1602.3 مليار دج (20.1 مليار دولار) في عام 2002 وهو ما يمثل 36 % من الناتج المحلي الإجمالي ، مقارنة مع 35 % في عام 2001 و 38.5 % في عام 2000. وتعزى هذه الزيادة إلى زيادة الإيرادات غير النفطية تماشيا مع تطور الضرائب المتعلقة بالتجارة الخارجية.

¹ بلعاطل عياش، نوي سميحة، اليات ترشيد الإنفاق العام من اجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر 2001-2014 ، المؤتمر الدولي: تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، مارس 2013، ص13.

² Khaled menna, abdallah zaouache, Politique budgétaire dans une économie en transition Cas de l'Algérie, Congrès Mondial des Études sur le Moyen-Orient et l'Afrique du Nord Barcelone, du 19 au 24 Juillet 2010

³ طاوش قندوسي، الاخضر خزار، زقاي دياب، دراسة العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي الجزائري باستعمال طريقة التكامل المتزامن المشترك للفترة 1970-2012، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد4(2) ، 2013، ص03.

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

ارتفعت إيرادات الميزانية بشكل طفيف من 1,520.5 مليار دج في عام 2004 إلى 1,528 مليار دج في عام 2005 ، بإختلاف قدره 1%. وتعزى هذه الزيادة (حوالي 7.5 مليار دج) أساسا إلى الزيادة في إيرادات ضريبة النفط (+ 34.0 مليار دينار مقارنة بعام 2004)، وهي زيادة خففتها النقص في الإيرادات من الرسوم الجمركية والضرائب، فيما يتعلق بدخول اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 (-8.4 مليار دج).

في سنة 2006 بلغت إيرادات الميزانية 1,683.3 مليار دج بزيادة قدرها 53.54 مليار دج مقارنة في سنة 2005 (+ 3.2%). أظهر الإطار الكلي لإيرادات الميزانية زيادة بنسبة 5.1% مقارنة بسنة 2007 ، من 1831.3 مليار دج إلى 1924.0 مليار دج في سنة 2008 ، أو على التوالي 38.3 و 36.7% من الناتج المحلي الإجمالي. ويعزى هذا الاختلاف إلى الإيرادات المتأتية من الضرائب العادية (باستثناء عائدات الضرائب النفطية). وقد ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الكلية ظاهريا، حيث انخفضت المديونية الى 4.88 مليار دولار سنة 2007، والبطالة الى 11.8% كما وصلت معدلات التضخم إلى ادنى مستوياتها، وبذلك فقد ساهم برنامج الإنعاش الإقتصادي و برنامج دعم النمو في إستمرارية تحسن النشاط الإقتصادي في الجزائر¹. أما لمواصلة الجهود للنهوض بالإقتصاد فقد طبقت الجزائر مخطط خماسي آخر للفترة الممتدة من 2010-2014 ب 286 مليار دولار وهذا لتعزيز الجهود ودعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلاد.

1. السياسة المالية من 2001 و 2014:

ان أهداف السياسة المالية طويلة الأجل خلال هذه الفترة هي² :

- تحقيق نمو كبير من خلال سياسة الأعمال الكبرى.
- الحد من أوجه عدم المساواة من حيث البنية التحتية والقوة الشرائية بين المناطق الحضرية والريفية من أجل تحقيق قدر أكبر من العدالة الإقليمية.
- تحسين المناخ الإجتماعي ومستوى المعيشة، بما في ذلك من خلال مشاريع الإسكان وتحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم.

¹ طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970-2012، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013، ص67.

² La Banque Mondiale, "Une Revue des Dépenses Publiques ; A la Recherche d'un Investissement Public de Qualité", Vol. 1, Rapport n°36270-DZ, 15 Aout 2007, p4.

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

بالإضافة إلى هذه الأهداف الرئيسية هناك أهداف قصيرة الأجل خاصة بكل خطة. وهكذا فإن خطة دعم الإلتعاش الإقتصادي بسبب الآثار السلبية الكبيرة الموروثة من خطة التكيف الهيكلي تهدف بشكل أساسي إلى خفض معدل البطالة بهدف خلق 850.000 فرصة عمل وتنمية الموارد البشرية. كما يهدف الأخير إلى تطوير الإنتاج المحلي وتحفيز الطلب المحلي من خلال تحسين القوة الشرائية للمستهلكين. وبهذا المعنى تضيف خطة دعم النمو التكميلي هدفا يتمثل في تحسين الخدمة العامة، من خلال تطوير البنية التحتية في إطار هذه الأخيرة.

أ/ خطة دعم الإلتعاش الاقتصادي 2001-2004:

وفي عام 2001 أدخلت الحكومة برنامج السنوات الثلاث لدعم إلتعاش الإقتصاد بغية حفز النمو في الإقتصاد وإحياء النمو بمعدل سنوي يتراوح بين 5% و 6%، الذي أدى انخفاض أدائه مقترنا بتدهور الحالة الإجتماعية والسياسي سابقا، حيث تنص خطة دعم الإلتعاش الإقتصادي إلى الإستثمارات العمومية المقدره 525 مليار دج، 35% منها مخصصة للأشغال العمومية التي تهدف إلى تحسين الخدمة العمومية، من خلال البنية التحتية الإقتصادية والإتصالات، ولكن أيضا برنامج إسكان كبير. كما تم تخصيص 24% من هذه الخطة للتنمية المحلية و 19% لتنمية الموارد البشرية، في حين تم تخصيص 22% من هذه الخطة لدعم بعض الإصلاحات، لا سيما من خلال توحيد الميزانيات العمومية للبنوك التجارية وأشكال مختلفة من الدعم للقطاع الزراعي. وتشمل الخطة أيضا إجراءات تخفيف ضريبي للشركات المحلية والمستثمرين الأجانب. وبالتوازي مع هذا البرنامج وضعت خطة وطنية للتنمية الزراعية في جويلية 2002. وقد أدى هذا البرنامج إلى زيادة الواردات وساهم في تسريع النمو الإقتصادي وانخفاض البطالة بنحو 4 نقاط إلى 23.7%، مقارنة بحوالي 28% في أوائل عام 2000.

وقد زادت حصة الإنفاق الرأسمالي بشكل مطرد منذ عام 2001 من 8.4% من الناتج المحلي الإجمالي إلى 10.2% في عام 2002 و 10.8% في عام 2003. وبلغت هذه النسبة 10.6 في المائة في عام 2004 وتعكس خيار إعطاء أهمية أكبر لهذا الإنفاق كمتغير لإلتعاش وتحسين الظروف المعيشية للسكان.

وفي عام 2004 قدم البنك الدولي تقييما لمنتصف المدة لبرنامج الإلتعاش الإقتصادي وخلص إلى مجموعة من الإستنتاجات ان لإستراتيجية الحد من الفقر تأثير متواضع على النمو (زيادة قدرها 1% في المتوسط سنويا). وأن الوظائف التي تم إنشاؤها في إطار برنامج الإلتعاش الإقتصادي مؤقتة، من خلال خلق 850,000 وظيفة (170,000 وظيفة مباشرة و 680,000 وظيفة غير مباشرة). بالإضافة إلى نمو الواردات بوتيرة أسرع من

الفصل الثالث: مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

الصادرات (وخاصة تلك المتعلقة بقطاعي النقل والأشغال العامة)، مما يقلل من فائض الحساب الجاري إلى 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2005¹. كما لوحظ أن هذا البرنامج كانت مشاريع المختارة فيه مكلفة جدا على خزينة الدولة الجزائرية.

كما بني هذا البرنامج على مجموعة من الخصائص والأهداف والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية²:

- يتبنى هذا البرنامج النظرة الكينزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال؛
- لا يمكن اعتبار برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي مخططا رباعيا شبيها بالمخططات التي عهدتها الجزائر في السبعينيات على اعتبار أن الجزائر تخلت نهائيا على الإقتصاد الموجه والتزمت نهائيا بإقتصاد السوق الذي لا يتنافى مع فكرة التخطيط المركزي؛
- إن نجاح هذا البرنامج هو مرهون بتطبيق إصلاحات رئيسية تتضمن إصلاح القطاع المصرفي والمالي وقطاع الطاقة والمواصلات السلوكية واللاسلكية والقطاع الإقتصادي العام؛
- يمكن تكييف وتحجيم البرنامج وفقا للظروف السائدة حيث أن البرنامج أعد وفقا للقدرات الحقيقية التمويلية للجزائر.
- تنشيط الطلب الكلي؛
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الإستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة؛
- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الإقتصادية وتغطية الإحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

ب/ خطة دعم النمو التكميلية للفترة 2005-2009:

ولتنفيذ خطة دعم النمو التكميلي خصصت سلطات الميزانية في البداية مبلغا قدره 4203 مليار دج أو 55 مليار دولار أمريكي خلال السنوات الخمس للخطة. وتمت زيادة هذا المبلغ بمقدار 1191 مليار دج كنفقات إضافية. يضاف إلى ذلك رصيد من برنامج الإستثمار العام السابق لخطة الإنعاش الإقتصادي البالغ 1071

¹La Banque Mondiale, (2007), Op.cit, p12.

² نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 6(2)، الجزائر، 2012، ص 252.

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

مليار دج ونفقات مختلفة تقدر ب 1140 مليار دج . وبالتالي فإن المبلغ الإجمالي للإستثمارات المخطط لها يقدر ب 8705 مليار دج أو 114 مليار دولار أمريكي¹.

وزادت نفقات الميزانية بنسبة 12 في المائة تقريبا في عام 2005، وبلغ مبلغها 2105 مليار دينار. ومن حيث الناتج المحلي الإجمالي إنخفض إجمالي الإنفاق المالي بنحو 3.6 نقطة مئوية. وفي عام 2006 بلغ الإنفاق المالي 30 % من الناتج المحلي الإجمالي. وكان هذا التوسع المالي أساسا للنفقات الرأسمالية، والنفقات التشغيلية. حددت قوانين المالية التكميلية لعامي 2007 و 2008 نفقات الميزانية بنسبة 61% و 63% من الناتج المحلي الإجمالي، لتصل إلى 3946.7 و 4203 مليار دينار على التوالي.

لقد إحتفظت خطة دعم النمو التكميلية مبدئيا بمبلغ 4203 مليار دج بزيادة قدرها 1191 مليار دج كنفقات إضافية. وقد أضيفت لهذه الخطة برنامجين رئيسيين لعامي 2006 و 2007، البرنامج الخاص لتنمية المنطقة الجنوبية بمبلغ 432 مليون دج والبرنامج الخاص لتنمية الهضاب العليا بمبلغ 668 مليون دج. يضاف إلى ذلك رصيد من برنامج الإستثمار العام السابق لخطة الإنعاش الإقتصادي البالغ 1071 مليار دج ومصروفات مختلفة تقدر ب 1140 مليار دج. وبذلك يقدر إجمالي الإستثمارات المخطط لها في المركز ب 8705 مليار دج.

وقد تراكمت نفقات إستثمارية حيث بلغت نفقات الميزانية حوالي 7176.28 مليون دج خلال هذه الفترة، وهو ما لا يزال أقل قليلا من الغلاف الأولي. وقد إنعكس ذلك في النتائج على الرغم من أن عام 2005 سجل معدل نمو كبير، إلا أن السنوات الأخرى من خطة دعم النمو التكميلية تميزت بنمو معتدل حول متوسط 2.1%. من ناحية أخرى ظل التضخم معتدلا نسبيا عند حوالي 3.6%.

وفي سنة 2006 زادت نفقات التشغيل بنسبة 17.8 في المائة، أما سنة 2007 فبلغت 1652.7 مليار دينار بزيادة قدرها 13.8 %. ويقدر قانون المالية لسنة 2008 هذه الزيادة عند 22% من الناتج المحلي الإجمالي.

وتوقع هذا البرنامج نفقات رأسمالية قدرها 4202.75 مليار دينار خلال الفترة 2005-2009. وخصص ما يقرب من 45 في المائة من هذا المبلغ للإنفاق على تطوير الهياكل الأساسية الإجتماعية - التعليمية (الإسكان والتعليم والصحة والتنمية الإقليمية)، 40.5% ذهبت إلى البنية التحتية الأساسية (النقل والأشغال

¹ La Banque Mondiale (2007), Op.cit., p1

الفصل الثالث: مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

العامّة وقطاع المياه) وحوالي 8% لدعم الزراعة. ويخلص تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي إلى أن الإنفاق الإستثماري يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خارج المحروقات¹.

كما تخللت هذه الفترة الأزمة العالمية لعام 2008 والتي أثرت على أسعار المحروقات بسبب إنهيار إقتصاديات الدول العظمى ومن بين العواقب غير المقصودة للأزمة المالية أنها أعادت السياسة المالية إلى قلب المناقشات السياسية الدولية².

ج/ برنامج الإستثمارات العامة 2010-2014:

وأخيرا تم وضع برنامج الاستثمار العمومي في عام 2010، أولا لاستكمال المشاريع التي تم إطلاقها خلال الخطتين السابقتين، والتي تقدر ب 9.7 مليار دج أو مخصصة أساسا لإنجاز الطرق والسكك الحديدية وفي القطاع المحروقات. ثم يقدم الأخير استثمارات جديدة تقدر ب 11.534 مليار دج، ليصل إجمالي غلاف هذه الخطة إلى 21.124 مليار دج³. حيث يعتبر هذا البرنامج أكبر مخطط تنموي تعرفه الجزائر من الإستقلال، وهذا نظرا للغلاف المالي الكبير الذي تم رصدته لإنجاز مختلف المشاريع، حيث يهدف هذا البرنامج إلى⁴:

- إستكمال المشاريع الكبرى الجارية إنجازها خاصة قطاع السكك الحديدية والطرق والمياه؛
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج؛
- التوجه نحو إقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي والتعليم العالي؛
- إستهداف الإستثمارات الموجهة نحو منح قيمة إضافية في الإقتصاد الوطني ودعم النمو الإقتصادي.

وتبدو النتائج من حيث النمو الحقيقي والعمالة خلال فترة تنفيذ البرامج 2001-2014 إيجابية وتتماشى مع الأهداف المحددة. وبذلك سجل النمو الإقتصادي معدل 5.2% في المتوسط بحد أقصى 7.2% لعام 2003 وحد أدنى 4.3% في عام 2004. وتمثل هذه المعدلات زيادة ملحوظة عن المعدل المسجل في عام 2000، والمقدر ب 2.2 في المائة.

وقد إنعكست هذه النتائج الإيجابية من حيث النمو أيضا في سوق العمل. وهكذا إنخفض معدل البطالة، الذي بلغ 29.8 في المائة في عام 2000، بنسبة 10 في المائة تقريبا خلال السنوات الأربع من هذه الخطة إلى 20 في المائة في عام 2004. وتجدر الإشارة إلى أن النمو الذي تحقق لم يأت على حساب إستقرار

¹ Consultations de 2004 au titre de l'article IV, rapport du FMI N° 05/50, février 2005, p59.

² MENNA Khaled, MEHIBEL Samer, A decade of the Algerian economy: is it really lost?. Réformes Economiques et Intégration en Economie Mondiale, (23), 2017, 7201-1112.

³ Khaled Menna , Etude de la politique budgétaire en Algérie durant la période des réformes depuis 1990", Les Cahiers du Cread, n°109, 2014, p17

⁴ مسعي محمد، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر واثرها على النمو، مجلة الباحث، المجلد 10(10)، الجزائر، 2012، ص 148.

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

الأسعار. وبهذا المعنى ظل معدل التضخم مستقرا نسبيا حول 4% سنويا ، بإستثناء عام 2002 عندما كان الأخير إلى حد كبير مع 1.42% فقط.

ومع ذلك على الرغم من أن عام 2005 سجل معدل نمو كبير، إلا أن السنوات الأخرى من برنامج دعم النمو الإقتصادي، بين عامي 2005 و 2009، تميزت عموما بنمو معتدل حول متوسط 2.1 % ، هذا النمو الذي تم الوصول إليه هو الحد الأدنى خلال عام 2009 بمعدل نمو حقيقي قدره 1.6% فقط.

جنباً إلى جنب مع النمو البطيء للنمو الإقتصادي، كان معدل التضخم في البداية منخفضا جدا في عام 2005 عند 1.38% فقط. لكن الأخير إتبع اتجاها تصاعديا خلال هذه الفترة دون تسجيل معدلات عالية جدا، حيث تم الوصول إلى الحد الأقصى في عام 2009 بمعدل 5.73%، ثم كان متوسط هذه الفترة 3.6%.

وأخيرا بين عامي 2010 و 2014، عندما طبقت سلطات الميزانية تدابير برنامج الإستثمار، كان النمو الإقتصادي مستقرا للغاية، حيث كان متفاوتا قليلا حول متوسطه للفترة التي تساوي معدل نمو سنوي قدره 3.2%. فيما يتعلق بالتضخم، بصرف النظر عن عام 2012 الذي تميز بتذكيرات كبيرة بالرواتب دفعت معدل التضخم إلى 8.89%، كان الأخير معتدلا بشكل عام وإنخفض إلى 2.92% في عام 2014 وبهذا المعنى سجل معدل التضخم متوسط 4.69% للفترة بأكملها و 3.6% فقط بإستثناء عام 2012..

وفما يتعلق بالإنفاق الإستثماري العام، شهد هذا الأخير زيادة مستمرة بين عامي 2001 و 2008 من 357.4 مليار دج إلى 1973.3 مليار دج . إستقر الأخير بين عامي 2008 و 2014 حول متوسط 2000 مليار دينار سنويا.

وبذلك بلغ الإستثمار التراكمي خلال فترة تنفيذ خطة دعم الإنعاش الإقتصادي 1964.87 مليار دج بينما إرتفعت هذه النفقات بنسبة 78.5% بين عامي 2001 و 2004. غير أن هذه النفقات تشمل أيضا النفقات الرأسمالية العامة للحكومة والنفقات الإضافية لبرنامج العمل الوطني للتنمية غير المدرجة في الخطة الأولية.

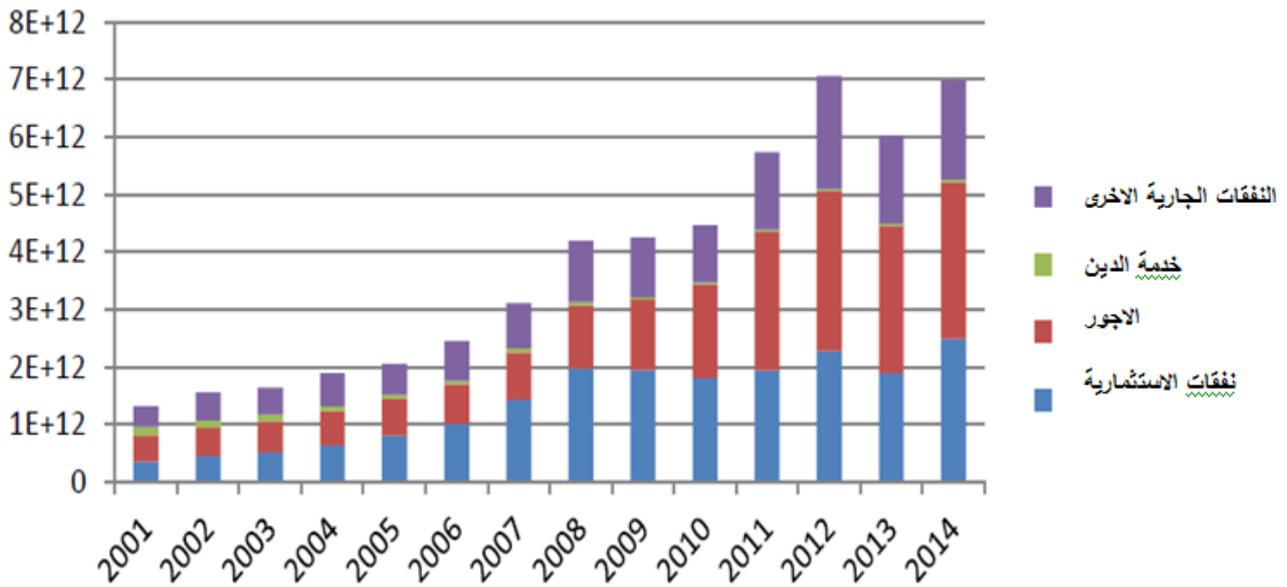
بعد الوضع الدولي غير المواتي وإنخفاض أسعار المحروقات، قدمت سلطات الميزانية 10.404 مليار دج فقط من الإستثمارات العامة بين عامي 2010 و 2014 ، أي أقل من 50% من الغلاف الأولي. ومع ذلك، كان النمو الإقتصادي مستقرا للغاية، حيث كان متفاوتا بشكل طفيف حول متوسط الفترة البالغ 3.2% سنويا. فيما يتعلق بالتضخم بصرف النظر عن عام 2012 الذي تميز بزيادات كبيرة بالرواتب دفعت معدل التضخم إلى 8.89%، كان الأخير معتدلا بشكل عام بمتوسط 4.69% طوال الفترة.

وقد إرتفعت هذه النفقات بشكل حاد خلال تنفيذ برنامج دعم النمو بين عامي 2005 و 2009 ، تمشيا مع حجمها النسبي، حيث تراكمت على سلطات الميزانية نفقات إستثمارية في حدود 7176.28 مليار دج خلال

الفصل الثالث: مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

السنوات الخمس للخطة ، وهو ما يمثل 265٪ من نفقات الخطة السابقة، لكنها لا تزال أقل قليلا من برنامج دعم النمو الأولية. وبهذا المعنى سجل الأخير نموًا بنسبة 140٪ خلال هذه الفترة من 80.69 مليار دج في عام 2005 إلى 1946.3 مليار في عام 2009، بزيادة قدرها 28.24٪ سنويا في المتوسط. بعد الوضع الدولي غير المواتي وانخفاض أسعار المحروقات، لم تحقق سلطات الميزانية سوى 10404 مليار دج من الإستثمارات العامة بين عامي 2010 و 2014 في حين نص برنامج الإستثمار العام للفترة على إنفاق حوالي 21124 مليار دج. وهكذا شهدت هذه الأخيرة تطورا مع تسجيل إستثمارات بلغت 2493.9 مليار في عام 2014، بزيادة قدرها 37.94٪ مقارنة بقيمتها في عام 2010. تميزت ميزانية الدولة في السنوات الأخيرة بوضع هش للغاية بسبب ضعف الضرائب العادية.

الشكل رقم (3-6): تطور نفقات الميزانية (2001-2014)



المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

وفيما يتعلق بالنفقات الجارية كانت هناك ثلاثة اتجاهات خلال هذه الفترة. أولا، إتجاه متزايد قليلا من 963.6 مليار دينار في عام 2001 إلى 1250.9 مليار دينار في عام 2004، بمعدل نمو قدره 7.4٪ سنويا في المتوسط. وإتسمت هذه الفترة على وجه الخصوص بمستوى ثابت نسبيا للأجور وانخفاض مستمر في خدمة الدين بعد السداد المبكر للدين الخارجي العام.

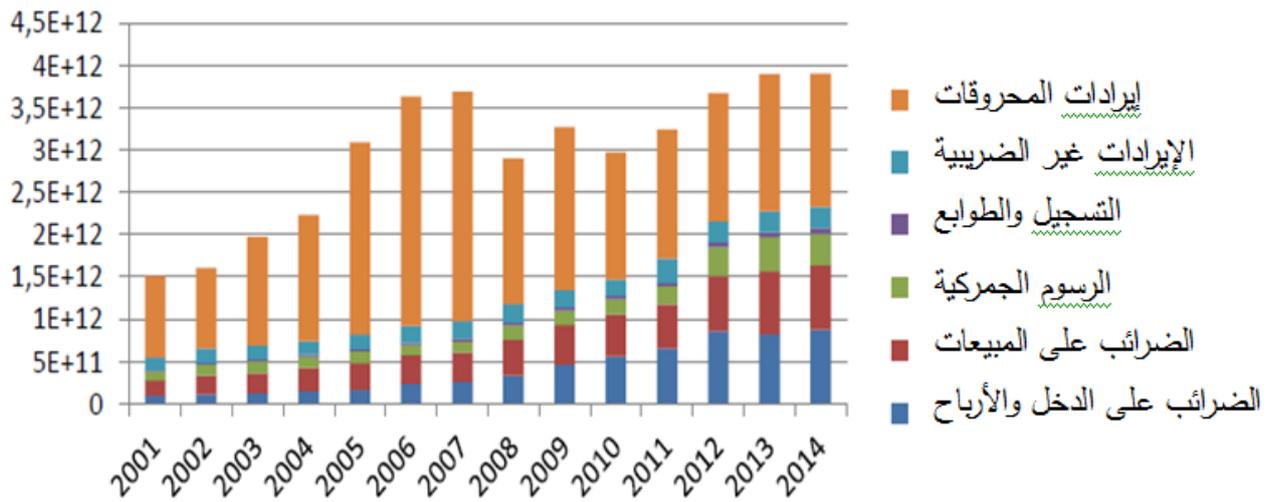
ويتسارع هذا الإتجاه بقوة من عام 2005 من 124.5 مليار دج خلال هذا العام إلى 2218 مليار في عام 2008، بزيادة قدرها 78٪ عن الفترة أو 19.5٪ سنويا في المتوسط. وإستقرت المصروفات التشغيلية خلال العام التالي عند 2300 مليار دج . وتعزى هذه الزيادات بوجه خاص إلى الزيادات الكبيرة في مرتبات الخدمة

الفصل الثالث: مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

المدنية خلال هذه الفترة عقب إصدار جدول جديد للمرتبات في عام 2007 وتطبيق نظم أساسية جديدة لمختلف دوائر الخدمة المدنية. وتجدر الإشارة إلى أن خدمة الديون تصبح ضئيلة تقريبا في هذه الفترة.

بين عامي 2010 و 2014 ، شهد الإنفاق الجاري لأول مرة معدل نمو كبير بلغ 79.8٪ خلال السنوات الثلاث الأولى ، أو 26.6٪ سنويا في المتوسط من 2659.1 مليار دينار في عام 2010 إلى 4782.6 مليار في عام 2012. وتعزى هذه الزيادات الكبيرة إلى النفقات غير المتكررة، وأساسا التذكير من الزيادات في المرتبات في الفترة السابقة المدفوعة خلال السنوات الثلاث الأولى من هذه الفترة. وبذلك ينخفض هذا المبلغ خلال العامين الماضيين إلى 4131.5 و 4486.3 مليار دينار على التوالي لعامي 2013 و 2014.

الشكل رقم (3-7): تطور إيرادات الميزانية (2001-2014)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

وفيما يتعلق بإيرادات الميزانية، حيث تعرضت لصدمة وهبطت إلى 378 مليار دينار مقابل 564 مليار دينار في عام 1998 عقب الانخفاض الحاد في أسعار النفط الخام بسبب آثار الأزمة الآسيوية، وهو أمر لم يدم بفضل انتعاش كبير في أسعار المحروقات، حيث هيمنت إيرادات المحروقات على هذه الأخيرة حتى عام 2009، ومع ذلك وبسبب إنخفاض أسعار المحروقات بعد هذه الفترة، إستمرت حصة المحروقات في الإنخفاض وقابلتها الإيرادات العادية.

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

إن إنخفاض أسعار النفط الخام في السوق العالمية بشكل مباشر على مستوى إيرادات ضريبة النفط، ولكن أيضا بشكل غير مباشر على مقدار إيرادات ضريبة المتعلقة بالاستيراد (أي الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة على الواردات) لأن مستوى عائدات تصدير المحروقات هو الذي سيحدد قدرة البلد على الإستيراد¹. وهكذا شهدت إيرادات الميزانية أولا نموا معتدلا بنسبة 48% بين عامي 2001 و 2004، أو 12% سنويا، من 1505.5 مليار دج إلى 2229.9 مليار دج بين هذين العامين. وتتأثر هذه الأخيرة بشكل رئيسي بالإيرادات المحروقات التي ارتفعت بنسبة 55.3% خلال هذه الفترة، وبالتالي مثلت 63.9% من إجمالي الإيرادات التراكمية المقدرة بنحو 7313.1 مليار دينار دج. ومع ذلك تغيرت الإيرادات العادية بشكل طفيف فقط من 549.1 مليار دج إلى 744.2 مليار دج خلال فترة برنامج الإنعاش الإقتصادي بمتوسط زيادة قدرها 8.8 % سنويا.

وتتميز الفترة الثانية، التي تتزامن مع برنامج دعم النمو، بثلاثة إتجاهات مماثلة لتطور الإنفاق خلال نفس الفترة. أولا، زيادة كبيرة في الإيرادات بين العامين الأولين من 3082.8 مليار دينار في عام 2005 إلى 3639.9 مليار في عام 2006، بزيادة قدرها 18%. ويعزى هذا النمو بشكل خاص إلى النمو القوي في عائدات الهيدروكربونات، التي إرتفعت من 2267.8 إلى 2714 مليار دج بين هذين العامين. إستقر إجمالي الإيرادات خلال عام 2008 عند 3687 مليار دج قبل أن ينخفض بنسبة 21.2% في عام 2008 لينخفض إلى 2902.4 مليار دج بعد التطور السلبي لإيرادات المحروقات في أعقاب الأزمة الإقتصادية العالمية، حيث انخفضت هذه الأخيرة بنسبة 36.7% بين هذين العامين ويقابلها نموا بنسبة 21% في الإيرادات العادية. وتجدر الإشارة إلى أن إيرادات الموازنة ارتفعت بشكل طفيف في عام 2009 لتصل إلى 3275.4 مليار دج على الرغم من إستمرار إنخفاض مستويات الإيرادات النفطية، وإن كانت أفضل من تلك التي كانت عام 2008، مدعوما بنمو الإيرادات العادية التي سجلت نموا بنسبة 13.6% خلال هذا العام.

بين عامي 2010 و 2014 ، عادت الإيرادات إلى إتجاه متزايد من 2989.4 مليار دينار في عام 2010 إلى 3908.3 مليار في عام 2014 ، بزيادة قدرها 37 % خلال هذين العامين ويعزى هذا الأخير بشكل أساسي إلى الإيرادات العادية، التي سجلت نموا بنسبة 56.65% خلال هذه الفترة، أو 11.3% سنويا في المتوسط لتصل إلى 2330.6 مليار دج في عام 2014. هذا في حين أن عائدات الصادرات النفطية لا تزال منخفضة وتتذبذب حول متوسط 1550 مليار دج خلال هذه الفترة. وتجدر الإشارة إلى أن النمو في الإيرادات العادية تحفزه زيادة

¹ Rapport du FEMISE, La politique budgétaire en Algérie, Institut de la Méditerranée, janvier 2006, P 56.

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

الضرائب على النشاط والدخل، مدفوعة بزيادة الأجور على وجه الخصوص، ولكن أيضا زيادة كبيرة في الضرائب على التجارة الخارجية.

علاوة على ذلك في أعقاب الأزمة الآسيوية، تماما مثل فنزويلا وكازاخستان وأذربيجان وقطر، تأسست الجزائر في عام 2000.

وفقاً لأعقاب التطورات السابقة شهد رصيد الميزانية اتجاهين رئيسيين بين عامي 2001 و 2014، حيث ينتقل من توازن زائد إلى رصيد عجز قوي. وهكذا كان الرصيد العام أول فائض من 184.5 مليار دج في عام 2001 إلى 186.9،1 مليار دج في عام 2006 بفضل المقاومة الجيدة لأسعار المحروقات. ومع ذلك فإن الأزمة الدولية التي تؤثر على إيرادات المحروقات، يصبح توازن الميزانية سلبياً في عام 2008 مع اتجاه عالمي لا يزال يتناقص ووصل إلى عجز قدره 3.072 مليار دج في عام 2014. لوحظ أنه تم إنشاء صندوق نفطي يسمى صندوق تنظيم إيرادات موازنة FRR الذي تغذيه الزيادة في الضرائب النفطية الناتجة عن الفرق بين السعر المرجعي ومتوسط السعر الفعلي للسنة، والذي يتمثل دوره النهائي في الحفاظ على الدين العام وتمويل العجز العام (بلغ رصيد هذا الصندوق 3654 مليار دينار أو حوالي 46 مليار دولار في نهاية عام 2007)¹ في الوقت نفسه إنخفض الدين الخارجي بشدة من 21 مليار في عام 2001 إلى 1 مليار في عام 2014 مما سمح بوضع مالي مريح.

ومع ذلك فإن الأزمة الدولية التي أثرت على إيرادات المحروقات، إنخفض رصيد فائض الميزانية إلى النصف خلال عام 2007 إلى 579.2 مليار دج وأصبح سلبيا من عام 2008 إلى عام 2014 مع إستمرار الاتجاه العام في الانخفاض. وهكذا انخفض رصيد الميزانية الكلي بنسبة 630.34% بين عامي 2007 و 2014 من فائض قدره 579.2 مليار إلى عجز قدره 3071.9 مليار دج خلال هذه الفترة، وتجدر الإشارة إلى أن العجز بلغ الحد الأقصى للقيمة في عام 2012 عند 3384.1 مليار دج وسجل تحسنا طفيفا بينما ظل سلبيا خلال عامي 2009 و 2013.

وخلال الفترة نفسها إرتفع الدين الخارجي في البداية بشكل طفيف جدا في السنوات الثلاث الأولى من 20.7 مليار دولار إلى 21.89 مليار دولار بين عامي 2001 و 2003. ثم بدأ الأخير في الإنخفاض بشكل جيد ليصل إلى 15.5 مليار دولار في عام 2005 و 3.87 مليار دولار في عام 2006 ، بإنخفاض قدره 82 % في ثلاث سنوات. وعلى الرغم من انخفاض مستوى الدين الخارجي وعجز الميزانية منذ عام 2008، إستمر هذا الأخير في الإنخفاض حتى عام 2014 عندما بلغ 1.1 مليار دولار أمريكي.

¹ Toufik Hamdad, Politique budgétaire et croissance, référence au cas d'un pays rentier, Rapport de communication à la Faculté des sciences économiques de Tizi-Ouzou, 2010, p 10.

الفصل الثالث: مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

وتجدر الإشارة إلى أنه تم إنشاء صندوق لتنظيم الإيرادات في عام 2001، ويتم تغذية هذا الأخير من الفرق بين الإيرادات النفطية الحقيقية وتلك المسجلة كإيرادات للميزانية بالسعر المرجعي في قوانين المالية.

2. السياسة المالية خلال الفترة من 2014-2019 (برنامج النمو الجديد 2015-2019)

تدهورت الموازين المالية والخارجية بشكل كبير نتيجة لإرتفاع الإنفاق وانخفاض عائدات النفط والغاز (تأثير صدمة أسعار النفط منذ عام 2014). إتسع العجز المالي بشكل كبير خلال السنوات الخمس الماضية، حيث انتقل من 1.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 إلى 13.5% في عام 2016 (45.3% من الناتج المحلي الإجمالي) لتلبية إحتياجات التمويل الكبيرة على المدى المتوسط مع تحقيق وفورات في الموارد المالية بالقرب من الحد الأدنى القانوني البالغ 740 مليار دج.

حيث رصدت الدولة الجزائرية لتنفيذ هذا البرنامج الخماسي الجديد نحو 22100 مليار دج أي ما يقارب 262 مليار دولار، وفي هذا الصدد تم فتح حساب رقم 143-302 تحت عنوان صندوق تسيير عمليات الإستثمار العمومية المجلة بعنوان توظيف النمو الإقتصادي (2015-2019)¹، حيث منحت له الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان ، قطاع السكن، العمل والتعليم، الصحة، المياه وتنويع الإقتصاد خارج المحروقات. حيث يهدف هذا البرنامج الى:

- العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام؛
- تنويع الإقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات؛
- إستحداث مناصب شغل؛
- إستهداف بلوغ نسبة نمو 7% مع مواصلة السياسة الإجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الإجتماعية ودعم الطبقات المحرومة؛
- تشجيع الإستثمار المنتج المحدث للثروة؛
- ترقية ودعم الأنشطة الإقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيات القوية ودعم المؤسسات المصغرة
- عصرنة الإدارة الإقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإطفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة².

ونتيجة لإرتفاع الإنفاق العمومي (برامج التنمية) وإنخفاض عائدات المحروقات (صدمة أسعار النفط 2014)، إتسع العجز المالي خلال السنوات الماضية حيث انتقل من 1.2% سنة 2011 الى 13.5% سنة

¹ مسعي اسماء، رايس فضيل، مساهمة السياسة المالية في تنويع الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2019)، مجلة الامتياز لبحوث الإقتصاد والإدارة، المجلد6 (1) ، الجزائر، 2022، ص 317.
² ضيف احمد، بن يحي نسيمة، تقويم تطور السياسة المالية للجزائر من 1962-2019، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد4(1)، الجزائر، 2017، ص 174.

الفصل الثالث: مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

2016 من الناتج المحلي الاجمالي، ومن أجل تلبية الاحتياجات التمويلية الكبيرة على المدى المتوسط واقترب صندوق ضبط الإيرادات FRR من الحد الأدنى القانوني والمقدر ب 740 مليار دج، أطلقت السلطات الجزائرية إصدار ديون محلية في أول أبريل 2016 حيث تسعى إلى تنويع مصادر التمويل وتهدف أيضا إلى تعبئة المدخرات في القطاع غير الرسمي. وسيحمل الدين العام الذي يستحق من 3 إلى 5 سنوات معدل فائدة يتراوح بين 5.0 و 5.75 في المائة. وعلى الرغم من كل الوسائل المتاحة، نجحت السلطات العامة في جذب 400 مليار دينار فقط، أو ما يعادل 3.6 مليار دولار، بينما هدفت هذه العملية إلى تجنيد موارد مالية تصل إلى 10 مليارات دولار (وهي الثالثة من عجز الموازنة الذي يقدر بنحو 30 مليار دولار) ونتيجة لذلك إرتفع دين الحكومة المركزي بشكل ملحوظ الى 27% من الناتج الاجمالي نهاية 2017¹.

في عام 2018 وفي مواجهة إرتفاع معدلات البطالة، والقلق بشأن سداد المتأخرات المحلية، والإحجام عن الإقتراض من الخارج أو السماح لسعر الصرف بالانخفاض أكثر، رأت السلطات أن خياراتها السياسية تقتصر على خلق حيز مالي لزيادة الإنفاق من خلال التمويل النقدي. تم تغيير قانون البنوك في أكتوبر 2017 للسماح لبنك الجزائر لمدة خمس سنوات بالتمويل المباشر، ومن بين أمور أخرى عجز الميزانية وإعادة شراء ديون القطاع العام والصندوق الوطني للإستثمار². وبلغ إجمالي مبلغ النقود المطبوعة بموجب هذا التمويل 2185 مليار دينار جزائري (19 مليار دولار أمريكي) في عام 2017 (أي ما يعادل حوالي 23 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017) و 1555 مليار دج منذ بداية عام 2018. بدأ نمو النقود على نطاق واسع في التسارع في سنة 2017 الربع الثاني (8.3 في المائة) مدفوعا جزئيا بارتفاع نمو الودائع، وعكس ذلك إنخفاضا أبطأ في صافي الأصول الأجنبية ونموا سريعا في الإلتئمان المقدم للحكومة .

وفي بيئة تظل فيها المخاطر الخارجية ماثلة نحو الجانب السلبي، قد تؤدي هذه الإستراتيجية الجديدة إلى زيادة تفاقم إختلالات الإقتصاد الكلي لأنها تخاطر بزيادة الضغوط التضخمية. وإذا لم يتم تعقيمها بشكل كاف فإن زيادة السيولة من شأنها أن ترفع الثروة الإسمية المتصورة أو الفعلية وتحفز الطلب مما يؤدي إلى إرتفاع الأسعار على المدى القصير بسبب عدم كفاية العرض المحلي أو فرص الإدخار. وفي الوقت نفسه قد تؤدي حواجز الإستيراد المشددة إلى تأجيج الضغوط التضخمية من خلال خفض العرض (أو ربما خلق نقص في المنتجات). وللتخلص من جزء من السيولة التي تم ضخها من خلال التمويل النقدي، رفع بنك الجزائر نسبة الإحتياطي المطلوب من 4 في المائة إلى 8 في المائة في يناير 2018 واستأنف عملياته الإستيعابية من خلال

¹ إسماعيل صديقي، عبد الرحيم شبيبي، التنسيق بين السياسة المالية والنقدية في الجزائر خلال فترة 1970-2019 دراسة قياسية باستخدام ARDL، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 9 (العدد 1)، الجزائر، 2022، ص 92.

² Abderrhim Chibi And ALL, Interaction between Monetary and Fiscal Policy: Empirical Evidence from Algeria, Economic Research Forum, ERF 25th Annual Conference. Kuwait, March 10-12, 2019.

الفصل الثالث: مسار السياسة المالية والنقدية في الاقتصاد الجزائري

أخذ الودائع المصرفية لمدة سبعة أيام. كما أنها تنظر في زيادة معتدلة في سعر الفائدة الأساسي، ومع نهاية سنة 2018 ساهمت عدة عوامل على تحسن النشاط الاقتصادي في الجزائر حيث تمثلت في إرتفاع أسعار المحروقات مجدداً، والحد من الواردات لاسيما الواردات الإستهلاكية، واللجوء الى التمويل الداخلي لعجز الميزانية من خلال موارد صندوق ضبط الإيرادات وإلى الإقتراض الداخلي¹.

خلال الفترة الموالية وهي فترة جائحة كوفيد 19 والتي كان تأثيرها عالمياً على جميع إقتصاديات الدول، حيث تراجعت معظم أنشطة الإقتصادية في الجزائر، وبعد نهاية فترة الحرجة لفترة كوفيد 19 بدأ الاقتصاد العالمي بالتعافي وبدأت أسعار المحروقات في زيادة متواصلة حيث وصل حجم إيرادات الجزائر في فترة مابعد الجائحة الى 700008.4 مليار دج².

من خلال تطور السياسة المالية في الجزائر، نجحت عدة توجهات في بعضها البعض، مما أعطى نتائج مقنعة إلى حد ما بإعتمادها على أهدافها وسياق تطبيقها. وهكذا فإن فترة التخطيط الأولية التي ركزت على التصنيع بين عامي 1967 و 1979 أولت أهمية خاصة للإستثمار في هذه الفترة، خاصة في القطاعات الصناعية على حساب القطاعين الزراعي والإجتماعي. أدت هذه الإستراتيجية إلى عجز كبير في الميزانية، تم تمويله بشكل رئيسي في شكل سلف من البنك المركزي، مما أدى إلى إرتفاع التضخم، ولكن أيضاً بسبب الديون الخارجية من مصادر خاصة.

وبفضل تحقيق الأهداف المحددة للأدوات في مختلف الخطط، ولا سيما فيما يتعلق بالإستثمار العام، تم تحقيق الأهداف المحددة للسياسة المالية خلال هذه الفترة على نطاق واسع، ولا سيما من حيث النمو والعمالة، ومع ذلك فقد تحقق ذلك على حساب مستوى معين من التضخم. وبالتالي إعتقاداً على معايير تحقيق الأهداف والأدوات المستخدمة لتحقيقها، وبمكنا أن نستنتج أن سياسة الميزانية كانت فعالة بين عامي 1967 و 1979.

وخلال الفترة الثانية قيد الإستعراض بين عامي 1980 و 1989 وضعت خطتان خماسيتان تهدفان أساساً إلى إستعادة التوازن المالي مع تحقيق العمالة الكاملة. كان هذا الهدف هو الحد من الدين الخارجي وتسييل عجز الميزانية للسيطرة على التضخم مع توحيد ديون المؤسسات العامة.

وكان الإختلاف الرئيسي خلال هذه الفترة هو تخصيص الإستثمار العام للقطاعات الإجتماعية والتعليم عن طريق فصل حالة الصناعات الثقيلة لصالح الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم. فيما يتعلق بحجم هذه الإستثمارات ، أدى الأداء الجيد للمحروقات في بداية الفترة إلى توقعات متفائلة للغاية، ومع ذلك فإن الوضع

¹ حيدوشي عاشور، ششوي حسني، مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ظل تطبيق السياسة المالية بالجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2018، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 16 (العدد 1)، الجزائر، 2022، ص 378.

² مريم مزباني، بوعراب رابع، تأثير السياسة المالية على مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي دراسة قياسية باستخدام نموذج اشعة الانحدار الذاتي للفترة 1992-2021، المجلة الدولية للاداء الاقتصادي، المجلد 5 (2) ، الجزائر، 2022، ص 535.

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

غير المواتي لأسعار المحروقات جعل من الممكن تحقيق 60% فقط من الإستثمارات في الخطة الأولى و 39% فقط في الثانية.

وبهذا المعنى كانت النتائج من حيث النمو والعمالة أقل بكثير من الأهداف المحددة. ومع ذلك فإن هدف الحد من الدين الخارجي قد تحقق على نطاق واسع عن طريق تخفيض رصيد الدين الخارجي، على الرغم من أن ذلك قد تحقق من خلال استخدام احتياطات النقد الأجنبي وتسييل العجز، الذي يجب أن يكون محدودا، مما أدى إلى تضخم كبير.

أخيرا تمثل الفترة الأخيرة بين عامي 1990 و 2014 التخلي عن التخطيط وبدء الانتقال إلى إقتصاد السوق وهو انتقال فرضه الوضع الإقتصادي الدقيق اندلاع أزمة الديون في بداية تسعينيات القرن العشرين. وهكذا تميزت هذه الفترة أولا بعدة برامج لتحقيق الإستقرار والتكيف الهيكلي الوطنية في البداية ثم تحت إشراف مؤسسات دولية، خطة الإستقرار وخطة التكيف الهيكلي، حيث تحدد الأولى أهدافا قصيرة الأجل بينما تركز الأخيرة على الأجلين المتوسط والطويل.

وكان لهذه الخطط عموما نفس الأهداف، وهي إستعادة توازنات الإقتصاد الكلي، والقضاء على الفقر، وإستدامة الدين الخارجي والسيطرة على خدمة الديون والسيطرة على التضخم وإنعاش النمو الإقتصادي والحد من البطالة. وتحقيقا لهذه الغاية تم وضع إصلاحات هيكلية وسياسة مالية نقدية، بما في ذلك زيادة معدلات الضرائب وخفض الإنفاق فضلا عن تجميد الأجور.

وقد تحققت النتائج من حيث توازن الإقتصاد الكلي بشكل عام، لا سيما فيما يتعلق بتخفيض الدين الخارجي وخدمته، التي كانت نتائجها أفضل من الأهداف المحددة. وفي حين كان التضخم أقل بكثير من المستهدفات، ولا سيما بعد عام 1996، فإن ذلك يرجع إلى حد كبير إلى فعالية السياسة النقدية خلال هذه الفترة. ومن ناحية أخرى لم يتسن تحقيق النتائج من حيث النمو والعمالة، وهي بعيدة كل البعد عن الأهداف المحددة، ويرجع ذلك أساسا إلى تدابير النقشف الهيكلية والمالية القوية، على الرغم من أدنى تخفيض في نفقات الميزانية.

وبهذا المعنى بمجرد إنتهاء برامج النقشف هذه وضعت السلطات المالية مجموعة من خطط التحفيز الإقتصادي المدفوعة بالطلب، بما في ذلك مشاريع البنية التحتية والإسكان ولكن أيضا مشاريع التعليم، لتعزيز النمو الإقتصادي وتحسين مستويات المعيشة عن طريق الحد من البطالة. غير أن هذه البرامج لا تحدد أهدافا كمية واضحة. كان من المتوقع في البداية أن تجمع هذه البرامج الثلاثة إستثمارات عامة كبيرة، ومع ذلك فإن الإستثمارات الحقيقية أعقبت تطور المحروقات مع مراجعات متفائلة أو متشائمة.

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

وقد مكنت هذه البرامج المختلفة من تحقيق مستوى معين من النمو الإقتصادي المستقر، مما مكن أيضا من إستيعاب نسبة كبيرة من البطالة، التي أصبحت منخفضة نسبيا. وقد تحققت هذه النتائج مع الحفاظ على إنخفاض التضخم عن طريق تخفيض الدين الخارجي بشكل حاد. وبهذا المعنى وحتى وإن لم توضع جميع الأدوات، بما في ذلك الإستثمار العام فإن أهداف الإقتصاد الكلي قد تحققت عموما.

وبعد ذلك جاءت مرحلة ما بعد 2001 والتي كانت مصحوبة بإرتفاع أسعار المحروقات والتي شهدت تطور كبير في النفقات العامة واسراف المال العام من خلال إستثمارات البنية التحتية بأموالة طائلة مع تراجع الإيرادات العامة والتي كانت نسبة الحياية البترولية تغطيها كلها.

وفي سنة 2014 تأثرت أسعار المحروقات من جديد مما أثر سلبا على ميزانية الدولة وعلى الإنفاق العام بشكل خاص، والذي عجل بتبني سياسة تقشفية في جميع المجالات وتآكل صندوق ضبط الإيرادات ووصله إلى مستويات منخفضة لم تشهدها الجزائر خلال هذه الفترة، والبحث عن إيرادات خارج مجال المحروقات لتمويل المشاريع المسطرة ضمن برنامج النمو الجديد الممتد من 2015 الى 2019.

2. واقع السياسة النقدية في الجزائر من 1970-2020

تتميز فترة ما بعد الإستقلال بإستعادة السيادة النقدية والمالية وتأميم القطاعات الرئيسية للإقتصاد. هذه فترة تحضير للتخطيط. بعد هذه الفترة تأتي فترة التخطيط من سنة 1970 والتي تتميز بمركزية القرارات والتخطيط المالي. إختارت الجزائر نموذج النمو القائم على التخطيط المركزي وتطوير الصناعات الثقيلة. بدأت عيوب هذا النموذج بشكل متزايد، وينعكس ذلك في التكاليف الإضافية النظامية، وسياسة الإئتمان المتساهلة، والتضخم وتطور السوق الموازية، وأصبحت أوجه القصور في النظام غير مستدامة. وإعتبارا من هذا سنة 1970 قررت السلطات السياسية الجزائرية تكليف البنوك بإدارة ومراقبة العمليات المالية للشركات العامة. هذه المهنة الجديدة التي نسبتها السلطات السياسية الجزائرية إلى النظام المصرفي شملت جميع الهياكل المالية، مما أجبرها على إعادة التنظيم وفقا لذلك من أجل أداء دورها في إدارة السياسة النقدية للبلاد. ومن أجل دراسة أسباب ونتائج الإصلاحات الإقتصادية والهيكلية التي إعتمدها الجزائر، ولا سيما ذات الطابع النقدي، والتي سيتم تناولها، لأنها توفر الأساس لتنفيذ السياسة النقدية، قمنا بتقسيم هذا القسم إلى ثلاث مراحل. الأول يعرض السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة التخطيط المركزي (1962-1989)، والثاني سيعرض السياسة النقدية خلال الفترة الإنتقالية إلى إقتصاد السوق. وسيتم تخصيص آخر واحد لدراسة السياسة النقدية خلال العقد 2000-2020.

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

مع أزمة النفط في عام 1986 شهدت الجزائر بداية التشكيك في نظام الإدارة المركزية لإقتصادها. ومن الضروري الآن إعداد الأسس والآليات اللازمة للإنتقال إلى نظام إقتصادي ملائم في عصر العولمة. مع إصدار القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض في عام 1990 ، قطعت الجزائر مع الإقتصاد المخطط وشهدت بداية الإنتقال إلى إقتصاد السوق. تطلب هذا القانون تعديلات كبيرة من حيث تنظيم وعمل النظام المصرفي، والهدف منه الآن هو إعادة ضخ قواعد إقتصاد السوق وإستعادة ملاءة مؤسسات الدولة والبنوك، وبشكل أعم تمويل الإقتصاد.

خلال أوائل عام 2000 ،

في أعقاب الاستقلال كان لدى الجزائر قليل من الإرشادات المتعلقة بمستقبل إقتصاد البلاد، ولكن ظهر عدد معين من الأفكار بالفعل وهو تحقيق الإستقلال الإقتصادي. وكانت هناك برامج وأهداف وسيطة محددة وكان أولها تأميم جميع الموارد الطبيعية، والتجارة الخارجية، والبنوك، وبشكل عام جميع المؤسسات المالية. تم رفض خيار الليبرالية والتنمية القائمة على إقتصاد السوق منذ البداية وأعتبر التخطيط البديل الضروري. وكما يشير البروفيسور تمار (1983)، "بدأت الاستراتيجية الإقتصادية للجزائر في عام 1965، وسرعان ما إتخذت بعدا أيديولوجيا. والنهج الموجه للنمو كأداة لتحقيق الأهداف الإجتماعية والسياسية وهذا بفسح المجال للنمو الإقتصادي كسياسة شاملة للبلاد¹.

بعد أزمة 1986 وإنخفاض الحاد لأسعار المحروقات وفي مواجهة قطاع إجتماعي متهالك ونقص حاد وديون متزايدة بإستمرار، أطلقت السلطات الجزائرية إصلاحات هيكلية جديدة بسبب عدم كفاءة الإقتصاد المركزي الذي يؤثر على الشركات المملوكة للدولة والقطاع المصرفي والتجارة الخارجية والأسعار والقطاع الزراعي. وفيما يتعلق بالمؤسسات العمومية، أصبحت هذه الأخيرة مستقلة في أساليب إدارتها وفقا للقانون 88-01 الصادر في 12 يناير 1988، والذي كان يهدف إلى:

- إنتاج الثروة في خدمة الوطن والإقتصاد؛
- التحسين المستمر في إنتاجية العمل ورأس المال؛
- تعميق الطابع الديمقراطي في تسيير الإدارة؛
- التطوير المستمر للمستوى التكنولوجي والعلمي.

¹ Hamid M. Temmar. Stratégie du développement indépendant : le cas de l'Algérie, Editions Publisud, France, 1983, p 23.

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء هيكل جديدة تعرف بإسم صناديق المشاركة وفقا للقانون 88-03 المتعلق بصندوق المشاركة، الذي ينص على أن هذا الأخير مسؤول عن القيام بإستثمارات إقتصادية للدولة، ولا سيما من خلال المشاركة في رأس مال المؤسسات المالية من أجل تحقيق مكاسب مالية.

إصلاح القطاع المصرفي الذي كان على البنوك قبل ظهوره بضمان سيولة المؤسسات العامة وتمويل احتياجاتها التشغيلية دون أي قيود، وجاء بفضل القانون 86-12 المؤرخ 19 اوت 1986، بهدف تحسين القطاع المصرفي لا سيما من خلال زيادة الوساطة المالية للبنوك ومشاركتها النشطة في تحصيل المدخرات العامة والخاصة، وكذلك من خلال تنظيم إعادة الخصم بشكل أكثر صرامة، ومن هنا جاءت الزيادة في أسعار الفائدة، إلى جانب إصلاح آخر في عام 1988 بشأن دور البنك المركزي وإستقلالته إتجاه الخزانة العامة.

تحرير الأسعار من خلال القانون 89-12 الذي تم بموجبه تقسيم الأسعار إلى قسمين رئيسيين، وهما نظام الأسعار الذي تنظمه الدولة من أجل حماية المستهلك وقدرته الشرائية وتحفيز الأنشطة الإقتصادية الإستراتيجية، ونظام الأسعار الحرة من أجل تحفيز الجهد الإنتاجي وتشكيل المؤشر الحقيقي وفقا لقانون العرض والطلب.

الفترة 1990-1998 فشلت الإصلاحات السابقة في إصلاح قطاع إقتصادي ومالي حقيقي إلى جانب الصدمة النفطية المضادة لسنة 1986، والتي كشفت عن مشاكل هيكلية خطيرة في الإقتصاد الوطني، مع عجز في ميزان المدفوعات وإرتفاع معدل التضخم لأن العرض الكلي لم يستطع مواكبة الطلب المفرط الذي تغذيه السياسة النقدية التوسعية. الأسباب الثلاثة التي تشير إلى الإمكانيات التضخمية في أواخر الثمانينات هي: السيولة الزائدة الكبيرة بسبب العجز النقدي في الخزينة المقدر في التسعينيات ب 190 مليار دج، فضلا عن العجز المالي للمؤسسات المالية المغطاة بإعادة تمويل البنوك الأولية مع البنك المركزي بقيمة 126 مليار دج. أما المؤشر الثاني للتضخم فكان الطلب المحلي الزائد نتيجة لسياسة النمو الواسعة المطبقة في الجزائر، وكان الطلب المتزايد من المؤسسات والأسر كبيرا، وأخيرا المؤشر الثالث يتعلق بالعرض المحلي الجامد بسبب إنخفاض الإنتاجية في معظم فروع النشاط الإقتصادي. بالإضافة إلى زيادة إعتداد مستوى الإنتاج على الواردات ، وبالتالي فإن أي قيود مالية خارجية لها تأثير مباشر على مستوى الإنتاج المحلي.

في مواجهة هذا الوضع الكارثي للإقتصاد الجزائري الذي يتسم بديون لا يمكن تحملها مما تسبب في التخلف عن السداد، اضطرت الحكومة إلى توقيع اتفاقيات " stand-by " لدى صندوق النقد الدولي، يعود تاريخه على التوالي إلى 30 جوان 1989 للحصول على قرض بقيمة 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة وعلى التوالي في 3 جوان 1991 للحصول على قرض بقيمة 300 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، بشرط إجراء بعض

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

الإصلاحات المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية والنظام الضريبي والإستثمار الأجنبي المباشر، من أجل معالجة وضع الجزائر غير المريح في سوق رأس المال الدولية.

مرة أخرى، لم تغير الإصلاحات شيئاً تقريباً في الوضع، خاصة مع إنخفاض سعر البرميل في سنة 1993 الذي إقترب من 10 دولارات، وإضطرت الحكومة إلى توقيع إتفاقية احتياطية ثالثة مع صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة الديون الخارجية في أبريل 1994 حتى مارس 1995 وإتفاقية "تسهيل ممتد" في أبريل 1995 حتى مارس 1998. ترافق هذا الإتفاق على إعادة جدولة الدين الخارجي مع نادي باريس (الدين العام و نادي لندن والدين الخاص)، مع برنامج للتكيف الهيكلي يهدف إلى تصحيح الإختلالات الداخلية والخارجية، وذلك من خلال:

- تطبيق سياسات دورية صارمة لمواجهة التقلبات الدورية، أي عن طريق خفض عجز الميزانية ورفع أسعار الفائدة

- تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.17% في أبريل 1994 بعد عدة تحولات متتالية من سنة 1987 وإنخفاض واضح في قيمة العملة في سنة 1991 (1 دولار = 9 دينار في سنة 1990 ، ثم 18.5 دينار في سنة 1991 و 24.1 دينار في سنة 1992)؛

- إلغاء الدعم الحكومي على معظم السلع، حتى تلك التي تعتبر ضرورية؛

- إصلاح القطاع العام وخصخصة المؤسسات العمومية؛

- تحرير النظام المصرفي وتطوير الوساطة المالية القادرة على تحصيل المدخرات وتوجيهها نحو الإستخدامات الإنتاجية.

وكانت شروط صندوق النقد الدولي تهدف الى:

- خفض التضخم إلى ما يقرب من المعدلات الحالية في البلدان الصناعية؛

- تعزيز النمو الإقتصادي القوي والعرض الكافي للحد من البطالة تدريجياً؛

- إعادة التوازن إلى الوضع الخارجي مع بناء إحتياطيات كافية من النقد الأجنبي.

وقد مكن برنامج إستقرار الإقتصاد الكلي الذي نفذ منذ سنة 1994 في إطار الإتفاقات الاحتياطية ومرفق التمويل الموسع الموقع مع صندوق النقد الدولي، من الحصول على نتائج ملموسة في إستعادة الأرصدة الخارجية، من خلال الميزان التجاري وإحتياطيات النقد الأجنبي، ولكن أيضاً من خلال وضع المالية العامة والنتائج المحلي الإجمالي. والتي سنحاول تلخيصها في الجدول التالي. الفترة 2000-2011 وتضمن المرسوم المتعلق بالنقد والإئتمان الصادر في أوت 2003 العديد من الأحكام المتعلقة بصكوك السياسة النقدية الواردة في

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

القانون رقم 90-10، مع تعزيز قواعد حسن السلوك في صياغة السياسة النقدية وتسييرها. كما أن هذا الإطار القانوني المعدل والمكمل قد ترك المرونة للسلطة النقدية (مجلس النقد والائتمان) من حيث تطوير الأدوات النقدية ذات الصلة. على مدى العقد الأخير حقق الإقتصاد الجزائري معدل نمو إقتصادي سنوي بلغ 3.8٪، مدفوعا بشكل أساسي بتطور الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني، الذي تجاوز متوسط 6٪ خلال هذه الفترة، بسبب النشاط المستدام في قطاع المباني والأشغال العامة الناتج عن التحفيز الكبير للميزانية. والأداء الجيد لقطاعي الزراعة والخدمات. ظل تضخم أسعار المستهلك منخفضا حتى نهاية سنة 2006 عند حوالي 2.5٪، لكنه ارتفع تدريجيا بعد ذلك، ليصل إلى 5.7٪ في نهاية سنة 2009، ويرجع ذلك أساسا إلى إنتعاش أسعار المواد الغذائية. في سنة 2010، بلغ التضخم 4٪.

أدى وضع الجزائر القوي كمصدر للهيدروكربونات إلى تحسن كبير في الأوضاع المالية والخارجية نظرا لإرتفاع أسعار النفط العالمية. وبلغ إجمالي الإحتياجات الخارجية 155 مليار دولار في نهاية سنة 2010، وهو ما يمثل 38.75 شهرا من تغطية الواردات. إنخفضت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير من 41٪ في سنة 2001 إلى 2.5٪ في سنة 2010.

1.2 السياسة النقدية خلال فترة التخطيط المركزي (1962-1990)

خلال فترة الستينات الى بداية السبعينات لم تكن هناك سياسة نقدية واضحة المعالم وذلك لخصوصية المرحلة التي يمر بها الإقتصاد الجزائري في المجال النقدي والمالي بشكل خاص¹. حيث بعد الإستقلال اتجهت الجزائر نحو نظام إقتصادي مركزي²، قائم على توجيه آليات التنمية الإقتصادية. تتميز هذه الفترة بإستعادة القوة النقدية والمالية وإنشاء عدد من المؤسسات مثل؛ الخزانة العامة في سنة 1962 بعد فصلها من الخزينة العمومية الفرنسية³ والتي تتمثل أهداف الرئيسية لهذه الاخيرة في: تخصيص الإيرادات لنفقات الدولة، والإشراف على الأنشطة المالية وتمويل الاستثمارات، ومابين سنتي 1962 و 1966 واصلت البنوك الفرنسية الموجودة في الجزائر عملها مركزة على التجارة الخارجية ليتم تأميمها سنة 1966، وإنشاء ثلاث بنوك عمومية بديلة لها وهي البنك الوطني الجزائري والبنك الخارجي الجزائري والقرض الشعبي الجزائري سنة 1964 الذي يتمثل دوره الرئيسي في جمع المدخرات الشعبية بهدف تعزيز الائتمان للإسكان⁴، وهكذا أنشأ القانون رقم 62-144 المؤرخ في 1962/12/13 البنك المركزي الجزائري BCA الذي أرفق به نظامه الأساسي والذي باشر مهامه بصفة

¹ بوعتروس عبدالحق، دهان محمد، اثر التغيير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الإقتصاد الجزائري، مجلة الإقتصاد والمجتمع، المجلد 6 (5)، الجزائر، 2010، ص104.

² لطرش الطاهر، تقنيات البنوك: دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع اشارة لتجربة الجزائرية، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص177.

³ خياطة عبدالله، الإقتصاد المصرفي البنوك الالكترونية-البنوك التجارية- السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008، ص179.

⁴ عبد المنعم السيد علي، التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الاقطار العربية، ط3، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1986، ص220.

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

رسمية في جانفي 1963. وبالتالي إستقلت السلطة النقدية واصبحت تتحكم في العمليات المتعلقة بالمبادلات الخارجية والصرف والإقتراض¹.

علاوة على ذلك خلال هذه الفترة من 1962 إلى 1990، إعتد إختيار السياسة النقدية على طريقة تمويل الإقتصاد الوطني مثل توزيع الإئتمان، الذي كان يسترشد بالإجراءات الإدارية خارج معايير الربحية². وهذا الإئتمان الذي يشكل عرض النقود هو متغير خارجي، لأن بنك الجزائر أعاد تمويل البنوك التجارية بعائدات الربح النفطي دون أن يكون له نظير حقيقي في شكل إنتاج وطني. وقد كلف قانون 13 ديسمبر 1962 المصرف بدور إصدار العملة المركزية فضلا عن الدور المتعلق بالإشراف على النشاط المصرفي. في هذا السياق، تحدد الفقرة الأولى من المادة 36 من النظام الأساسي مهام البنك المركزي على النحو التالي:

"تتمثل مهمة البنك المركزي في تهيئة والحفاظ في مجال النقد والإئتمان والصرف على أفضل الظروف الملائمة للتنمية المنظمة للإقتصاد الوطني، وتشجيع استخدام جميع موارد البلاد، مع ضمان الإستقرار الداخلي والخارجي للعملة". مما سبق يمكننا أن نستنتج أن السياسة النقدية على النحو المحدد في هذه القوانين تتمثل في تزويد الإقتصاد بالأموال اللازمة لحسن سير العمل في المؤسسة العامة من خلال البنوك. في الواقع بسبب إعتماده على الحكومة، لم يتمكن البنك المركزي من تحديد سياسته النقدية الخاصة، التي حددت صلاحياتها من إدارة النظام النقدي من خلال توجيه السياسة النقدية والإشراف على النظام المصرفي بأكمله³.

كانت السياسة النقدية عديمة الفعالية في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية الكلية، حيث أبعدت الدائرة النقدية عن دائرة القرار الإقتصادي، وأصبحت الاخيرة عبارة عن سياسة إئتمانية يأخذ فيها القرض المصرفي الاولوية في تمويل النشاط الإقتصادي تابعة الى حد كبير إلى السياسة المالية وأن الإداة المميزة لمراقبة الكتلة النقدية هي القرض⁴.

تجدر الإشارة إلى أن دور البنك المركزي (بنك الإصدار) هو إصدار الأموال الإئتمانية، وفقا لأهداف السياسات النقدية وتحركات الوضع الإقتصادي من ناحية، وتقديم المساعدة للدولة كبنك حكومي وإحتياطي، من خلال منح سلف الحساب الجاري للخزينة وخصم السندات، فإنه يدير العملة ويضمن تطبيق قوانين ولوائح الصرف الأجنبي.

بعد سنة 1971 جاءت إصلاحات المالية وهذا بعد تحقيق الإستقلال المالي وإنشاء النواة الأولى للنظام المصرفي الجزائري، قامت السلطات العمومية في محاولة معالجة الإختلال الذي أفرزته الفترة بعد سنة 1962

¹ بن قنور علي، بيريبر محمد، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص 197.

² Bouyacoub. A, «les mécanismes financiers et l'entreprise publique», les cahiers de CREAD, Alger, 1987, p161.

³ Benhalima Amour, «système bancaire algérien, textes et réalisés», 2ème édition DAHLAB, Alger, 2001, p45.

⁴ Benhalima Amour, Monnaie et régulation monétaire, référence à l'Algérie, Edition Dahleb, Alger, 1997, pp 73, 74.

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

وهذا ما حاول الإصلاح المالي لسنة 1971 تجسيده من خلال جملة من الإجراءات مثل اللامركزية والسماح بإنشاء فروع للبنوك التجارية لتعبئة المدخرات وزيادة القدرة التمويلية لهذه البنوك وتحديد طرق تمويل المؤسسات العمومية وذلك لتخفيف الضغط عن البنك المركزي والخزينة العمومية في تمويل الإقتصاد الوطني وتشجيع البنوك التجارية الجزائرية على القيام بدورها التمويلي¹، حيث إنكمش دور البنك المركزي الجزائري وأصبح ينحصر في عمليات أطلق عليها عمليات السوق النقدية كما تولى الأخير في نفس الوقت عن تحديد المباشر للسياسة النقدية وخلال هذه الفترة أصبح عرض النقود يشكل في إطار التخطيط متغيرا داخليا يجب ان يتكيف حتما مع إحتياجات الإقتصاد، وهكذا إرتبط إصدار النقد لصالح الخزينة الوسيط المالي الأساسي للإقتصاد بشكل كبير بالإحتياجات المصرح بها لهذا الأخير².

وكانت إدارة السياسة النقدية خلال فترة الخطة المركزية القائمة على إقتصاد الإستدانة³، وإختزلت إلى مجرد التعبير عنها من خلال ضمان المعروض من النقود مع ضمان ضرورة التكيف مع إحتياجات الإقتصاد. ولإستدراك التخلف الإقتصادي الجزائري، اضطرت السلطات الجزائرية إلى تنفيذ العديد من خطط التنمية (الإستثمارات المنتجة)، التي تتطلب مبالغ هائلة، والتي ولدت إمدادات كبيرة من النقود في شكل سلف للخزينة أو في شكل إعادة تمويل البنوك التجارية مقابل القروض التي تمنحها للمؤسسات العامة. وتجدر الإشارة إلى أن السلطات العامة حاولت خلال هذه الفترة تحفيز الإنتاج المحلي من خلال توفير النقود، وهو ما يتعارض مع الجانب الحقيقي، كما هو موضح في الجدول التالي:

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص174.

² حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص133.

³ Benissad, Mohamed.Elhocine, Algérie : de la planification socialiste à l'économie de marché, Edition ENAG, Alger, 2004, pp 128, 129.

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

الجدول رقم (3-5): تطور عرض النقود والنتائج المحلي الإجمالي في الجزائر من (1964-1985)

السنوات	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974
معدل نمو المعروض النقدي	%19	%10.9	%9.3	%29.8	%35.2	%19.4	%7.9	%6.7	%30.1	%26.4	%8.9
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	%7.6	%9.2	%0.5-	%10.6	%15.2	%9.7	%14.8	%0.2	%22.6	%15.9	%55.9
السنوات	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
معدل نمو المعروض النقدي	%24.5	%30.3	%22.6	%30	%18.1	%17.9	%16.7	%27.8	%29.6	%18.1	%15.3
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	%5	%21.5	%19.8	%17.5	%26.5	%26.9	%17.9	%7.6	%10.8	%11.5	%11

Source : Henni Ahmed, « Monnaie, crédit, et financement en Algérie (1962-1987) », CRAD, Alger, 1987, P35.

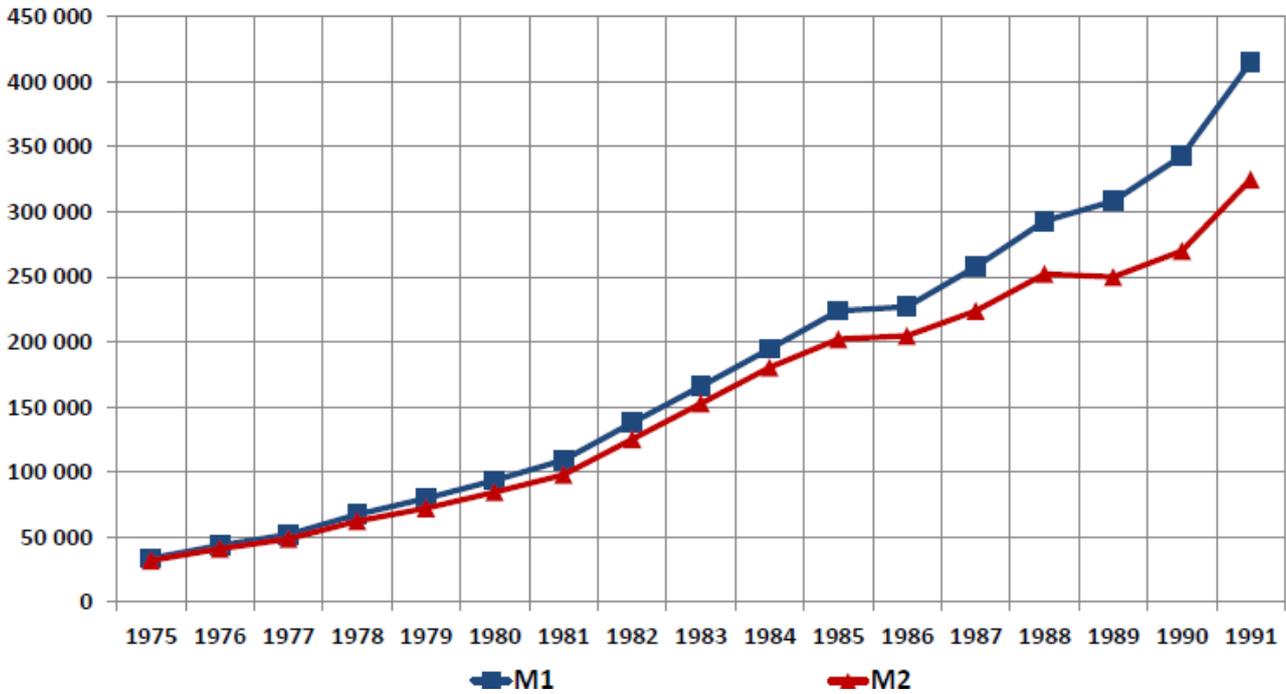
وفقا للجدول أعلاه فإن معدل نمو المعروض النقدي أعلى مقارنة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. كان متوسط معدل التغير في عرض النقود بين سنتي 1964 و 1971 بنسبة 17% ، بينما كان معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي 8.5% فقط. وتتميز الفترة الثانية من 1972 إلى 1978 بفجوة أصغر بنسبة 25% لنمو المعروض النقدي و 22.5% للناتج المحلي الإجمالي. أما بالنسبة للفترة الثالثة من 1979 إلى 1985، كان هناك تباطؤ في نمو المعروض النقدي بمتوسط 19.1%، مقارنة ب 16.1% للناتج المحلي الإجمالي. أدى النمو غير النسبي لعرض النقود بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ظهور اتجاه تضخمي متزايد. أما أهداف السياسة النقدية في الجزائر، فكانت تتأثر قرارات البنك المركزي بالحكومة، فهو يتبنى بشكل عام بسياسة نقدية وفقا لأهداف الأخيرة، فهي تستند أساسا إلى تحقيق العمالة الكاملة وتوافر السيولة الكافية في سوق النقد من خلال تخصيص أفضل للموارد.

الفصل الثالث: مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

أما فأدوات السياسة النقدية في الجزائر فمن خلال فترة الإقتصاد المركزي فضلت الجزائر إستخدام الضوابط النوعية (إنتقائية الائتمان) والضوابط الكمية (ضوابط الائتمان)، وهي تدابير إدارية تهدف إلى الحد من تطور النشاط المصرفي من جهة، وتشجيع أو تثبيط قطاع معين من النشاط من جهة أخرى. ومع ذلك إعتمدت السلطات تدابير سياسية أخرى لتحقيق التوازن بين السيولة المصرفية وتمويل الإقتصاد، مثل إعادة الخصم والعمل على أساس أسعار الفائدة، التي تم تحديدها إداريا دون الإشارة إلى تكلفة أو عائد تخصيص الائتمان. خلال هذه الفترة تم تحديد أسعار الفائدة وفقا للأهداف التنموية للقطاعات المختلفة، وهي القطاع الصناعي والقطاع الزراعي.

الشكل رقم(3-8): تطور المجاميع النقدية "1975 - 1991"

(المبالغ السنوية بمليون دينار)



Source : Bulletin Statistique De La Banque D'algerie – Statistiques Monétaires- 1964-2020, 2022, p 42.

نلاحظ من الشكل رقم (3-8) تطور المجاميع النقدية خلال الفترة 1975-1991 والنمو المستمر والمتزايد في المعروض النقدي بشقيه مجمع المتاحات النقدية M1 ومجمع الكتلة النقدية M2 حيث تضاعفت قيمة المجاميع النقدية 8 مرات من الفترة 1971 - 1980 محققا معدل نمو سنوي يتراوح ما بين 6.49% و 30.95% ويرجع هذا النمو الكبير إلى صيغة المنهج المتبع في تلك الفترة، والذي يعتمد على المخطات التنموية التي تتطلب اموال كبيرة لإنجازها، خاصة أن البنك المركزي كان أداة في يد الخزينة العمومية،

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

وتواصلت المجاميع النقدية نموها السريع في المرحلة من 1980-1991 وذلك من خلال هيكله المؤسسات العمومية بالإضافة الى تزامن هاته الفترة بمجموعة من الإجراءات والإصلاحات المتخذة والتي من بينها قانون النقد والبنك سنة 1986 ومنح إستقلالية اكثر للبنوك سنة 1988.

مما سبق يمكننا أن نستنتج أنه خلال هذه الفترة من الإقتصاد المخطط، تم إستخدام النقود كأداة لتنفيذ خطط الإستثمار الحكومية. ونظرا لأن الفاعل الرئيسي للسياسة النقدية هو البنك المركزي، وبما أنه يعتمد على السلطات العامة، فمن خلال هذه الفترة لم يعد بإمكاننا التحدث عن سياسة نقدية بالمعنى الحقيقي في الجزائر.

2.2 السياسة النقدية خلال الإنتقال إلى إقتصاد السوق (1986-2000)

أرغمت الصدمة النفطية في سنة 1986 السلطات الجزائرية على ضرورة إصلاح النظام المصرفي خاصة بعد النمو المفرط الذي عرفته الكتلة النقدية بفعل الاصدار النقدي غير المبرر وخطر عدم إسترداد القروض¹، حيث تميزت الفترة من 1986-1989 بمجموعة من الإصلاحات ضمن منظور الإقتصاد المخطط وهو بما يعرف بقانون القرض والبنك سنة 1986 حيث سمح هذا القانون بالتمييز بين نشاط كل من البنك المركزي والبنوك التجارية، وهذا من خلال الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية حيث أصبحت القرارات النقدية تتخذ وفقا لأهداف السلطات النقدية لا على أساس ما يتم وضعه في الخطط المركزية وأصبح تمويل الخزينة قائما على بعض القواعد حيث لم تعد الأخيرة حرة في اللجوء الى عملية التمويل بالعجز، أما في مجال الإئتمان للإقتصاد فقد أسندت هذه المهمة للبنوك ل يبقى دور الخزينة قاصرا على تمويل الإستثمارات العمومية المخططة مركزيا، الامر الذي نتج عنه نوع من الإستقلالية والمرونة في تعديل هيكل أسعار الفائدة الإسمي المطبق مع ضبط وتعديل إجراءات التعامل مع المؤسسات فيما يتعلق بشروط منح الائتمان²، ومن الإصلاحات التي جاء بها قانون القرض والبنك والتي من اهمها³:

- إعادة الإعتبار لدور البنك المركزي بإعتباره مركز النظام المصرفي والملجأ للإقراض؛

- تقليص دور الخزينة في تمويل الإستثمارات العمومية؛

- إعطاء حرية أكبر للبنوك التجارية في منح ومتابعة القروض؛

- تفعيل دور السياسة النقدية لاسيما في تحديد وتنظيم العرض النقدي وفق المتطلبات الإقتصادية؛

مع بداية سنة 1988 عرف النظام المصرفي إصلاحات إضطرارية لتتماشى مؤسساته وتنسجم مع قانون إستقلالية البنوك، والذي بموجبه أصبح للبنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الإستقلالية والتوازن المالي

¹ حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، مرجع سابق، ص138.

² بن علي بلعزوز، كتوش عاشور، دراسة لتقييم إنعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والافاق، جامعة تلمسان، 29/30 أكتوبر 2004، ص5.

³ بوغروس عبدالحق، دهان محمد، اثر التغيير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الإقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص106.

الفصل الثالث: مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

والمحاسبي¹. بالإضافة الى ذلك تعززت معالم السياسة الائتمانية للبنوك التجارية، كما تم إلغاء إلزامية التوطين لدى البنوك، وتأكيد الدور التمويلي للبنوك التجارية لمختلف الإستخدامات بعيدا عن خزينة الدولة. لكن رغم كل الجهود المبذولة ظلت السياسة النقدية بأدواتها المختلفة محتشمة إلى حد بعيد².

ولكن مع الإضطرابات التي أثرت على الإقتصاد الجزائري منذ سنة 1986، والتي تعزى أساسا إلى انخفاض أسعار النفط وظهور إختلالات في الإقتصاد الكلي، اضطرت السلطات الجزائرية إلى إجراء إصلاحات إقتصادية جذرية مالية ونقدية بما ينسجم مع متطلبات إقتصاد السوق وبالتعاون مع مختلف المؤسسات المالية الدولية. بما في ذلك صندوق النقد الدولي حيث سيقدم هذا الأخير المساعدة لدعم إعتقاد إصلاحات العناصر المتعلقة بتسيير السياسة النقدية، والتي سيتم تناولها مع الأخذ في الإعتبار أن الحكومة أصدرت خلال هذه الفترة القانون الجديد للنقد والقرض³ وإعتمدت خطة التكيف الهيكلي بعد الإتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي.

• السياسة النقدية في ظل سن قانون النقد والقرض لعام 1990

بعد المشاكل الإقتصادية التي تعرضت لها الجزائر وأدت إلى عدم الإستقرار الإقتصادي، حاولت الدولة بعد سنة 1989 معالجة هذه المشاكل فاتبعت سياسة نقدية بإعتبارها الوسيلة المزدوجة المبذولة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي والإتجاه نحو نظام يستند إلى ميكانيزمات إقتصاد السوق بإعتبار أن السياسة النقدية هي إحدى محاور الإصلاحات الإقتصادية وهي إحدى الركائز الأساسية للسياسات الإقتصادية التي تمكنها من مراقبة التضخم وتنظيم سوق الصرف وتحقيق الإستقرار النقدي⁴، حيث أدخلت تعديلات جذرية على طريقة عمل القطاع المالي في الفترة ما بين 1989-1991⁵، لذا كان من الضروري تحويل النظام المالي من مجرد ناقل للأموال من الخزانة نحو المؤسسات العامة، إلى نظام يلعب دورا نشطا في تعبئة الموارد وتخصيصها، وتمثلت العناصر الرئيسية لهذا التحول في التحرك نحو استخدام أدوات السياسة النقدية القائمة على إعتبارات السوق وتحرير أسعار الفائدة، والتحرير التدريجي لمعاملات الحساب الجاري والرأسمالي وإعتقاد سياسة أكثر مرونة إتجاه سعر الصرف.

¹ طرش الطاهر ، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص194.

² بوعتروس عبدالحق، دهان محمد، اثر التغيير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الإقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص109.

³ حسين رحيم، الإقتصاد المصرفي : مفاهيم، تحاليل، تقنيات، مرجع سابق، ص 102.

⁴ بوعشة مبارك، السياسة النقدية وأثار تخفيض العملة الوطنية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد6(2)، الجزائر، 1999، ص82.

⁵ حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، مرجع سابق، ص137.

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

قبل التسعينيات من القرن الماضي، كان الإقتصاد الجزائري يعتمد فقط على التمويل المصرفي لأنه لم يكن هناك سوق مالي، وقد حدثت نقطة تحول على مستوى المنظومة المصرفية في سنة 1990 بصدور قانون النقد والقرض والذي يعتبر قانونا محوريا في تاريخ الإقتصاد الجزائري بسبب التعديلات التي أدخلها. وهي آلية للمساعدة في الإصلاحات الإقتصادية المضطلع بها منذ سنة 1988، وتنظيم النظام المصرفي والنقدي وحسن سيره من أجل إستعادة أفضل الظروف للإنتقال إلى إقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية¹. فقد شهدت الجزائر عملية نقل الإقتصاد الجزائري نحو إقتصاد السوق. وفي ظل مساهمات هذا القانون المثلثة في أهدافه وكذلك التغييرات المؤسسية والتشغيلية التي أحدثها في النظام النقدي، وتحليل سلوك السياسة النقدية من حيث الأهداف وإختيار الأدوات. فالأهداف الرئيسية المشار إليها في هذا القانون هي أوامر نقدية ومالية وإقتصادية. تهدف الفئة الأولى إلى زيادة تعزيز دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية وسعر الصرف وإدارة الدين الخارجي بإنشاء مجلس النقد والقرض²، من خلال تكليفه بإماتيز إصدار النقود الورقية، وسلطة السيطرة على البنوك الأخرى، والتدخل النشط في السوق (وظيفة بنك البنوك)، وبالتالي فإنه يهدف إلى فتح النظام المصرفي للمستثمرين الأجانب، والسماح للوكلاء الإقتصاديين بإعادة تمويل أنفسهم من مصادر مختلفة، من خلال إنشاء سوق مالي. أما بالنسبة للأهداف الإقتصادية فهي مسألة وضع حد لجميع التدخلات الإدارية في القطاع المالي والمصرفي، ومن خلال فتح وتشجيع الإستثمار الأجنبي، كما كان قانون النقد والقرض يهدف إلى الحد من البطالة.

• مشاركة قانون النقد والقرض في إستقلالية البنك المركزي

هذا القانون هو نقطة تحول حاسمة في عملية الإصلاحات الإقتصادية، فهو يتولى مسؤولية الاتجاهات الجديدة ولا سيما زيادة إستقلالية البنك المركزي ، ويهدف إلى تحقيق الأهداف الرئيسية، وتستند إجراءات قانون النقد والقرض إلى مبدأ إستقلال البنك المركزي، حيث أعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والإئتمان في ظل إستقلالية واسعة من خلال إلغاء القوانين السابقة التي أخضعت السلطة النقدية للسلطة العامة³، بهدف إنشاء منطق نقدي سليم، مع وجود سلطة حقيقية من حيث خيارات السياسة النقدية (مع الأهداف والأدوات الفعالة) مما يسمح بالتنظيم النقدي والإقتصادي البلد. والمهام الأربع المسندة إلى بنك الجزائر في إطار

¹ Bennisad Mohamed Elhocine, «la réforme économique en Algérie, ou l'indicible ajustement structurel», OPU, 2e édition, Alger, 1991, P132.

² مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2003، ص133.

³ صيد أمين، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، ط1، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2013، ص245

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

قانون النقد والقرض هي: إصدار وحدة العملة الوطنية، وبنك البنوك، ومصرف لسعر الصرف الأجنبي، ومصرف الدولة. حيث تمثلت أهداف قانون النقد والقرض الرئيسية في¹:

- تمكين المجال النقدي والمصرفي فيما يتعلق بالمجال الحقيقي؛
- تمكين المجال النقدي والمصرفي فيما يتعلق بمجال الميزانية؛
- وضع نظام بنكي على مستويين من خلال التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزع للبنك ؛
- إنشاء هيئة الرقابة المصرفية بمسمى الهيئة المصرفية؛
- إنشاء سلطة نقدية واحدة²؛

حيث يستند القانون 90-10 إلى مبدأ إستقلال البنك المركزي، وقد ألغى جميع القوانين التي سبقته والتي وضعت السلطة النقدية تابعة مباشرة إلى السلطة العامة.

• انعكاسات قانون القرض والنقد في عملية التحول النقدي

ومن بين المساهمات الرئيسية لقانون القرض والنقد، فيما يتعلق بانتقال الإقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق، تمكين المجال النقدي والمصرفي فيما يتعلق بمجال الميزانية والمجال الحقيقي. وهذا بإلغاء القروض من البنك المركزي إلى الخزانة العامة من الآن فصاعدا، مع منح البنك المركزي للخزينة مكشوفات بالحساب الجاري لمدة اقصاها 240 يوما على اساس تعاقدية في حدود 05% من الإيرادات العادية للدولة، وتسدد هذه التسبيقات في اجل اقصاه 15 سنة³. وهكذا ساهم قانون النقد والقرض في زيادة وتطوير السوق النقدية.

• أهداف وأدوات السياسة النقدية بموجب قانون النقد والقرض

تحدد الفقرة الأولى من المادة 35 من القانون 90-10 بوضوح أهداف السياسة النقدية. حيث ينص هذه الأخيرة " على أن مهمة البنك المركزي هي خلق والحفاظ في مجال النقد والإئتمان والتبادل وبأفضل الظروف لتنمية الإقتصاد الوطني، من خلال الإستفادة من إستخدام جميع الموارد الإنتاجية للدولة، مع ضمان الإستقرار الداخلي والخارجي للعملة"، وبالتالي كان الهدف النهائي للسياسة النقدية خلال هذه الفترة هو خفض معدل التضخم من خلال الحفاظ على نمو محدود للأسعار وضمان إستقرار سعر صرف العملة الوطنية. ولتحقيق هذا الهدف حددت السياسة النقدية هدفين وسيطين هما: السيطرة على التوسع في إجمالي M2 ومعدل نمو الإئتمان.

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص 184.

² لطرش الطاهر، تقنيات البنوك: دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع اشارة لتجربة الجزائرية، مرجع سابق، ص196.

³ مفتاح صالح، وسائل السياسة النقدية في الرقابة على الكتلة النقدية، مجلة العلوم الانسانية، المجلد8(14)، الجزائر، 2008، ص34.

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

ولتحقيق هذه الأهداف من الضروري اللجوء إلى أدوات السياسة النقدية التي شهدت تطورا كبيرا خلال هذه الفترة ما يسمى بفترة الإصلاح. وتمثل أهداف قانون 90-10 الى¹:

- التنمية المنظمة للإقتصاد الوطني؛
 - إستخدام جميع الموارد الإنتاجية للبلد المقابلة للعمالة الكاملة؛
 - الإستقرار الداخلي والخارجي للعملة بالنسبة لإستقرار الأسعار وسعر الصرف؛
- وبالتالي كان الهدف الأساسي للسياسة النقدية خلال هذه الفترة هو الحفاظ على إستقرار الأسعار ، أي تحقيق زيادة محدودة في التضخم، يجب التأكيد على أن مثل هذا الإختيار بشكل أو بآخر واضح خلال فترة الإستقرار والتكيف الهيكلي حيث كان توافيقا بين (السلطة التنفيذية ، البنك المركزي تحت رعاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي). ولتحقيق هذا الهدف حدد البنك المركزي هدفين مشتركين:
- السيطرة على معدل نمو المعروض النقدي والإئتمان الخارجي؛
 - أسعار الفائدة.

وتحقيقا لهذه الغاية ينص هذا القانون على مختلف التقليدية للسياسة النقدية وهي:

- إعاد خصم؛
- السوق المفتوحة من خلال بيع وشراء الأسهم والسندات العامة والخاصة؛
- الإحتياطي الإلزامي حيث أوصى القانون 90-10 في المادة 93 بما يلي: "يجوز للبنك المركزي أن يطلب من البنوك أن تودع لديه، في حساب مجمد بفائدة أو بدون فائدة، إحتياطيا محسوبا إما على جميع الودائع أو على فئة منها أو على جميع استثماراتها أو على فئة معينة منها، بالعملة الوطنية والأجنبية على حد سواء. يشار إلى هذا الإحتياطي الإلزامي ان لا يجوز أن يتجاوز الحد الأدنى لمعدل الإحتياطي من حيث المبدأ 28% من المبالغ المستخدمة على أساس الحساب. ومع ذلك يجوز للبنك المركزي تحديد سعر أعلى إذا كانت هناك ضرورة مبررة حسب الأصول.

• السياسة النقدية خلال الفترة الانتقالية (1990-1993)

تميزت هذه الفترة بالركود التضخمي حيث اتبع التضخم والبطالة اتجاها تصاعديا من ناحية، ومن ناحية أخرى تراجع النمو الإقتصادي وأدى العجز المتزايد في الميزانية المصحوب بتطور مفرط في المعروض النقدي إلى تغذية التضخم. هذا العجز في الميزانية وكذلك السحب على المكشوف من البنوك، لم يمثل الأخير في الواقع سوى عجز شبه في الميزانية، مما أدى إلى إنشاء نقود تلقائية بدون نظير حقيقي، والتي تتحول بسرعة إلى

¹ ابوبكر خوالد، تقييم اصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وابرز التعديلات الطارئة عليه، مجلة العلوم السياسية والقانونية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسة الاقتصادية، المجلد2(7)، برلين، ألمانيا، 2018، ص189.

الفصل الثالث: مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

عجز في الميزانية وأخيرا إلى دين عام. حيث إستمرت الكتلة النقدية في الإرتفاع بإنتقالها من 343 مليار دج سنة 1990 إلى 627.42 مليار دج سنة 1993 بنسبة 22% حيث أدت سياسة التوسع والدعم الحكومي إلى زيادة الإصدار النقدي لتغطية العجز على الميزانية العامة، كما أدى التوسع النقدي السريع إلى بروز ضغوط تضخمية ساهمت في إنخفاض قيمة الدينار¹، أما معامل الإستقرار النقدي فقد عرف إنخفاضا من 0.36 إلى 0.37% وهذا بسبب الإنكماش الحاد في الإقتصاد خلال السنوات 1990-1991 وبعد سنة 1992 عرفت نوع من الإستقرار النقدي². أما فيما يخص معدل التضخم فقد إستمر في الإرتفاع ليصل إلى 26.5% سنة 1992، ثم في سنة 1993 إنخفض ليصل إلى 18.7%³.

حيث ويبدو لنا أن هذه الفترة الإنتقالية عانت من تدهور في جميع جوانب الإقتصاد الكلي. بالنظر إلى الوضع الإقتصادي العام، كانت الأداة الوحيدة التي بقيت في أيدي البنك المركزي هي إعادة الخصم، والتي لا يمكن إستخدامها كما هي وكان من الضروري إدخال الحد الأقصى من قبل البنك. ونتيجة لذلك أصبحت إعادة جدولة الديون الخارجية ضرورية، وهو ما لا يمكن تحقيقه بدون مساعدة مؤسسات دولية، مما أسفر عن برنامج مزدوج "تنشيط الإقتصاد الكلي" و "التكيف الهيكلي".

وبوجه عام كانت الحالة الإقتصادية في نهاية عام 1993 على النحو التالي⁴:

- إستمرار التدهور الإقتصادي (-2.1%) ؛
- إرتفاع معدل البطالة (+ 27%)؛
- النمو السريع للعرض النقدي (+ 21%)؛
- إبراز الإتجاهات التضخمية (+ 20%)؛
- تقادم عجز الميزانية (-8.7% من الناتج المحلي الإجمالي).

• السياسة النقدية خلال فترة التكيف الهيكلي 1994-1998:

ومن أجل إحتواء الأزمة التي ازدادت سوءا في بداية سنة 1994 والتي إتسمت بسياق تضخمي للغاية ناجم عن عجز الميزانية وتدهور ميزان المدفوعات، تعين على السلطات أن تحدد برنامجا واسعا للتكيف الهيكلي، بدعم من صندوق النقد الدولي. وفي ظل هذه الظروف المالية والنقدية الكارثية وقعت الجزائر على

¹ مدوخ ماجدة، وصاف عتيقة، أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مداخلة مقدمة ضمن اشغال المؤتمر العالمي حو الاداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 08-09 مارس 2005، ص 310.

² بشيشي وليد، مجلح سليم، اثر السياسات النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2014، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد(17)، الجزائر، 2017، ص76.

³ مصيطفى عبداللطيف، بلعور سايمان، النظام المصرفي بعد الإصلاحات، مداخلة مقدمة ضمن اشغال الملتقى الوطني الاول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الممارسة التسوية، المركز الجامعي بشار، يومي 20-21 افريل 2004، ص 122.

⁴ Mohamed-Chérif Ilmane, « De l'autonomie de la Banque Centrale : avec étude du cas de la Banque d'Algérie », Revue Algérienne Des Sciences Juridiques, 41(2), univercité d'alger, 2004, p31.

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

برنامج التكيف الهيكلي مع صندوق النقد الدولي. والهدف من برنامج التكيف الهيكلي هو تصحيح الإختلالات الإقتصادية الكلية والنقدية، وتحرير النظام الإقتصادي، وتعزيز قانون النقد والقرض. حيث تضمن تنفيذ مجموعة من الأهداف الخارجية والداخلية¹:

- تخفيض عبئ خدمة الدين الخارجي إلى مستوى يمكن أن يتحمله ميزان المدفوعات؛
- ضبط (تقييم) سعر صرف الدينار؛
- إحتواء التوسع في المعروض النقدي، ضمن حدود معقولة من أجل إبطاء وتيرة التضخم؛
- تخفيض عجز الخزينة العامة بشكل كبير.

أما فيما يخص بالكتلة النقدية فقد واصلت الإرتفاع لتصل الى 723.51 مليار دج سنة 1994 حيث إتبعته الحكومة سياسة نقدية تقييدية من خلال تقليص حجم الإنفاق العام المقدم للمؤسسات وتجميد الأجور وتخفيض قيمة العملة وإبرام اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في إطار برنامج التعديل الهيكلي والذي كان يهدف إلى الحد من نمو الكتلة النقدية، حيث بلغ معامل الاستقرار النقدي خلال الفترة ب 0.3% وهذا مايدل على بداية انكماش في الإقتصاد وتنفيذ الإجراءات لمواجهة التضخم²، حيث إنخفض هذا الخير سنة 1996 ليلبغ نسبة 18.7% ليواصل الإنخفاض سنة 1997 وبلغ 5.7%³.

حيث قام بنك الجزائر بتطبيق أدوات السياسة النقدية وإعادة تمويل البنوك التي تضمنت تفاصيل حول الأدوات والأهداف الجديدة للسياسة النقدية في تلك الفترة والمتمثلة في:

- الهدف النهائي هو السيطرة على التضخم؛
- لتحقيق هذا الهدف النهائي يتم طرح هدف وسيط مزدوج وهو الحد من نمو عرض النقود ونمو الإئتمان؛
- ولتحقيق هذا الهدف الوسيط المزدوج، نشأ هدف تشغيلي مزدوج، يتمثل في وضع حد أقصى لنمو الأصول الخارجية للبنك المركزي وأصول البنوك.

أما بالنسبة لبرنامج التعديل الهيكلي الثاني من 1995-1998 كانت الأهداف الرئيسية:

- الحفاظ على نتائج برنامج تحقيق الإستقرار وتعزيزها؛
- إحياء النمو الإقتصادي الذي سيكون مستقرا ومستداما وذا محتوى عال من العمالة؛
- وإستمرار وتعميق الإصلاحات الهيكلية.

¹ بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية، مرجع سابق، ص11.
² بوزعرور عمار، السياسة النقدية واثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية - حالة الجزائر 1990-2005، اطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، ص190.
³ بشيشي وليد، مجلخ سليم، اثر السياسات النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2014، مرجع سابق، ص77.

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

وفي حين أن النتائج التي تحققت نتيجة لهذا البرنامج لم تكن متوقعة حقا، إلا أنه سمح بالتأكيد بتوحيد نتائج البرنامج الأول، بينما فشل في إحياء الإستقرار والحد من البطالة. وقد مكن التطبيق المستمر للسياسات الدورية المتعلقة بالميزانية والسياسات النقدية بعد فترة التكيف الهيكلي من تعزيز النتائج خلال سنتي 1998 و1999.

ويمكن تلخيص النتائج الكمية الرئيسية التي تم الحصول عليها نتيجة لتنفيذ هذه السياسات في ما يلي¹:

- كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الذي كان من المتوقع أن يصل إلى 5% في سنتي 1996 و 1997، وتحقق منه 3.8% فقط و 1.2% فقط لنفس السنوات؛
- وتدهور معدل البطالة الذي كان من المفترض أن يستقر عند 23% و 22% في سنتي 1996 و1997، إلى 28% و 28.3%؛
- انخفض معدل التضخم بشكل حاد من حوالي 30% في سنة 1995 إلى 18.6% في سنة 1996 و5.7% في نهاية سنة 1997؛
- تحول رصيد الميزانية إلى إيجابي وبلغ 3% و 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي في سنتي 1996 و1997 على التوالي؛
- بلغت إحتياطيات النقد الأجنبي 4.2 مليار دولار و 8 مليارات دولار لكل من سنتي 1996 و 1997.

• موقف السياسة النقدية الجديد

مع إعتقاد البرنامج الهيكلي بدأت السلطات النقدية في تبني سياسة نقدية بالمعنى الحقيقي للكلمة. والواقع أن هذه السياسة كانت تقييدية وأدت إلى الحد من الإئتمانات الممنوحة للجهاز المصرفي (تجاه الدولة) وتلك الممنوحة للقطاع الإقتصادي الإنتاجي، مما أدى إلى خفض عرض النقود بالقيمة الحقيقية في مرحلة أولى والحد من نموه في مرحلة ثانية، ومن هنا تصبح السيطرة على خلق النقود أحد اهتمامات السياسة الإقتصادية حيث أعطيت السياسة النقدية دورا نشطا في الحد من الإختلالات الداخلية (التضخم) والخارجية (تخفيف عبء الدين الخارجي). والواقع أن أهداف السياسة النقدية خلال فترة تنفيذ البرنامج الهيكلي محددة في التعليمات 16-94 المؤرخة 9 أبريل 1994 بشأن أدوات السياسة النقدية وإعادة تمويل المصارف. وتتص الفقرة 05 من هذه التعليمات على أن "الهدف الرئيسي للسياسة النقدية هو بحكم الواقع التحكم في وتيرة التضخم من خلال جملة أمور منها المراقبة الحكيمة للتوسع النقدي والإئتماني فيما يتعلق بهدف الحد من التضخم و زيادة النمو. وتحقيقا لهذه الغاية تم وضع سقف لنمو صافي الأصول المحلية للنظام المصرفي وسقف نمو لصافي الأصول المحلية

¹ Mohamed-Chérif Ilmane, « De l'autonomie de la Banque Centrale : avec étude du cas de la Banque d'Algérie », op.cit, p33.

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

لبنك الجزائر". ولتحقيق الهدف النهائي الذي يتجسد في السيطرة على التضخم، تم طرح هدف وسيط مزدوج وهو الحد من نمو عرض النقود ونمو القروض، مع العلم أن تحقيق هذا الأخير ليس واضحا، وكان من الضروري تحديد الهدف التشغيلي المتمثل في وضع حد أقصى لنمو الأصول المحلية للبنك المركزي (القروض المقدمة إلى الدولة والبنوك) وتلك الخاصة بالبنوك (الإتمادات المقدمة للدولة والإقتصاد). ولتحقيق هذه الأهداف أدخلت أدوات جديدة غير مباشرة للسياسة النقدية إلى جانب الأدوات المباشرة القائمة. ويمكن تلخيص تكيف السياسة النقدية في الجزائر على أثر تجاربها السابقة مع برامج الإصلاح الإقتصادي يمكن ذكره بما يلي¹:

- التخلي عن أداة إنتقائية القروض لصالح المشروعات العامة، والتخلي عن فكرة تمويل القطاع العام فقط بحيث أصبح الجهاز المصرفي الوطني يمول القطاع الخاص بشكل كبير؛
- التحكم في معدلات التضخم حيث عرفت هذه الأخيرة إنخفاضا ملحوظا؛
- تميزت السياسة النقدية بغياب السوق المفتوح مما يدل على ضعف سوق ما بين البنوك؛
- التخلي عن نظام تثبيت الدينار وإعتماد نظام التعويم الموجه، مما حرر جزئيا قيمة العملة الوطنية وجعلها تقرب من قيمتها الحقيقية في السوق الموازي؛
- إتباع سياسة نقدية صارمة منذ سنة 1995 بمعدلات فائدة حقيقية بهدف تحفيز الإدخار المحلي.

• نتائج سياسة الاستقرار النقدي 1990-1999

وينبغي النظر إلى التغييرات التي طرأت على السياسة النقدية خلال هذه الفترة، بعد صدور القانون 90-10 وتنفيذ خطة التكيف الهيكلي في سنة 1994 التي يرأسها صندوق النقد الدولي، في سياق الإصلاحات والصعوبات التي يعاني منها الإقتصاد الجزائري، مع الأخذ في الإعتبار أن أهداف السياسة النقدية موجهة أساسا نحو إستقرار المتغيرات الإقتصادية الكلية (التضخم وأسعار الصرف). للقيام بذلك قام البنك المركزي بنشر أدوات مباشرة مثل سقف إعادة الخصم وإطار الائتمان وسقف سعر الفائدة.

حيث تميزت السياسة النقدية خلال هذه المرحلة بما يلي²:

- الأداء غير الفعال للسياسة النقدية خاصة خلال الفترة 1990-1993؛
- إتباع سياسة نقدية صارمة منذ سنة 1995 بمعدلات فائدة حقيقية بهدف تحفيز الإدخار المحلي؛
- السعي لتحسين ادوات السياسة النقدية، اذ تم ادخال أداة نظام الإحتياطي الإلزامي ينة 1994؛
- التحول نحو الرقابة غير المباشرة للسياسة النقدية من خلال سياسة السوق المفتوح؛

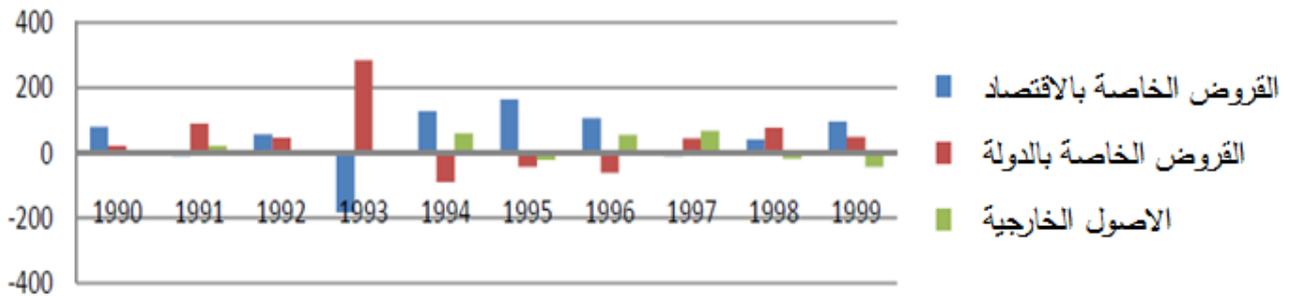
¹ رمضاني محمد، الانضباط النقدي في ظل الإقتصاد غير الرسمي وقضايا الإصلاح الاقتصادي، مجلة الاستيراتيجية والتنمية، المجلد 1 (1)، الجزائر، 2011، ص 41.

² بوعتروس عبدالحق، دهان محمد، اثر التغيير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الإقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص 110.

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

ومن تقييم المصادر التي كانت موضوع خلق النقود خلال هذه الفترة الإنتقالية، مع بيين الرسم البياني أدناه مصادر خلق النقود في الجزائر خلال فترة 1990-1999:

الشكل رقم (3-9): مصادر خلق النقود



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد إلى تقارير بنك الجزائر

من تحليل الرسم البياني أعلاه يمكننا أن نستنتج أن خلق النقود ينتج إلى حد كبير عن القروض الممنوحة للإقتصاد والتمويل النقدي لعجز ميزانية الخزنة مما يضمن إنفاذ المؤسسات العامة وكذلك الجزء الأكبر من الإستثمارات. ويبين الجدول التالي حجم العجز في ميزانية الجزائر خلال الفترة (1990-1999):

الجدول رقم (3-6): تطور موازين الخزنة (1990-1999)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الأرصدة الإجمالية مليار دينار جزائري	20.2	19.6	-12.2	-108	-65	-28	-75	-66.2	-108.2	16.5
رصيد الناتج المحلي الإجمالي	6.3	2.4	-1.2	-8.7	-4.7	-1.4	-2.5	-2.37	-3.23	-0.5

المصدر: إحصاءات من تقرير المنتدى الاقتصادي والنقدي. محاولة قياس تأثير اتفاقية الشراكة على أسعار

المنتجين والمستهلكين. 2004. ص 7.

وعلى الرغم من التدابير التي وضعت عشية إصدار قانون النقد والقروض في سنة 1990، والتي تنص على التقليل إلى أدنى حد من العجز في الميزانية، فإنها لم تسفر عن نتائج مرضية في هذا المجال. وكما يتبين من

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

الجدول أعلاه، إستمر العجز في الميزانية في الإتساع منذ سنة 1992 فصاعدا وتفاقم في سنة 1993 والذي قابله التوجهات التوسعية للسياسة النقدية والتي كانت تهدف بصفة أساسية الى تمويل عجز الميزانية حيث بلغ متوسط نمو الكتلة النقدية مايقارب 22.3%¹، وفي الفترة من سنة 1994 إلى سنة 1996 والتي تزامن هذه الفترة مع إعتماد البرنامج الهيكلي تراجع نمو السنوي للكتلة النقدية في متوسط قيمة 14.75% وهذا بسبب تطبيق سياسة نقدية انكماشية صارمة تهدف الى تخفيض من معدل التضخم الذي بلغ مستويات مرتفعة بسبب التوسع النقدي المفرط. ومع سنة 1998 عاد نمو الكتلة النقدية نحو التوسع وبلغ معدله سنويا بقيمة 42.8% ويرجع ذلك الى تنفيذ اتفاقيات إعادة الجدولة²، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المعطيات كان لها تأثير إيجابي على تطوير المجال النقدي.

• سياسة سعر الصرف:

سعر الصرف هو الهدف النهائي للسياسة النقدية، نظرا لدوره المهم للغاية في الإنفتاح الإقتصادي للبلدان. حيث خفضت الجزائر أسعار الصرف منذ سنة 1991 للحد من الطلب الكلي وخفض الواردات. كان منطوق من هذا التخفيض في قيمة العملة هو زيادة سعر الواردات والحد من الطلب على النقد الأجنبي اللازم لتمويلها. من ناحية أخرى لم يكن لهذه المقاربة أي تأثير على القدرة التنافسية الخارجية للجزائر، لأنها بلد أحادي المصدر وليس لديه إنتاج غير قطاع المحروقات والذي يسيطر على مجموع صادراته بنسبة 98%. ونتيجة لذلك فإن هذا التخفيض في قيمة العملة قد عرض المؤسسات الجزائرية للخطر، نظرا لزيادة ديونها الخارجية من جهة وإرتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج بسبب إنخفاض قيمة الدينار الجزائري.

• سياسة السيطرة على التضخم

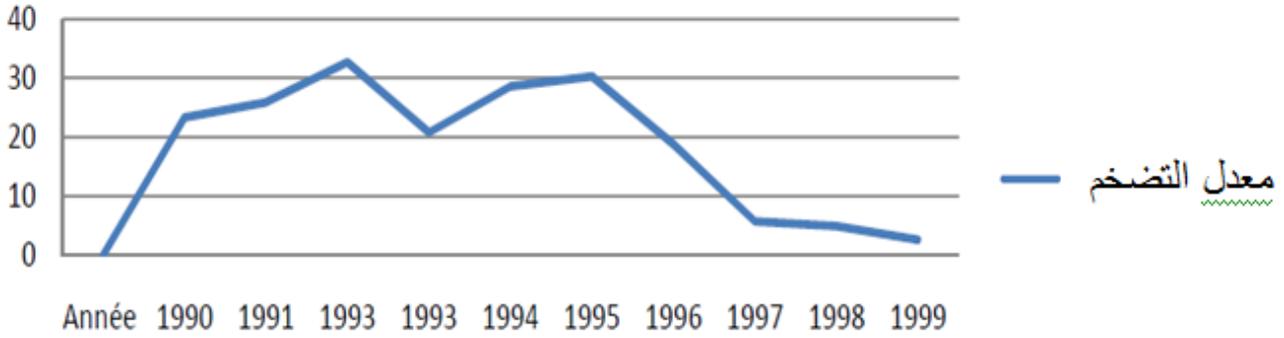
لم تتمكن السياسة النقدية الجديدة التي بدأت خلال هذه الفترة، بعد إصدار قانون النقد والقرض، من تهدئة الإتجاهات التضخمية التي هزت الإقتصاد الجزائري لسنوات ويرجع ذلك أساسا إلى حجم المعروض النقدي المتداول وكذلك إلى إنخفاض قيمة العملة وتحرير الأسعار (الزيادات في تكاليف الإنتاج وأسعار المنتجات المستوردة). منذ سنة 1996 فقد شهد الإقتصاد الجزائري بعض السيطرة على معدلات التضخم بسبب اعتماد سياسة جديدة أوصى بها صندوق النقد الدولي.

¹ بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال فترة 1990-2006، مجلة بحوث اقتصادية وعربية، المجلد 17(41)، لبنان، 2008، ص30.

² ابوبكر خوالد، تقييم اصلاح قانون النقد والقرض الجزائري و ابرز التعديلات الطارئة عليه، مجلة العلوم السياسية والقانونية، مرجع سابق، ص205.

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

الشكل رقم (3-10): تطور معدل التضخم في الجزائر (1990-1999)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد إلى بيانات بنك الجزائر

ركزت السياسة النقدية خلال هذه الفترة على مكافحة التضخم. ومع ذلك فإن النمو الإقتصادي هو هدف من الدرجة الثانية مخصص للسياسة النقدية. ولن يتعزز تحقيق هذا الهدف إلا من خلال تخصيص الموارد المالية ورأس المال البشري على النحو المناسب لتعزيز النمو. للقيام بذلك سنركز على تقييم دور السياسة النقدية في تمويل الإقتصاد.

عند قراءة البيانات الواردة في الشكل أعلاه ، نرى أن القروض الممنوحة للإقتصاد تنمو بشكل حاد، فقد إرتفعت من 993.7 مليار دج في سنة 2000 إلى 3585 مليار دج في نهاية سنة 2010. ومع ذلك فإنها تمثل في المتوسط 26 % من الناتج المحلي الإجمالي. معدل منخفض نسبيا بالنظر إلى الإحتياجات التمويلية للإقتصاد والموارد المتاحة للبنوك التجارية. وعلاوة على ذلك فإن هذا الضعف في الوساطة المصرفية تبرره طبيعة موارد البنوك التي تتكون عموما من ودائع قصيرة الأجل، مما يثير مشكلة تخصيصها للتمويل الطويل الأجل. ويعكس انخفاض نسبة الإئتمان إلى الإقتصاد إلى الناتج المحلي الإجمالي الصعوبات التي تواجهها الشركات في تلبية احتياجاتها الإستثمارية وفي تمويل النمو الإقتصادي والذي لا يزال ضعيفا.

إن درجة كفاية إدارة السياسة النقدية في الجزائر منذ الإستقلال مع الأهداف المحددة لكل فترة لم تكن مرضية. وتمثلت النتائج النهائية عن السياسة النقدية في الجزائر في المرحلة من 1962-2000 في:

من سنة 1962 إلى سنة 1989 (فترة التخطيط) لا يمكننا التحدث عن سياسة نقدية في الجزائر حيث يتم إدارة النظام الإقتصادي وتخطيطه مركزيا، مع اتخاذ جميع القرارات ذات الصلة على المستوى الوطني. يتم إستخدام النقد كأداة لتنفيذ خطط الإستثمار. في أعقاب صدمة النفط في سنة 1986 والتي أدت إلى عجز كبير في الميزانية، تم دفع سلطات البلاد إلى تبني إصلاحات، لا سيما من الناحية النقدية والتي حدثت منذ سنة 1990. وخلال فترة الإنتقال إلى إقتصاد السوق من سنة 1990 إلى سنة 1999، كان بنك الجزائر مسؤولا عن

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

تنفيذ سياسة نقدية تهدف إلى إستعادة التوازنات الداخلية والخارجية. ولم يتحقق ذلك إلا بعد إعتماد البرنامج الهيكلي الذي تم التفاوض عليه مع صندوق النقد الدولي، والذي أدى إلى تحسين النتائج النقدية والمالية. تم ضغط معدل التضخم من 31.62% في سنة 1992 إلى 2.6% في سنة 1999، وبدأت أسعار الفائدة في الانخفاض وأصبحت إيجابية من سنة 1997. ولكن في الوقت نفسه ترافق تشديد السياسة النقدية وإنخفاض سعر الصرف مع غلق معظم المؤسسات العامة وإنخفاض الإستثمار مما أدى إلى توليد معدل نمو منخفض للغاية (أقل من 3%). هذه العيوب المستمدة منه تشكل حدودا بسبب تشديد السياسة الإقتصادية.

ويؤكد تطور الوضع النقدي خلال الفترة 2000-2019 إستمرار الزيادة في الأصول الخارجية، مما مكن الخزينة من تخفيض ديونها تجاه النظام المصرفي، مما أدى إلى فائض السيولة. وللوقاية من التضخم طبق بنك الجزائر سياسة القواعد مستهدفا معدل سقف قدره 3%. ومع ذلك نرى أن معدلات التضخم تتجاوز معدلاتها المستهدفة بشكل متكرر. أما بالنسبة لنتائج القطاع الحقيقي، فإن هذا الأخير بعيد عن التقدير، كما يتضح من معدل النمو الإقتصادي الذي يتذبذب حول 3%، والذي يرجع أساسا إلى عدم قدرة الجهاز المصرفي على دعم تمويل الشركات العامة والخاصة على الرغم من السيولة الفائضة المتاحة للأخيرة.

وعلاوة على ذلك فإن تحقيق الرخاء الإقتصادي والإستقرار النقدي ليس مسألة تتعلق بالسياسة النقدية. كما يجب أن تكون مصحوبة بسياسة ميزانية يمكن أن تضمن تخصيص أفضل للإنفاق العام وسياسة سعر الصرف التي تجعل من الممكن استعادة القوة الشرائية للعملة الوطنية.

3.2 السياسة النقدية خلال المرحلة (2000-2020)

وفي أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وفي أعقاب الجهود التي بذلتها السلطات النقدية، إزداد التحسن في السياق المالي الكلي وعودة الإستقرار الإقتصادي خلال عام 2002. وقد مكن ذلك من مواجهة حالة السيولة العالية في البنوك التي بدأت تتشكل في النصف الثاني من عام 2001. وكانت السياسة النقدية تدار بشكل مستقل في سياق الإقتصاد الكلي الذي يتسم بما يلي¹:

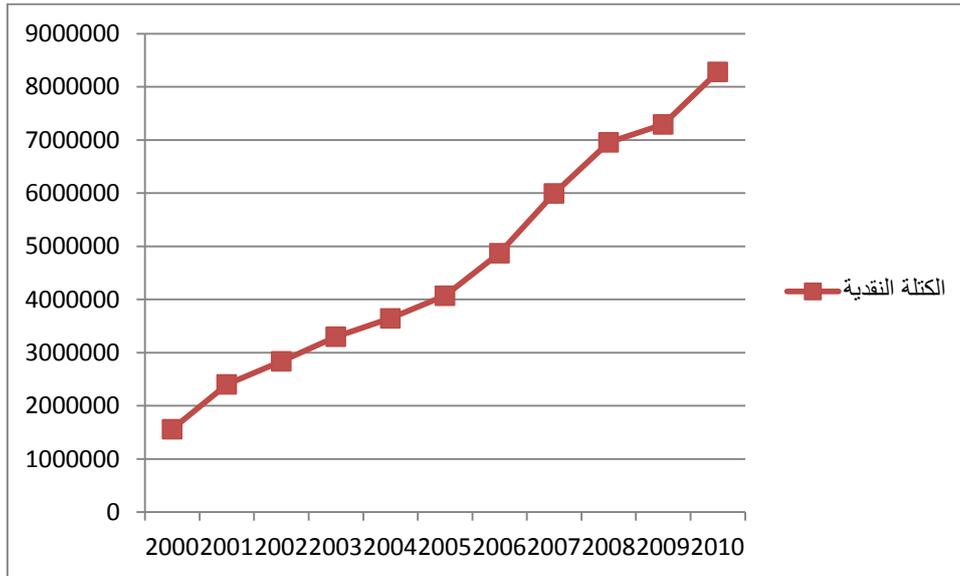
- تضخم معتدل ومستقر بشكل ملحوظ؛
- فائض كبير في الحساب الجاري؛
- النمو الإقتصادي الإيجابي وإن كان متواضعا نسبيا ولكنه تدريجي؛
- معدل بطالة مرتفع جدا.

¹ بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال فترة 1990-2006، مرجع سابق، ص32

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

حيث واصل نمو الكتلة النقدية مساره نحو الارتفاع سنة 2001 ليصل الى 2403.5 مليار دج مقابل 1556.4 مليار دج سنة 2000، حيث عرفت الفترة تجسن في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية مع بداية برنامج الانعاش الاقتصادي سنة 2001 والذي خصص له غلاف مالي قدر 520 مليار دج ، وإستمر نمو الكتلة النقدية بعد ذلك في سنة 2002 لتنتقل الى 2901.5 مليار دج ثم 4070.4 مليار دج سنة 2005 ثم الى 7292.7 مليار دج سنة 2009 ويرجع ذلك لمواصلة الدولة انتهاج برامج التنمية الاقتصادية حيث قدر الغلاف المالي خلال فترة 2005-2009 مايعادل 8000 مليار دج، أما بخصوص نسبة التضخم فقد إرتفعت سنة 2001 الى 4.2% بسبب تطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي ثم مواصلة إستمر الإرتفاع إلى غاية 2009 ليلغ 5.7% وهذا بسبب سياسة نقدية توسعية المنتهجة، ومع دخول سنة 2010 تراجع معدل التضخم الى 3.91% ويعود ذلك التحسن الى سعر الصرف الفعلي الحقيقي وتراجع معدل التضخم المستورد¹. حيث الشكل رقم (3-11) يوضح تطور الكتلة النقدية في الجزائر من 2000 - 2010:

الشكل رقم (3-11): تطور الكتلة النقدية في الجزائر 2000-2010



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد بمعطيات البنك الدولي

حيث مكنت سياسة الرقابة الصارمة على السيولة أن تمكن السلطات النقدية من منع تطور القروض المصرفية المتعثرة ومن إحتواء مخاطر الضغوط التضخمية الخطيرة القائمة بالفعل من خلال تنفيذ برنامج العلاقات الإقتصادية والإجتماعية. ودعم الامر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقروض قواعد حسن الأداء في مجال صياغة السياسة النقدية وإدارتها، حيث حددت صلاحيات مجلس النقد والقروض

¹ حريري عبد الغني، انساعد رضوان، السياسة النقدية في الجزائر من سياسة الكبح الى التحرير وانعكاساتها على السوق النقدية، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد1(1)، 2017، ص 123.

الفصل الثالث: مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

بوضوح الإطار القانوني الجديد الذي يخول له تحديد السياسة النقدية وقواعد إدارتها ومتابعتها وتقييمها¹. حيث حدد معدل التضخم المستهدف بأقل من 3%².

تضمن الإحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي التي يحتفظ بها بنك الجزائر العرض النقدي للإقتصاد الوطني. وهي مصدر لتوليد الأموال من خلال تسييل موارد النقد الأجنبي المعادة إلى الوطن والتنازل عنها لبنك الجزائر. يظهر تحليل الوضع النقدي الموحد، الذي يتكون من المجاميع النقدية والإئتمانية، أن تطور الوضع النقدي مستمد من تطور إجمالي صافي الأصول الأجنبية كعامل فعال. خاصة منذ سنة 2005 تجاوز صافي الأصول الأجنبية السيولة النقدية للإقتصاد الوطني.

تظهر الأصول الخارجية بشكل أساسي التي تغذي المعروض النقدي. صافي الأصول الأجنبية في الميزانية العمومية لبنك الجزائر يرتفع بشكل حاد. ويرجع ذلك إلى التغيرات في الإحتياطات الرسمية المدارة. وإستمرت الزيادة في صافي الأصول الأجنبية، التي لوحظت في سنة 2001، في سنتي 2002 و2003، لتصل إلى 1755.7 مليار دج (22 مليار دولار) في ديسمبر 2002 و 2266 مليار دج (29 مليار دولار) في سبتمبر 2003³.

يظهر سنة 2004 أن صافي الأصول الأجنبية، الذي بلغ 3018.6 مليار دج مقابل 2342.7 مليار دج في سنة 2003، كان المصدر الغالب لخلق النقود في النظام المصرفي. لاحظ الإنخفاض المسجل بنسبة 14.3% في صافي الأصول المحلية. بلغ صافي الأصول الأجنبية في سنة 2005 اي 4179.4 مليار دج مقابل 3119.2 مليار دج في سنة 2004 بزيادة قدرها 40%.

وارتفع إجمالي صافي الموجودات الأجنبية في الوضع النقدي الموحد إلى 6419.4 مليار دج في نهاية جوان 2007 مقابل 5515.1 مليار دج في نهاية ديسمبر 2006، متجاوزا عرض النقود وتعزى الزيادة في المعروض النقدي إلى تسييل الأصول الأجنبية، التي يدفع جزء كبير منها إلى الخزينة في شكل ضرائب نفطية، في حين أن الباقي يؤدي إلى زيادة ودائع سوناطراك.

من حيث الأطراف المقابلة لعرض النقود، فإن إجمالي الإئتمان للإقتصاد يأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية فيما يتعلق بصافي الأصول الأجنبية. وزاد الإئتمان المحلي بنسبة 12% في سنة 2002، مما يعكس إنتعاشا في الإئتمان المقدم للإقتصاد وإستقرارا في صافي الإئتمان المقدم للدولة. فقد ولدت زيادة بنسبة 41.4% في نسبة الإئتمان المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، مما أعادها إلى مستواها في سنة 2000 بعد

¹ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، الجزائر، 2009، ص209.
² تشوكتش كبير حسن، بوشامة مصطفى، تقييم أداء السياسة النقدية في ظل تقلبات اسعار النفط في الإقتصاد الجزائري للفترة 2001-2015 باستخدام مقاربة اشعة الانحدار الذاتي الهيكلية SVAR، مجلة الأبداع، المجلد(7)8، الجزائر، 2017، ص68.
³ رايس فضيل، تحولات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مجلة الباحث، المجلد10(10)، الجزائر، 2012، ص 76.

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

إنخفاض قدره 2.5 نقطة مئوية في سنة 2001. ومع ذلك بحلول سبتمبر 2003، إنخفض الإئتمان المحلي إلى مستوى أدنى بلغ 1787 مليار دج (22.9 مليار دولار)، بعد إنكماش الإئتمان المقدم للدولة.

ومع إنخفاض الإئتمان المحلي بنسبة 13.4 % في سنة 2004، إنخفض صافي القروض المقدمة إلى الدولة بنسبة 77 %، في حين نمت القروض المقدمة إلى الإقتصاد بنسبة 6 %. وفي النصف الأول من سنة 2007، زادت القروض بنسبة 5.5 % مقارنة بنسبة 5.3 % في النصف الأول من سنة 2006، عندما نمت القروض بنسبة 12.2 %.

أما عرض النقود (M2) فقد إرتفع بشكل حاد في سنة 2001 بنحو 23%. وتفسر هذه الزيادة بالنمو القوي في الودائع لأجل بالدينار والودائع بالعملات الأجنبية الناتجة عن زيادة المدخرات المالية للشركات في قطاع المحروقات. تميز سنة 2002 بتباطؤ نمو النقود إلى معدل 17.3% من حيث عرض النقود M2. وإستمر هذا التباطؤ في سنة 2003 حيث بلغ نمو M2 12% في سنة 2003 (تم قياسه من سبتمبر 2002 إلى سبتمبر 2003)، وبالتالي عاد إلى معدلات النمو المعتدلة نسبيا (12% إلى 13%) التي تحققت في سنتي 1999 و2000.

نما المجموع النقدي M2 بنسبة 15.8% في سنة 2004 ، ويرتبط بشكل أساسي بنمو المعروض النقدي بالمعنى الدقيق للكلمة (M1) بنسبة 26.3%. ويرجع هذا التسارع إلى تطور النقود الورقية وودائع الخزنة والحسابات البريدية الجارية أكثر من تطور الودائع تحت الطلب في البنوك. وقدر المعروض النقدي M2 ب 3,738 مليار دج في نهاية سنة 2004.

تميز النصف الأول من سنة 2007 بنمو قوي في علامات النقود بمعنى عرض النقود (M2). ونمت M2 بنسبة 12 % مقارنة بنسبة 5.7 % فقط في النصف الأول من سنة 2006. ويتعلق النمو النقدي الكبير المسجل في النصف الأول من هذه السنة بودائع القطاع العام، بعد تأثير تسهيل عائدات صادرات سوناطراك النفطية.

يشير الوضع النقدي الموحد إلى أن الخزنة هي دائنة للنظام المصرفي، لم تعد منذ نهاية ديسمبر 2004، مما يعكس أهمية مخزون المدخرات المالية للخزنة، المتأصلة في صندوق تنظيم الإيرادات. وهكذا بلغت ودايع الخزينة لدى بنك الجزائر 3597.9 مليار دج في نهاية جوان 2007 مقابل 3222.6 مليار دج في نهاية السنة 2006، بعد تطور من 1029.3 مليار دج في نهاية السنة 2004 إلى 2082.2 مليار دج في نهاية السنة

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

2005 وتأتي هذه المدخرات المالية للخزينة من الضرائب النفطية، يخصص جزء منها لصندوق تنظيم الإيرادات¹.

ويشير تحليل الهيكل الإئتماني حسب القطاع القانوني إلى أن نسبة أكبر من التدفقات الإئتمانية قد خصصت للقطاع الخاص في السنوات الأخيرة. وبلغت نسبة القروض القائمة 53.5 % في نهاية جوان 2007 (1125.6 مليار دج)، مقارنة بنسبة 52.9 % في نهاية سنة 2006 (1057 مليار دج)، بعد أن ارتفعت من 42.6 % في نهاية سنة 2003 (588.5 مليار دج) إلى 50.4 % في نهاية سنة 2005 (897.3 مليار دج).

ومن أجل وضع تمويل بنكي مناسب للاقتصاد، يطبق بنك الجزائر سياسة نقدية مع تخصيص موارد غير تضخمية، من خلال تنظيم السيولة الفائضة في سوق النقد. وبما أن مصرف الجزائر لم يكن قادرا على إستخدام جميع أدوات السوق لإدارة السياسة النقدية (السوق المفتوحة)، فقد إعتد على إستخدام أداة الحد الأدنى من الإحتياطيات، وعلى إستئناف السيولة عن طريق العطاءات، لإمتصاص جزء من السيولة الفائضة لدى المصارف. واحتواء نمو المعروض النقدي.

ومن أجل معالجة السيولة الفائضة في سوق النقد بين البنوك وإقامة رقابة فعالة على السيولة المصرفية، واصل مصرف الجزائر زيادة حجم عمليات إسترداد السيولة في سوق النقود. وقد بدأت عمليات الإستحواذ على السيولة عن طريق الدعوة إلى المناقصة في أفريل 2002 بمبلغ 100 مليار دج إلى 250 مليار دج في ديسمبر 2003 مقابل 129.7 مليار دج في ديسمبر 2002.

وقد مكنت هذه العملية، إلى جانب زيادة نسبة الإحتياطي اللازم، من الحد من نمو السيولة الفائضة للمصارف، التي تمت زيادة ودائعها لدى بنك الجزائر من 611 مليار دج في نهاية سنة 2003 إلى 713.5 مليار دج في نهاية سنة 2004. في جوان 2007 رفع بنك الجزائر حجم إسترداد السيولة إلى 1100 مليار دج مقابل 450 مليار دج في نهاية ديسمبر 2006.

أما في ما يخص الحد الأدنى من الإحتياطيات ولتعزيز الإنكماش في السيولة الزائدة في ديسمبر 2002، تم رفع نسبة متطلبات الإحتياطي إلى 6.25 % من 4.25 % سابقا. وكان بنك الجزائر قد رفع حجم الإحتياطي المطلوب من 64.9 مليار دج في سنة 2001 إلى 109.5 مليار دج في سنة 2002 و 126.7 مليار دج في سنة 2003. وقد تم دفع تكاليف الإحتياطي منذ سنة 2005 بنسبة 1% بدلا من 1.25% في سنة 2004. وفي نهاية سنة 2005، بلغ إجمالي الإحتياطيات 56.2 مليار دولار أمريكي.

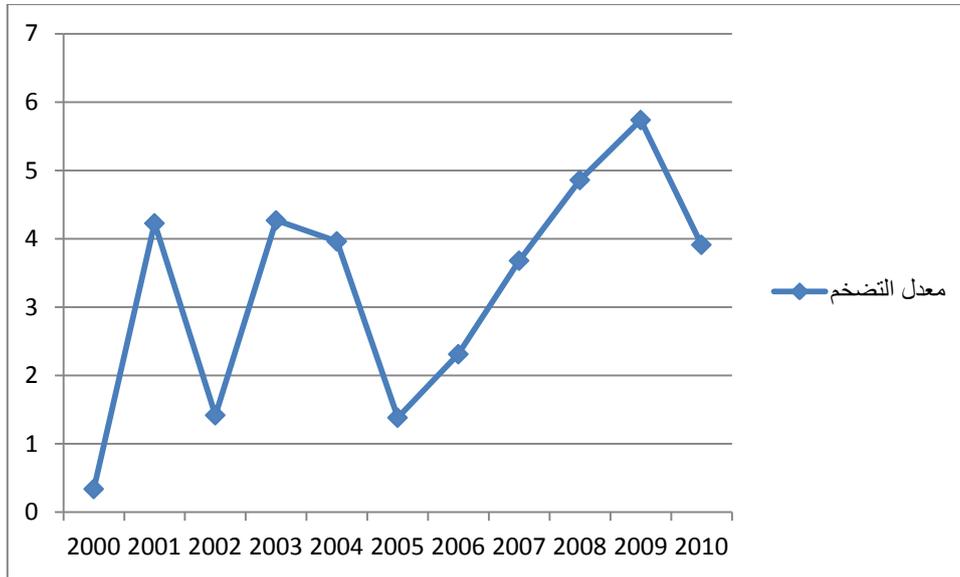
¹ بنك الجزائر، الاتجاهات النقدية والمالية في النصف الأول من سنة 2007، ص210.

الفصل الثالث: مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

لم يكن من الممكن إستخدام عمليات السوق المفتوحة (شراء وبيع السندات الحكومية من قبل بنك الجزائر) منذ سنة 2002 كأداة غير مباشرة ونشطة للسياسة النقدية وبالتالي لتنظيم السيولة المصرفية في سوق النقود. ولا يزال دور هذا الصك مهما محتملا. ولم يتسن إستخدام الأدوات غير المباشرة الأخرى للسياسة النقدية (إعادة الشراء وتقديم الإئتمانات) خلال سنة 2005، كما حدث في الفترة من 2002 إلى 2004. ومن حيث الأداء في إدارة السياسة النقدية، مكنت الأدوات التي نفذها بنك الجزائر من السيطرة على التضخم في سياق الإقتصاد الكلي الذي يتسم بالسيولة الفائضة منذ سنة 2002.

كان الهدف من السياسة النقدية هو السيطرة على سيولة الإقتصاد من خلال المعروض النقدي. حيث يجب أن يحد تطبيق السياسة النقدية من التوسع الإئتماني أثناء ظهور المكاسب النفطية غير المتوقعة. بتدخل البنك المركزي بإنتظام في سوق النقود وللسيطرة على التضخم وأسعار الصرف. فقد كان ولا يزال نظام سعر الصرف المرن يخدم الإقتصاد بشكل جيد، ولا يزال بنك الجزائر ملتزما بتقليل إنحرافات سعر الصرف الفعلي الحقيقي عن مستوى توازنه. ويبقى الهدف النهائي لأي سياسة نقدية هو السيطرة على التضخم، حيث بين الشكل رقم (3-12) تطور معدل التضخم في الجزائر 2000-2010:

الشكل رقم (3-12): تطور معدل التضخم في الجزائر (2000-2010)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد بمعطيات البنك الدولي

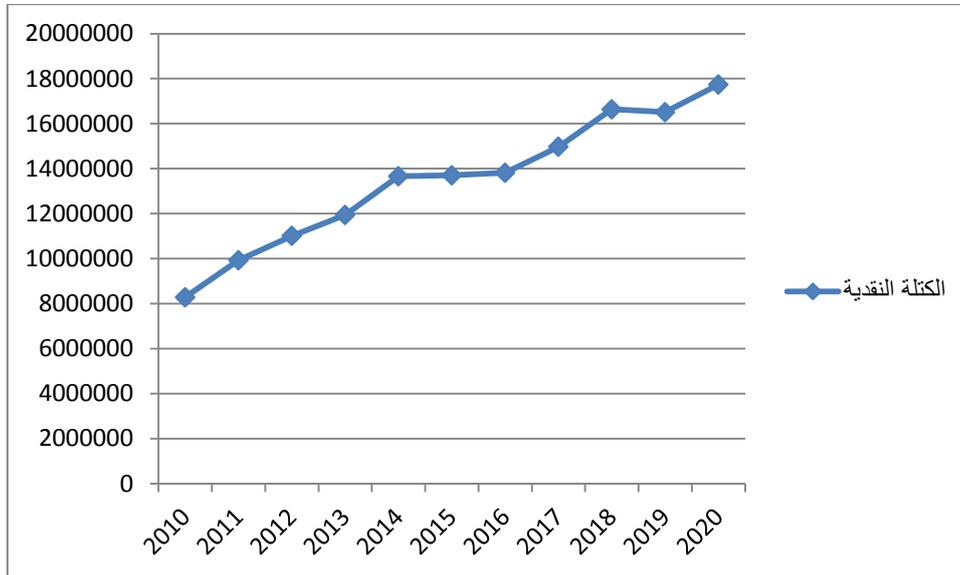
بخصوص إستقرار الأسعار فبعد السيطرة عليه في سنة 2000 (0.3%) ، إرتفع التضخم إلى 4.2% في سنة 2001. وتعزى هذه الزيادة إلى زيادة الحد الأدنى الوطني المضمون للأجور (SNMG)، الذي إرتفع من 6000 إلى 8000 دينار، وإعادة رسملة البنوك مما أدى إلى فائض السيولة في الإقتصاد. وقد يكون الأثر إطلاق البرنامج الإنعاش الإقتصادي في أبريل 2001 عاملا تفسيريا أيضا.

الفصل الثالث: مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

وقد تحقق إستقرار الأسعار على المدى المتوسط، كما يتضح من التضخم الذي بلغ 1.4 في المائة في سنة 2002. ويأتي الإنتعاش الطفيف في التضخم في سنة 2003 إلى 2.4% في أعقاب إرتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية. في سنة 2004 سجلت البلاد تضخما بنسبة 3.6 %، بزيادة قدرها نقطة مئوية واحدة مقارنة بسنة 2003. ويفسر ذلك الزيادة في إستهلاك الأسر (+ 5.4 % في الحجم)، بدعم من الزيادة في دخلهم المتاح وارتفاع SNMG بنسبة 25%.

في سنة 2005 كان التضخم 1.6 % ، بانخفاض نقطتين مئويتين عن سنة 2004. ويفسر هذا التباطؤ بإنخفاض أسعار المواد الغذائية، وعودة أسعار النفط إلى مستواها الطبيعي. في سنة 2006 تم إحتواء التضخم ، حيث وصل إلى معدل 2.5 % . وبلغ معدل التضخم في سنة 2007 الى 3.5 % ، منها 3.3% فقط للسلع الإستهلاكية. والذي سيكون 3% في سنة 2008 (وفقا لأسباب خارجية بسبب إرتفاع أسعار القمح والدقيق في السوق الدولية). وللتضخم دور في تحقيق الإستقرار في سعر الصرف الفعلي الحقيقي. كلما زاد الفرق بين سعر الضريبة والسعر المحقق لبرميل النفط، زاد تأثير إستقرار السيولة، من خلال الصندوق التنظيمي لضبط الإيرادات.

الشكل رقم (3-13): تطور الكتلة النقدية في الجزائر (2010-2020)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد لبيانات البنك الدولي

يبين الشكل رقم (3-13) تطور الكتلة النقدية في الجزائر 2010-2020 حيث واصلت الكتلة النقدية في النمو المتصاعد خلال الفترة 2010 - 2020 حيث سجلت قيمة 8280741 مليون دج سنة 2010 وقيمة 17740128 مليون دج سنة 2020، حيث سنة 2018 إرتفع معدل نمو العرض النقدي الى 11.1% وهذا يعود إلى إعتماد التمويل غير التقليدي لسد العجز الذي إنعكس على شكل فائض في السيولة، فيما نلاحظ

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

تراجع الكتلة النقدية في سنة 2019 الى 16510700 مليون دج من 1663670 مليون دج في سنة 2018، كما تم تسجيل معدل نمو سلبي عند -0.15%. هذا التطور كان لمواصلة إنتهاج سياسة إعتداد برامج التنمية الإستثمارية من خلال زيادة القروض المصرفية والمزيد من الإصدار النقدي كما كانت الخزينة العمومية هي الممول الرئيسي لهذه الاخيرة. ويعزى هذا الإنتعاش وحيوية القروض إلى التسهيلات لدعم الدولة المالي خاصة في تشجيع منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا منح قروض الإستثمار للقطاع الخاص، ولكن سرعان ما تدنت الوضعية المالية الصافية للدولة اتجاه النظام المصرفي تحت تأثير العجوزات القوية في الميزانية نهاية 2014 الممولة من خلال الإقتطاعات من صندوق ضبط الموارد، وأصبحت وضعية الدولة من دائن صافي إتجاه النظام المصرفي إلى مدينا صافيا بداية من سنة 2015²،

كما عرفت القروض الموجهة للدولة نموا واسع قدره 2682200 مليون دج سنة 2016 ويرجع ذلك إلى :

- اللجوء المعتبر لصندوق ضبط الإيرادات؛
- إرتفاع قروض المصارف للدولة بعد إكتنازهم من القرض الوطني؛
- إعاد شراء الخزينة للديون الغير الناجمة من المصارف العمومية على المؤسسات العمومية من خلال إصدار السندات.

3. تحليل مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي في الجزائر

يعتبر الإقتصاد الجزائري من إقتصاديات الدول السائلة في طريق النمو، حيث شهدت الأخيرة بالإنتقال من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق والتحويلات المختلفة التي كان لها تأثير على جميع المجالات الإقتصادية وبالخصوص على التوازنات الإقتصادية الكلية للبلاد، وكان للسياسة المالية والنقدية دور محوري وهام لتحقيق التوازن الداخلي من خلال دفع عجلة النمو الإقتصادي وتحقيق إستقرار في الأسعار وخلق مناصب الشغل، والوصول إلى تحقيق التوازن الخارجي.

1.3 تحليل مؤشرات التوازن الداخلي في الجزائر

يتم تحليل عناصر التوازن الداخلي في الجزائر من خلال تحليل مؤشرات والمتمثلة في النمو الإقتصادي والتضخم والبطالة، ومدى فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق هذا التوازن الداخلي، أين يتطلب التنسيق المحكم بين السياستين من أجل الوصول إلى الغاية المرجوة لذلك.

¹ بوشامة مصطفى، مهربرة ماجدة، فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر للفترة (2000-2019)، مجلة البشار الاقتصادية، المجلد(1)، الجزائر، 2021، ص 863.

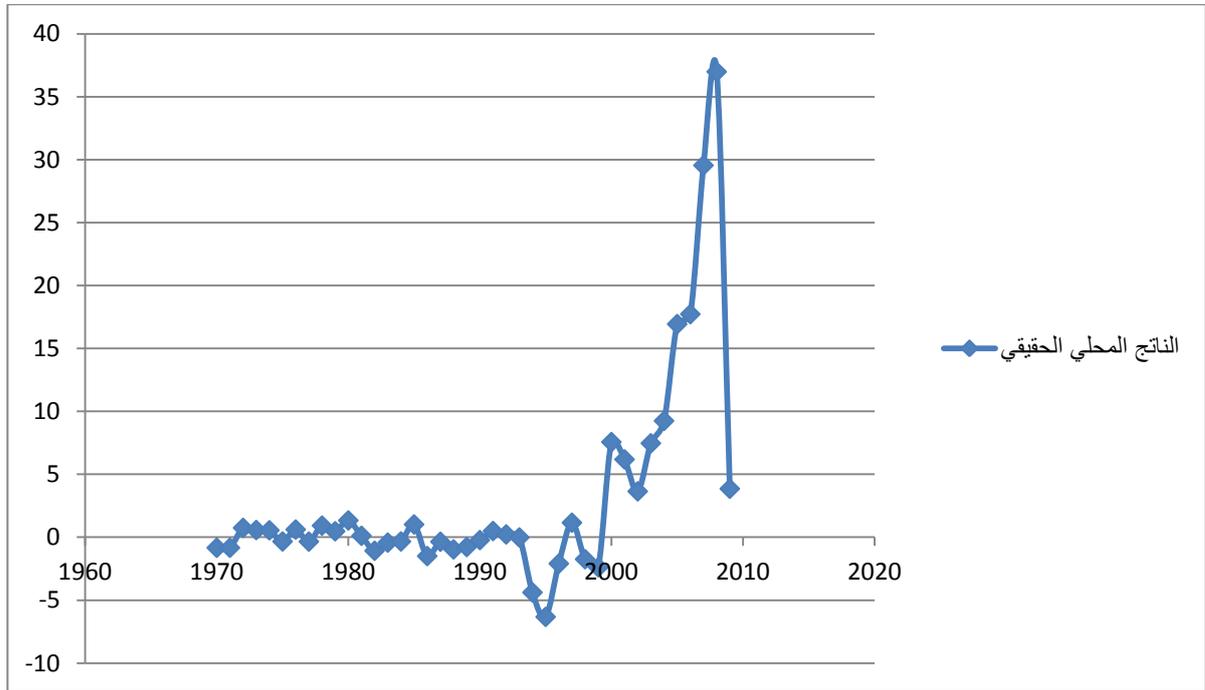
² بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، التقرير السنوي 2016، 2017، ص132

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

1.1.3 النمو الإقتصادي

يعبر الناتج المحلي الاجمالي عن النمو الإقتصادي في أي بلد ما، كما يمكن قياس معدل النمو الإقتصادي بالقيمة الإسمية اذا تم حساب المعدل بالأسعار الجارية، أما بحساب المعدل بالأسعار الثابتة فنحصل على معدل نمو إقتصادي بقيم حقيقية، ويوضح الشكل الموالي تطور معدلات النمو الإقتصادية بالقيم الحقيقية في الجزائر خلال الفترة من 1970-2020.

الشكل رقم (3-14): تطور معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي للجزائر خلال الفترة (1970-2020)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات البنك الدولي

نلاحظ من الشكل أن معدل تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1970-2020 كان غير مستقر، فقد عرف معدلات مرتفعة ولكن بوتيرة ضعيفة مع بداية سنة 1980 حيث بلغ حوالي 42345.27 مليار دولار اي بمعدل (0.70%) ليصل الى معدل (3.6%) سنة 1985، ليشهد إنخفاضا حاد سنة 1986 الى (0.40%) ثم (-1.00%) سنة 1988 ويرجع ذلك نتيجة إنهيار أسعار البترول¹، وهذا مايدل على إرتباط أسعار المحروقات بمعدلات النمو الإقتصادي الجزائري، ليتحسن بعد ذلك سنة 1989 الى (4.40%) ثم يتراجع مع بداية سنة 1990 الى (0.80%) نتيجة تحول الإقتصاد الجزائري من الإقتصاد الموجه الى إقتصاد السوق وتدايعيات أزمة المحروقات العالمية، ودخول الجزائر مع إتفاقيات دولية مع صندوق النقد الدولي

¹ ضيف احمد، بن يحي نسيمة، تقويم تطور السياسة المالية للجزائر من 1962-2019، مرجع سابق، ص 168.

الفصل الثالث: مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

والبنك العالمي¹، حيث شهدت معدلات النمو تذبذب من سنة 1992 ب (1.80%) و (-2.10%) سنة 1993 الى (-0.89%) سنة 1994، وبتطبيق برنامج التثبيت الإقتصادي في أبريل 1994 عاودت معدلات النمو الإقتصادي بالارتفاع ايجابيا من (3.79%) سنة 1995 الى (5.1%) سنة 1998، بفضل إنطلاق القطاع الصناعي والفلاحي بالنمو².

بعد بداية الألفية الجديدة وتحسن الأوضاع السياسية وإرتفاع الكبير لأسعار المحروقات والمدخيل الإقتصادية منه، شهدت معدلات النمو الإقتصادي إرتفاع مستمر وسريع من (3%) سنة 2001 الى (7.20%) سنة 2003³، مع إطلاق برنامج ضخم لإنعاش الإقتصاد الوطني وإرتفاع المدخيل الفلاحية، ثم بعد ذلك شهد تذبذب في معدلاته من (1.60%) سنة 2009 بسبب تداعيات أزمة المالية سنة 2008⁴، ثم بدأ بالارتفاع حتى سنة 2014 ليصل إلى (3.80%)، لتعاود أسعار المحروقات بالهبوط والنزول وتهاوى معها معدلات النمو الإقتصادي الجزائري ليصل سنة 2019 الى (1%)، وهبوط كبير سنة 2020 الى (-5.1%) بسبب أزمة كوفيد 19 وجمود الإقتصاد العالمي.

2.1.3 معدل التضخم

يعتبر التضخم من أهم المشكلات الإقتصادية التي تعاني منها الدول المتقدمة والنامية، ويقصد به انه ظاهرة إقتصادية ناتجة عن الخلل بين فيض النقد وفيض الناتج، أي بين المدد النقدي والمدد الإنتاجي وينتج عن هذا الخلل صدمة تضخمية في مستويات الأسعار⁵، حيث ذهبت المدرسة النقدية إلى تعريفه كظاهرة نقدية ناتجة عن زيادة في كمية النقود والتي تؤدي إلى إرتفاع الأسعار⁶.

كما يعتبر مؤشر أسعار الإستهلاك CPI أهم مقياس يقيم متوسط التغير الذي يحدث في الأسعار بالجزائر، والذي لا يفسر تكلفة المعيشة أو تغيراتها أو ميزانية الإستهلاك للأسر⁷.

ويبين الشكل الموالي تطور معدل التضخم في الجزائر من 1970-2020 وهذا من خلال تطور مؤشر

معدل أسعار الإستهلاك CPI :

¹ بن عليّة فتحة، صالح تومي، تحليل وتقييم ادوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2017، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد(16)1، الجزائر، 2020، ص 58.

² صالح مفتاح، اهداف السياسة النقدية في الجزائر (1990-2000)، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 3(5)، الجزائر، 2003، ص 231.

³ العقون نادية، اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1990-2011، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد(6)1، الجزائر، 2016، ص 408.

⁴ بن قور علي، محمد بيرير، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، ط1، مرجع سابق، ص 294.

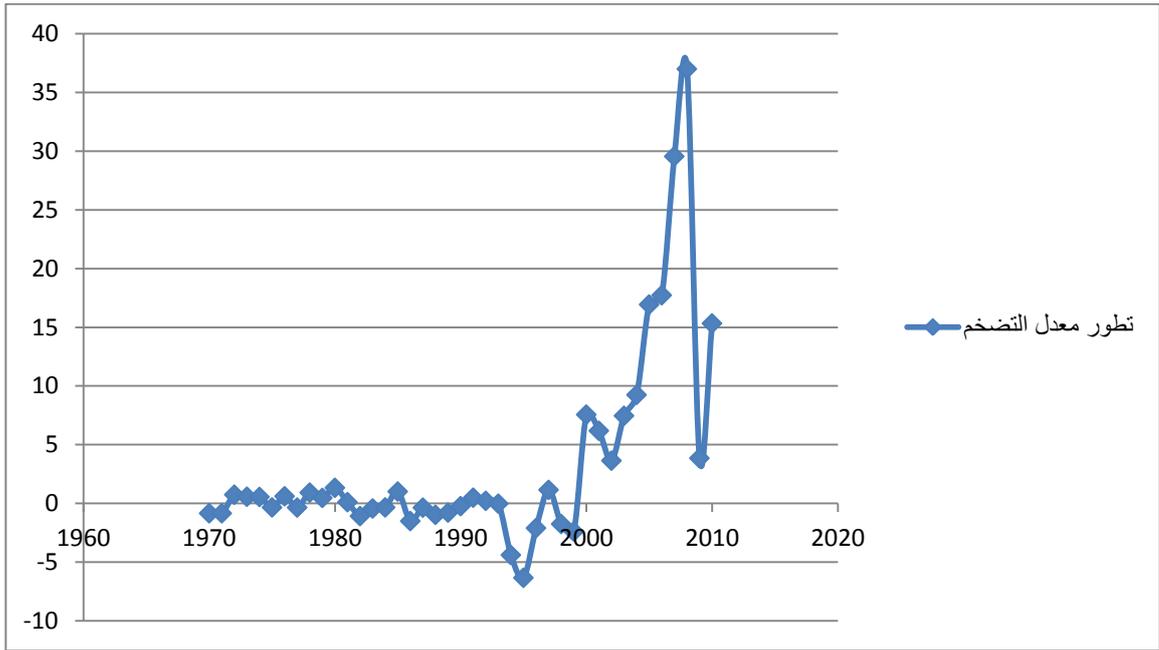
⁵ غازي حسين عناية، تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي، دار الجبل، لبنان، 1991، ص 86.

⁶ مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2000، ص 70.

⁷ Hamid Bali , Inflation et mal-développement en algerie, OPU, 1993, p110.

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

الشكل رقم (3-15): تطور معدل التضخم في الجزائر (1970-2020)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

يلاحظ من الشكل رقم (3-15) أن معدل التضخم في الجزائر عرف مستويات متذبذبة ومرتفعة على مدار السنوات المدروسة حيث نلاحظ ان من سنة 1970 إلى سنة 1990 عرف مستويات في مجال 3% الى 15%، ويرجع ذلك الإرتفاع غير المدروس إلى غياب وضبابية مهام الأساسية للسياسة النقدية والتي كانت تابعة ومرتبطة بالخبزينة العمومية ونمو وتطور السوق الموازية التي تمتاز بالأسعار المرتفعة، أما بعد فترة 1990 فقد شهدت إرتفاع كبير وغير مقبول لمعدلات التضخم في الجزائر ووصولها إلى مستويات فاقت 30% نتيجة التوسع النقدي المفرط وإتباع سياسة نقدية توسعية من خلال التحول من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق وتحرير الإقتصاد (تحرير الأسعار والتجارة الخارجية وتخفيض العملة) ودخول إلى إتفاقيات مع البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى التراجع القوي للدينار الجزائري وإرتفاع السلع المستوردة، بعد سنة 1995 إتبع الجزائر سياسة نقدية صارمة وإنكماشية وألغت مجموعة من النفقات الإجتماعية التي أثقلت ميزانية الدولة¹، أدت هاته الإجراءات إلى تهاوي معدلات التضخم إلى مستويات متدنية مع إدخال أداة الإحتياطي الإجباري منذ سنة 1994 وتنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي لمواجهة الإختلالات مع على المستوى الكلي²، وبعد سنة 1996 تراجعت معدلات التضخم في الجزائر الى 18.7% وإستمرت إلى غاية 1999 لتصل في حدود

¹ الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996، ص209.

² بوغروس عبدالحق، دهان محمد، اثر التغيير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الإقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص104.

الفصل الثالث: مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

2.6%، ويرجع الفضل إلى تبني سياسة مالية صارمة إلى جانب سياسة نقدية إنكماشية بتعديل معدلات الفائدة وتنمية الوساطة المالية¹.

بعد دخول الألفية الجديدة بلغت نسبة التضخم في حدود 0.3% وهو ما يدل على التحكم الصارم في تسيير الكتلة النقدية في السنوات الماضية، ومع بداية سنة 2001 أطلقت الجزائر برنامج طموح للإنعاش الإقتصادي في الفترة من 2001-2004 أدى إلى إرتفاع التضخم إلى 3.5% حيث يفسر هذه الزيادة إلى نمو الكتلة النقدية M2 والذي بلغ 22.2% سنة 2001 وتحسن مداخيل المحروقات ثم إنخفض سنة 2002 إلى 1.4% ليرتفع مجددا سنة 2003 و 2004 إلى 4.3% و 4% تواليا وبعد ذلك سنة 2008 و 2009 إلى 4.9% و 5.7% ويرجع هذا الإتجاه التصاعدي للتضخم إلى إرتفاع أسعار المواد الغذائية ومختلف المواد عالميا أثر بالسلب على الإقتصاد الوطني من خلال الإستيراد المفرط². ليعود إلى الإنخفاض سنة 2010 إلى 3.9% ثم إلى الإرتفاع سنة 2011 ب 4.5% ليواصل إرتفاعه سنة 2012 ب 8.9% والذي يعتبر قياسيا ويعزى هذه الزيادة إلى إرتفاع الكتلة النقدية بسبب الزيادة في الأجور والآثر الرجعي من سنة 2008 ومواصلة إرتفاع أسعار السلع الغذائية والسلع الكمالية، كما أن جهود الدولة المتمثلة في سياسة استهداف معدل التضخم منذ سنة 2002 حيث مرت هذه التجربة بمرحلتين أساسيتين الأولى هو إستهداف ضمني لمعدل التضخم، والثاني هو الإستهداف الصريح للتضخم³، حيث عرفت المرحلة الأولى من 2002-2010 إستهدافا ضمنيا لمعدل التضخم في الجزائر تم تحديده ب 3% إلى 4% سنة 2007 و 2010 ويرجع ذلك إلى إرتفاع أسعار المواد المختلفة عالميا وتصدير التضخم المستورد داخليا. أما المرحلة الثانية فحددت بعد سنة 2011 بإستهداف معدل التضخم بصفة مباشرة بنسبة 4% والسماح بهامش التحرك (±01%)⁴.

بعد سنة 2013 تراجعت نسبة التضخم في الجزائر بنسبة 3.25% و 2.92% سنة 2014 ويرجع إلى سلسلة من الإجراءات قامت بها السلطة النقدية لإستهداف التضخم في الحدود المطبقة، إلا أنه رجع إلى الإرتفاع سنة 2016 بسبب سوء تنظيم الأسواق التنافسية وظهور المضاربة وإحتكار بعض المواد الضرورية⁵، وفي سنة

¹ Benbitour Ahmed , L'algerie au troisieme millénaire, Marinoor, Alger, 1998, P74.

² محمد نشيد بوسيلة، سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة 1980-2016، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 6(2)، الجزائر، 2019، ص 120.

³ خلف الله زكرياء، عبد الوحيد صرامة، فعالية السياسة النقدية لبنك الجزائر في ظل التوجه نحو استراتيجية استهداف التضخم للفترة 2000-2016، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 4(2)، الجزائر، 2018، ص 13.

⁴ احمد صديقي، حسين بن العاربية، سياسة استهداف التضخم كبديل لإدارة السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 21(2)، الجزائر، 2018، ص 96.

⁵ فيلالى يوسف، طالب امينة، فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم دراسة لحالة الجزائر للفترة 1990-2019، مجلة دفاتر MECAS، المجلد 17(4)، الجزائر، 2021، ص 360.

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

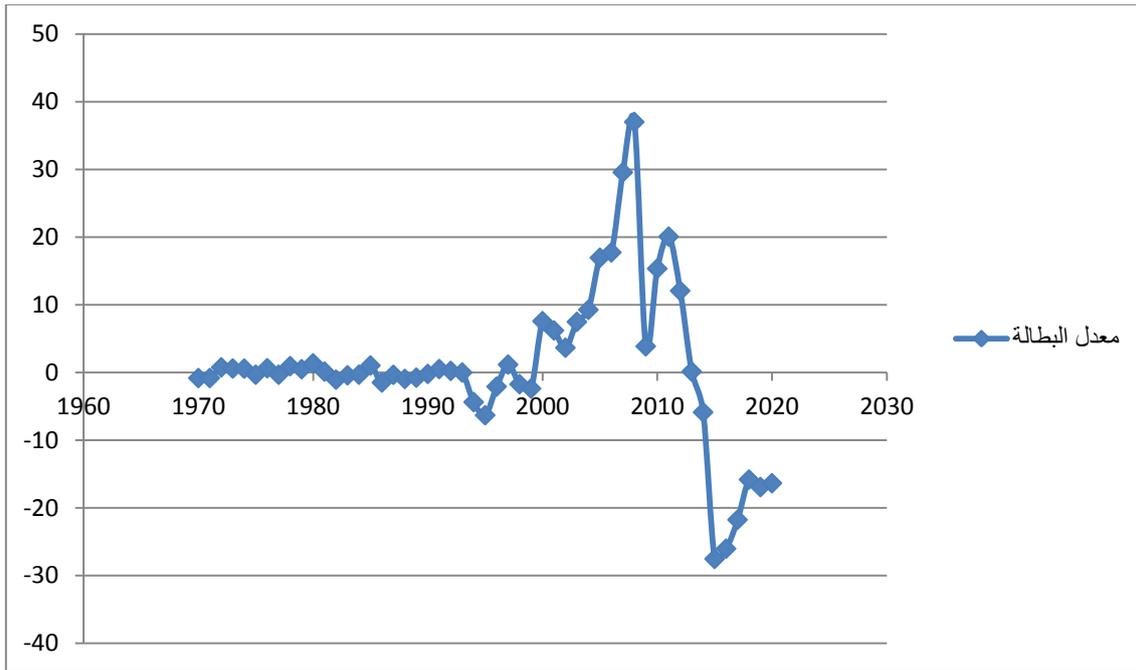
2017 عاود الإنخفاض ب5.59% رغم التوسع النقدي الذي قام به البنك المركزي الغير المدروس ثم بنسبة 4.27% سنة 2018 وواصل إنخفاضه إلى غاية سنة 2020 بنسبة 2.42%.

3.1.3 معدل البطالة

تعتبر البطالة من الظواهر الإقتصادية التي تواجه الإقتصاد في العالم، حيث تمثل من أهم المرتكزات الأساسية التي تقوم بتوجيه السياسات والبرامج الحكومية، حيث ظهرت هذه الظاهرة مع تطور الصناعة العالمية، حيث أعطت النظرية الكينزية بعدا واسعا سمح بإبراز الفهم الحقيقي النسبي لكيفية حدوثها ومن ثم التأثير في النشاط الإقتصادي¹.

تطورت ظاهرة البطالة في الجزائر من خلال الأزمات المتركمة داخليا وعدم الوصول إلى ميكانيزمات فعالة لزيادة نسبة التشغيل الدائمة في الجزائر وتخفيض معدل البطالة إلى مستويات مقبولة، ويمثل الشكل الموالي تطور معدل البطالة في الجزائر من 1970-2020:

شكل رقم (3-16): تطور معدل البطالة في الجزائر 1970-2020



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات

يلاحظ من الشكل رقم (3-16) أن معدل البطالة في الجزائر إختلفت مستوياته مع مرور السنوات، مع بداية سنة 1970 كانت معدلات البطالة في تزايد إلى غاية 1974 بنسب متوسطها 22.8%، ثم بدأت في الإنخفاض سنة 1975 بفضل البرامج الصناعية والزراعية والنهج الإشتراكي في تلك السنوات، ومع سنة

¹ كعوان سليمان، تحليل العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة خلال الفترة 1970-2015 في اطار السببية والتكامل المشترك، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد5(7)، الجزائر، 2017، ص 145.

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

1980 بلغت من نسبة البطالة 22.4% ثم بدأت في الإنخفاض إلى أن بلغ سنة 1990 نسبة 19.7% وهي أقل نسبة شهدتها في تلك المرحلة بفضل كثافة حجم الإستثمارات العمومية وتوفير مناصب شغل سنويا قدرت ب 1561000¹، ومع دخول الجزائر في أزمة إقتصادية مع بداية التسعينات وأثار أزمة 1986 النفطية والتحول إلى إقتصاد السوق، عاودت نسبة البطالة في الجزائر بالارتفاع ووصول مستويات قياسية بلغت 29% سنة 1999، ويرجع بالأساس إلى البرامج الإصلاحات الإقتصادية المدعومة من طرف صندوق النقد والبنك الدوليين، والتي أجبرت الحكومة الجزائرية إلى غلق آلاف من المؤسسات العمومية وتسريع العمال وعدم إحداث المزيد من مناصب الشغل وخصوصة الشركات، بالإضافة إلى الإجراءات الإنكماشية للسياستين المالية والنقدية في تلك الفترة².

ومع بداية الآلفية الجديدة بدأت معدلات البطالة بالإنخفاض المستمر وهذا بفضل تعافي أسعار المحروقات والبرامج الإقتصادية الهامة التي جسدها الجزائر والسياسات المالية والنقدية التوسعية في الفترة من 2000-2013 وتفعيل الأجهزة الخاصة بسياسة التشغيل وتوفير الآلاف من مناصب شغل جديدة³، حيث بلغت أعلى مستوى لها سنة 2000 ب 28.89% وأقل مستوى لها سنة 2012 ب 9.8%، ثم بعد سنة 2014 بدأت معدلات البطالة بالارتفاع حيث وصلت نسب متقاربة حددت ب 10.9% في المتوسط إلى غاية 2020 ويرجع ذلك إلى سياسة التقشف المنتهجة من الدولة الجزائرية في جميع الميادين وتجميد معظم المشاريع الضخمة التي كانت تمتص البطالة وتسريح العمال في المؤسسات التي كانت تعاني من نقص التمويل⁴.

2.3 تحليل مؤشرات التوازن الخارجي في الجزائر

يتمثل تحقيق التوازن الخارجي بتحقيق توازن في ميزان المدفوعات وإستقرار سعر الصرف، حيث توجد علاقة ترابط بينهما، أي وجود علاقة عكسية فيما بينهما حيث أن إرتفاع سعر الصرف يؤدي للحصول عليها إلى دفع مبلغ كبير من العملة المحلية وبالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات والعكس صحيح⁵.

¹ نورالدين بوالكور، محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2016، في اطار نموذج ARDL، مجلة حوليات جامعة الجزائر، المجلد 32(1)، الجزائر، 2018، ص 441.

² مسعودي زكرياء، الطاهر العمودي، تحليل اشكالية البطالة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2017، مجلة افاق علمية، المجلد 12(1)، الجزائر، 2020، ص 694.

³ براجي صباح، تحليل ظاهرة البطالة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في الإقتصاد الجزائري للفترة 1980-2019 دراسة قياسية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 7(2)، الجزائر، 2021، ص 236.

⁴ حفافي سمير، خليل عبدالقادر، دراسة قياسية لآثر نمو الناتج المحلي على معدلات البطالة في الجزائر باستخدام نموذج ARDL، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 6(4)، الجزائر، 2021، ص 141.

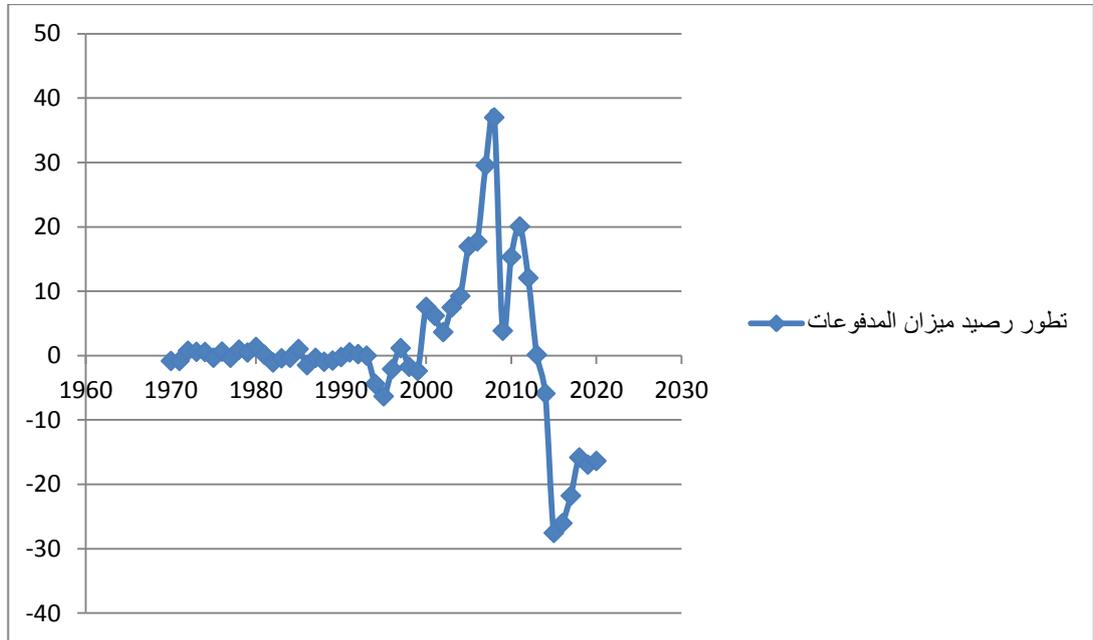
⁵ كنعان علي، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، ط1، مرجع سابق، ص 493.

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

والجزائر وكغيرها من الدول حاولت المحافظة على معالجة الإختلالات التي تطرأ على ميزان المدفوعات، من خلال إتباع مناهج ومداخل مختلفة والإعتماد الرئيسي على فعالية كل من السياسة المالية والنقدية والتأثير على المستوى النشاط الإقتصادي، كما تعمل على تحقيق الإستقرار الإقتصادي والكلي¹.

يعتبر تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات هدف مهم للسياسة المالية والنقدية، ويتأثر ميزان مدفوعات بنسبة أكثر برصيد الميزان التجاري فحدوث فائض في الأخير يعني تحسن في التوازنات الخارجية للبلد، فالجزائر وكغيرها من دول العالم عملت على البحث عن سبل الفعالة لتحقيق هذا التوازن كعنصر محوري حيث مرت بعد الإستقلال بمراحل كثير ومهمة²، حيث قبل سنة 1986 كان ميزان المدفوعات الجزائري في أريحية كبيرة وصل إلى 1.03 مليار دولار سنة 1985 كفائض وهذا بفضل إرتفاع أسعار المحروقات والحركية الكبيرة في قطاعات الصناعية والفلاحية، ولكن مع بداية سنة 1986 تغيرت الأوضاع من خلال الصدمة النفطية وتهوي أسعارها وتحول الفائض إلى عجز في ميزان المدفوعات وصل إلى -1.5 مليار دولار، بالإضافة إلى مراحل أخرى بعد التسعينات وسنوات ما بعد 2000، حيث يوضح الشكل التالي تطور ميزان المدفوعات في الجزائر من 1970-2020:

الشكل رقم (3-17): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر 1970-2020



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات بنك الجزائر وديوان الوطني للإحصائيات

¹ مغلاوي امينة، صديق بغداد، الكفاءة النسبية للسياستين المالية والنقدية على ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1992-2014، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، المجلد(14)، الجزائر، 2018، ص 101.

² بسدات كريمة، دراسة قياسية لاسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، مجلة المالية والاسواق، المجلد3(2)، الجزائر، 2016، ص 248.

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

يلاحظ من الشكل رقم (3-17) إن رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر عرف تذبذب مستمر حيث بلغ نسبة -0.83 مليار دولار سنة 1970 ثم بدأ بالتعافي وبلغ 1.34 مليار دولار سنة 1980 ثم 1.02 مليار دولار سنة 1985 ويرجع هذا التغيير الإيجابي إلى التسيير الممركز والفائض في الميزان التجاري والأرباحية الهامة بمداخل المحروقات، بعد سنة 1986 تحول كل شيء الى العكس واصبح عجز ميزان المدفوعات أمر حتمي بسبب الصدمة النفطية وتهاوي أسعارها، عجل بظهور إختلالات في الموازين الداخلية والخارجية والإعتماد على المديونية التي بلغت حوالي 20.63 مليار دولار في نفس السنة، بالإضافة إلى عجز الذي لحق بالميزان التجاري بسبب إنخفاض الصادرات النفطية وإنخفاض إيرادات الصادرات الكلية إلى 38%¹ ، جميع هذا المعطيات عجلت السلطات الجزائرية إلى التفكير من تغيير نمط تسيير الإقتصاد والتحول إلى إقتصاد السوق وهو ما حصل مع نهاية سنوات الثمانينات مع إمضاء إتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، مما زاد في نسبة التمويلات الخارجية وتفاقم هذا الأثر السلبي إلى عجز ميزان المدفوعات المستمر وإلى معدلات عالية بلغت سنة 1996 ب -6.32 مليار دولار، مما حتم الى مراجعة وبرامج تصحيح هيكلي وإعادة جدولة الديون، مما خفف حدة الأزمة ورجوع ميزان المدفوعات إلى توازنه وتحقيق فائض ب 1.16 مليار دولار سنة 1997، ومع دخول سنة 1998 إنخفضت أسعار النفط العالمية مرة أخرى ووصولها إلى مستويات منخفضة بلغت 12.8 دولار للبرميل مما عانى ميزان المدفوعات مرة اخرى بالوضعية المزرية التي لحقت بسوق المحروقات ووصول هذا الخير إلى عجز بلغ -1.7 مليار دولار ثم -2.38 مليار دولار سنة 1999.

بعد سنة 2000 تطورت الأوضاع الى الاحسن بعد إرتفاع أسعار المحروقات ووصولها إلى مستويات كبيرة جدا، ساهم هذا التحسن الكبير إلى إيجابية جميع مؤشرات الكلية للإقتصاد الجزائري وتراكم إحتياطي الصرف، وحقق الحساب الحارية فائضا قدر ب 8.93 مليار دولار خلال نفس السنة، مع إستقرار في حساب رأس المال نحو عجز ب -137 مليار دولار بسبب تسديدات المديونية الخارجية، بالإضافة إلى تسجيل فائض في ميزان المدفوعات بلغ 7.57 مليار دولار وأصبحت هذه المؤشرات نقطة تحول في الإقتصاد الجزائري² .

والملاحظ أن أرصدة ميزان التجاري أصبحت ايجابية بعد سنة 2003 حيث إرتفع من 11.14 مليار دولار إلى 40.6 مليار دولار سنة 2008 وهو رقم قياسي مسجل مقارنة بالسنوات السابقة، تابعه إرتفاع مستمر في فوائض ميزان المدفوعات حيث بلغ سنة 2006 ب 17.73 مليار دولار و 2008 ب 36.99 مليار دولار، مع بداية سنة 2009 شهدت أسعار النفط إنخفاض رهيب بسبب الأزمة المالية 2008 إنعكس على رصيد الميزان

¹ عزازي فريدة، اثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية اقتصادية من 1970-2006، مجلة الابحاث الاقتصادية، المجلد5(4)، الجزائر، 2010، ص 54.

² المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السداسي الثاني، 2000، ص 68.

الفصل الثالث: مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

الاتجاري وميزان المدفوعات إلى الإنخفاض ب 7.784 مليار دولار و 3.86 مليار تواليا، لكن مع دخول سنة 2010 تحسن أسعار المحروقات وبلغت 80.150 دولار للبرميل و 112.93 مليار دولار سنة 2011، صاحب معه إرتفاع في رصيد ميزان التجاري ب 18.205 مليار دولار و 25.961 مليار دولار سنة 2011 وإرتفاع مبالغ ميزان مدفوعات الي 15.33 مليار دولار سنة 2010 و 20.06 مليار دولار سنة 2011.

سنة 2012 كانت متميزة بإستقرار شبه نسبي في جميع المؤشرات التوازن الخارجية مع محيط دولي يتميز بحدة الديون العمومية والمخاطر السيادية¹، وإرتفاع القياسي لأسعار المواد الغذائية مع زيادة واردات التي اثرت على رصيد ميزان التجاري وبالتالي هشاشة ميزان المدفوعات بأي تأثير في أداء صادرات المحروقات (تأثر تطور الكميات المصدرة أكثر مما تأثرت بأسعارها)²، سنة 2014 كانت الأصعب على الإقتصاد الجزائري حيث انخفض رصيد الميزان التجاري عجزا مستمرا بلغ -9.28 مليار دولار في نفس السنة و -16.71 مليار دولار سنة 2017³، مع مواصلة عجز ميزان المدفوعات ب -5.88 مليار دولار سنة 2014 و -15.82 سنة 2018 الى -16.36 سنة 2020.

والملاحظ من هذه الدراسة التحليلية للإقتصاد الجزائري أن مؤشر صادرات المحروقات بأسعارها أو كمياتها سبب مباشر لتحسن أو تدهور مؤشرات التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد، حيث لا بد على السلطات العليا إعادة النظر في التوجهات الإقتصادية الكلية والبحث عن الحلول المستعجلة لتتبع مداخل الإقتصادية التي أصبحت أمرا مهما لمعالجة الإختلالات الهيكلية المتواصلة والمستمرة منذ السبعينات.

3.3 أثر السياسة المالية والنقدية على التوازنات الداخلية والخارجية في الجزائر

يعتمد التوازن الإقتصادي على مجالين أساسيين هما التوازن الداخلي والخارجي، كما أن تحقيق هذا الأخير يعتبر من أهم أهداف السياسة الإقتصادية عموما والسياسة المالية والنقدية خصوصا⁴، ويتمثل التوازن الداخلي في تحقيق التوظيف الكامل للموارد الإقتصادية المتاحة والحفاظ على مستوى الأسعار المحلية⁵، كما يتمثل التوازن الخارجي بتحقيق التوازن في المعاملات الخارجية للإقتصاد الوطني⁶، قبل سنة 1990 كانت الأوضاع الإقتصادية جد خطيرة مما نتج عنها إختلالات عميقة على مستوى مؤشرات التوازن الإقتصادي الكلي نتيجة الإرتفاع الحاد في المديونية الخارجية ونقلص موارد الدولة من عائدات الصادرات⁷، حيث كانت توصف السياسة

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر سنة 2012، ص 70.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر سنة 2013، ص 59.

³ بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر سنة 2018، ص 47.

⁴ بن قور علي، محمد بربير، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، ط1، مرجع سابق، ص 94.

⁵ عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سابق، ص 115.

⁶ الخطيب فاروق بن صالح، عبد العزيز بن احمد دياب، دراسة متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 16.

⁷ بن عمرة عبدالرزاق، مقراني عبد العزيز، اثر السياسات النقدية والمالية على بعض مؤشرات التوازن الداخلي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال

الفترة 1990-2018، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد(1)، الجزائر، 2021، ص95.

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

النقدية على أنها مسايرة للسياسة المالية حتى تبني آليات إقتصاد السوق والإفتتاح على العالم الخارجي، فإعتمدت الدولة الجزائرية في الحفاظ على التوازنات الداخلية من خلال حزمة من الإجراءات تمثلت في الخصوص بضبط والتحكم في المعروض النقدي خاصة عند إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990 الذي كان معيارا حقيقيا فعالا للسياسة النقدية لمواجهة الإختلالات نتيجة الإفراط النقدي، وإستقرار الأسعار والحد من التضخم والذي كان هدف مستهدف لدى بنك الجزائر من خلال الأمر 03-11 وباعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار الإستهلاك¹.

أما السياسة المالية في الجزائر فهي ترتبط إرتباطا وثيقا بأسعار البنترول وأي صدمة فانها سوف تؤدي لامحاله لوجود أزمة إقتصادية في البلاد. كما يركز دور السياسة المالية في الحفاظ على التوازنات الداخلية بالأساس من خلال التوسع والإنكماش لتحفيز النمو الإقتصادي وتقليص معدلات البطالة ومواجهة التضخم، حيث قبل سنة 2000 كانت السياسة المالية مقيدة لتحقيق التوازنات الكلية والحد من الضغوطات التضخمية، ولكن بعد سنة 2000 - 2009 وتحسن مداخيل البترولية أصبحت السياسة المالية والنقدية توسعية وغير مقيدة بفضل حزمة من البرامج الضخمة التي تبنتها الدولة لإنعاش الإقتصاد الوطني. حيث كان تأثير متغير الإنفاق الحكومي إيجابيا على معدلات التضخم وبالتالي إرتفاع المستوى العام للأسعار، أما تأثيره على معدلات النمو الإقتصادي فكانت إيجابية أيضا ويرجع ذلك إلى الحركية الإيجابية لسياسة التوسع على النهوض بمختلف القطاعات، كما كان لها تأثير إيجابي على تقليص معدلات البطالة²، اما على مستوى التوازن الخارجي فشهد رصيد الميزان التجاري فائض كبير بسبب إرتفاع القياسي لأسعار المحروقات، وعلى رصيد حركة رؤوس الأموال مما جعل ميزان المدفوعات الجزائري في أريحية كبيرة خلال هذه الفترة³، جاءت فترة 2014-2020 والتي كانت تشهد تذبذب في معدلات النمو الإقتصادي وإرتفاع التضخم والذي كان يغذيه إرتفاع القياسي لأسعار الواردات، أما نسبة البطالة فكانت عند مستويات متوسطة، وبالنسبة لمؤشرات التوازن الخارجي فقد تم تسجيل تراجع كبير عن الفائض المسجل في الفترة السابقة، ولكن مع بداية سنة 2018 تحسنت أسعار المحروقات مما مكن في إعادة بعض مؤشرات التحسن في التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد، مع الإنطلاق في خطة الإستراتيجية حتى سنة 2030 من خلال تحسين معدل النمو غير النفطية والرفع منه مع التنويع الإقتصادي، حيث بدأت نسبة الصادرات ترتفع مما حسن من عجز الميزان التجاري الذي بلغ -14.6 مليار دولار سنة 2019⁴، مع سياسة

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر سنة 2007، ص 168

² حيدوشي عاشور، ششوي حسنى، تأثير السياسة المالية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2017، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 17 (2)، الجزائر، 2020، ص 17.

³ مغلاوي امينة، صديق بغداد، الكفاءة النسبية للسياستين المالية والنقدية على ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1992-2014، مرجع سابق، ص 108.

⁴ حيدوشي عاشور، ششوي حسنى، مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ظل تطبيق السياسة المالية بالجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2018، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 16(1)، الجزائر، 2022، ص 17.

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

ترشيد الواردات المتبعة بدءا من سنة 2020، وخلال دراستنا التحليلية لتوازنات الكلية في الجزائر يبقى توازن الخارجي رهين الوضع الإقتصادي الدولي المرتبط أساسا بتقلبات أسعار المحروقات¹.

¹ بسدات كريمة، دراسة قياسية لاسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، مجلة المالية والاسواق، المجلد3(2)، الجزائر، 2016، ص 261.

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

خلاصة الفصل:

لقد تم تحليل واقع السياسة المالية والنقدية في الجزائر من خلال عرض الإصلاحات المختلفة التي مرت بها بدءا من فترة الإنتقالية بعد الإستقلال وتبني نموذج الإقتصاد الموجه في ظل النظام الإشتراكي وهيمنة الدولة على مجالات الإقتصادية وتوسيع مشاريع وخطط التنمية وتوجه إلى صناعات الثقيلة في ظل وفرة المالية بفضل الإيرادات النفطية مع حيادية السياسة النقدية نتيجة التداخل بين السلطة المالية والنقدية إلى فترة التوجه نحو إقتصاد السوق، وإنتهاج سياسات إصلاحية هيكلية بدعم من المؤسسات الدولية وهذا لتحسين المؤشرات الإقتصادية الكلية للجزائر، لتأتي مرحلة تبني برامج تنمية طموحة مع دخول الألفية الثانية وهذا بإتباع برامج خماسية تهدف بالاساس الى تحسين مستويات المعيشة للأفراد والحد من البطالة والفقير والسياسات الإجتماعية وتحقيق الإستقرار الكلي وهذا مع تواجد الوفرة المالية الضخمة بفضل مداخيل النفطية المستمرة، وتصفية النهائية للديون الخارجية.

كما تم تحليل واقع فعالية السياستين المالية والنقدية في الجزائر من خلال تأثيرها على مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي والتي أجمعت على وجود قصور وإختلالات وتشوهات في الأداء المالي النقدي أسهمت في ضعف فعالية السياستين في تحقيق الإستقرار الإقتصادي وتحسين التوازنات الكلية. حيث تعتبر السياسات المالية والنقدية أدوات رئيسية تستخدمها الحكومات لتحقيق الإستقرار الإقتصادي وضمان توازنات مختلفة في الإقتصاد تشمل السياسة المالية إدارة الإيرادات والنفقات الحكومية، بينما تركز السياسة النقدية على التحكم في الكمية المتداولة من العملة وسعر الفائدة. قد يؤثر أداء السياسات المالية والنقدية بشكل كبير على الإقتصاد ومن خلال تحليلنا السابق نستنتج عدم فعالية السياسات المالية والنقدية في الجزائر وذلك نتيجة لوجود قصور وتشوهات في أداء هذه السياسات. ويمكن أن تكون بعض الأمور التي تسبب ضعف الأداء وتشمل:

- قصور في التخطيط المالي: قد يؤدي ضعف التخطيط المالي وتحديد الأولويات الصحيحة للإنفاق الحكومي إلى تبديد الموارد وتأثير سلبي على التوازنات الإقتصادية.
- عجز مالي: إذا كان هناك إنفاق حكومي زائد دون توفير مصادر تمويل كافية، قد يؤدي ذلك إلى تراكم العجز المالي، مما يؤثر على إستقرار الإقتصاد الوطني.
- ضغوط التضخم والتراجع القيمي للعملة: إذا لم تتمكن السياسة النقدية من ضبط كمية النقد المتداولة بشكل مناسب، قد يتسبب ذلك في إرتفاع مستويات التضخم وتراجع قيمة العملة.

الفصل الثالث:.....مسار السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري

- قلة الشفافية والتقدير الخاطئ للمخاطر: قد يؤدي عدم الشفافية في إتخاذ القرارات المالية والنقدية وعدم التقدير الدقيق للمخاطر إلى تفاقم التشوهات في الأداء الإقتصادي.

- قلة الإستثمار في القطاعات الإنتاجية: إذا لم تتم معالجة قضايا البنية التحتية وتعزيز القطاعات الإنتاجية، قد يؤدي ذلك إلى قلة النمو الإقتصادي وعجز في الميزان التجاري.

على الرغم من هذه التحديات، يمكن للحكومات إتخاذ إجراءات تصحيحية من خلال تعزيز الشفافية، وتحسين إدارة الموارد المالية، وضبط السياسات النقدية بشكل فعال، وتعزيز الإستثمار في القطاعات الإنتاجية لتعزيز النمو الإقتصادي وتحسين التوازنات الكلية.

والأن سوف نتطرق في الفصل الرابع والأخير عن نتائج متحصل عليها من الجانب الكمي من خلال دراسة قياسية تبين فيها ماهو مشكل فعالية السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري .

الفصل الرابع :

التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية والنقدية في

الإقتصاد الجزائري من 1970-2020

مقدمة:

ساهمت النظرية الإقتصادية الكلية بالجانب المعياري من خلال التحولات الجدرية والقفزات النوعية للإقتصاد عبر مراحل مختلفة، كما إهتمت النماذج الإقتصادية بالجانب التطبيقي حيث يمكن إستخدام هذه النماذج لتحليل السياسات الإقتصادية المختلفة وتقدير الآثار المحتملة على التوازن الإقتصادي. تعتمد هذه النماذج على مجموعة من المعطيات والفرضيات لتوقع تأثير القرارات السياسية على الإقتصاد، بالإضافة إلى ذلك يتم إستخدام النماذج القياسية لقياس الآثار المتبادلة بين مختلف العوامل الإقتصادية والتنبؤ بالتطورات المستقبلية في الإقتصاد. هذا يساعد على تفادي الأزمات الإقتصادية وتقييم السياسات الإقتصادية بشكل أفضل وتحقيق التوازن الإقتصادي المستدام لدول.

السياسة النقدية والمالية هي عناصر أساسية في إدارة الإقتصاد وتحقيق التوازن الإقتصادي في أي دولة تلعب هاتين النوعيتين من السياسات دورًا كبيرًا في تنظيم النشاط الإقتصادي وضبط التضخم والبطالة والنمو الإقتصادي. تأثير هذين النوعين من السياسات يمكن أن يكون مترابطًا بشكل كبير، ولهما تأثير كبير على التوازن الإقتصادي. ولضمان أن هذه السياسات تؤدي إلى أفضل النتائج، تعتمد الحكومات والبنوك المركزية على نماذج إقتصادية كلية لتحليل الآثار المتبادلة بينهما وللتنبؤ بتطور الإقتصاد. تم تطوير العديد من النماذج الإقتصادية الكلية لهذا الغرض، هذه النماذج تساعد في تقدير تأثير التغييرات في السياسة النقدية والمالية على الإقتصاد بأكمله وتساهم في إتخاذ القرارات الإقتصادية الصحيحة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي والنمو المستدام.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول تحديد أثر فعالية السياسة المالية والنقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر، وهذا بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL.

1. إستعراض الدراسات السابقة التي عالجت الموضوع

إن فهم الخطوات التي يجب إتخاذها لتحديد النموذج المناسب للإجابة على مشكلة الدراسة هو خطوة مهمة في عملية البحث العلمي. ويمكن تقديم هذه الخطوات في إستعراض الدراسات السابقة وإختيار النموذج القياسي الذي يتناسب مع المشكلة البحثية.

1.1 الدراسات الأجنبية في الموضوع

سنتاول في هذا المطلب أهم الدراسات الأجنبية التي عرّجت على فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل النماذج الإقتصادية.

1/دراسة ROMMER DAVID (2000)¹:

تعد ورقة ROMMER DAVID سنة 2000 بعنوان الإقتصاد الكلي الكينزي مع منحنى LM المعدّل مساهمة كبيرة في مجال الإقتصاد الكلي. في هذه الورقة يناقش ROMMER DAVID كيف يمكن تحليل الإقتصاد الكلي الكينزي وفهمه دون إستخدام منحنى LM (السيولة والنقود)، وهو تمثيل رسومي يستخدم تقليديا في نماذج الإقتصاد الكلي لإظهار العلاقة بين أسعار الفائدة والدخل على الناتج، يبدأ ROMMER DAVID بالإعتراف بأن نموذج IS-LM التقليدي، الذي يجمع بين منحنى IS (الذي يصور العلاقة بين الناتج وأسعار الفائدة) ومنحنى LM (الذي يصور العلاقة بين عرض النقود وأسعار الفائدة)، كان أداة أساسية في الإقتصاد الكلي الكينزي. ومع ذلك يجادل بأن لها بعض القيود ويمكن إستبدالها بأساليب أكثر حداثة. يشير ROMMER DAVID إلى أن منحنى LM واجه إنتقادات وتحديات على مر السنين، بما في ذلك القضايا المتعلقة بدور النقود في الإقتصادات الحديثة وحقيقة أن البنوك المركزية غالبا ما تستهدف أسعار الفائدة بدلا من عرض النقود. هذه القضايا تجعل منحنى LM أقل أهمية لتحليل الإقتصاد الكلي المعاصر. بدلا من الإعتماد على منحنى LM، يقترح ROMMER DAVID إستخدام قاعدة تايلور وهي صيغة رياضية تصف كيفية تحديد البنوك المركزية لأسعار الفائدة إستجابة للتغيرات في التضخم والإنتاج. توفر قاعدة تايلور تمثيلا أكثر واقعية ومعاصرة لكيفية إدارة السياسة النقدية. يؤكد ROMMER DAVID أن البنوك المركزية تستخدم أسعار الفائدة في المقام

¹ ROMER, David. Keynesian macroeconomics without the LM curve. Journal of economic perspectives, 2000, 14.2: 149-170.

الأول للتأثير على الإقتصاد. عندما يريد البنك المركزي تحفيز النشاط الإقتصادي، فإنه يخفض أسعار الفائدة، وعندما يريد السيطرة على التضخم أو تهدئة الإقتصاد فإنه يرفع أسعار الفائدة. هذا النهج أكثر إنسجاما مع السلوك الفعلي للسياسة النقدية في العديد من الإقتصادات الحديثة. يقدم ROMMER DAVID أدلة تجريبية لدعم حجته بأنه يمكن استبدال منحنى LM بالتركيز على سياسة سعر الفائدة. ويوضح أن أسعار الفائدة لها تأثير قوي على الطلب الكلي وأن إجراءات البنك المركزي تتماشى مع تنبؤات قاعدة تايلور.

2/ دراسة HSING, Yu (2005):¹

تبحث هذه الورقة تقلبات الإنتاج في بولندا إستناد إلى نموذج IS-MP-AS الموسع (Romer، 2000) وقاعدة تايلور (1993 ، 1998 ، 1999). تظهر النتائج التجريبية أن الناتج الحقيقي يتأثر سلبا بمعدل التضخم المتوقع ونسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي وسعر الفائدة بينما يتأثر بشكل إيجابي بالتقدير الحقيقي للمتغيرات الاقتصادية وأسعار الأسهم. الآثار المترتبة هي أن السياسة المالية التوسعية لن تولد النتائج المتوقعة وأن النهج التقليدي لتخفيض قيمة العملة لتحفيز الإقتصاد قد لا ينطبق على بولندا بسبب رد الفعل المحتمل للبنك المركزي البولندي لرفع سعر الفائدة.

3/ دراسة HSING, Yu (2006):²

بعنوان تحليل تقلبات الإنتاج في تايوان باستخدام نموذج IS-MP-AS (إجمالي العرض والطلب الكلي) نظرة ثاقبة للأداء الاقتصادي للبلاد وتأثير العوامل المختلفة عليها. يساعد هذا النموذج على فهم كيفية تأثير التغيرات في المتغيرات الاقتصادية على الناتج والتضخم وأسعار الفائدة. وجدت هذه الدراسة أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في تايوان يتأثر بشكل إيجابي بالإستهلاك الحقيقي وقيم الأسهم ويرتبط سلبا بنسبة العجز الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم المتوقع، لذلك فإن العجز الحكومي الكبير والتمتزايد الحالي والارتفاع الأخير في قيمة الدولار التايواني الجديد، والزيادات التدريجية في سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية من شأنها أن تضر بالناتج الحقيقي في تايوان.

¹ HSING, Yu. Short-term output fluctuations in Poland: an application of the IS-MP-AS model. The American Economist, 2005, 49.2: 44-50.

² HSING, Yu. Analysis of output fluctuations in Taiwan: An application of the IS-MP-AS model. International Advances in Economic Research, 2006, 12: 203-211.

4/ دراسة HSING, Yu (2007)¹:

تحت عنوان مقارنة بين نماذج IS-MP و IS-LM والآثار المترتبة على السياسة حالة الولايات المتحدة، ووفقا لتحليل الانحدار المستند إلى البيانات الأمريكية، يكشف نموذج IS-MP أن السياسة المالية التوسعية ستحفز الإقتصاد وأن انخفاض معدل التضخم المتوقع سيزيد الناتج الحقيقي بينما يظهر نموذج IS-LM أن السياسة المالية التوسعية غير فعالة وأن معدل التضخم المتوقع المنخفض لن يزيد الناتج الحقيقي. ويشير كل من النموذجين إلى أن انخفاض القيمة الحقيقية أو ارتفاع سعر السهم من شأنه أن يزيد الناتج الحقيقي. يظهر نموذج IS-LM خطأ تنبؤ أصغر وقوة تفسيرية أعلى من نموذج IS-MP. وقد تشكل هذه النتائج تحديات لواقعي السياسات في إختيار النماذج وإتخاذ القرارات المتعلقة بالإقتصاد الكلي.

5/ دراسة KHOSRAVI & SHARIF (2010)²:

كان الغرض من هذه الدراسة هو إختبار العلاقة بين السياسة المالية والنقدية والنمو الاقتصادي في إيران. إستخدمت هذه الدراسة نهج اختبار الحدود (ARDL) للتكامل المشترك لدراسة العلاقات طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين السياسة المالية والسياسة النقدية والنمو الاقتصادي باستخدام إيران كدراسة حالة. أظهرت النتائج أن هناك علاقة تكامل بين سعر الصرف والإنفاق الحكومي والتضخم والنمو والمخزون النقدي. وتشير النتائج أيضا إلى أن الإنفاق الحكومي (كسياسة مالية) له تأثير كبير جدا على نمو الناتج المحلي الإجمالي. وفي الوقت نفسه فإن متغيرات التضخم وسعر الصرف (كسياسة نقدية) لها تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي.

6/ دراسة Iyeli & al (2012)³

تبحث هذه الدراسة إقتصاديا في الفعالية النسبية للسياسات النقدية والمالية، من خلال التركيز على الفعالية النسبية للعرض النقدي الواسع والعجز المالي الحكومي فيما يتعلق بتأثيراتها على النشاط الاقتصادي المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي. يركز الهدف البحثي النهائي على التحقيق التجريبي في أداة السياسة التي لها تأثير

1 HSING, Yu. Comparison of the IS-MP and IS-LM Models and Policy Implications: The case of the US. Available at SSRN 1013088, 2007.

2 Anvar Khosravi and Mohammed Sharif Karimi, To Investigation the Relationship between Monetary, Fiscal policy and Economic Growth in Iran, American Journal of Applied Sciences, Vol . 7, No. 3, 2010, pp 415-419.

3 Iyeli, I. I., E. B. Uda, and E. Akpan. "The relative effectiveness of monetary and fiscal policies in economic stabilization in a developing economy: An empirical evidence from Nigeria." Annals of Humanities and Development Studies 3.1 (2012): 87-138.

أكبر وأكثر قابلية للتنبؤ وأسرع على نمو الناتج للفترة من 1970 إلى 2001. من أجل تحقيق الهدف تقترح وتحدد النموذج مع المعلمات، يؤخذ تضخم الأسعار المحلية كبديل لسياسة إستقرار الأسعار ووظيفة تثبيت الناتج. تم تقديرها وإستخدامها لإختبار فرضية الفعالية النسبية للسياسة النقدية مقابل السياسة المالية. تأثير السياسة النقدية على نمو الناتج له ميزة على متغير السياسة المالية كمقياس لإستقرار الناتج. وعلى الرغم من أن عامل السياسة المالية غير ذي دلالة إحصائية، إلا أن له أيضا إرتباطا سلبيا بعامل الناتج المحلي. لذلك فإن جهود السياسة المالية للحكومة الفيدرالية في نيجيريا ليست إيجابية في تحفيز نمو الناتج.

7/ دراسة PÁLENÍK, Viliam (2012):¹

تحتوي المقالة على تحليل رياضي للإقتصاد الكلي لأيرلندا على أساس نموذج الإقتصاد الكلي IS-LM-BP يناقش صلاحيته في الفترة بين عامي 1999 و 2011. تم أخذ في الإعتبار أيضا الفترة التي سبقت بداية الأزمة، إعتقاد على كيفية تغير معايير النموذج منذ ذلك الحين وأيضا ما إذا كان من الممكن إكتشاف المشكلات المحتملة حتى في ذلك الوقت. مع مناقشة الإختلالات المؤشرات الإقتصادية الرئيسية. وخلصت الدراسة إلى أن السياسة المالية التقييدية لها تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فإن خفض 1 مليار يورو في التكاليف الحكومية سيؤدي إلى إنخفاض 0,72 مليار يورو في الناتج المحلي الإجمالي. علاوة على ذلك ستؤدي زيادة 1 مليار في الإيرادات الضريبية إلى انخفاض 0,46 مليار يورو في الناتج المحلي الإجمالي. وبالإضافة إلى ذلك ستؤدي السياسة المالية التقييدية إلى ارتفاع أسعار الفائدة.

8/ دراسة Lei Lianghai & Bi Jianxin (2014):²

إقترحت هذه الورقة فرضيات نموذج Mundell-Fleming المطبقة على البيئة الإقتصادية الصينية الحالية، وعدلت نموذج Mundell-Fleming التقليدي، وحللت فعالية السياسات المالية والنقدية في ظل أنظمة أسعار الصرف المختلفة. وفي ظل نظام سعر الصرف الثابت تتسبب السياسة النقدية في عدم الإستقرار الإقتصادي وتفاقم عدم المساواة الإقتصادية، مما يزيد من صعوبة التدخل أي سياسة، وفي هذه الحالة لا يكون للسياسة المالية نتائج هامة إلا بالتنسيق الإيجابي للسياسة النقدية، في ظل نظام سعر الصرف العائم يكون للسياسة

1 PÁLENÍK, Viliam, IS-LM-BP model of Ireland, as a country receiving financial assistance. EcoMod, 2012.

2 Bi Jianxin, Lei Lianghai, Analysis on the effectiveness of China's macroeconomic policy based on the modified Mundell-Fleming model during the post-financial crisis period, Computer Modelling & New Technologies, 2014, 18(2), 240-249.

الفصل الرابع:.....التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري من

2020-1970

المالية فاعلية وأثار كبيرة وملحوظة عكس السياسة النقدية التي آثاها غير مؤكدة عند إستخدامها. وأخيرا تحلل الورقة فعالية سياسة الإقتصاد الكلي في الصين بإستخدام نموذج Mundell-Fleming المعدل وتقترح توجه سياسة الإقتصاد الكلي للصين في فترة ما بعد الأزمة المالية. يجب على الصين تبني توجه سياسة الإقتصاد الكلي التي تهيمن عليها السياسة المالية الإيجابية وتكملها السياسة النقدية. وذلك مرده أساسا إلى الفترة الإنتقالية التي يمر بها إقتصاد الصين من سعر الصرف ثابت إلى سعر صرف عائم في ظروف إقتصادية مفتوحة تتميز بإنخفاض معدلات النمو الإقتصادي وإرتفاع معدلات البطالة ووجود فائض في الميزان التجاري.

9/ دراسة Alavia & Moshirib & Sattarifarc (2016):¹

بعنوان تحليل كفاءة السياسات النقدية والمالية في الإقتصاد الإيراني بإستخدام IS-MP-AS نموذجا، هدفت الدراسة إلى إستخدام نموذج IS-MP-AS على الإقتصاد الإيراني، حيث لم تستخدم إيران السياسات النقدية والمالية على النحو الأمثل على الرغم من وفرة الموارد الطبيعية والبشرية. كما تظهر النتائج أن السياسات النقدية والمالية عالية الكفاءة والفعالية في الإقتصاد الإيراني وتؤثر على الدخل الطبيعي للبلاد. ووفقا لنتائج البحث يرتبط الناتج المحلي الإجمالي لإيران سلبا بالتضخم المتوقع، ونسبة عجز الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وأسعار العملات، ويرتبط بشكل إيجابي بدخل النفط وأسعار الصرف. وخلصت الدراسة إلى أن السياسات المالية في إيران وخاصة متغير عجز الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي فعالة للغاية كسياسة مالية ويمكن أن تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي. ومن شأن إرتفاع النسبة التي تشير إلى الإفتقار إلى الإنضباط المالي الحكومي أن يخفض الناتج المحلي الإجمالي. كما أن السياسات النقدية تتسم بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية ويمكن أن تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي.

10/ دراسة Okorie & Simon-Peter (2017)²

تستخدم هذه الدراسة نموذج التأخر الموزع التنازلي التلقائي (ARDL) للتأكد من الفعالية النسبية للسياسات النقدية والمالية في نيجيريا باستخدام سلسلة زمنية ربع سنوية من 1981-2012. ومن خلال تحليله إكتشف أن

¹ ALAVI, Seyed Ehsan; MOSHIRI, Saeed; SATTARIFAR, Mohammad. An Analysis of the efficiency of the monetary and fiscal policies in Iran economy using IS-MP-AS model. *Procedia Economics and Finance*, 2016, 36: 522-531.

² Okorie, David Iheke, Manu Adasi Sylvester, and Dak-Adzaklo Cephas Simon-Peter. "Relative effectiveness of fiscal and monetary policies in Nigeria." *Asian Journal of Social Science Studies* 2.1, (2017).

السياسات النقدية والمالية لكل منهما تأثير إيجابي كبير على الدخل. وهذا يتوافق مع التوقعات المسبقة وأن السياسة النقدية تؤثر على الدخل بشكل أسرع من السياسة المالية.

11/ دراسة HSING, Yu (2019) :¹

بحثت هذه الورقة فعالية السياسات المالية والنقدية في إطار نموذج مونديل فليمنج. وبالنسبة للهند يعمل التوسع المالي على خفض الناتج ويؤدي إلى ارتفاع حقيقي لقيمة العملة، ويؤدي التوسع النقدي إلى زيادة الناتج والتسبب في انخفاض حقيقي في قيمة العملة. وبإستثناء تأثير التوسع المالي على الناتج، فإن النتائج تتسق عموما مع نموذج مونديل فليمنج. وبالإضافة إلى ذلك فإن إنخفاض سعر الفائدة الحقيقي أو ارتفاع سعر السهم من شأنه أن يرفع الناتج؛ وارتفاع سعر السهم من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع حقيقي لسعر الفائدة. هناك العديد من الآثار المترتبة على السياسات. سيكون التوسع النقدي خيارا أفضل من التوسع المالي لأن الأول يؤدي إلى إنخفاض حقيقي في قيمة العملة وزيادة الإنتاج في حين أن الأخير يؤدي إلى ارتفاع حقيقي في قيمة العملة وإنتاج أقل. وبالتالي إذا كان هدف الإقتصاد الكلي هو تحفيز الصادرات والناتج، فإن إنخفاض سعر الفائدة الحقيقي سيكون استراتيجية أفضل.

12/ دراسة Idris, Miftahu (2019):²

تدرس هذه الدراسة السياسة النقدية والمالية للإقتصاد النيجيري خلال الفترة من 1980 إلى 2017 باستخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية بالإضافة إلى تقييم الإتجاه المتزايد في المؤشرات الحرجة بهدف تحديد وجود علاقة محتملة. باستخدام تقنية OLS وإختبار التكامل المشترك، تشير النتائج إلى أن السياسة النقدية والمالية لها تأثير إيجابي وكبير على النمو الإقتصادي. بالإضافة إلى ذلك تظهر نتائج أخرى أن السياسة النقدية أكثر فعالية في نيجيريا من السياسة المالية للفترة المدروسة. وعلى هذا النحو هناك حاجة إلى فرض الإنضباط المالي في المالية العامة لأن السياسة النقدية لا يمكن أن تحقق الهدف المنشود نظرا لوجود إختلالات مالية. وينبغي للقطاع العام أن يحافظ على الحفاظ على بيئة إقتصاد كلي ثابتة تكفل عمل المجاميع النقدية ضمن حدود النمو.

1 Hsing, Yu. "Effectiveness of Monetary and Fiscal Policies on Output and Exchange Rates in India." Journal of Quantitative Finance and Economics 1.2 (2019).

2 Idris, Miftahu. "Relative impact of monetary and fiscal policy on output growth in a small-open economy." American Research Journal of Humanities & Social Science (ARJHSS) 2.08 (2019): 26-38.

تبحث هذه الورقة في فعالية التفاعل بين السياسات المميزة النقدية على نمو الأسعار والنتائج في نيجيريا. تم التقاط العلاقات الديناميكية للمتغيرات من خلال تحليلات إستجابة الدافع وتحليل التباين. تشير النتائج إلى أن متغيرات السياستين للنقود والإيرادات الحكومية لها تأثير إيجابي أكبر على السعر والنمو الإقتصادي في نيجيريا على وجه التحديد على المدى الطويل، على الرغم من أن متغيرات السياسة النقدية والمالية لها تأثير مهيم على النشاط الاقتصادي، فمن الواضح من هذه الدراسة أن النشاط الإقتصادي تهيمن عليه ديناميكياته الخاصة في معظم الفترات. تشير التقديرات الواردة في هذه الورقة إلى أن السياسة النقدية والمالية لها تأثير أكبر على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتضخم في نيجيريا. وعموما من الواضح أن أثر السياسة العامة يتوقف بشدة على متغير السياسة العامة المختار، على الرغم من أن بعض متغيرات السياسة العامة تعتبر أكثر فائدة للتنمية الإجتماعية والإقتصادية.

تبحث هذه الورقة في الفعالية النسبية للسياسات النقدية والمالية في التأثير على النمو الإقتصادي من خلال استخدام نموذج (ARDL) للفترة الممتدة من 1975 إلى 2017، كانت البدائل المستخدمة في هذه الدراسة للسياسة النقدية والمالية هي العرض النقدي الواسع (M2) والإنفاق الإستهلاكي الحكومي على التوالي بينما يستخدم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة في عام 2010 كبديل للنمو الإقتصادي في إثيوبيا. تشير النتائج التجريبية إلى أن كلا من السياسات النقدية والمالية لها تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية متساوية على النمو الإقتصادي في إثيوبيا مع اختلاف مستوى الأهمية والحجم. إلى جانب الفعالية المتساوية، فإن مرونة الناتج الحقيقي فيما يتعلق بمتغير السياسة المالية أكبر من المرونة فيما يتعلق بعرض النقود والتي تظهر أن السياسة المالية أكثر فعالية من السياسة النقدية في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على المدى الطويل. ومع ذلك على المدى القصير تكون السياسة المالية فعالة في حين أن السياسة النقدية بمتغير عرض النقود غير فعالة في التأثير على نمو الناتج في إثيوبيا. لذلك لتحقيق نمو إقتصادي مستمر ومستدام فإن تنسيق

1 Musa, Yakubu, Barfour K. Asare, and Shehu U. Gulumbe. "Effect of monetary-fiscal policies interaction on price and output growth in Nigeria." CBN Journal of Applied Statistics 4.1 (2013): 55-74.

2 Tadesse, Tekilu, and Tesfaye Melaku. "Analysis of the Relative Impact of Monetary and Fiscal Policies on Economic Growth in Ethiopia, Using ARDL Approach to Co-integration: Which Policy Is More Potent?." Copernican Journal of Finance & Accounting 8.2 (2019): 87-115.

السياسات النقدية والمالية أمر مهم، ويؤدي إفتقار إلى هذا التنسيق إلى تراجع حاد في الأداء الإقتصادي العام بل يمكن أن يضر بالإقتصاد.

15/ دراسة Mugableh Mohamed (2019)¹

الهدف الرئيسي من هذه الورقة هو تحليل التوازن والعلاقة السببية الديناميكية بين أدوات السياسة النقدية والنمو الإقتصادي في الأردن للفترة (1990-2017). لهذا الغرض فإنه يأخذ في الإعتبار تقديرات نماذج التأخر الموزع الإنحدار الذاتي (ARDL) وتصحيح خطأ المتجه (VECM). تظهر نتائج نهج ARDL أن متغيرات السياسة النقدية (أي سعر الفائدة الحقيقي وعرض النقود) لها تأثير إيجابي على النمو الإقتصادي على المدى الطويل والقصير بإستثناء معدل التضخم. بالإضافة إلى ذلك تشير نتائج VECM إلى وجود علاقات سببية ثنائية الإتجاه بين النمو الإقتصادي ومتغيرات السياسة النقدية على المدى الطويل والقصير.

16/ دراسة Mugableh Mohamed (2019)²

تبحث هذه الورقة في علاقات التوازن وتحليلات السببية الديناميكية بين النمو الإقتصادي وأدوات السياسة المالية في الأردن للفترة (1978-2017). يستخدم نماذج (ARDL) و (VECM). وتشير النتائج إلى وجود أدلة على وجود تكامل مشترك وعلاقات سببية بين النمو الإقتصادي وأدوات السياسة المالية. للنفقات الحكومية العامة تأثير إيجابي طويل الأجل على النمو الإقتصادي، مما يعني أن النفقات الحكومية العامة تحسن النمو الاقتصادي. وعلاوة على ذلك تخلق معدلات الضرائب الإجمالية تأثيرا سلبيا طويل الأمد على النمو الإقتصادي، وهو ما يعني ضمنا أن خفض الضرائب يحفز النمو الإقتصادي. وتتفق هذه النتائج إلى حد كبير مع دراسات مماثلة أجريت لإقتصادات نامية أخرى.

1 Mugableh, Mohamed Ibrahim. "Does monetary policy affect economic growth in Jordan? Evidence from ordinary least square models." International Business Research 12.1 (2019): 27-34.

2 Mugableh, Mohamed Ibrahim. "Fiscal policy tools and economic growth in Jordan: Evidence from time-series models." International Journal of Economics and Finance 11.1 (2019): 1-7.

1/17 دراسة Tarawalie & Noah (2020)¹

تبحث هذه الورقة بشكل تجريبي في الفعالية النسبية للسياسات المالية والنقدية على النمو الإقتصادي في سيراليون. تستخدم الدراسة بيانات السلاسل الزمنية السنوية، التي تمتد من عام 1980 إلى عام 2017، وتكشف الدراسة أن السياسة النقدية أكثر فعالية من السياسة المالية في تعزيز النمو الإقتصادي في سيراليون على وجه التحديد، وتظهر النتائج أن عرض النقود وسعر الصرف الحقيقي والتضخم هي المتغيرات المهمة التي تؤثر على النمو الإقتصادي على المدى الطويل. في حين تظهر النتائج وجود علاقة إيجابية بين عرض النقود والنمو الإقتصادي، إلا أنها تكشف عن وجود علاقة سلبية لكل من سعر الصرف الحقيقي والتضخم على النمو خلال فترة الدراسة. وتكشف الديناميكيات القصيرة الأجل أيضا أن المعروض النقدي والإيرادات الحكومية والإنفاق الحكومي هي المتغيرات الرئيسية التي تؤثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في سيراليون. وعلاوة على ذلك تظهر النتائج أن 24٪ من إختلال التوازن في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتم تصحيحه في غضون سنة. وتوصي الدراسة بضرورة حسن تنسيق السياسات النقدية والمالية وتنفيذ الحكومة لميزانية متوازنة من أجل التغلب على مسألة الهيمنة المالية على إقتصاد سيراليون.

2/18 دراسة Ozer & Veysel (2019)²

الغرض من هذه الدراسة هو تحليل فعالية السياسات المالية والنقدية على النمو، ومن ثم تحديد أي من هاتين السياستين أقوى في تعزيز النمو الإقتصادي في تركيا خلال الفترة من 1998 إلى 2016. أستخدمت بعض تقنيات الإقتصاد القياسي للسلاسل الزمنية، مثل إختبار ARDL Bounds وإختبارات جذر وحدة الكسر الهيكلية وإختبارات سببية جرانجر. وكانت النتائج أنه لا يخلق متغير السياسة النقدية سوى آثار قصيرة الأجل على النمو. من ناحية أخرى فإن متغير السياسة المالية له تأثير كبير على المدى الطويل ويسبب النمو. وبالتالي تبدو السياسة المالية أكثر فعالية من السياسة النقدية خلال فترة الفحص، مما يعني إعادة التفكير في تنفيذ كلتا السياستين في تركيا بشكل صحيح.

¹ Tarawalie, Abu Bakarr, and Noah Kargbo. "Efficacy of fiscal and monetary policy in Sierra Leone: an ARDL bound testing approach." International Journal of Economics and Financial Issues 10.3 (2020): 217.

² Özer, Mustafa, and Veysel Karagöl. "Relative effectiveness of monetary and fiscal policies on output growth in Turkey: an ARDL bounds test approach." (2018).

تحاول الدراسة إستقصاء الفعالية النسبية للسياسات المالية والنقدية في عملية النمو الإقتصادي الأردني، إستناد إلى معادلة سانت لويس المعدلة للبيانات السنوية خلال الفترة (1970 - 2020). تستخدم الدراسة تقنيات الإنحدار الذاتي الموزع (ARDL) للتحقق من وجود آثار طويلة وقصيرة الأجل للسياسات النقدية والمالية على الإقتصاد الأردني. أظهرت النتائج أن الإنفاق الحكومي كمثل للسياسة المالية أكبر وأسرع في تعزيز إستقرار الإقتصاد الأردني من عرض النقود كمثل للسياسة النقدية. وتدعم النتيجة وجهة النظر الكينزية القائلة بأن السياسة المالية أكثر قدرة على تحقيق الإستقرار الإقتصادي في الأردن من السياسة النقدية، وبناء على النتائج، ينبغي النظر إلى السياستين على أنهما متكاملتان، وبالتالي فإن الجمع بين السياسة النقدية المتوافقة مع السياسة المالية التوسعية سيحقق نتائج أفضل بكثير لتعزيز النمو الإقتصادي الأردني.

1.2 الدراسات العربية في الموضوع

بعنوان نحو بناء نموذج هيكلية تنبؤي للإقتصاد الجزائري للفترة بين 1970-2009، تهدف هذه الدراسة إلى بناء نموذج مصغر للإقتصاد الجزائري بإستخدام آراء منظري الإقتصاد ومقارنته مع دراسات سابقة لدول ذات خصائص مشابهة. يتيح هذا النموذج فهم وتحليل قدرة التنبؤ ببعض المتغيرات الإقتصادية وتقييم السياسات الإقتصادية وتأثيرها على الأداء الإقتصادي في القصير والمتوسط. كما يُسلط الضوء على الأدوات التي يمكن لصناع القرار الإعتماد عليها للتعامل مع الصدمات الخارجية وتأثيرها على التوازنات الكبرى في الإقتصاد. الدراسة تشير إلى أن هذا النموذج يمكن تطويره بناءً على وجود تفاعلات بين المتغيرات وأن بعض المتغيرات لها تأثير كبير على الإقتصاد الوطني، وهذا يتماشى مع نظريات الإقتصاد الكلي. كما تُشير الدراسة إلى أن الإقتصاد الجزائري يمكن أن يكون متجهاً نحو النظرية الكينزية، مما يشير إلى أنه يمكن تطبيق سياسات إقتصادية تأخذ في الإعتبار التدخل الحكومي لتعزيز النمو الإقتصادي وتحقيق التوازنات الإقتصادية.

¹ ALZYADAT, Jumah Ahmad. The Effectiveness of Fiscal and Monetary Policies: New Evidence from The Jordanian Economy Using ARDL Techniques. resmilitaris, 2022, 12.2: 7026-7040.

² بن قانة إسماعيل، نحو بناء نموذج هيكلية تنبؤي للإقتصاد الجزائري للفترة بين 1970-2009، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2013.

الفصل الرابع:.....التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري من

2020-1970

2/ دراسة OUGHLISSI mohand Akli (2017)¹:

بعنوان تحليل السياسة النقدية في الجزائر باستخدام نموذج DSGE، أظهرت نماذج (التوازن العام العشوائي الديناميكي) كفاءة كبيرة في تحليل وتقييم السياسات النقدية. الغرض من هذا العمل هو إقتراح نموذج DSGE للإقتصاد الجزائري وإستجوابه حول فعالية السياسة النقدية في الجزائر كما يديرها البنك المركزي. تشير نتائج دراستنا إلى أن السياسة النقدية في الجزائر لم تساهم في النشاط الإقتصادي للبلاد. ويرجع ذلك وفقا لهذه الدراسة إلى حالة السيولة الفائضة التي يعاني منها النظام المصرفي الجزائري وإعتماد النشاط الإقتصادي على الواردات.

3/ دراسة تشوكتش كبير حسن (2019)²:

بعنوان صدمة أسعار النفط ودور مزيج السياستين المالية والنقدية في إستقرار متغيرات الإقتصاد الكلي دراسة حالة الإقتصاد الجزائري، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور التفاعل بين السياستين المالية والنقدية في مواجهة تداعيات تقلبات أسعار النفط على متغيرات الإقتصادات المصدر للنفط، تم إستخدام نموذج ديناميكي عشوائي للتوازن العام DSGE من قبل Median and Soto (2005)، وخلصت النتائج إلى تبني السلطات المالية السياسة المالية المسائرة للدورة الإقتصادية إلى جانب سياسة إستهداف التضخم من طرف البنك المركزي أحسن توليفة ومزيج الأنسب لمجابهة تداعيات الصدمة النفطية على ديناميكيات المتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر.

4/ دراسة عياض بن باري و إسماعيل بن قانة (2019)³:

دراسة بعنوان بناء نموذج كلي لقياس وتحليل التوازن العام في إقتصاديات الدول النامية من خلال نموذج Mundell -Fleming للفترة 1990-2018، إستخدمت هذه الدراسة نماذج التوازن الديناميكي العشوائي DSGE (نظام المعادلات الأنية)، لعينة مكونة من أربع دول نامية تتشابه خصائصها الإقتصادية (دول مصدرة للنفط) مع محاولة تكييف نموذج Mundell -Fleming على إقتصاداتها، كما هدفت الدراسة إلى إبراز الدور الهام الذي تلعبه النماذج الإقتصادية في التحليل التركيبي للظاهرة المدروسة فضلا عن تقويم السياسات، من خلال فهم

¹ OUGHLISSI mohand Akli, Analyse De La Politique Monétaire En Algérie à L'aide D'un Modèle Dsge, Strategy and Development Review, 7(13), 2017.

² تشوكتش كبير حسن، صدمة أسعار النفط ودور مزيج السياستين المالية والنقدية في استقرار متغيرات الإقتصاد الكلي دراسة حالة الإقتصاد الجزائري، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المجلد 6(2)، الجزائر، 2019.

³ عبد الباري عياض، إسماعيل بن قانة، بناء نموذج كلي لقياس وتحليل التوازن العام في إقتصاديات الدول النامية من خلال نموذج Mundell-Fleming للفترة من 1990-2018، مرجع سابق، 2019.

المنطلقات الفكرية للسياسات الإقتصادية لدى مختلف المدارس وتحليل تطور مسار المتغيرات الإقتصادية المكونة للتوازن الإقتصادي، وتحليل العلاقات ما بين السياسات المختلفة الرامية إلى حصول التوازنات الآنية ونمذجة هذا التوازن، مع صياغة الإستراتيجيات والسياسات الأنجع لتفادي هدر الموارد والوقت. وخلصت الدراسة إلى أن غياب الإستقرار الكلي والإختلالات وعدم الإستقرار في القطاع المالي وإزدواجية هياكل الإقتصادية ساهم بصورة واضحة في ضعف فعالية السياسة المالية والنقدية في الدول النامية وعدم تبني نموذج هيكلي متكامل وقوي يساعد صناعات القرارات لتجاوز الإختلالات الإقتصادية الواضحة داخل هذه الدول.

5/ دراسة يحيوي عبد الحفيظ (2016)¹:

بعنوان إشكالية التوازن الإقتصادي الكلي في الجزائر ما بين الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري دراسة حالة للفترة (1980-2014) أي ما بين شقي التوازن الداخلي والخارجي، حيث تناولت الأطروحة تحليل وتتبع السياسة الإقتصادية في الجزائر وإنعكاساتها على التوازن الإقتصادي من خلال الأثر المتبادل بين ميزانية العامة والتوازنات الإقتصادية الداخلية والخارجية، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة واضحة وملموسة بين ميزانية العامة وبنود الميزان التجاري في إطار تحقيق التوازن الإقتصادي العام مع سيطرة المورد الريعي (النفط) الذي يتأثر بعوامل خارجية، وخلصت الدراسة إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات للنهوض بالإقتصاد الداخلي وعدم الإتكال على الموارد الطبيعية.

6/ دراسة البيرماني صلاح مهدي العباس (2011)²:

بعنوان بناء نموذج رياضي لقياس وتحليل التوازن العام لإقتصاد العراق من خلال نموذج IS-LM-BP، تناولت الدراسة استخدام نموذج كينزي بسيط الذي يتضمن تسع معادلات لفهم التوازن العام في الإقتصاد العراقي، وخلصت الدراسة إلى إنخفاض ميل الإستهلاك بسبب أن السكان في العراق كانوا ينفقون نسبة صغيرة جداً من دخلهم على الإستهلاك، وهو ما يمكن أن يرتبط بقلّة الثقة في الوضع الإقتصادي وعدم الإستقرار، بالإضافة إلى زيادة ميل الحدي للإستيراد دلالة على إنخفاض عمل المضاعف والمعدل وهذا لتفضيل العراق إستيراد السلع بدلاً من إنتاجها محلياً، مما يؤدي إلى تقليل القدرة على تحقيق التوازن العام في الإقتصاد، وعدم

¹ عبد الحفيظ يحيوي، إشكالية التوازن الإقتصادي الكلي في الجزائر ما بين ميزانية العامة للدولة والميزان التجاري دراسة حالة للفترة (1980-2014)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2015.

² بيرماني صلاح مهدي عباس، بناء نموذج رياضي لقياس وتحليل التوازن العام لإقتصاد العراق من خلال نموذج IS-LM-BP، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 17(61)، العراق، 2011، ص ص 107-123.

توافق العلاقات مع النظريات الإقتصادية المعروفة مثل العلاقة بين سعر الفائدة ورقم القياسي للأسعار، يمكن تفسير ذلك بارتفاع معدلات التضخم وتراجع أسعار الصرف، وعدم الإستقرار السياسي وخروج رؤوس الأموال من العراق. هذه الدراسة تسلط الضوء على تحديات وصعوبات الإقتصاد العراقي في الفترة التي تمت دراستها، وتظهر كيفية تأثير العوامل المختلفة على التوازن العام للإقتصاد الوطني.

7/ دراسة إبراهيم خوالد (2021)¹:

بعنوان تحليل تقلبات الإقتصاد الكلي الجزائري بإستخدام نموذج نيوكينزي للفترة 2000-2017، إستخدمت هذه الأطروحة تطبيق نموذج توازن الديناميكي العشوائي النيوكينزي على الإقتصاد الجزائري لرصد وتحليل تفاعل الإقتصاد مع التقلبات الإقتصادية الخارجية، تم تقدير نظام المعادلات بمنهجية شعاع الإنحدار الذاتي البايزي المقيد بنموذج التوازن العام الديناميكي العشوائي DSGE-BVAR والذي يتكون من منحنى IS ، منحنى فيليبس، معادلة سعر الصرف وسياسة نقدية من نوع قاعدة تايور، وخلصت الدراسة إلى أن كل الصدمات الخارجية تساهم في تقلبات الناتج المحلي، التضخم المحلي وسعر الصرف عبر دورات إقتصادية متزامنة من نوع كيتشن، وأوصى الباحث إلى الإسترشاد بقاعدة تايور في تصميم السياسة النقدية وربط أولويتها بتحفيز أعلى معدلات النمو الممكنة للحد من آثار التقلبات الخارجية.

8/ دراسة سيف راضي محي ناصر وأخرون (2022)²:

بعنوان تطبيق نموذج التوازن العام الكلي (DSGE-Smets and Wouters) على السياسة النقدية في العراق للفترة (2004-2020)، تناول هذا البحث تأثير السياسة النقدية على الإقتصاد الكلي في العراق بإستخدام نموذج التوازن العام العشوائي الديناميكي (DSGE) الذي تم تطويره بواسطة Smets و Wouters في عام 2007. يقوم البحث بتحليل قنوات نقل التأثير من السياسة النقدية إلى المتغيرات الإقتصادية الكلية في العراق بشكل دقيق وتفصيلي. تم إستخدام سعر الصرف كأداة لتحقيق الأهداف النقدية. وهذا يعني أن تغييرات في سعر الصرف يمكن أن تؤثر بشكل كبير على التضخم والسيولة في الإقتصاد العراقي. بالإضافة إلى كيفية تأثير السياسة النقدية على كمية النقد المتاح في الإقتصاد وقرارات الإستثمار في البلاد من خلال تأثيرها على تكلفة

¹ إبراهيم خوالد، تحليل تقلبات الإقتصاد الكلي الجزائري بإستخدام نموذج نيوكينزي للفترة 2000-2017، اطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة، 2021.

² MOHI, Saif Radhi; DAGHIR, Mahmood Mohamed; SALIH, Lorraine Yahya. Implementation of the aggregate general equilibrium model to monetary policy in the Iraqi economy for the period (2004-2020). ENTERPRENEURSHIP JOURNAL FOR FINANCE AND BUSINESS, 3(2), 2022.

الفصل الرابع:.....التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري من

2020-1970

الإقتراض ومعدلات الفائدة والتأثير على الطلب النقدي وبالتالي مستوى الإنفاق والإنتاج ومستوى التضخم ومعدلات البطالة وهذا كله قد يؤثر على مستوى النشاط الإقتصادي. وتوصلت النتائج إلى فعالية قناة سعر الصرف دون غيرها من قنوات إنتقال تأثير السياسة النقدية إلى متغيرات الإقتصاد الكلي في العراق، وهو ما جعل السلطة النقدية تتمسك بسياسة نافذة بيع العملة الأجنبية.

تتشابه الدراسة مع الدراسات السابقة من حيث الأهداف وهو معرفة إن كانت السياسة المالية والسياسة النقدية فعالة في إقتصاديات الدول، وهذا من خلال عرض مختلف النماذج لدراسة أثر فعالية السياستين المالية والنقدية في التأثير على النمو الإقتصادي، كما قدمت هذه الدراسات الآليات والبراهين لقياس فعالية المتغيرات المفسرة المتمثلة في متغيرات السياستين المالية والنقدية على المتغير التابع المتمثل في متغير النمو الإقتصادي، وكانت نتائج الدراسات مختلفة من دولة إلى أخرى، أما الدراسات التي شملت الجزائر فكانت معظمها متشابهة من حيث النتائج مع هذه الدراسة لقياس أثر فعالية السياسة المالية والسياسة النقدية على الإقتصاد الجزائري بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL.

2. وصف متغيرات الدراسة

لفهم متغيرات الدراسة وتحليلها من خلال دراسة تجانسها واستقراريتها عبر الزمن، يتطلب إجراء التحليل الوصفي والإحصائي لمختلف المؤشرات (المتغير التابع والمتغيرات المستقلة)، كما يتضمن التمثيل البياني توقع قيم المتغيرات في الزمن المستقبلي إستناداً إلى سلوكها في الزمن الحالي والماضي، ويُمكن إستخدام مختلف النماذج الإحصائية للتنبؤ بالمستقبل. ولتصوير سلوك المتغير عبر الزمن يمكن إستخدام مختلف الرسومات البيانية.

1.2 دراسة تجانس متغيرات الدراسة

سنقوم بدراسة الإختبارات الإحصائية للسلاسل الزمنية محل الدراسة بالإستعانة بمقاييس المتوسط والوسيط، المنوال، الإنحراف المعياري لوصف التشتت، القيمة الدنيا والعظمى، وإحتمالية إختبار التوزيع الطبيعي-Jarque-Bera، كما هو موضح في الجدول التالي:

الفصل الرابع:.....التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري من

2020-1970

الجدول رقم (4-1): المقاييس الوصفية لمتغيرات الدراسة

معدل الفائدة		معدل التضخم		الكتلة النقدية		الضرائب		الإنتفاق الحكومي		الناتج المحلي الخام		المقاييس الوصفية
LINT	INT	LINF	INF	LM2	M2	LFISC	FISC	LGOV	GOV	LGDP	GDP	
1.527555	5.338	1.793835	8.4876	27.45788	3.97E+12	12.81223	1450178	27.82445	5.00E+12	29.88613	1.05E+13	Mean
1.386294	4.000	1.740466	5.7000	27.46644	8.48E+11	13.26757	578140	28.34709	2.05E+12	29.80670	8.81E+12	Median
2.708050	15.00	3.456317	31.700	30.50684	1.77E+13	15.49484	5361953	30.70774	2.17E+13	30.58416	1.92E+13	Max
1.011601	2.750	-	0.3000	23.35695	1.39E+10	8.604471	5456	23.97021	2.57E+10	28.81976	3.28E+12	Min
0.514487	3.342	1.203973	7.5797	2.152718	5.49E+12	2.117822	1681099	2.099070	6.50E+12	0.465500	4.61E+12	Std.Dev
0.909397	1.483	-	1.1461	-	1.280050	-	0.826588	-	1.290796	-	0.430659	Skewness
2.657124	3.954	0.468723	5.1461	0.187322	1.866823	0.351781	0.281819	0.281819	3.402760	0.300236	2.053598	Kurtosis
7.279350	20.64	4.385039	34.195	1.866823	3.182943	1.811261	2.235495	1.781945	3.402760	2.359870	2.053598	Jarque-Bera
0.026261	0.000	5.943922	0.0000	3.026953	13.99860	4.054714	7.049595	3.827861	14.50701	1.636957	3.479785	Probability
77.90531	272.2	0.051203	432.87	0.220143	0.000913	0.131683	0.029458	0.147500	0.000708	0.441102	0.175539	Sum
13.23483	558.4	91.48558	2872.6	1400.352	2.02E+14	653.4239	73959055	1419.047	2.55E+14	1524.193	5.38E+14	Sum Sq.Dev.
51	51	38.45168	51	231.7097	1.51E+27	224.2585	1.41E+14	220.3047	2.11E+27	29.88613	1.06E+27	Observation

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق رقم (4-2) ومستخرجات برنامج Eviews10

نلاحظ من خلال الجدول رقم 4-1 والملحق 4-2 أن متوسط معدل نمو الناتج المحلي الخام قد بلغ 29.88613 دولار خلال الفترة من 2020-1970 كما كان أعلى قيمة له سنة 2020 (19166044 مليون دج) بمتوسط سنوي قدر ب (10542314 مليون دج)، بينما كانت أقل قيمة سنة 1970 (13925000 مليون دج)، مع إنحراف مختلف المشاهدات عن هذا المتوسط قدر ب 54946832، وهذا يدل على وجود تشتت كبير لهذه المؤشرات، وبعد إدخال اللوغاريتم النيبيري على جميع قيم الناتج المحلي الخام (LDGP) خلال الفترة من 2020-1970 أدى إلى إنخفاض قيمة الإنحراف المعياري إلى 0.465500، أما بالنسبة لمعامل Skewness فقد قدر ب (-0.300236) هذا يدل على أن شكل التوزيع ليس متناظر وإنما ملتوي جهة اليمين، كما قدرت قيمة معامل التناظر Kurtosis بالتقريب 3 ما يدل على أن شكل التوزيع يتسم بالإعتدل، أما إحصائية Jarque-Bera فقد قدرت ب (0.441102) إذن فبيانات متغير الناتج المحلي الخام تتبع التوزيع الطبيعي.

كما يلاحظ أن متوسط معدل نمو الإنفاق الحكومي قد بلغ 27.82445 دولار خلال الفترة من 1970-2020 كما كان أعلى قيمة له كانت سنة 2018 (21687100 مليون دج) بمتوسط سنوي قدر ب (50013561 مليون دج)، بينما كانت أقل قيمة سنة 1970 (25711523 مليون دج)، مع إنحراف مختلف

الفصل الرابع:.....التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري من

2020-1970

المشاهدات عن هذا المتوسط قدر ب 64997471، وهذا يدل على وجود تشتت كبير لهذه المؤشرات، وبعد إدخال اللوغاريتم النيبيري على جميع قيم الإنفاق الحكومي (LGOV) خلال الفترة من 2020-1970 أدى الى إنخفاض قيمة الانحراف المعياري إلى 2.099070، أما بالنسبة لمعامل Skewness فقد قدر ب (-0.281819) هذا يدل على أن شكل التوزيع ليس متناظر وإنما ملتوي جهة اليمين، كما قدرت قيمة معامل التناظر Kurtosis ب (1.781945) ما يدل على أن شكل التوزيع يتسم بالتفطح، أما احتمالية Jaque-Bera فقد قدرت ب (0.147500) إذن فيبيانات متغير الإنفاق الحكومي تتبع التوزيع الطبيعي.

أما متوسط معدل نمو الضرائب فقد بلغ 12.81223 دولار خلال الفترة من 2020-1970 كما كان أعلى قيمة له سنة 2019 (5361953 مليون دج) بمتوسط سنوي قدر ب (1450178 مليون دج)، بينما كانت أقل قيمة سنة 1970 (5456 مليون دج)، مع إنحراف مختلف المشاهدات عن هذا المتوسط قدر ب 1681099، وهذا يدل على وجود تشتت كبير لهذه المؤشرات، وبعد إدخال اللوغاريتم النيبيري على جميع قيم الضرائب (LFISC) خلال الفترة من 2020-1970 أدى إلى إنخفاض قيمة الإنحراف المعياري إلى 2.117822، أما بالنسبة لمعامل Skewness فقد قدر ب (-0.351781) هذا يدل على أن شكل التوزيع ليس متناظر وإنما ملتوي جهة اليمين، كما قدرت قيمة معامل التناظر Kurtosis ب (1.811261) ما يدل على أن شكل التوزيع يتسم بالتفطح، أما احتمالية Jaque-Bera فقد قدرت ب (0.131683) إذن فيبيانات متغير الضرائب تتبع التوزيع الطبيعي.

أما متوسط معدل نمو الكتلة النقدية فقد بلغ 27.45788 دولار خلال الفترة من 2020-1970 كما كان أعلى قيمة له سنة 2020 (17740006 مليون دج) بمتوسط سنوي قدر ب (3965282 مليون دج)، بينما كانت أقل قيمة سنة 1970 (135250 مليون دج)، مع إنحراف مختلف المشاهدات عن هذا المتوسط قدر ب 5494683، وهذا يدل على وجود تشتت كبير لهذه المؤشرات، وبعد إدخال اللوغاريتم النيبيري على جميع قيم الكتلة النقدية (LM2) خلال الفترة من 2020-1970 أدى الى إنخفاض قيمة الإنحراف المعياري إلى 2.152718، أما بالنسبة لمعامل Skewness فقد قدر ب (-0.187322) هذا يدل على أن شكل التوزيع ليس متناظر وإنما ملتوي جهة اليمين، كما قدرت قيمة معامل التناظر Kurtosis ب (1.866823) ما يدل على أن شكل التوزيع يتسم بالتفطح، أما احتمالية Jaque-Bera فقد قدرت ب (0.220143) إذن فيبيانات متغير الكتلة النقدية تتبع التوزيع الطبيعي.

الفصل الرابع:.....التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري من

2020-1970

أما متوسط معدل نمو التضخم فقد بلغ 8.487647 دولار خلال الفترة من 1970-2020 كما كان أعلى قيمة له سنة 1992 (31.7%) بمتوسط سنوي قدر ب (8.48%)، بينما كانت أقل قيمة سنة 2000 (0.30%)، مع إنحراف مختلف المشاهدات عن هذا المتوسط قدر ب 7.5797، وهذا يدل على وجود تشتت كبير لهذه المؤشرات، وبعد إدخال اللوغاريتم النيبيري على جميع قيم التضخم (LINF) خلال الفترة من 1970-2020 أدى إلى انخفاض قيمة الإنحراف المعياري إلى 0.8769، أما بالنسبة لمعامل Skewness فقد قدر ب (-0.468723) هذا يدل على أن شكل التوزيع ليس متناظر وإنما ملتوي جهة اليمين، كما قدرت قيمة معامل التناظر Kurtosis ب (4.385039) ما يدل على أن شكل التوزيع يتسم بالتطاول، أما إحصائية Jaque-Bera فقد قدرت ب (0.051203) إذن فيبيانات متغير التضخم تتبع التوزيع الطبيعي.

أما متوسط معدل نمو سعر الفائدة فقد بلغ 5.338235 دولار خلال الفترة من 1970-2020 كما كان أعلى قيمة له سنة 1995 (15%) بمتوسط سنوي قدر ب (2.75%)، بينما كانت أقل قيمة سنوات 1972-1986 ب (2.75%)، مع إنحراف مختلف المشاهدات عن هذا المتوسط قدر ب 3.342089، وهذا يدل على وجود تشتت لهذه المؤشرات، وبعد إدخال اللوغاريتم النيبيري على جميع قيم سعر الفائدة (LINT) خلال الفترة من 1970-2020 أدى إلى انخفاض قيمة الإنحراف المعياري إلى 0.514487، أما بالنسبة لمعامل Skewness فقد قدر ب (0.909397) هذا يدل على أن شكل التوزيع ليس متناظر وإنما ملتوي جهة اليمين، كما قدرت قيمة معامل التناظر Kurtosis ب (2.657124) ما يدل على أن شكل التوزيع يتسم بالتفطح، أما إحصائية Jaque-Berra فقد قدرت ب (0.026261).

ونستنتج من نتائج المقاييس الوصفية أن السلاسل المحولة LGDP , LGOV, LFISC, LM2, LINF, LINT هي أكثر تجانس من السلاسل الأصلية GDP, GOV, FISC, M2, INF, INT.

2.2 التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة

تمثيل السلسلة الزمنية هو خطوة هامة في تحليل الإستقرار والثبات للبيانات الزمنية. هذه الخطوة تساعد في فهم السلوك الزمني للبيانات والتحقق من ما إذا كانت البيانات تظهر أي أنماط معينة تشير إلى الإستقرار أو عدمه. كما يتم إستخدام أدوات إحصائية متقدمة مثل إختبار (Augmented Dickey-Fuller ADF) أو إختبار (Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin KPSS) لإجراء تحليل أكثر دقة للاستقرار. تستخدم هذه الإختبارات

الفصل الرابع:.....التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري من

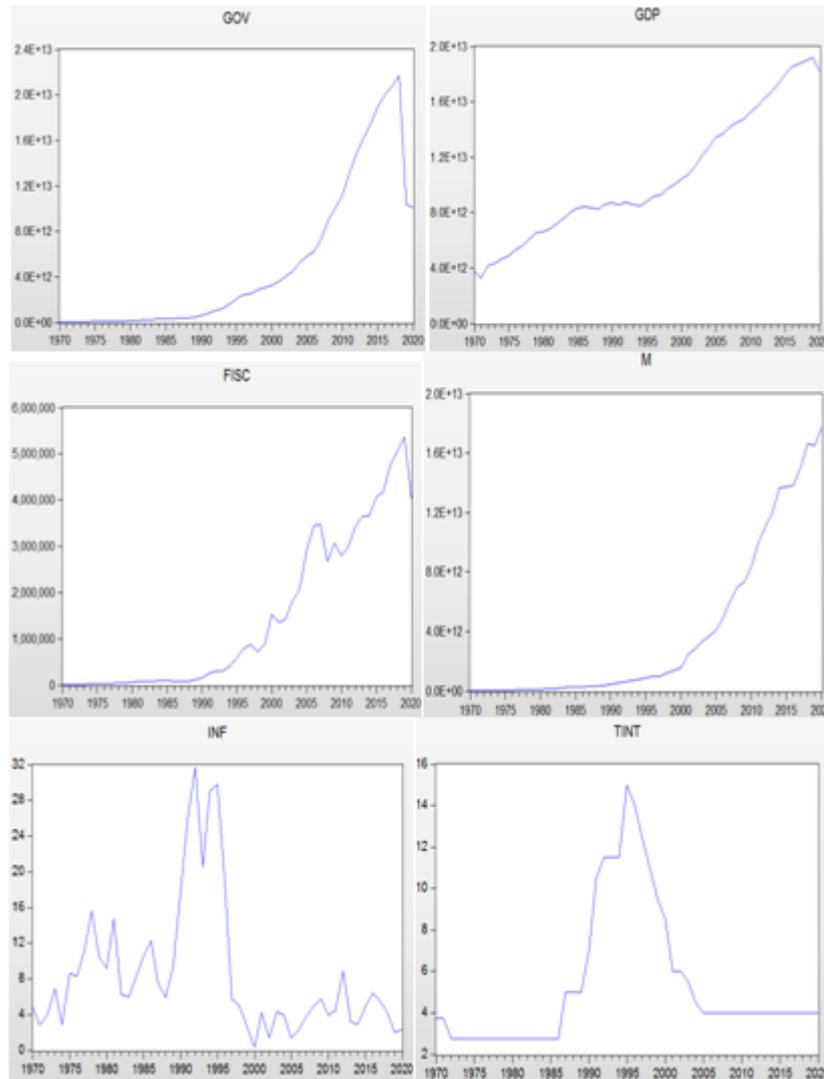
2020-1970

لتحديد ما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة أو غير مستقرة. وبناءً على نتائج الإختبارات الإحصائية، يمكن إتخاذ القرار بشأن إستقرار السلسلة الزمنية. إذا كانت الإختبارات تشير إلى إستقرار السلسلة الزمنية يمكن الإعتماد عليها في عملية النمذجة. وإذا كانت الإختبارات تشير إلى عدم الإستقرار، فإن السلسلة قد تحتاج إلى إجراء عملية الفروقات من درجات مختلفة إلى غاية إستقرارها.

بإستخدام برنامج Eviews10 تم الحصول على المنحنى البياني لمتغيرات الدراسة عند المستوى كما هو

موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (4-1): المنحنى البياني لمتغيرات الدراسة عند المستوى



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج Eviews10.

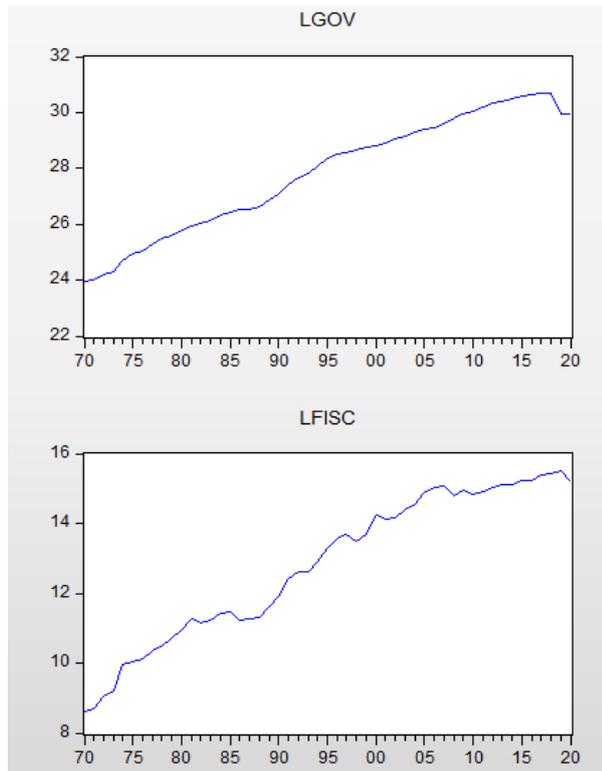
الفصل الرابع:.....التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري من

2020-1970

يلاحظ من الشكل رقم (4-1) أن السلاسل LGOV, LFISC لا تنبذب حول الوسط الحسابي الثابت، ويلاحظ كذلك وجود مركبة الإتجاه العام أي هناك تغيرات في إتجاه السلسلة بمرور الوقت. في البداية تزداد القيم بميل موجب، مما يعني زيادة تدريجية في القيم، ثم تبدأ في الإنخفاض نسبيا بميل سالب، مما يعني تناقص تدريجي في القيم. هذا التغير في الإتجاه يمكن أن يكون ناتجاً عن العديد من العوامل، وهو ما يدل على أسباب عدم إستقرارية السلاسل عند المستوى.

أما السلاسل LGDP, LINF, LINT, LM2 فهي تنبذب حول وسط حسابي ثابت ما يدل على إستقرارية هذه السلاسل عند المستوى.

الشكل رقم (4-2): المنحنى البياني لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج Eviews10.

يلاحظ من الشكل (4-2) أن السلسلتين LGOV, LFISC تنبذب حول وسط حسابي ثابت مما يدل على إستقرارية السلاسل عند الفرق الأول.

الفصل الرابع:.....التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري من

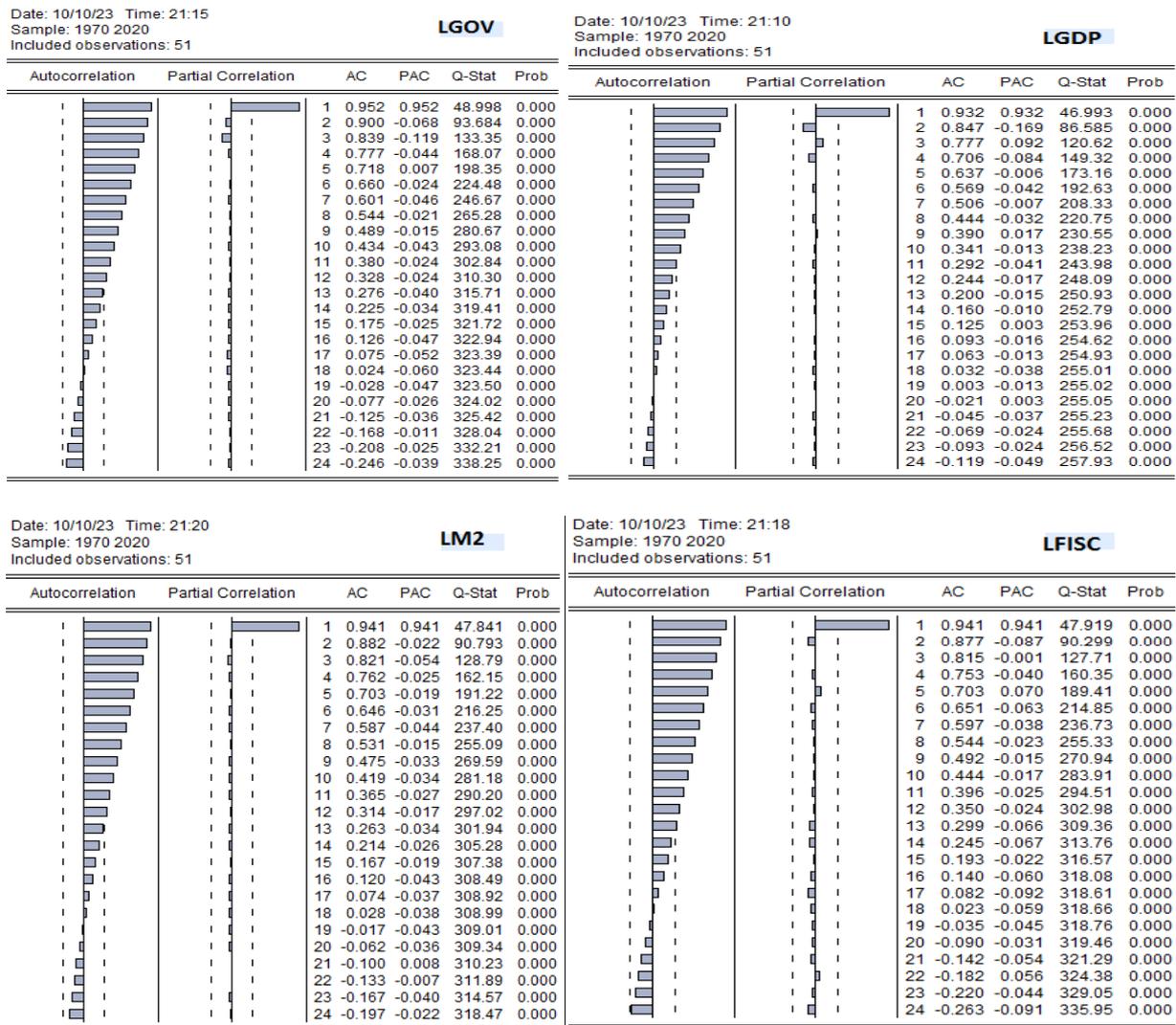
2020-1970

3.2 معاملات دالة الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة

تم استخدام برنامج Eviews10 للحصول على دالة الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة عند المستوى كما هو

موضح في أدناه:

الشكل (4-3): دالة الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة عند المستوى



الفصل الرابع:.....التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري من

2020-1970

Date: 10/10/23 Time: 21:27
Sample: 1970 2020
Included observations: 51

LINT

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 0.958	0.958	49.569	0.000
		2 0.893	-0.287	93.564	0.000
		3 0.814	-0.157	130.86	0.000
		4 0.709	-0.315	159.76	0.000
		5 0.572	-0.403	178.97	0.000
		6 0.423	-0.150	189.71	0.000
		7 0.283	0.153	194.64	0.000
		8 0.148	0.131	196.02	0.000
		9 0.009	-0.055	196.02	0.000
		10 -0.114	0.047	196.88	0.000
		11 -0.216	-0.064	200.02	0.000
		12 -0.303	-0.102	206.37	0.000
		13 -0.379	-0.100	216.57	0.000
		14 -0.441	-0.129	230.75	0.000
		15 -0.478	0.031	247.90	0.000
		16 -0.498	0.056	267.08	0.000
		17 -0.514	-0.066	288.05	0.000
		18 -0.508	0.120	309.21	0.000
		19 -0.489	-0.068	329.40	0.000
		20 -0.460	-0.078	347.85	0.000
		21 -0.420	0.059	363.75	0.000
		22 -0.373	-0.050	376.69	0.000
		23 -0.322	-0.146	386.70	0.000
		24 -0.264	0.086	393.68	0.000

Date: 10/10/23 Time: 21:23
Sample: 1970 2020
Included observations: 51

LINF

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 0.646	0.646	22.576	0.000
		2 0.538	0.207	38.559	0.000
		3 0.414	0.007	48.198	0.000
		4 0.229	-0.173	51.214	0.000
		5 0.213	0.106	53.884	0.000
		6 0.078	-0.117	54.249	0.000
		7 -0.064	-0.189	54.504	0.000
		8 -0.075	0.037	54.050	0.000
		9 -0.089	0.103	55.367	0.000
		10 -0.131	-0.099	56.493	0.000
		11 -0.067	0.068	56.795	0.000
		12 -0.054	0.076	57.000	0.000
		13 0.027	0.112	57.051	0.000
		14 0.047	-0.104	57.211	0.000
		15 0.001	-0.100	57.211	0.000
		16 -0.020	-0.054	57.243	0.000
		17 0.036	0.146	57.348	0.000
		18 -0.026	-0.148	57.403	0.000
		19 -0.115	-0.211	58.515	0.000
		20 -0.127	0.082	59.924	0.000
		21 -0.242	-0.065	65.208	0.000
		22 -0.264	-0.192	71.699	0.000
		23 -0.258	0.014	78.119	0.000
		24 -0.304	0.077	87.376	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج Eviews10

يلاحظ من الشكل رقم (3-4) إن معاملات الدالة AC للسلاسل LGDP, LGOV, LFISC, LM2, LINF, تقع خارج مجال الثقة إلى غاية التأخير P=10 بالنسبة للسلاسل LGDP, LGOV, LFISC, LM2 وإلى غاية التأخير P=6 بالنسبة للسلسلة LINT والتأخير P=3 بالنسبة للسلسلة LINF، مما يحتمل عدم إستقراريتها عند المستوى والشكل الموالي يوضح دالة الإرتباط الذاتي لهاته السلاسل عند الفرق الأولى.

الفصل الرابع:.....التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري من

2020-1970

الشكل رقم (4-4): دالة الإرتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول

LDGOV							DLGDP						
Date: 10/10/23 Time: 21:43 Sample: 1970 2020 Included observations: 50							Date: 10/10/23 Time: 21:41 Sample: 1970 2020 Included observations: 50						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob		Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.315	0.315	5.2764	0.022			1	-0.146	-0.146	1.1374	0.286
		2	0.146	0.051	6.4251	0.040			2	0.180	0.162	2.8916	0.236
		3	0.154	0.105	7.7349	0.052			3	0.071	0.123	3.1700	0.366
		4	0.086	0.006	8.1549	0.086			4	0.115	0.119	3.9191	0.417
		5	0.025	-0.022	8.1924	0.146			5	0.008	0.008	3.9227	0.561
		6	0.026	0.007	8.2332	0.222			6	0.127	0.086	4.8704	0.561
		7	-0.024	-0.047	8.2686	0.310			7	0.038	0.047	4.9570	0.665
		8	-0.079	-0.069	8.6575	0.372			8	-0.138	-0.189	6.1367	0.632
		9	-0.030	0.016	8.7151	0.464			9	-0.039	-0.143	6.2313	0.717
		10	-0.001	0.023	8.7151	0.559			10	-0.008	-0.018	6.2351	0.795
		11	-0.065	-0.057	8.9943	0.622			11	-0.058	-0.015	6.4615	0.841
		12	-0.029	0.011	9.0535	0.698			12	-0.081	-0.061	6.9114	0.863
		13	0.063	0.084	9.3314	0.747			13	-0.079	-0.080	7.3534	0.883
		14	0.083	0.064	9.8272	0.775			14	-0.132	-0.090	8.6182	0.855
		15	0.029	-0.021	9.8913	0.827			15	-0.159	-0.131	10.488	0.788
		16	0.095	0.069	10.587	0.834			16	-0.106	-0.129	11.344	0.788
		17	0.127	0.072	11.863	0.808			17	-0.015	0.016	11.361	0.837
		18	0.086	0.016	12.461	0.823			18	-0.117	-0.014	12.469	0.822
		19	0.080	0.012	12.998	0.839			19	-0.072	-0.035	12.898	0.844
		20	0.072	0.013	13.448	0.857			20	0.046	0.099	13.079	0.874
		21	0.018	-0.013	13.478	0.891			21	-0.068	0.009	13.496	0.890
		22	0.027	0.016	13.546	0.917			22	-0.004	-0.027	13.497	0.918
		23	-0.095	-0.143	14.421	0.914			23	0.095	0.052	14.365	0.916
		24	-0.183	-0.129	17.754	0.815			24	0.040	0.035	14.526	0.934

LDM2							LDFISC						
Date: 10/10/23 Time: 21:45 Sample: 1970 2020 Included observations: 50							Date: 10/10/23 Time: 21:44 Sample: 1970 2020 Included observations: 50						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob		Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.254	0.254	3.4112	0.065			1	0.120	0.120	0.7585	0.384
		2	0.167	0.110	4.9243	0.085			2	-0.043	-0.058	0.8584	0.651
		3	0.224	0.171	7.6993	0.053			3	0.018	0.031	0.8760	0.831
		4	0.080	-0.024	8.0637	0.089			4	0.083	0.076	1.2700	0.866
		5	0.157	0.111	9.4819	0.091			5	0.077	0.060	1.6092	0.900
		6	0.073	-0.025	9.7995	0.133			6	0.095	0.089	2.1476	0.906
		7	0.067	0.030	10.071	0.185			7	-0.060	-0.081	2.3643	0.937
		8	-0.064	-0.150	10.321	0.243			8	-0.171	-0.160	4.1850	0.840
		9	-0.044	-0.018	10.442	0.316			9	0.019	0.038	4.2071	0.897
		10	0.156	0.179	12.026	0.283			10	0.116	0.084	5.0792	0.886
		11	-0.054	-0.097	12.219	0.347			11	0.030	0.019	5.1394	0.924
		12	-0.054	-0.055	12.420	0.413			12	0.009	0.039	5.1453	0.953
		13	-0.170	-0.204	14.457	0.342			13	-0.088	-0.077	5.6927	0.957
		14	-0.238	-0.136	18.562	0.182			14	-0.172	-0.161	7.8193	0.899
		15	-0.127	-0.040	19.760	0.181			15	0.095	0.094	8.4891	0.903
		16	-0.077	0.068	20.209	0.211			16	0.078	0.010	8.9584	0.915
		17	-0.041	0.049	20.339	0.257			17	-0.008	0.031	8.9633	0.941
		18	-0.137	-0.034	21.861	0.238			18	-0.054	0.010	9.2004	0.955
		19	-0.031	0.078	21.943	0.287			19	-0.057	-0.049	9.4758	0.965
		20	0.128	0.157	23.365	0.271			20	-0.071	-0.078	9.9100	0.970
		21	0.015	-0.005	23.384	0.324			21	0.038	-0.012	10.037	0.978
		22	0.000	-0.100	23.384	0.380			22	0.208	0.186	14.071	0.899
		23	-0.008	-0.015	23.390	0.438			23	0.018	0.061	14.101	0.924
		24	0.096	0.194	24.314	0.444			24	-0.152	-0.106	16.402	0.873

الفصل الرابع:.....التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري من

2020-1970

LDINF						LDINT							
Date: 10/10/23 Time: 21:46 Sample: 1970 2020 Included observations: 51						Date: 10/10/23 Time: 21:47 Sample: 1970 2020 Included observations: 50							
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob		
		1	0.646	0.646	22.576	0.000			1	0.275	0.275	4.0225	0.045
		2	0.538	0.207	38.559	0.000			2	0.124	0.052	4.8520	0.088
		3	0.414	0.007	48.198	0.000			3	0.318	0.295	10.457	0.015
		4	0.229	-0.173	51.214	0.000			4	0.403	0.293	19.643	0.001
		5	0.213	0.106	53.884	0.000			5	0.144	-0.029	20.847	0.001
		6	0.078	-0.117	54.249	0.000			6	-0.114	-0.304	21.616	0.001
		7	-0.064	-0.189	54.504	0.000			7	-0.057	-0.257	21.810	0.003
		8	-0.075	0.037	54.858	0.000			8	0.047	-0.077	21.946	0.005
		9	-0.089	0.103	55.367	0.000			9	-0.201	-0.170	24.504	0.004
		10	-0.131	-0.099	56.493	0.000			10	-0.262	0.002	28.974	0.001
		11	-0.067	0.068	56.795	0.000			11	-0.190	0.027	31.392	0.001
		12	-0.054	0.076	57.000	0.000			12	-0.134	0.044	32.613	0.001
		13	0.027	0.112	57.051	0.000			13	-0.178	0.050	34.828	0.001
		14	0.047	-0.104	57.211	0.000			14	-0.305	-0.149	41.565	0.000
		15	0.001	-0.100	57.211	0.000			15	-0.213	-0.165	44.924	0.000
		16	-0.020	-0.054	57.243	0.000			16	-0.050	-0.034	45.112	0.000
		17	0.036	0.146	57.348	0.000			17	-0.113	-0.006	46.122	0.000
		18	-0.026	-0.148	57.403	0.000			18	-0.165	0.021	48.334	0.000
		19	-0.115	-0.211	58.515	0.000			19	-0.119	-0.024	49.518	0.000
		20	-0.127	0.082	59.924	0.000			20	-0.027	-0.084	49.581	0.000
		21	-0.242	-0.065	65.208	0.000			21	0.000	-0.064	49.581	0.000
		22	-0.264	-0.192	71.699	0.000			22	0.000	0.061	49.581	0.001
		23	-0.258	0.014	78.119	0.000			23	-0.078	-0.115	50.164	0.001
		24	-0.304	0.077	87.376	0.000			24	0.020	-0.056	50.203	0.001

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج Eviews10

يلاحظ من الشكل رقم (4-4) أن معاملات دالة الارتباط الذاتي لجميع السلاسل DLGDP, DLGOV, DLFISC, DLM2, DLINF, DLINT تقع داخل مجال الثقة سواء بالنسبة للدالة AC أو الدالة PAC مما يحتمل أن السلاسل LGDP, LGOV, LFISC, LM2, LINF, LINT مستقرة عند الفرق الأول.

4.2 إختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

إختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) هو أداة إحصائية تستخدم لفحص خصائص السلاسل الزمنية وتحديد ما إذا كانت هذه السلاسل تحتوي على جذور وحدة أم لا. جذور الوحدة تشير إلى وجود عدم إستقرار في السلسلة الزمنية، أما اختبار Dickey-Fuller الموسع (ADF) هو أحد أشهر إختبارات جذر الوحدة، وهو يُستخدم بشكل رئيسي لإختبار ما إذا كان متغير في سلسلة زمنية يحتوي على جذر وحدة أم لا. إذا تم العثور على جذر وحدة في السلسلة الزمنية، فإنه يُظهر أن هذا المتغير ليس مستقرًا ويحتاج إلى تحليل إضافي قد يتضمن التكامل (التكامل هو عملية التفاضل أو التكامل التي تهدف إلى جعل السلسلة الزمنية أكثر استقرارًا). إختبار ADF يساعد في تحديد رتبة التكامل المطلوبة لجعل السلسلة الزمنية مستقرة. إذا كان هناك حاجة إلى تكامل من الدرجة الأولى (تكامل النمط الأول) لجعل السلسلة مستقرة، فإن ذلك يعني أنه يتعين تطبيق التفاضل مرة واحدة

الفصل الرابع:.....التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري من

2020-1970

على السلسلة لجعلها مستقرة. بشكل عام تكون عملية إختبار جذر الوحدة وتحليل السلاسل الزمنية ضرورية لفهم توقعات البيانات الزمنية وضمان إستقرارها قبل القيام بالتنبؤ أو النمذجة الإحصائية.

وبالإعتماد على إختبار Dickey-Fuller الموسع (ADF) سوف يتم إختبار درجة التكامل لمتغيرات الدراسة والمتمثلة في الإنفاق الحكومي LGOV والضرائب LFISC كمؤشرين للسياسة المالية، ومتغير الكتلة النقدية LM2 و متغير التضخم LINF ومتغير معدل الفائدة LINT كمؤشرات للسياسة النقدية. وللتأكد من صحة نتائج التوقع البياني لمشاهدات السلسلة عبر الزمن والتي تشير إلى أن جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول.

1- إختبار Dickey-Fuller الموسع ADF للنتائج المحلي الخام LGDP:

الجدول رقم (4-2): نتائج إختبار ADF للسلسلة LGDP عند المستوى

عند الفرق الأول	عند المستوى	فرضية العدم H0		صيغة النموذج
3.292478	2.526472	القيمة المحسوبة	C=0	حد ثابت
0.0019	0.0150	الإحتمال		
-4.470746	-0.697989	القيمة المحسوبة	P=0	
-2.922449	-2.922449	القيمة المجدولة		
0.0007	0.8376	الإحتمال		
-0.384549	1.259371	القيمة المحسوبة	b=0	
0.7023	0.2144	الإحتمال		
-4.124018	-1.388721	القيمة المحسوبة	P=0	
-3.504330	-3.504330	القيمة المجدولة		
0.0109	0.8521	الإحتمال		
-2.765963	2.080937	القيمة المحسوبة	P=0	بدون إتجاه عام وحد ثابت
-1.947665	-1.947665	القيمة المجدولة		
0.0066	0.9902	الإحتمال		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق (4-3) وبرنامج Eviews10

بإستخدام برنامج Eviews10 تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول (4-2) حيث يلاحظ في هذه الصيغة أن الحد الثابت معنوي ($P\text{-Value}>5\%$) ومنه يمكن المقارنة بين القيمة المحسوبة والقيمة المجدولة لإختبار ADF .

حيث يلاحظ من الجدول أعلاه أن القيمة المحسوبة للمعلمة p حسب ثلاث نماذج الإختبار هي أكبر من القيمة المجدولة عند المستوى ومجال الثقة 5%، ومنه نقبل فرضية العدم ($H_0 : p=0$) أي وجود جذر الوحدة في السلسلة، وهذا مايشير اليه إحتمال ($P\text{-Value}>5\%$)، وعلية السلسلة LGDP غير مستقرة عند المستوى أي هي سلسلة ذات سيرورة.

كما يلاحظ من الصيغة الإتجاه العام للسلسلة LGDP معنوي ($P\text{-Value}>5\%$). وبالتالي نقول أن سلسلة LGDP غير مستقرة عند المستوى.

بعد إجراء الفرق الأول أصبحت السلسلة LGDP مستقرة، حيث يلاحظ أن وفق صيغة الحد الثابت في سلسلة LGDP معنوي حيث ($P\text{-Value}<5\%$)، وعند الإنتقال إلى صيغة الإتجاه العام كذلك السلسلة معنوية ($P\text{-Value}<5\%$)، وعند المقارنة بين القيمة المحسوبة للمعلمة p هي أصغر من القيمة المجدولة عند المستوى ومجال الثقة 5%، ومنه نرفض فرضية العدم ($H_0 : p=0$) أي عدم وجود جذر الوحدة في السلسلة، وهذا مايشير إليه إحتمال ($P\text{-Value}<5\%$)، وعلية السلسلة LGDP هي مستقرة عند الفرق من الدرجة الأولى $I(1)$.

2020-1970

2- إختبار Dickey-Fuller الموسع ADF للإنفاق الحكومي LGOV:

الجدول رقم (4-3): نتائج إختبار ADF للسلسلة LGOV عند المستوى وعند الفرق الأول

إختبار جذر الوحدة ADF				
عند مجال الثقة 5%				
عند الفرق الأول	عند المستوى	فرضية العدم H0		صيغة النموذج
3.058124	3.314135	القيمة المحسوبة	C=0	حد ثابت
0.0037	0.0018	الإحتمال		
-4.870891	-2.866747	القيمة المحسوبة	P=0	
-2.922449	-2.921175	القيمة المجدولة		
0.0002	0.0565	الإحتمال		
-2.679928	-2.203924	القيمة المحسوبة	b=0	
0.0102	0.0325	الإحتمال		
-5.820875	1.765729	القيمة المحسوبة	P=0	
-3.504330	-3.502373	القيمة المجدولة		
0.0001	1.0000	الإحتمال		
-1.374872	2.796002	القيمة المحسوبة	P=0	بدون إتجاه عام وحد ثابت
-1.947816	-1.947665	القيمة المجدولة		
0.1550	0.9984	الإحتمال		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق (4-3) وبرنامج Eviews10

بإستخدام برنامج Eviews10 تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول (4-2) أعلاه حيث يلاحظ في هذه الصيغة أن الحد الثابت غير معنوي ($P\text{-Value} > 5\%$) ومنه يمكن المقارنة بين القيمة المحسوبة والقيمة المجدولة لإختبار ADF .

حيث يلاحظ من الجدول أعلاه أن القيمة المحسوبة للمعلمة p حسب ثلاث نماذج الإختبار هي أكبر من القيمة المجدولة عند المستوى ومجال الثقة 5%، ومنه نقبل فرضية العدم ($H_0 : p=0$) أي وجود جذر الوحدة

الفصل الرابع:.....التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري من

2020-1970

في السلسلة، وهذا مايشير اليه إحتمال ($P\text{-Value}>5\%$)، وعلية السلسلة LGOV هي ذات سيرورة DS (Differency Stationary).

كما يلاحظ من الصيغة الإتجاه العام للسلسلة LGOV غير معنوي ($P\text{-Value}>5\%$). وبالتالي نقول أن سلسلة LGOV غير مستقرة عند المستوى.

بعد إجراء الفرق الأول أصبحت السلسلة LGOV مستقرة، حيث يلاحظ أن وفق صيغة الحد الثابت في سلسلة DLGOV معنوي حيث ($P\text{-Value}<5\%$)، وعند الإنتقال إلى صيغة الإتجاه العام كذلك السلسلة معنوية ($P\text{-Value}<5\%$)، وعند المقارنة بين القيمة المحسوبة للمعلمة p هي أصغر من القيمة المجدولة عند المستوى ومجال الثقة 5%، ومنه نرفض فرضية العدم ($H_0 : p=0$) أي عدم وجود جذر الوحدة في السلسلة، وهذا مايشير إليه إحتمال ($P\text{-Value}<5\%$)، وعلية السلسلة LGOV هي مستقرة عند الفرق من الدرجة الأولى $I\sim(1)$.

الفصل الرابع:.....التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري من

2020-1970

3- إختبار Dickey-Fuller الموسع ADF للضرائب LFISC:

الجدول رقم (4-4): نتائج إختبار ADF للسلسلة LFISC عند المستوى وعند الفرق الأول

إختبار جذر الوحدة ADF				
عند مجال الثقة 5%				
عند الفرق الأول	عند المستوى	فرضية العدم H0		صيغة النموذج
3.193820	3.306748	القيمة المحسوبة	C=0	حد ثابت
0.0025	0.0018	الإحتمال		
-5.716626	-2.539472	القيمة المحسوبة	P=0	
-2.922449	-2.921175	القيمة المجدولة		
0.0000	0.1125	الإحتمال		
-2.321556	0.442177	القيمة المحسوبة	b=0	
0.0247	0.6604	الإحتمال		
-6.384096	-0.922603	القيمة المحسوبة	P=0	
-3.504330	-3.502373	القيمة المجدولة		
0.0000	0.9451	الإحتمال		
-4.350261	4.084472	القيمة المحسوبة	P=0	بدون إتجاه عام وحد ثابت
-1.947665	-1.947520	القيمة المجدولة		
0.0000	1.0000	الإحتمال		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق (3-4) وبرنامج Eviews10

بإستخدام برنامج Eviews10 تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول (4-4) أعلاه حيث يلاحظ في هذه الصيغة أن الحد الثابت غير معنوي ($P\text{-Value} > 5\%$) ومنه يمكن المقارنة بين القيمة المحسوبة والقيمة المجدولة لإختبار ADF.

حيث يلاحظ من الجدول أعلاه ان القيمة المحسوبة للمعلمة p حسب ثلاث نماذج الاختبار هي أكبر من القيمة المجدولة عند المستوى ومجال الثقة 5%، ومنه نقبل فرضية العدم ($H_0 : p=0$) أي وجود جذر الوحدة

الفصل الرابع:.....التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري من

2020-1970

في السلسلة، وهذا مايشير إليه إحتمال ($P\text{-Value} > 5\%$)، وعلية السلسلة LFISC هي ذات سيروورة DS (Differency Stationary).

كما يلاحظ من الصيغة الإتجاه العام للسلسلة LFISC غير معنوي ($P\text{-Value} > 5\%$). وبالتالي نقول أن سلسلة LFISC غير مستقرة عند المستوى.

بعد إجراء الفرق الأول أصبحت السلسلة LFISC مستقرة، حيث يلاحظ أن وفق صيغة الحد الثابت في سلسلة DLFISC معنوي حيث ($P\text{-Value} < 5\%$)، وعند الانتقال إلى صيغة الإتجاه العام كذلك السلسلة معنوية ($P\text{-Value} < 5\%$)، وعند المقارنة بين القيمة المحسوبة للمعلمة p هي أصغر من القيمة المجدولة عند المستوى ومجال الثقة 5%، ومنه نرفض فرضية العدم ($H_0 : p=0$) أي عدم وجود جذر الوحدة في السلسلة، وهذا مايشير إليه إحتمال ($P\text{-Value} < 5\%$)، وعلية السلسلة LFISC هي مستقرة عند الفرق من الدرجة الأولى $I\sim(1)$.

الفصل الرابع:.....التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري من

2020-1970

4- اختبار Dickey-Fuller الموسع ADF للكتلة النقدية LM2:

الجدول رقم (4-5): نتائج اختبار ADF للسلسلة LM2 عند المستوى وعند الفرق الأول

إختبار جذر الوحدة ADF				
عند مجال الثقة 5%				
عند الفرق الأول	عند المستوى	فرضية العدم H0		صيغة النموذج
4.481512	4.662148	القيمة المحسوبة	C=0	حد ثابت
0.0025	0.0000	الإحتمال		
-5.351139	-3.625560	القيمة المحسوبة	P=0	
-2.922449	-2.921175	القيمة المجدولة		
0.0000	0.0086	الإحتمال		
-2.590394	0.645551	القيمة المحسوبة	b=0	
0.0128	0.5217	الإحتمال		
-6.228591	-0.980315	القيمة المحسوبة	P=0	
-3.504330	-3.502373	القيمة المجدولة		
0.0000	0.9375	الإحتمال		
-1.339995	11.17507	القيمة المحسوبة	P=0	بدون إتجاه عام وحد ثابت
-1.947975	-1.947520	القيمة المجدولة		
0.1645	1.0000	الإحتمال		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الملحق (4-3) وبرنامج Eviews10

بإستخدام برنامج Eviews10 تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول (4-5) أعلاه، حيث يلاحظ من الصيغة الإتجاه العام للسلسلة LM2 غير معنوي ($P\text{-Value} > 5\%$)، كما يلاحظ في هذه الصيغة أن الحد الثابت معنوي ($P\text{-Value} < 5\%$) وعليه يمكن المقارنة بين القيمة المحسوبة والقيمة المجدولة لإختبار ADF

الفصل الرابع:.....التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري من

2020-1970

حيث نلاحظ أن القيمة المحسوبة للمعلمة p هي أصغر من القيمة المجدولة عند المستوى ومجال الثقة 5%، ومنه نرفض فرضية العدم ($H_0 : p=0$) أي عدم وجود جذر الوحدة في السلسلة، وهذا مايشير إليه احتمال ($P\text{-Value}<5\%$)، وعلية السلسلة LM2 هي مستقرة عند المستوى $I\sim(0)$.

5- إختبار Dickey-Fuller الموسع ADF للمعدل التضخم LINF:

الجدول رقم (4-6): نتائج إختبار ADF للسلسلة LINF عند المستوى وعند الفرق الأول

إختبار جذر الوحدة ADF				
عند مجال الثقة 5%				
عند الفرق الأول	عند المستوى	فرضية العدم H_0		صيغة النموذج
-0.099504	2.711858	القيمة المحسوبة	C=0	حد ثابت
0.9212	0.0093	الإحتمال		
-10.18545	-3.074946	القيمة المحسوبة	P=0	
-2.922449	-2.921175	القيمة المجدولة		
0.0000	0.0350	الإحتمال		
-0.803462	-1.508769	القيمة المحسوبة	b=0	
0.4258	0.1381	الإحتمال		
-10.17816	-3.435508	القيمة المحسوبة	P=0	
-3.504330	-3.502373	القيمة المجدولة		
0.0000	0.0581	الإحتمال		
-10.29287	0.907735	القيمة المحسوبة	P=0	بدون إتجاه عام وحد ثابت
-1.947665	-1.947665	القيمة المجدولة		
0.0000	0.3181	الإحتمال		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق (4-3) وبرنامج Eviews10

الفصل الرابع:.....التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري من

2020-1970

بإستخدام برنامج Eviews10 تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول (4-6) أعلاه حيث يلاحظ في هذه الصيغة أن الحد الثابت معنوي ($P\text{-Value} < 5\%$) وعليه يمكن المقارنة بين القيمة المحسوبة والقيمة المجدولة لإختبار ADF .

كما يلاحظ من الصيغة الإتجاه العام للسلسلة LINF غير معنوي ($P\text{-Value} > 5\%$). حيث نلاحظ أن القيمة المحسوبة للمعلمة p هي أكبر من القيمة المجدولة عند المستوى ومجال الثقة 5%، ومنه نقبل فرضية العدم ($H_0 : p=0$) أي وجود جذر الوحدة في السلسلة، وهذا مايشير إليه إحتمال ($P\text{-Value} > 5\%$)، وبالتالي نقول أن سلسلة LINF هي ذات سيرورة DS (Differency Stationary).

بعد إجراء الفرق الأول أصبحت السلسلة LINF مستقرة، حيث يلاحظ أن وفق صيغة الحد الثابت في سلسلة DLINF معنوي حيث ($P\text{-Value} < 5\%$)، وعند الإنتقال إلى صيغة الإتجاه العام كذلك السلسلة معنوية ($P\text{-Value} < 5\%$)، وعند المقارنة بين القيمة المحسوبة للمعلمة p هي أصغر من القيمة المجدولة عند المستوى ومجال الثقة 5%، ومنه نرفض فرضية العدم ($H_0 : p=0$) أي عدم وجود جذر الوحدة في السلسلة، وهذا مايشير إليه إحتمال ($P\text{-Value} < 5\%$)، وعلية السلسلة LINF هي مستقرة عند الفرق من الدرجة الأولى $I\sim(1)$.

الفصل الرابع:.....التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري من

2020-1970

6- إختبار Dickey-Fuller الموسع ADF للمعدل الفائدة LINT:

الجدول رقم (4-7): نتائج إختبار ADF للسلسلة LINT عند المستوى وعند الفرق الأول

إختبار جذر الوحدة ADF				
عند مجال الثقة 5%				
عند الفرق الأول	عند المستوى	فرضية العدم H0		صيغة النموذج
-0.046258	3.181993	القيمة المحسوبة	C=0	حد ثابت
0.9633	0.0028	الإحتمال		
-5.167807	-3.220559	القيمة المحسوبة	P=0	
-2.922449	-2.926622	القيمة المجدولة		
0.0001	0.0251	الإحتمال		
-0.449262	-0.06624	القيمة المحسوبة	b=0	
0.6554	0.9947	الإحتمال		
-5.143395	-3.038445	القيمة المحسوبة	P=0	
-3.504330	-3.510740	القيمة المجدولة		
0.0006	0.1333	الإحتمال		
-5.222166	0.375529	القيمة المحسوبة	P=0	بدون إتجاه عام وحد ثابت
-1.947665	-1.947665	القيمة المجدولة		
0.0000	0.5440	الإحتمال		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق (4-3) وبرنامج Eviews10

بإستخدام برنامج Eviews10 تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول (4-7) أعلاه حيث يلاحظ في هذه الصيغة أن الحد الثابت معنوي ($P\text{-Value} < 5\%$) وعليه يمكن المقارنة بين القيمة المحسوبة والقيمة المجدولة لإختبار ADF .

حيث يلاحظ من الجدول أعلاه أن القيمة المحسوبة للمعلمة p حسب ثلاث نماذج الاختبار هي أصغر من القيمة المجدولة عند المستوى ومجال الثقة 5%، ومنه نرفض فرضية العدم ($H_0 : p=0$) أي عدم وجود جذر الوحدة في السلسلة، وهذا ما يشير إليه احتمال ($P\text{-Value}<5\%$)، وعلية السلسلة LINT هي ذات سيرورة.

كما يلاحظ من الصيغة الاتجاه العام للسلسلة LINT غير معنوي ($P\text{-Value}>5\%$). حيث نلاحظ أن القيمة المحسوبة للمعلمة p هي أكبر من القيمة المجدولة عند المستوى ومجال الثقة 5%، ومنه نقبل فرضية العدم ($H_0 : p=0$) أي وجود جذر الوحدة في السلسلة، وهذا ما يشير إليه احتمال ($P\text{-Value}>5\%$)، وبالتالي نقول أن سلسلة LINT غير مستقرة عند المستوى.

بعد إجراء الفرق الأول أصبحت السلسلة LINT مستقرة، حيث يلاحظ أن وفق صيغة الحد الثابت في سلسلة DLINT معنوي حيث ($P\text{-Value}<5\%$)، وعند الانتقال إلى صيغة الاتجاه العام كذلك السلسلة معنوية ($P\text{-Value}<5\%$)، وعند المقارنة بين القيمة المحسوبة للمعلمة p هي أصغر من القيمة المجدولة عند المستوى ومجال الثقة 5%، ومنه نرفض فرضية العدم ($H_0 : p=0$) أي عدم وجود جذر الوحدة في السلسلة، وهذا ما يشير إليه احتمال ($P\text{-Value}<5\%$)، وعلية السلسلة LINT هي مستقرة عند الفرق من الدرجة الأولى ($I(1)$).

وفي الأخير ومن النتائج السابقة لإختبار ADF وعند مجال الثقة 5% يلاحظ إستقرار جميع السلاسل عند الدرجة الأولى، ما عدا سلسلة الكتلة النقدية LM2 التي إستقرت عند المستوى أي متكاملة من الدرجة صفر ($I(0)$)، وعند مقارنتها بنتائج التوقع البياني لمشاهدات السلسلة عبر الزمن، نجد أنها مقبولة عموما مع نتائج إختبار ADF التي تعبر أكثر دقة من نتائج التوقع البياني لمشاهدات السلسلة عبر الزمن، وحسب إستراتيجية تحديد النموذج القياسي حسب نتائج الإستقرارية، والتي تشير إلى أن المتغيرات مستقرة عند المستوى وعند الفرق الأول، يعتبر نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL هو النموذج الأنسب لهذه الدراسة.

3. بناء نموذج الدراسة

سيتم تحديد أثر مؤشرات السياسة المالية والنقدية على الناتج المحلي الخام في المدى الطويل، من خلال نموذج قياسي يفسر الناتج المحلي الخام بالمتغيرات المفسرة التالية : الإنفاق الحكومي، الضرائب، الكتلة النقدية، معدل التضخم، معدل الفائدة.

1.3 منهجية التكامل المشترك لنموذج ARDL

يأخذ النموذج الشكل الخطي التالي:

$$\log GDP = f(\log GOV + \log FISC + \log M2 + \log INF + \log INT) \dots \dots \dots (1)$$

لتقدير العلاقة الخطية في المدى الطويل سوف نستخدم نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) Auto Regressive Distributed Lags المطور من قبل Pesaran et al 2001¹، يعتبر هذا النموذج إختبار للتكامل المشترك وعلاقة قصيرة وطويلة الاجل. يمتاز هذا الإختبار أن لا تكون جميع السلاسل الزمنية جميعها متكاملة من نفس الدرجة I(0) أو I(1)، فالشرط الوحيد هو أن لا تكون درجة التكامل لأي من المتغيرات I(2)، كما لا يتطلب هذا النموذج أن تكون حجم العينة كبير بعكس نماذج VAR و VECM لكي تكون النتائج أكثر كفاءة، كما يأخذ نموذج ARDL عدد كافي من فترات الإبطاء الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام.

ويمكن إتباع الخطوات الآتية لتقدير نموذج ARDL²:

- 1- إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية وتحديد رتبة تكاملها، وهناك عدة إختبارات لإختبار إستقرارية السلاسل الزمنية حيث هنالك إختبار ديكي-فولر الموسع ADF وإختبار فيليبس بيرون PP، والإعتماد على معيار Schwarz (SIC) في عملية الإختبار، حيث يرى Pesaran بأنه أفضل معيار في إختبار الإستقرارية؛
- 2- إختبار نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL في الأجل القصير بواسطة OLS؛
- 3- إختبار وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بإستعمال إختبار الحدود Bound Test؛
- 4- تقدير المعلمات قصيرة الأجل وطويلة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ).

وتكتب معادلة نموذج ARDL على الشكل التالي:

$$\Delta GDP_t = c + \sum_{i=1}^p \beta \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^{q1} \beta \Delta GOV_{t-i} + \sum_{i=0}^{q2} \beta \Delta FISC_{t-i} + \sum_{i=0}^{q3} \beta \Delta M2_{t-i} + \sum_{i=0}^{q4} \beta \Delta INF_{t-i} + \sum_{i=0}^{q5} \beta \Delta INT_{t-i} + \alpha_1 GDP_{t-1} + \alpha_2 GOV_{t-1} + \alpha_3 FISC_{t-1} + \alpha_4 M2_{t-1} + \alpha_5 INF_{t-1} + \alpha_6 INT_{t-1} + \epsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

¹ PESARAN, M. Hashem; SHIN, Yongcheol; SMITH, Richard J. Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of applied econometrics*, 2001, 16.3: 289-326.

² سعد صالح عيسى; عطية محمد إسماعيل. قياس أثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق للفترة (2003-2016) باستخدام نموذج ARDL، مجلة تيكريت للعلوم الإدارية والاقتصاد، 2018، ص253.

1.1.3 إختبار فترات الإبطاء المثلى لنموذج الدراسة

يجب تحديد فترات الإبطاء المثلى (P, q_1, q_2, q_3, q_4) لنموذج الدراسة وفق الصيغة في المعادلة (1) والتي تعطي أقل قيمة لمعيار Akaike Information Criteria والتي تعتبر من أحسن 20 نموذج، وباستخدام برنامج Eviews10 تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول رقم (4-8) هي كما يلي : $(4,3,0,0,0,0)$

الجدول رقم (4-8): نتائج إختبار فترات الإبطاء المثلى لنموذج الدراسة

النموذج	فترات الإبطاء المثلى (P, q_1, q_2)
أثر فعالية السياسة المالية والسياسة النقدية على النمو الإقتصادي	ARDL (4,3,0,0,0,0)

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق رقم (4-4) ومخرجات Eviews10

2.1.3 إختبار الحدود لنموذج الدراسة

بعد تحديد فترات الإبطاء المثلى لنموذج الدراسة يتم التحقق من وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بإستخدام إختبار الحدود Bound Test المقترح من Perasan & Shin & Smith سنة 2001 وذلك من خلال حساب F-Statistics لنموذج الدراسة حيث:

$$H_0 = \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = \alpha_4 = \alpha_5 = \alpha_6 = 0$$

$$H_1 = \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \neq \alpha_4 \neq \alpha_5 \neq \alpha_6 \neq 0$$

حيث إذا كانت قيمة F-Statistics المحسوبة من العلاقة المقدره أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك، يعني أن المتغيرات ترتبط بعلاقة تكامل مشترك طويلة الأجل، أما إذا كانت قيمة F-Statistics المحسوبة من العلاقة المقدره أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم بمعنى لا توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، أما إذا كانت F-Statistics تقع بين الحد الأعلى والحد الأدنى للقيم الحرجة حسب (Pesaran and al (2001) عندئذ لا يمكن أن نقرر حول وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

الفصل الرابع:.....التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري من

2020-1970

وبإستخدام برنامج Eviews10 تم الحصول على النتائج التالية:

الجدول رقم (4-9): نتائج إختبار الحدود لنموذج الدراسة

النتائج	القيمة المجدولة		القيمة المحسوبة	النموذج
	الحد الأعلى	الحد الأدنى		
وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل	3.38	2.39	6.4418205	أثر فعالية السياسة المالية والنقدية على الناتج المحلي الخام

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق رقم (4-5) ومخرجات Eviews10

يلاحظ من الجدول رقم (4-9) أن قيمة F-Statistics المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة المجدولة للحد الأعلى لنموذج الدراسة عند مجال الثقة 5% وعلية يتم رفض فرضية العدم H_0 بعدم وجود علاقة تكامل مشترك، ومنه نستنتج أن المتغيرات ترتبط بعلاقة تكامل مشترك طويلة الأجل.

$$\Delta GDP_t = c + \sum_{i=1}^p \beta \Delta GDP_{t-1} + \sum_{i=0}^{q1} \beta \Delta GOV_{t-1} + \sum_{i=0}^{q2} \beta \Delta FISC_{t-1} + \sum_{i=0}^{q3} \beta \Delta M2_{t-1} + \sum_{i=0}^{q4} \beta \Delta INF_{t-1} + \sum_{i=0}^{q5} \beta \Delta INT_{t-1} + \alpha_1 GDP_{t-1} + \alpha_2 GOV_{t-1} + \alpha_3 FISC_{t-1} + \alpha_4 M2_{t-1} + \alpha_5 INF_{t-1} + \alpha_6 INT_{t-1} + \epsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

إذن نتائج التقدير تبين أن قيمة معامل التحديد R-squared لنموذج الدراسة مرتفع جدا، يعني أن النموذج المقدر مفسر بنسبة 0.998862 %.

2.3 إختبار جودة نموذج الدراسة

بعد تقدير نموذج الدراسة مع وجود تكامل المشترك طويل الأجل بين المتغيرات، سنقوم بالتأكد من جودة أداء النموذج بإجراء الإختبارات التشخيصية المتمثلة في إختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي BG (Breusch&Godfrey) 1978 وإختبار عدم ثبات التباين المشروط بالإنحدار الذاتي ARCH (Engle) سنة 1982، وإختبار مدى ملاءمة تحديد النموذج من حيث الشكل الدالي Ramsey 1969، بالإضافة إلى إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Jarque-Berra 1980، وإختبار التشويش الأبيض Q-Statistics.

1.2.3 إختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي BG وإختبار عدم ثبات التباين المشروط بالإنحدار الذاتي

ARCH وإختبار مدى ملاءمة تحديد النموذج من حيث الشكل الدالي Ramsey :

بإستخدام برنامج Eviews10 تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول رقم (4-10) أدناه:

الجدول رقم (4-10): نتائج الإختبارات التشخيصية لنموذج الدراسة

Ramsey		ARCH		BG		النموذج
P-Value	F-statistics	P-Value	F-statistics	P-Value	F-statistics	
0.7423	0.109956	0.5212	0.418109	0.1941	1.726413	أثر فعالية السياسة المالية والنقدية على الناتج المحلي الخام

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق رقم (4-7) ومخرجات Eviews10

من خلال الجدول رقم (4-10) يتضح لنا أن:

- أن إحتمال P-Value المقابل للإحصائية F-statistics لنموذج الدراسة بالنسبة لإختبار Breusch- BG هو أكبر من مجال الثقة 5% وعليه تقبل فرضية العدم H_0 مما يعني عدم وجود إرتباط تسلسلي بين البواقي لنموذج الدراسة؛
- كما أن إحتمال P-Value المقابل للإحصائية F-statistics لنموذج الدراسة بالنسبة لإختبار ARCH هو أكبر من مجال الثقة 5% وعليه تقبل فرضية العدم H_0 مما يعني ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي لنموذج الدراسة؛
- كذلك إحتمال P-Value المقابل للإحصائية F-statistics لنموذج الدراسة بالنسبة لإختبار Ramsey RESET Test هو أكبر من مجال الثقة 5% وعليه تقبل فرضية العدم H_0 مما يعني ملاءمة نموذج الدراسة من حيث شكلها الدالي.

إذن نستنتج من نتائج الإختبارات التشخيصية لنموذج الدراسة تخلص من المشاكل القياسية، حيث لا يوجد إرتباط تسلسلي بين البواقي التقدير مع ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي بالإضافة إلى ملاءمة النموذج من حيث الشكل الدالي.

2.2.3 إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية لنموذج الدراسة

سنقوم الآن بإختبار جودة نموذج الدراسة بالإعتماد على إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية -Jarque-Berra وهذا بحساب الفرق بين معاملي الإلتواء والتقلطح للسلسلة قيد الدراسة مع معاملي الإلتواء والتقلطح للتوزيع الطبيعي.

وبإستخدام برنامج Eviews10 تم الحصول على النتائج التالية وفق الجدول رقم (4-11):

الجدول رقم (4-11): نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج الدراسة

النموذج	Jarque-Berra	X ² (2)	P-Value
أثر فعالية السياسة المالية والنقدية على الناتج المحلي الخام	1.658447	5.99	0.436388

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق رقم (4-8) ومخرجات Eviews10

يتضح لنا من الجدول رقم (4-11) أن قيمة Jarque-Berra هي أصغر من القيمة المجدولة لتوزيع كاي مربع بدرجة حرية 2 وعند مجال الثقة 5%، ومنه نقبل فرضة العدم H₀ بأن الاخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي لنموذج الدراسة، وحسب أيضا إحتمال P-Value الذي هو أكبر من مجال الثقة 5%.

3.2.3 إختبار التشويش الأبيض لنموذج الدراسة

كما سنقوم الآن بإختبار جودة نموذج الدراسة، بالإعتماد على إختبار التشويش الأبيض Q-statistics (Box&Pierce) 1970، بمقارنة Q-statistics مع قيم $X^2(q)$ ، فإذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة المجدولة فيستنتج أن بواقي التشويش الأبيض، وإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة فيستنتج أن البواقي ليست تشويشا أبيض.

الجدول رقم (4-12): نتائج إختبار التشويش الأبيض لنموذج الدراسة

P-Value	X ² (20)	Q-statistics	النموذج
0.210	31.41	24.772	أثر فعالية السياسة المالية والنقدية على الناتج المحلي الخام

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق رقم (4-9) ومخرجات Eviews10

يلاحظ من الجدول رقم (4-12) أن قيمة الاحصائية Q-statistics لنموذج الدراسة أصغر من القيمة المجدولة لتوزيع كاي مربع بدرجة حرية 20 عند مجال ثقة 5%، ومنه تقبل فرضية العدم H₀ بأن بواقي النموذج المقدر هي عبارة عن تشويش أبيض، وحسب أيضا إحتمال P-Value الذي هو أكبر من مجال الثقة 5%.

4.2.3 إختبار إستقرارية نموذج الدراسة وقدرته على التنبؤ

أ/ إختبار إستقرارية نموذج الدراسة:

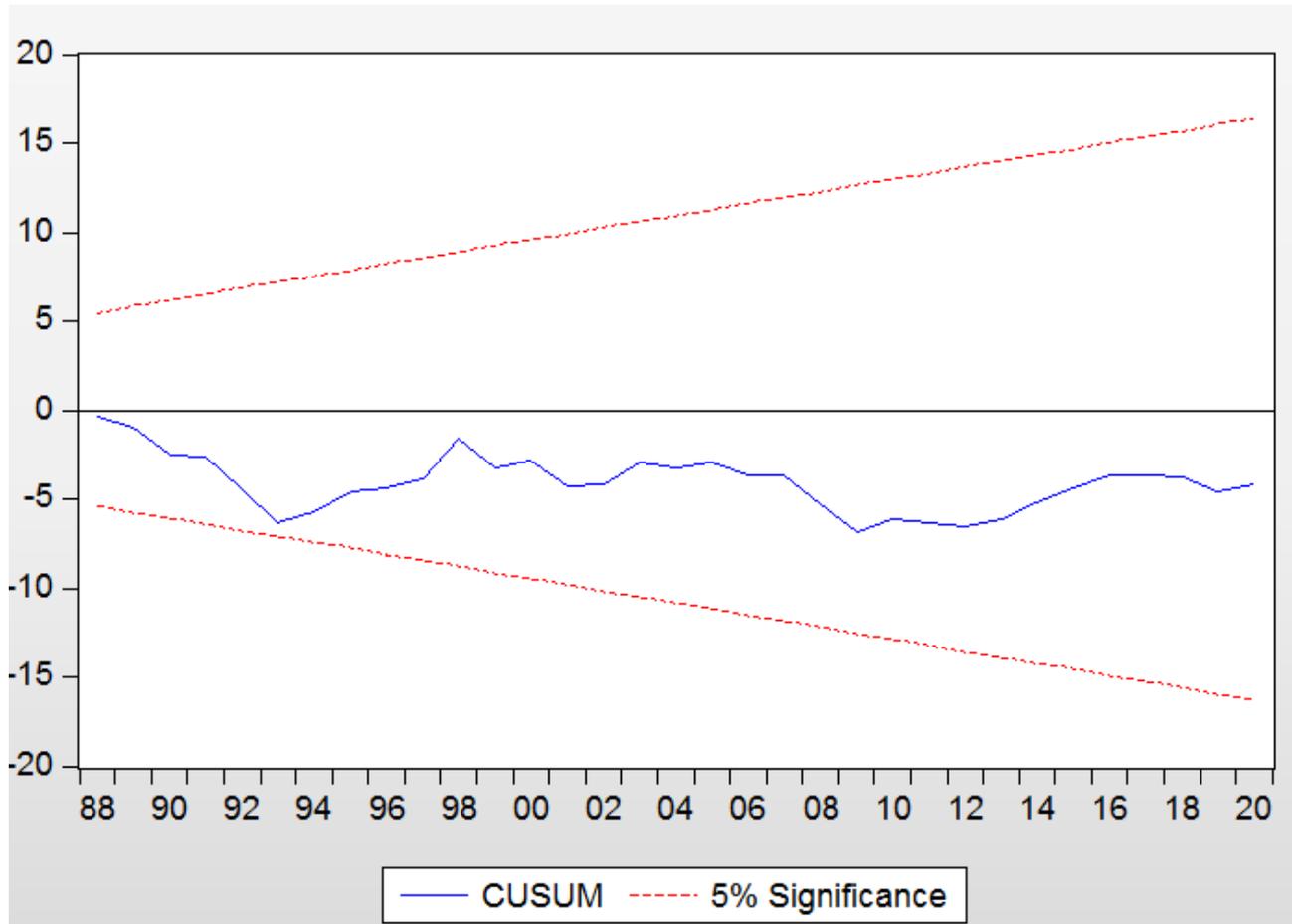
بعد القيام بإختبارات التشخيصية لنموذج الدراسة، سنقوم بإختبار إستقرارية وقدرة التنبؤ لنموذج الدراسة حيث نبدأ بإختبار إستقرارية وذلك من خلال دراسة الإستقرارية الهيكلية لمعاملات هذا النموذج عن طريق إختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM وإختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM Squares وهذا بقدرتها على التنبؤ ويتحقق هذا الإستقرار الهيكلية للمعاملات المقدره إذا وقع الشكل البياني لكلا الإختبارين داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، ووفق الإختبارات التالية: إختبار معامل عدم التساوي Theil Inequality Coefficient، وإختبار نسبة عدم التساوي بالإضافة إلى إختبار التطابق.

الفصل الرابع:.....التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري من

2020-1970

وبإستخدام برنامج Eviews10 تم الحصول على الشكل رقم (4-5) أدناه:

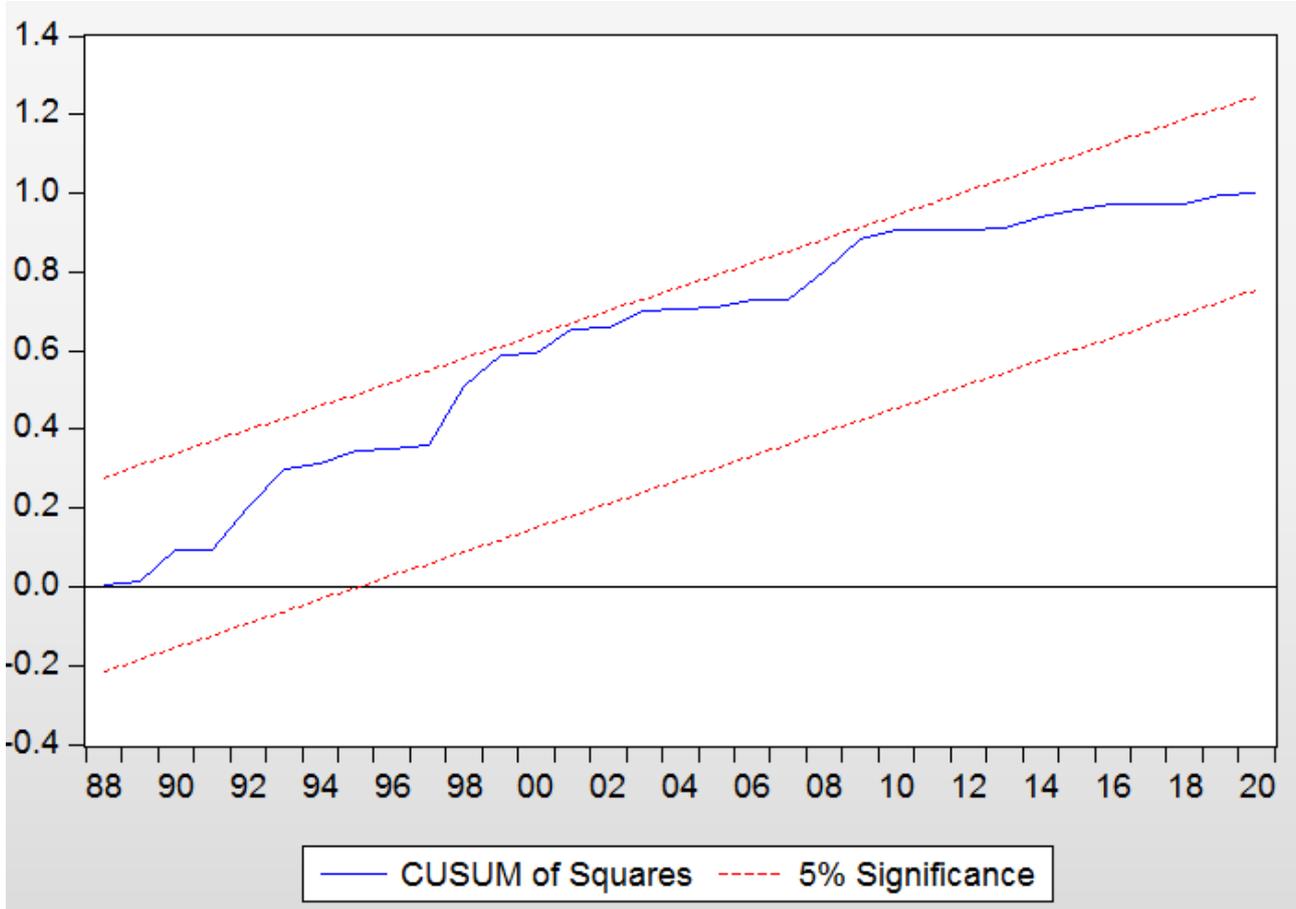
الشكل رقم (4-5): نتائج إختبار CUSUM لنموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Eviews10

يلاحظ من الشكل رقم (4-5) أن إحصائية CUSUM لإختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة وقعت بين الحد الأدنى والحد الأعلى وداخل الحدود الحرجة عند مجال الثقة 5%، مما يعني أن معلمات نموذج الدراسة هي مستقرة كليا.

الشكل رقم (4-6): نتائج إختبار CUSUM of Squares لنموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Eviews10

يلاحظ من الشكل رقم (4-6) أن إحصائية CUSUM of Squares لإختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة وقعت بين الحد الأدنى والحد الأعلى وداخل الحدود الحرجة عند مجال الثقة 5%، مما يعني أن معلمات نموذج الدراسة هي مستقرة كلياً.

ب/ إختبار القدرة التنبؤية لنموذج الدراسة:

سنقوم الآن بدراسة إختبار القدرة التنبؤية لنموذج الدراسة، بالإعتماد على كل من معامل عدم التساوي **Theil Inequality Coefficient** حيث كلما قلت قيمة هذا المعامل عن الواحد الصحيح وصولاً إلى الصفر إرتفعت القدرة التنبؤية له، بالإضافة إلى الإعتماد على معيار نسبة عدم التساوي (مصادر الخطأ) والتي تحتوي على معيار نسبة التحيز **Bais Proportion** وهذا بقياس مقدار تحيز متوسط القيم المستقبلية عن متوسط قيم العينة

الفصل الرابع:.....التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري من

2020-1970

ومعيار نسبة التباين **Variance Proportion** والذي يقيس علاقة التباين القيم المتنبئ بها بتباين القيم الحقيقية للمتغير التابع، حيث كلما كانت قيمتها منخفضة كلما كانت عملية التنبؤ أكثر دقة، وفي الأخير معيار نسبة التباين **Covariance Proportion** والذي يقيس إرتباط القيم المتنبئ بها بالقيم الحقيقية للمتغير التابع، وكلما كانت أكبر كلما كانت عملية التنبؤ أكثر دقة.

وبإستخدام برنامج Eviews10 تم الحصول على الجدول رقم (4-13) أدناه:

الجدول رقم (4-13): نتائج إختبار القدرة التنبؤية لنموذج الدراسة

النموذج	Theil Inequality Coefficient	Bais Proportion	Variance Proportion	Covariance Proportion
أثر فعالية السياسة المالية والنقدية على الناتج المحلي الخام	0.000242	0.000362	0.000031	0.99960

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق رقم (4-10) ومخرجات Eviews10

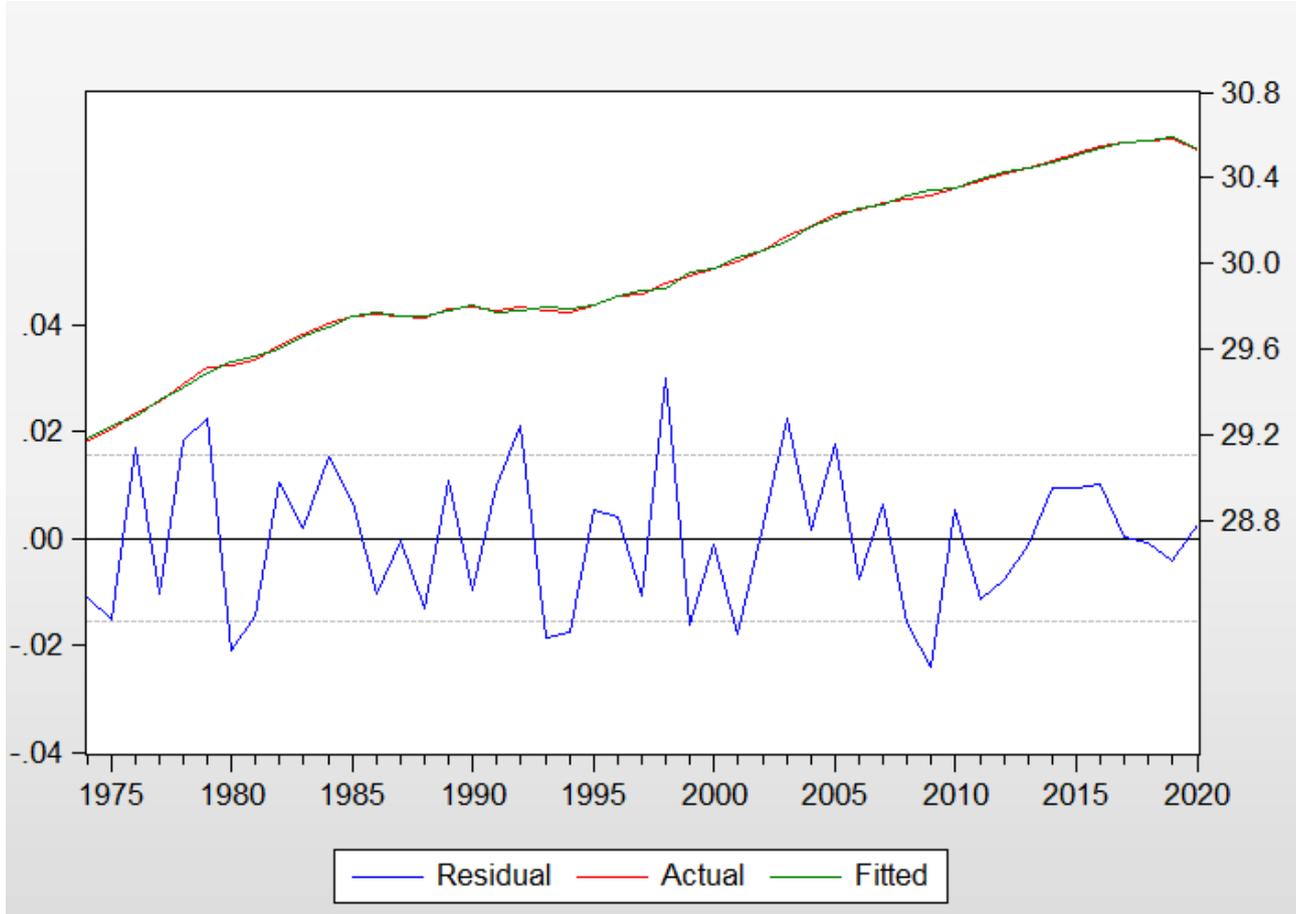
يلاحظ من الجدول رقم (4-13) أن قيمة كل من معامل عدم التساوي **Theil Inequality Coefficient** ومعيار نسبة التحيز **Bais Proportion** ومعيار نسبة التباين **Variance Proportion** لنموذج الدراسة منخفضة جدا وقريبة من الصفر أقل من الواحد الصحيح، كما نلاحظ أن معيار نسبة التباين **Covariance Proportion** هي قيمة مرتفعة وقريبة من الواحد الصحيح أي بنسبة 0.99960، بالإضافة الى أن مجموع كل من معيار نسبة التحيز ومعيار نسبة التباين ومعيار نسبة التباين تساوي الواحد، وهذا ما يستنتج أن نموذج الدراسة مقدرته التنبؤية جيدة.

5.2.3 إختبار التطابق لنموذج الدراسة

سوف نقوم الآن بتقدير القدرة التنبؤية لنموذج الدراسة بالإعتماد على إختبار التطابق، حيث وبإستخدام برنامج Eviews10 تم الحصول على الشكل رقم (4-7):

2020-1970

الشكل رقم (4-7): نتائج إختبار التوافق لنموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Eviews10

يلاحظ من الشكل رقم (4-7) أن منحنى القيم الحقيقية Actual للبيانات لنموذج الدراسة متطابق مع منحنى القيم المقدرة Fitted، مما يستنتج أن نموذج الدراسة يتمتع بقدره جيدة على التنبؤ خلال فترة الدراسة. وفي الأخير نقول أن نموذج الدراسة ذات جودة ومقدرة تنبؤية ومعالمه مستقرة هيكلية، وهذا من خلال النتائج المتحصل عليها في جميع الإختبارات الإحصائية، ومنه يمكن الإعتماد على هذا النموذج في التنبؤ ودراسة أثر المتغيرات المستقلة والمتمثلة في مؤشرات السياسة المالية والنقدية على المتغير التابع المتمثل في الناتج المحلي الخام في الأجل الطويل والقصير.

الفصل الرابع:.....التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري من

2020-1970

4. تقدير نموذج الدراسة

بعد إيجابية جميع الإختبارات الإحصائية لنموذج الدراسة ونظرا لجودته وإستقراريته وقدرته على التنبؤ، سنقوم الآن بتقدير نموذج الدراسة في الجزائر وفق الأجل الطويل والقصير.

1.4 تقدير نموذج الدراسة في الأجل القصير

سنقوم في هذا الجانب بتقدير نموذج تأثير السياسة المالية والنقدية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وفق المعادلة الرئيسية، حيث سنحلل نتائج تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ لنموذج الدراسة، وبإستخدام برنامج Eviews10 تحصلنا على الجدول رقم (4-14) أدناه:

الجدول رقم (4-14): نتائج تقدير معلمات الأجل القصير لنموذج الدراسة

المتغيرات	فترة الإبطاء	المعامل	القيمة المحسوبة T.S	الإحتمال
DLGDP	t-1	0.086198	0.765792	0.4491
	t-2	-0.206942	-2.475811	0.0184
	t-3	-0.210568	-3.527103	0.0012
DLGOV	t	0.006328	0.412047	0.6829
	t-1	0.048245	2.846845	0.0074
	t-2	-0.104664	-4.108868	0.0002
معلمة تصحيح الخطأ	CointEq(-1)	-0.249838	-7.283562	0.0000

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق رقم (4-11) ومخرجات Eviews10

يلاحظ من الجدول رقم (4-14) أن:

- معامل LGDP غير معنوي عند الفترة t-1 لأن الإحتمال يقدر ب 0.4491 وهو أكبر من مجال الثقة 5%، مع قيمة معامل موجبة 0.086198، ومعنوي عند t-2 و t-3 لأن إحتمالهما اصغر من 5%، مع قيمة معامل سالبة، ومنه نستنتج أن الناتج المحلي الخام يتأثر إيجابا بالناتج المحلي الخام للفترة السابقة t-1 مع أثر غير معنوي إحصائيا، ويتأثر سلبا بالناتج المحلي الخام للفترة t-2 و t-3 مع أثر معنوي إحصائيا.

الفصل الرابع:.....التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري من

2020-1970

- معامل LGOV غير معنوي عند الفترة t لأن الإحتمال يقدر ب 0.6829 وهو أكبر من مجال الثقة 5%، مع قيمة معامل موجبة 0.006328، ومعنوي عند الفترة t-1 و t-2 لأن إحتمالهما أصغر من 5%، مع قيمة معامل موجبة في الفترة t-1 وقيمة معامل سالبة في الفترة t-2.
- إن فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات المستقلة LFISC, LM2, LINf, LINT هي مساوية للصفر أي $q_{2,3,4,5}=0$ وهو مايفسر عدم ظهور فترات الإبطاء الخاصة بهذه المتغيرات في نتائج تقدير معاملات الأجل القصير لنموذج الدراسة.

- نلاحظ ان معلمة CointEq(-1) ذات قيمة سالبة -0.249838 ومعنوية إحصائيا عند مجال الثقة 5%، ومنه نستنتج أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

من خلال النتائج السابقة نستخلص أن السياسة المالية بمؤشر الإنفاق الحكومي تؤثر إيجابيا ومعنويا على الناتج المحلي الخام بالجزائر في فترة الإبطاء t-1 في الأجل القصير، وأثر سلبي ومعنوي في الفترة الإبطاء t-2، بينما مؤشر الضرائب الممثل الثاني للسياسة المالية وجميع مؤشرات السياسة النقدية لها أثر معدوم في الأجل القصير لنموذج الدراسة.

2.4 تقدير نموذج الدراسة في الأجل الطويل

بعد تحليل تقدير معاملات الأجل القصير لنموذج الدراسة، سنقوم بتحليل تقدير نتائج معاملات الأجل الطويل لأثر السياسة المالية والنقدية على الناتج المحلي الخام في الجزائر، وباستخدام برنامج Eviews10 تحصلنا على الجدول رقم (4-15) أدناه:

الجدول رقم (4-15): نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل لنموذج الدراسة

المتغيرات	المعامل	القيمة المحسوبة T.S	الإحتمال
C	25.26157	29.06112	0.0000
LGOV	0.190855	2.207827	0.0341
LFISC	0.012509	0.233147	0.8170
LM	-0.010555	-0.101619	0.9197
LINF	-0.001807	-0.100940	0.9202
LINT	-0.218757	-3.551699	0.0011

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق رقم (4-12) ومخرجات Eviews10

الفصل الرابع:.....التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري من

2020-1970

يلاحظ من الجدول رقم (4-15) أن:

- الحد الثابت C موجب وقيمة 25.26157 ومعنوي بقيمة إحصائية أقل من مجال الثقة 5%؛
- معامل اللوغاريتم للإنفاق الحكومي موجب وقيمة 0.190855 ومعنوي بقيمة إحصائية أقل من مجال الثقة 5%؛
- معامل اللوغاريتم للضرائب موجب وقيمة 0.012509 وغير معنوي حيث قيمة إحصائية أكبر من مجال الثقة 5%؛
- معامل اللوغاريتم للكتلة النقدية سالب وقيمة -0.010555 وغير معنوي حيث قيمة إحصائية أكبر من مجال الثقة 5%؛
- معامل اللوغاريتم للتضخم سالب وقيمة -0.001807 وغير معنوي حيث قيمة إحصائية أكبر من مجال الثقة 5%؛
- معامل اللوغاريتم لمعدل الفائدة سالب وقيمة -0.218757 ومعنوي حيث قيمة إحصائية أصغر من مجال الثقة 5%؛

$$Y = 25.26 + (0.19LG\text{OV} + 0.01LF\text{ISC} - 0.01LM - 0.001L\text{INT} - 0.21L\text{INT})$$

توصلنا بعد تقدير النموذج بطريقة ARDL للتأثير الإيجابي والمعنوي للسياسة المالية بمؤشرها الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الخام في الأجل الطويل، حيث بزيادة 1% من الإنفاق الحكومي تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الخام ب 0.19 %، أما تأثير السياسة المالية بمؤشرها الضرائب على الناتج المحلي الخام فهو إيجابي وغير معنوي في الأجل الطويل، حيث بزيادة 1% من الإيرادات العامة (الضرائب) تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الخام ب 0.01 %.

ومنه نستنتج أن تأثير السياسة المالية بمؤشرها النفقات العامة على ناتج المحلي الخام يتوافق مع النظرية الإقتصادية لأن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي الى زيادة الإستهلاك والإستثمار وبالتالي زيادة الناتج، بينما تأثير السياسة المالية بمؤشرها الضرائب على ناتج المحلي الخام لا يتوافق مع النظرية الإقتصادية، لأن زيادة الضرائب تؤدي الى إنخفاض الإستهلاك والطلب الكلي وبالتالي إنخفاض الناتج.

الفصل الرابع:.....التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري من

2020-1970

أما تأثير السياسة النقدية بمؤشرها الكتلة النقدية على الناتج المحلي الخام فهي سلبية وغير معنوية في الأجل الطويل، حيث أن زيادة 1% في الكتلة النقدية تؤدي إلى انخفاض الناتج ب 0.01%، أما تأثير معدل التضخم كمؤشر ثاني للسياسة النقدية على الناتج فهي سلبية وغير معنوية في الأجل الطويل، حيث أن زيادة 1% في معدل التضخم تؤدي إلى انخفاض الناتج ب 0.001%، أما تأثير معدل الفائدة على الناتج المحلي الخام فهو سلبي ومعنوي في الأجل الطويل، حيث أن زيادة 1% في معدل الفائدة تؤدي إلى انخفاض الناتج ب 0.21%.

ومنه نستنتج أن تأثير السياسة النقدية بمؤشرها الأول الكتلة النقدية على ناتج المحلي الخام لا يتوافق مع النظرية الإقتصادية لأن زيادة العرض النقدي تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة ويرفع من حجم الإستثمارات وبالتالي زيادة الناتج، بينما تأثير السياسة النقدية بمؤشرها معدل التضخم على ناتج المحلي الخام يتوافق مع النظرية الإقتصادية، لأن زيادة مستوى العام للأسعار بسبب الزيادة في المعروض النقدي داخل الإقتصاد تؤدي إلى إرتفاع في معدل الفائدة لمواجهة التضخم والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض الإستثمارات وبالتالي انخفاض الناتج. أما تأثير السياسة النقدية بمؤشرها معدل الفائدة على ناتج المحلي الخام يتوافق مع النظرية الإقتصادية، لأن زيادة معدل الفائدة تؤدي إلى انخفاض الإستثمارات والتي بدورها تؤدي إلى انخفاض الناتج.

إذن من خلال الدراسة نستخلص أن السياسة المالية بمؤشرها الإنفاق الحكومي ذات فعالية ولو بنسبة ضئيلة في التأثير على الناتج المحلي الخام، بينما هي غير فعالة بمؤشرها الضرائب.

أما السياسة النقدية بمؤشرها الكتلة النقدية غير فعالة في التأثير على الناتج المحلي الخام، بينما بمؤشر معدل التضخم وسعر الفائدة فهو ذات فعالية في التأثير على الناتج المحلي الخام.

ومنه يرجع تأثير الإيجابي والضئيل للإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الخام، بوجود نقاط ضعف كبيرة تواجهها سياسة الإنفاق في الجزائر ويتقدمها ضعف الإنضباط المالي والشفافية وإرتفاع حجم الإستثمارات العمومية في القطاعات الغير منتجة وعدم تحفيز الإستثمار الخاص، مع غياب إستراتيجيات فعالة في ضخ مبالغ كبيرة على مشاريع تجاوزت تكاليفها ميزانياتها الأولية.

أما تأثير الضرائب على الناتج المحلي الخام في الأجل الطويل، فجاء إيجابيا ويرجع ذلك إلى أن الإيرادات الجبائية البترولية التي تساهم بقسط الكبير في تغطية العجز الميزاني، ودفع عجلت التنمية الإقتصادية كون الإقتصاد الجزائري ريعي ويرافق جميع السياسات الإقتصادية في تحقيق أهداف الحكومة.

الفصل الرابع:.....التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري من

2020-1970

أما تأثير السلمي لمتغيرات السياسة النقدية على الناتج المحلي الخام، يرجع ذلك الى أن زيادة الكتلة النقدية الذي لاتقابلها زيادة في الإنتاج تساهم في إرتفاع الأسعار وتزايد معدلات التضخم الذي يؤدي بدوره إلى تراجع الاستثمارات بسبب إرتفاع معدلات الفائدة وبالتالي إنخفاض النمو الاقتصادي.

فلهذا يجب ضرورة التكامل والتنسيق بين السياستين المالية والنقدية لتجنب التضارب في الأهداف وإعادة النظر في هيكل الإنفاق العام ورفع كفاءته وتطوير أدوات تعبئة الموارد الضائعة نتيجة الفساد المتفشي في هدر المال العام وإعتماد مبدأ الشفافية والمساءلة، بالإضافة إلى تطوير أداء الجهاز المصرفي من خلال تفعيل أدوات السياسة النقدية وضبط معدل نمو العرض النقدي بما يتماشى مع معدل النمو الإقتصادي وتفعيل الرقابة على وحدات الجهاز المصرفي.

خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا دراسة أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1970-2020، حيث ضمت السياسة المالية مؤشرين متمثلان في الإنفاق الحكومي والضرائب أما السياسة النقدية فقد ضمت ثلاث مؤشرات وهي الكتلة النقدية ومعدل التضخم ومعدل الفائدة.

حيث تم تحليل البيانات واستخدام نماذج اقتصادية لدراسة العلاقات بين متغيرات مختلفة، وكان أولها اختبار الاستقرار التي تهدف إلى تحديد ما إذا كان النموذج الاقتصادي مستقرًا أو لا. ثانيا دراسة تجانس واستقرارية عبر الزمن حيث يتم دراسة ما إذا كان النموذج الاقتصادي يمكن أن يستخدم بنجاح لتوقع البيانات على مر الزمن دون أن يفقد دقته. ثالثًا تم إختيار نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة ARDL الذي يستخدم لدراسة العلاقات بين متغيرات مختلفة. يمكن استخدامه لفهم كيف تتأثر متغيرات معينة ببعضها البعض على مر الزمن، وهذا بعد دراسة إختبار Augmented Dickey-Fuller وهو إختبار إحصائي يستخدم لتحديد ما إذا كانت سلاسل الزمن متكاملة أم لا. فإذا كانت المتغيرات تحت التحليل مستقرة عند المستوى والفرق الأول، فإن النموذج ARDL يمكن استخدامه بنجاح. ثم يأتي دور منهجية التكامل المشترك والذي يشير إلى الطريقة التي يتم بها تضمين تأثيرات التكامل المشترك في نموذج ARDL لفهم العلاقات بين المتغيرات على المدى الطويل، ثم اختبار جودة نموذج الدراسة الذي يُستخدم لتقييم مدى كفاءة النموذج الاقتصادي في التنبؤ بالبيانات وقدرته على تفسير العلاقات بين المتغيرات. حيث بعد دراسة جميع الإختبارات التي أُجريت أثبتت جودة وفعالية النموذج في تحليل البيانات الإقتصادية.

ومن خلال النتائج توصلنا بعد تقدير نموذج ARDL إلى التأثير النسبي للسياسة المالية بمؤشرها الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الخام في الأجل الطويل، بينما هنالك تأثير سلبي للسياسة المالية بمؤشرها الضرائب على الناتج المحلي الخام في الأجل الطويل، أما تأثير السياسة النقدية بمؤشرها الكتلة النقدية على الناتج المحلي الخام في الأجل الطويل فكان غير فعال، أما تأثير السياسة النقدية بمؤشرها معدل التضخم ومعدل الفائدة على الناتج المحلي الخام في الأجل الطويل فكان فعال.

كما كان متغير الإنفاق الحكومي والثابت ذات معنوية إحصائية عند درجة 5%، أما المتغيرات الضرائب والكتلة النقدية ومعدل التضخم ومعدل الفائدة فكانت غير معنوية إحصائية عند درجة 5%.

الخاتمة العامة

يعتبر التوازن الإقتصادي هو مفهوم أساسي في الإقتصاد وقد شغل اهتمام العديد من الإقتصاديين وصانعي القرار على مر العصور. إن تحقيق التوازن الإقتصادي يسهم في تحقيق إستقرار إقتصادي وتفادي التقلبات الكبيرة. وقد تم تطوير مفهوم التوازن الإقتصادي بمرور الوقت وتطور الفكر الإقتصادي. في الفترة التقليدية كان التركيز على تحقيق التوازن بين العرض والطلب على المستوى الكلي، حيث يتم تحقيق التوازن عندما يتساوى العرض الكلي مع الطلب الكلي، مما يؤدي إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي. مع التطورات في الفكر الإقتصادي الحديث أصبح النظر إلى أبعاد أخرى من التوازن، مثل التوازنات في سوق العمل وتوازن الميزان التجاري وتوازن الحسابات العامة وغيرها.

إن تتبع مسار مفهوم التوازن الإقتصادي عبر التاريخ تطور بشكل أوسع بعد أزمة الكساد في عام 1929 وظهور الفكر الكينزي. فمفهوم التوازن الكلاسيكي القديم أي قبل أزمة الكساد، كان متأثراً بفكر الإقتصاديين الكلاسيكيين مثل آدم سميث وجان بابتيست ساي. وفقاً لهذا المفهوم كان يعتقد أن الإقتصاد يميل بشكل تلقائي إلى التوازن عبر آلية تفاعل قوى العرض والطلب، حيث يشير إلى أن العرض يخلق الطلب، وهذا يؤدي إلى توازن تلقائي. أما الفكر الكينزي تبلورة افكاره بعد أزمة الكساد في عام 1929، حيث ظهر الفكر الكينزي الذي قاد إلى تصويبات جذرية في مفهوم التوازن. جون ماينارد كينز أشار إلى وجود عجز في الطلب الكلي، وبالتالي قد يحدث تخلف عن التوازن على المستوى الكلي. من خلال التركيز على قاعدة الطلب يخلق العرض، وعلى هذا الأساس أبرز كينز ضرورة تدخل الحكومة لتنشيط الإقتصاد عبر الإنفاق العام وسياستها النقدية. ثم جاء الفكر الكلاسيكي المحدث (النيوكلاسيكيون) بعد فترة من الزمن، حيث تطورت الأفكار الكلاسيكية لتأخذ شكلاً جديداً يعرف بالنيوكلاسيكية. هؤلاء الإقتصاديون يؤكدون على أهمية القوى السوقية والتوازن العام، ويرون أن الإقتصاد يمكن أن يتحقق توازناً تلقائياً دون الحاجة إلى تدخل حكومي كبير. وتجلت التحليلات الحديثة والمفاهيم البديلة في العقود الأخيرة، بظهور مفاهيم ونماذج إقتصادية جديدة تتنوع في مدى تأكيدها على التوازن والتدخل الحكومي. على سبيل المثال إنطلقت نظريات السوق الحرة والنماذج الديناميكية والتي تستند إلى تفاعلات معقدة تجاوبية بين العوامل الإقتصادية.

ثمة جدال دائم حول مفهوم التوازن والدور المناسب للحكومة في التدخل الإقتصادي. فمن جهة هناك من يروج للتدخل المشدد لتحقيق الإستقرار وتفادي الأزمات، ومن جهة أخرى هناك من يعتقد بأن السوق قادر على تحقيق توازن تلقائي بنفسه دون تدخل حكومي كبير.

يتحقق التوازن الإقتصادي على مستويين التوازن الداخلي والتوازن الخارجي، يتمثل التوازن الإقتصادي الداخلي بالحفاظ على إستقرار الإقتصاد الداخلي للبلد، من خلال الحفاظ على إستقرار مستوى عام للأسعار

الخاتمة العامة:

وتجنب التضخم الزائد والتضخم غير المرغوب فيه، حيث يمكن أن يؤدي زيادة مفرطة في الأسعار إلى تقليل قوة الشراء للمستهلكين والتأثير على الإقتصاد. كما يهدف الى تحقيق معدل كامل للتوظيف أي إستغلال أقصى قدر ممكن من القوى العاملة في الإقتصاد، التي تساهم في تعزيز النمو الإقتصادي وزيادة الإنتاجية، بالإضافة الى تحقيق معدل نمو إقتصادي مستدام على المدى الطويل. حيث يشمل زيادة الإنتاج والإيرادات، ويساهم في تحسين مستوى معيشة السكان. ويتمثل النوع الثاني بالتوازن الإقتصادي الخارجي حيث يرتبط هذا النوع من التوازن بالعلاقات الإقتصادية للبلد مع باقي العالم. وهناك عدة جوانب يجب مراعاتها لتحقيق هذا التوازن، أي يجب أن يكون سعر الصرف متوازنًا لتحقيق التوازن في المعاملات التجارية مع الدول الأخرى، كما يجب أن تكون تدفقات العملات الأجنبية الى الدولة مساوية تقريباً مع تدفقاتها من العملات الأجنبية إلى الخارج، وذلك لتجنب التفاقم في الديون الخارجية. إن تحقيق هذين التوازنين يساهم في تحقيق إستقرار الإقتصاد الوطني وتعزيز فرص النمو المستدام. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يعتمد القادة الإقتصاديون على سياسات مالية ونقدية مناسبة تستهدف توجيه الإقتصاد نحو الإتجاه الصحيح وضمان تحقيق التوازن على كل المستويات.

على صعيد السياسة الإقتصادية، فإن السياسة النقدية والمالية تلعب دورًا حاسمًا في تحقيق التوازن الإقتصادي، فالسياسة النقدية تتعلق بسياسات البنك المركزي وإدارة العرض النقدي وسعر الفائدة، بينما تتعلق السياسة المالية بسياسات الحكومة المتعلقة بالإنفاق والضرائب. من خلال ضبط هذه السياسات بشكل مناسب، يمكن للحكومات تحقيق التوازن الداخلي بين النمو الإقتصادي ومكافحة التضخم والبطالة وغيرها من التحديات الإقتصادية من خلال ضبط مستويات الإنفاق والعرض النقدي، أما على صعيد التوازن الخارجي يتعلق التوازن في المعاملات الإقتصادية مع باقي العالم، بما في ذلك التجارة ورأس المال، وعندما يكون ميزان المدفوعات متوازنًا، يعني ذلك أن البلد لا يقترض بشكل كبير من الخارج ولا يعتمد بشكل كبير على تمويل أجنبي، بشكل عام، ويعتبر تحقيق التوازن الإقتصادي هدفًا مهمًا للدول والمجتمعات، حيث يساهم في تعزيز إستقرار الإقتصاد الوطني ورفاهية مواطنيه.

كما أن التنسيق بين السياسة النقدية والمالية بشكل مناسب، يساعد الحكومات على تحقيق التوازن الإقتصادي والتحكم في التحديات المختلفة مثل التضخم والبطالة وعجز الميزانية والحفاظ على إستقرار العملة وغيرها وتحقيق الأهداف التي تسعى الحكومة للوصول إليها. بشرط إعتداد على دراسات دقيقة للبيانات والتحليلات الإقتصادية لضمان تبيني الإجراءات المناسبة.

إن من أشهر النماذج الإقتصادية الكلية التي عالجت موضوع التوازنات، نجد نموذج Hicks-Hansen والمعروف إختصاراً بنموذج IS-LM ونموذج Mundell-Fleming والمعروف إختصاراً بنموذج IS-LM-BP ونموذج آخر يعرف بنموذج AD-AS، يعبر نموذج IS-LM بأنه نموذج إقتصادي يستخدم لشرح التوازن الآتي

في الإقتصاد. ويُستخدم هذا النموذج لتحليل العلاقة بين السوقين سوق السلع والخدمات، وسوق النقود، في ظل فرضية ثبات المستوى العام للأسعار، ففي سوق السلع والخدمات يفترض النموذج وجود توازن بين العرض والطلب، حيث يتم تحقيق التوازن عندما يتساوى إجمالي الإنفاق (الطلب الإجمالي) مع إجمالي الإنتاج (العرض الإجمالي). وهذا ينتج عنه مستوى دائم للإنتاج والتوظيف في الإقتصاد. أما في سوق النقود فيفترض النموذج وجود توازن بين المعروض من النقود والطلب عليها، هذا يعني أن المعروض النقدي يجب أن يكون متوافقاً مع الطلب على النقود. وهذا التوازن يساعد في الحفاظ على إستقرار القوة الشرائية للعملة وعلى ثبات قيمتها. ففي الوضع الذي يكون فيه الإقتصاد في توازن داخلي تتوافق الأسواق معاً، أي أن العرض والطلب في سوق السلع والخدمات يتوازن مع المعروض والطلب على النقود. وبما أننا نتحدث عن فرضية ثبات المستوى العام للأسعار، فإن أسعار السلع والخدمات ستكون ثابتة، وهذا يعني أن أي تغيير في الإنتاج سيؤدي فقط إلى تغيير في الكميات المنتجة والمستهلكة دون أن يؤثر في الأسعار. إذا كان هناك انحراف عن التوازن الداخلي، مثلاً زيادة في الإنتاج تؤدي إلى زيادة في الإنفاق وبالتالي زيادة في الطلب على النقود، فيمكن لآلية السوق أن تعيد الإقتصاد إلى التوازن مرة أخرى. يجب الملاحظة على أن هذا النموذج يعتبر تبسيطاً كبيراً للواقع، بحيث يفترض العديد من الفروض المبسطة ويغفل عن العوامل المعقدة التي تؤثر على الإقتصاد الحقيقي. يأتي نموذج Mundell-Fleming، الذي يُعرف أيضاً بنموذج IS-LM-BP، هو نموذج اقتصادي هام يستخدم لفهم تأثير السياسات الإقتصادية على الإقتصاد العام، ولا سيما فيما يتعلق بالتوازن النقدي وسوق الصرف والحسابات الجارية. يقوم النموذج بتوسيع نموذج Hicks-Hansen ليشمل التأثيرات الناجمة عن الحركة الحرة لرؤوس الأموال بين الدول وتأثير ذلك على سوق الصرف وميزان المدفوعات. يمكن للنموذج Mundell-Fleming توضيح كيفية تأثير السياسات النقدية والمالية وتغيرات أسعار الصرف على التوازن الإقتصادي وميزان المدفوعات. يتيح للمحللين اقتصاديين فهم التفاعلات المعقدة بين هذه العوامل وكيف يمكن للحكومات والبنوك المركزية التحكم في الإقتصاد من خلال تطبيق سياسات معينة. وأخيراً يهدف نموذج الطلب والعرض الكلي AD-AS إلى إدراج عوامل إضافية تؤثر على الإقتصاد بشكل أكثر واقعية. ويتميز هذا النموذج بإدراج عوامل مثل قطاع العالم الخارجي وتدفقات رؤوس الأموال الدولية وأنظمة سعر الصرف، وكذلك التأثيرات المرتبطة بالتغيرات في مستوى الأسعار. هذا يعزز واقعية النموذج على نحو كبير ويساعد في فهم كيفية تفاعل هذه العوامل في الإقتصاد. يعبر منحنى العرض الكلي AS المرتبط بالإنتاج عند مستوى أسعار معين، والذي يأخذ بالإعتبار مستوى الأسعار وتكاليف الإنتاج وعوامل أخرى التي تؤثر على إنتاج البضائع والخدمات. أما منحنى الطلب الكلي AD فيمثل الطلب الكلي من البضائع والخدمات عند مختلف مستويات الأسعار. ويعتمد هذا المنحنى على عوامل مثل الإنفاق الإستهلاكي والإستثمار والحكومي وصادرات البلاد و وارداتها. عند دمج هذين المنحنيين في النموذج، يُمكن

التحقق من التوازن الإقتصادي حيث يتلاقى منحني العرض الكلي والطلب الكلي. ويساهم تأثير تغير مستوى الأسعار في تحديد مستوى الإنتاج والتضخم والبطالة وغيرها من المتغيرات الإقتصادية. أي ان هذا النموذج يُمكن من تقديم فهم أكثر شمولية لكيفية تفاعل هذه العوامل وتأثيرها على الإقتصاد بشكل عام.

قامت هذه الدراسة بتحليل وضعية الإقتصاد الجزائري ومعرفة محددات ومؤشرات التوازن الإقتصادي الكلي على مدى فترة طويلة تمتد من عام 1970 إلى 2020، وذلك إنطلاقاً من مرحلة التخطيط المركزي حتى وصوله إلى إقتصاد السوق، حيث عرفت مرحلة التخطيط إبتداء من سنة 1970 لعب الحكومة دوراً مهماً في التخطيط والتوجيه الإقتصادي، مع التركيز على قطاعات معينة مثل النفط والغاز والصناعة. حيث كانت تمتلك الدولة معظم وسائل الإنتاج، وكانت تهدف إلى تحقيق التوزيع العادل للثروة. بعد سنة 1990 جاءت مرحلة التحول إلى إقتصاد السوق، حيث بدأت الجزائر بتبني إصلاحات اقتصادية لفتح اقتصادها وزيادة مشاركة القطاع الخاص. حيث تراجع دور الدولة في بعض القطاعات، وشهدت البلاد تحريراً للأسعار وتحريراً للتجارة، حيث واجهت الجزائر صحيح، بدأت الجزائر بعد عام 1990 في تبني سياسات إقتصادية تهدف إلى فتح إقتصادها وزيادة دور القطاع الخاص. هذه الفترة تعرف بمرحلة التحول إلى إقتصاد السوق في الجزائر. خلال هذه الفترة، تم إتخاذ عدة إصلاحات إقتصادية من أجل التحول من نظام الإقتصاد المركزي والتدخل الحكومي الكبير إلى نظام يعتمد على القوى السوقية ومشاركة القطاع الخاص. حيث واجهت الجزائر تحديات كبيرة خلال هذه الفترة، منها التضخم المتذبذب نتيجة لتحرير الأسعار وتقلبات أسعار المحروقات العالمية. كما أثرت معدلات البطالة العالية ومعدلات النمو المتقلبة على الإقتصاد الجزائري. فتأثر الإقتصاد أيضاً بتقلبات أسعار النفط، وتغيرات أسعاره تؤثر بشكل كبير على ميزان المدفوعات والنمو الإقتصادي. أما بعد سنة 2000 عكست هذه الفترة الدولة الجزائرية جهوداً مستمرة لتعزيز القطاع الخاص وتنويع الإقتصاد بعيداً عن الإعتماد الشديد على النفط والغاز. حيث تم معالجة بعض التحديات مثل البطالة وتحسين بيئة الأعمال وسياسة إستهداف التضخم مع زيادة في المعروض النقدي لتعزيز دور السياسة النقدية لتوفير مزيد من التمويل للمشاريع والإستثمارات الضخمة بفضل السياسات المالية التوسعية والبرامج الطموحة لإنعاش الإقتصاد الوطني. إلا أن إعتقاد الإقتصاد الجزائري ولفترة طويلة على المداخل النفطية كمصدر رئيسي أساسي للإيرادات، جعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية مما أثر وبشكل كبير على ميزان المدفوعات والنمو الإقتصادي. لتجنب هذا الاعتماد الزائد على النفط، بدأت الجزائر تتجه نحو تنويع إقتصادها من خلال تطوير قطاعات أخرى. تمثل هذه الجهود في محاولة لخلق مصادر إيرادات متعددة وإستدامة تقلل من تأثير التقلبات في أسعار النفط، من خلال تعزيز الصناعات الغير نفطية والتركيز على تطوير صناعات مثل الزراعة، والصناعات التحويلية، والتصنيع، والسياحة، كما تم اتخاذ إجراءات لجعل البيئة الإستثمارية في البلاد أكثر جاذبية للإستثمار الأجنبي من خلال الإستثمار في البنى

الخاتمة العامة:

التحتية وتعزيز القدرة التنافسية، تعزيز التجارة الخارجية بتوسيع قاعدة الشركاء التجاريين وزيادة حجم التبادل التجاري، بالإضافة إلى الإستثمار في الإبتكار والتكنولوجيا وتطوير الخدمات المالية، واخير البحث عن الإنضمام إلى تكتلات إقتصادية إقليمية ودولية والإلتحاق بإتفاقيات التجارة والتعاون الإقتصادي، إن تبني هذه الخطوات يمكن أن يشكل مساراً لتحقيق تنويع إقتصادي أكبر وتقليل الإعتماد على مداخيل النفط كمصدر رئيسي للإيرادات في الجزائر.

بعدما تطرقنا في الدراسة التحليلية لواقع فعالية السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري والنماذج الإقتصادية الكلية، اظهرت الدراسة التطبيقية الى وجود إختلالات عميقة وتشوهات هيكلية في الأداء المالي والنقدي إنعكس على الأداء الإقتصادي الكلي وعلى التوازنات الداخلية والخارجية الكلية، وهو مايبثت صحة الفرضية بأنه تكمل مشكلة فعالية السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الجزائري على النظام المالي المعتمد، وهذا من خلال وجود إختلالات و تشوهات في الأداء المالي و النقدي و هذا من خلال النتائج المتحصل عليها في التحليل القياسي في الأجل الطويل والتي تمثلت بأن السياسة المالية بمؤشرها الرئيسي الإنفاق الحكومي تؤثر بمستوى ضعيف على النمو الإقتصادي أما السياسة النقدية بمؤشرها الرئيسي العرض النقدي فهي تؤثر سلبا على النمو الإقتصادي في الجزائر، وقد تجلى ذلك في صور شتى أبرزها إرتفاع الأسعار وتضاعف معدلات التضخم وتدهور سعر صرف العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية، وعدم وجود سوق مالي رسمي جعل دور النقود يقتصر لغرض المعاملات وفي غياب غرض المضاربة، أما في الجانب المالي تزايد عجز الموازنة وإرتفاع في حجم المديونية المحلية وتراجع حجم الإنفاق الإستثماري الحكومي، وعدم تدفق رؤوس الأموال في ظل سعر الصرف الثابت المعتمد والمحصلة النهائية هي تراجع دور فعالية السياسة المالية والنقدية في تحفيز النشاط الإقتصادي وتواضع معدلات النمو الإقتصادي خارج مجال المحروقات في نهاية المطاف.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- أحمد ابو الفتوح الناقه، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية: مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1998.
- أحمد رمضان نعمة الله، وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2001.
- أحمد رمضان نعمه الله، إيمان عطية ناصف، محمد سيد عابد، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، 2003.
- أحمد زهير شامية، مصطفى حسين، مدخل الى الاقتصاديات النقود والمصارف، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا، 2007.
- أحمد الأشقر، الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الدار الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2002.
- ا. سامويلسون بول، د. نودهاوس ويليام، ترجمة (عبد الله هشام)، الإقتصاد، الطبعة الثانية، الأهلية للنشر والتوزيع، الاردن، 2006.
- أكرم حداد، مشهور مذلول، النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2008.
- الخطيب فاروق بن صالح، عبد العزيز بن أحمد دياب، دراسة متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، خوارزم العلمية، السعودية، 2013.
- الدعمي عباس كاظم، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، الطبعة 1، مصر: دار الفكر الجامعي، 2017.
- الدباغ أسامة بشير، البطالة والتضخم، المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- السيد متولي عبد القادر، إقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2010.
- الشمري ناظم محمد نوري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

قائمة المراجع:

- الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996.
- بريش السعيد، الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- بسام الحجار، الإقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006.
- بسام الحجار، عبد الله رزق، الإقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2014.
- بلخريصات رشيد، "الإقتصاد الكلي" دروس وتمارين، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر، الجزائر، 2006.
- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.
- بن دعاس جمال، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي - دراسة مقارنة-، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2008.
- بن عمرة عبد الرزاق، السياسة النقدية من خلال الإنقلاب والتأثير - دراسة تحليلية قياسية-، ألفا للوثائق، البوابة الشمالية للجامعة الأردنية عمان، الأردن 2020.
- بن قدور علي، محمد ببيرير، السياسة النقدية والتوازن الإقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، الاردن، 2018.
- بهلول محمد بلقاسم حسن، سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
- بوخاري محمد، الإقتصاد الكلي المعمق، الجزء الأول، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
- بول اسامويلسون، علم الإقتصاد. الاسعار والنقود، ترجمة (موفق مصطفى)، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

قائمة المراجع:

- تامر محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2004.
- تومي صالح، مبادئ التحليل الإقتصادي الكلي - مع تمارين ومسائل محلولة - دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- حسن خلف فليح، الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الاردن، 2008.
- حسين رحيم، الإقتصاد المصرفي : مفاهيم، تحاليل، تقنيات، الطبعة الأولى، دار بهاء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
- حسين رحيم، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الاسلامي والعربي، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- حسين محمد سمحان. محمود حسين الوادي. سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010.
- حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية (دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الاسلامي)، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007.
- حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الإقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2000.
- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثامنة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- خباياة عبدالله، الإقتصاد المصرفي البنوك الالكترونية-البنوك التجارية- السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008.
- خضير عباس الماهر، التقلبات الإقتصادية بين السياسة المالية والنقدية، دراسة تحليلية موجزة في إطار النظرية الكينزية، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، 1981.
- خليل عبد القادر، مبادئ الإقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.

قائمة المراجع:

- رمضان محمد مقلد، أسامة احمد الفيل، النظرية الإقتصادية الكلية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2012.
- رمضان محمد مقلد، اسامة احمد الفيل، النظرية الإقتصادية الكلية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013.
- زكرياء الدوري، يسرى السمراي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوردي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006.
- سامي خليل، نظرية الإقتصاد الكلي-المفاهيم والنظريات الأساسية-، الكتاب الأول، مطابع الأهرام، الكويت، 1994.
- سامي خليل ، الإقتصاد الدولي: أسواق الصرف الاجنبية وهيكل ميزان المدفوعات -الإقتصاد الكلي المفتوح-، ك2، دار النهضة العربية، مصر، 2005.
- سلام سميسم، التوازن الإقتصادي العام، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010.
- صالح صالح، المنهج التتموي البديل في الإقتصاد الإسلامي (دراسة المفاهيم والاهداف والاولويات)، الطبعة الأولى ، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006.
- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم-الأهداف-الأدوات)، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
- صيد أمين، سياسة الصرف كأداة لتسوية الإختلال في ميزان المدفوعات، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2013.
- ضياء مجيد الموسوي، الإقتصاد النقدي، المؤسسة النقدية - البنوك التجارية- البنوك المركزية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2000.
- ضياء مجيد الموسوي، إقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2001.
- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الإقتصادية التحليل الإقتصادي الكلي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- طارق الحاج، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

قائمة المراجع:

- طالب محمد عوض، مدخل الإقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- عباس كاظم الدعيمي، " السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية "، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- عبد الحسين جليل الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الإقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- عبد الحسين جليل الغالبي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، الطبعة الأولى ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- عبد الحليم عمار غربي، الوجيز في الإقتصاد النقدي والمصرفي، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، الإصدار الأول - إلكتروني: كانون الثاني / يناير 2018.
- عبد المطلب عبد الحميد، سلسلة الدراسات الإقتصادية: السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي (تحليل كلي)، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.
- عبد المطلب عبد الحميد، " النظرية الإقتصادية تحليل جزئي وكلي "، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية وإستقلالية البنك المركزي، دار الجامعية، مصر، 2013.
- عبد اللطيف با أشنهو، تجربة الجزائر الديناميكية الإقتصادية والتطور الإجتماعي والتنمية المستقلة في الوطن العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
- عبد المجيد القاضي، إقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مطبعة الرشاد، الإسكندرية، دون سنة النشر.
- عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، مصر، 2003.
- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

قائمة المراجع:

- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.
- عبد المنعم السيد علي، دور السياسات النقدية في التنمية الإقتصادية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1975.
- عبد المنعم السيد علي، التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الأقطار العربية، الطبعة الثالثة، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1986.
- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود و المصارف والأسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- عطية عبد القادر محمد عبد القادر، النظرية الإقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتب، مصر، 1997.
- علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، بيروت: دار المنهل اللبناني، لبنان، 2012.
- عمر صخري، التحليل الإقتصادي، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- عمر صخري، التحليل الإقتصادي الكلي، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- عوف محمد الكفراوي، السياسات المالية والنقدية في ظل الإقتصاد الإسلامي، الطبعة الثانية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2006.
- غازي حسين عناية، تمويل التنمية الإقتصادية بالتضخم المالي، دار الجبل، لبنان، 1991.
- فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن احمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الإقتصادية الكلية، خوارزم العلمية، السعودية، 2015.
- فهد معيمش حزيان الشمري ، محسن عبد الله الراجحي، توفيق عباس المسعودي، "السياسات المالية وتأثيرها على التنمية المستدامة قياس وتحليل"، الطبعة الاولى، الاردن: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2017.
- قنوني حبيب، البسيط في الإقتصاد الكلي (مع تمارين محلولة)، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر، الجزائر، 2016.
- لطرش الطاهر ، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

قائمة المراجع:

- لطرش الطاهر، تقنيات البنوك: دراسة في طرق إستخدام النقود من طرف البنوك مع إشارة لتجربة الجزائرية، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- مايكل ابدجمان، الإقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، تر. محمد إبراهيم منصور، الطبعة الثانية، (السعودية: دار المريخ للنشر، 1999.
- مبارك عبد النعيم محمد، يونس محمود، إقتصاديات النقود والصيرفية والتجارة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 1996.
- مجدي الشوريجي، اثار السياسات الاقتصادية الكلية على الناتج والأسعار في مصر، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الاولى، مصر، 2013.
- مجدي محمود شهاب، إقتصاديات النقود والمال، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2000.
- محب خلة توفيق، الإقتصاد النقدي والمصرفي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.
- محمد العربي ساكر، محاضرات في الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006.
- محمد أحمد الافندي، النظرية الإقتصادية الكلية السياسة والممارسة، الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، صنعاء، 2012.
- محمد أحمد الأفندي، مبادئ الإقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 2012.
- محمد بوخاري، الإقتصاد الكلي المعمق، دار هومة، الجزائر، 2014.
- محمد زرقون، أمال رحمانى، النظرية الإقتصادية الكلية محاضرات وتمارين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.
- محمد شريف إلمان، محاضرات في النظرية الإقتصادية الكلية، الجزء الثالث تحليل دوال التوازن واللاتوازن، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الإستقرار والتنمية الإقتصادية دراسة (نظرية، تحليلية، قياسية)، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011.
- محمد فرحي، التحليل الإقتصاد الكلي -الاسس النظرية-، الجزء الأول، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

قائمة المراجع:

- محمد نجاة الله صديقي، تدريس الإقتصاد الاسلامي (المالية العامة)، الطبعة الأولى، مطابع جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2007.
- مدحت العقاد، محمد رضا العدل، التحليل الإقتصادي الكلي، دار الحريري للطباعة، القاهرة، 1996.
- مدني بن شهرة، الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2003.
- معاذ الشرفاوي، حسين قبلان، الإقتصاد الكلي، منشورات الجامعة الإفتراضية السورية، سوريا، 2021.
- ملاك وسام ، النقود والسياسات النقدية الداخلية قضايا نقدية ومالية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2000.
- لعلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010.
- نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الإقتصادية - الإطار العام واثرها في السوق المالي ومتغيرات الإقتصاد الكلي الطبعة العربية الثانية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
- ناشد سوزي عدلي، مقدمة في الإقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2007.
- هاشم إسماعيل محمد، السياسات النقدية للمتغيرات الإقتصادية في النظم المصرفية، المكتب العربي الحديث، مصر، 2011.
- يونس محمود، أحمد محمد مندور، السيد محمد أحمد السريتي، مبادئ الإقتصاد الكلي، قسم الإقتصاد كلية التجارة جامعة الإسكندرية، مصر، 2000.
- إبراهيم خوالد، تحليل تقلبات الإقتصاد الكلي الجزائري بإستخدام نموذج نيوكينزي للفترة 2000-2017، أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة، 2021.
- بقبقق إسمهان، الية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتنا الداخلية-دراسة قياسية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015.
- بن البار آمحمد، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1986-2014 - دراسة تحليلية قياسية -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016-2017.

قائمة المراجع:

- بن عمرة عبدالرزاق، السياسة المالية والنقدية وأثرها على التوازن الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2021-2022.
- بن قانة إسماعيل، نحو بناء نموذج هيكلي تنبؤي للإقتصاد الجزائري للفترة بين 1970-2009، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013.
- بوزعور عمار، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الإقتصادية الكلية - حالة الجزائر 1990-2005، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2008.
- زكرياء خلف الله، قنوات تحويل السياسة النقدية في الإقتصاد الجزائري دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2018.
- طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970-2012، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013.
- عبد الحفيظ يحيوي، إشكالية التوازن الإقتصادي الكلي في الجزائر ما بين ميزانية العامة للدولة والميزان التجاري دراسة حالة للفترة (1980-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2015.
- معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر (1990-2006)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2007-2008.
- ابوبكر خوالد، تقييم اصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وإبرز التعديلات الطارئة عليه، مجلة العلوم السياسية والقانونية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسة الإقتصادية، المجلد 2(7)، برلين، المانيا، 2018.
- أحمد صديقي، حسين بن العارية، سياسة إستهداف التضخم كبديل لإدارة السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 21(2)، الجزائر، 2018.

قائمة المراجع:

- العقون نادية، أثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1990-2011، مجلة الإقتصاد الصناعي، المجلد6(1)، الجزائر، 2016.
- إسماعيل صديقي، عبد الرحيم شبيبي، التنسيق بين السياسة المالية والنقدية في الجزائر خلال فترة 1970-2019 دراسة قياسية باستخدام ARDL، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، المجلد9(1)، الجزائر، 2022.
- براجي صباح، تحليل ظاهرة البطالة وعلاقتها بالنمو الإقتصادي في الإقتصاد الجزائري للفترة 1980-2019 دراسة قياسية، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد7(2)، الجزائر، 2021.
- بسدات كريمة، دراسة قياسية لأسباب إختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، المجلد3(2)، الجزائر، 2016.
- بشيشي وليد، مجلخ سليم، أثر السياستان النقدية والمالية على النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2014، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، المجلد7(1)، الجزائر، 2017.
- بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية وإستهداف التضخم في الجزائر خلال فترة 1990-2006، مجلة بحوث إقتصادية وعربية، المجلد17(41)، لبنان، 2008.
- بن عليّة فتيحة، صالح تومي، تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2017، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد16(1)، الجزائر، 2020.
- بن عمرة عبدالرزاق، مقراني عبد العزيز، أثر السياسات النقدية والمالية على بعض مؤشرات التوازن الداخلي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1990-2018، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد7(1)، الجزائر، 2021.
- بوشامة مصطفى، مهربيرة ماجدة، فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار النقدي في الجزائر للفترة (2000-2019)، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد7(1)، الجزائر، 2021.
- بوعتروس عبدالحق، دهان محمد، أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الإقتصاد الجزائري، مجلة الإقتصاد والمجتمع، المجلد6(5)، الجزائر، 2010.

قائمة المراجع:

- بوعشة مبارك، السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 6(2)، الجزائر، 1999.
- بيرماني صلاح مهدي عباس، بناء نموذج رياضي لقياس وتحليل التوازن العام لإقتصاد العراق من خلال نموذج IS-LM-BP، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 17(61)، العراق، 2011، ص ص 107-123.
- تشوكتش كبير حسن، بوشامة مصطفى، تقييم أداء السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط في الإقتصاد الجزائري للفترة 2001-2015 باستخدام مقاربة أشعة الإنحدار الذاتي الهيكلية SVAR، مجلة الإبداع، المجلد 7(8)، الجزائر، 2017.
- تشوكتش كبير حسن، صدمة أسعار النفط ودور مزيج السياستين المالية والنقدية في إستقرار متغيرات الإقتصاد الكلي دراسة حالة الإقتصاد الجزائري، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المجلد 6(2)، الجزائر، 2019.
- ريس فضيل، تحولات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مجلة الباحث، المجلد 10(10)، الجزائر، 2012.
- رمضاني محمد، الإنضباط النقدي في ظل الإقتصاد غير الرسمي وقضايا الإصلاح الاقتصادي، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 1(1)، الجزائر، 2011.
- حريري عبد الغني، انساعد رضوان، السياسة النقدية في الجزائر من سياسة الكبح إلى التحرير وانعكاساتها على السوق النقدية، مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي، المجلد 1(1)، الجزائر، 2017 .
- حفافي سمير، خليل عبدالقادر، دراسة قياسية لأثر نمو الناتج المحلي على معدلات البطالة في الجزائر باستخدام نموذج ARDL، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 6(4)، الجزائر، 2021.
- حيدوشي عاشور، ششوي حسني ، تأثير السياسة المالية على مؤشرات الإستقرار الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2017، مجلة الإقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 17(2)، الجزائر، 2020
- حيدوشي عاشور، ششوي حسني، مؤشرات الإستقرار الإقتصادي في ظل تطبيق السياسة المالية بالجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2018، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 16(1)، الجزائر، 2022.

قائمة المراجع:

- خلف الله زكرياء، عبد الوحيد صرارمة، فعالية السياسة النقدية لبنك الجزائر في ظل التوجه نحو إستراتيجية إستهداف التضخم للفترة 2000-2016، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 4(2)، الجزائر، 2018.
- زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية وإصلاحات صندوق النقد الدولي، مجلة المالية والأسواق، مجلد 3(2)، الجزائر، 2016.
- سعد صالح عيسى، عطية محمد إسماعيل، قياس أثر الإنفتاح التجاري في النمو الإقتصادي في العراق للمدة (2003-2016) بإستخدام نموذج ARDL، مجلة تيكريت للعلوم الإدارية والإقتصاد، 2018.
- صالح مفتاح، أهداف السياسة النقدية في الجزائر (1990-2000)، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 3(5)، الجزائر، 2003.
- ضيف احمد، بن يحي نسيمة، تقييم تطور السياسة المالية للجزائر من 1962-2019، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، المجلد 4(1)، الجزائر، 2017.
- طاوش قندوسي، الأخضر خزار، زقاي دياب، دراسة العلاقة بين النفقات العامة والنمو الإقتصادي الجزائري بإستعمال طريقة التكامل المتزامن المشترك للفترة 1970-2012، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد 4(2)، 2013.
- طويل بهاء الدين، دور السياسات النقدية والمالية ضمن نموذج M-F، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، المجلد 4(12)، الجزائر، 2012.
- عبد الباري عياض، إسماعيل بن قانة، بناء نموذج كلي لقياس وتحليل التوازن العام في إقتصاديات الدول النامية من خلال نموذج Mundell-Fleming للفترة 1980-2018، مجلة الباحث، المجلد 19(1)، الجزائر، 2019.
- عزازي فريدة، أثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية إقتصادية من 1970-2006، مجلة الابحاث الإقتصادية، المجلد 5(4)، الجزائر، 2010.
- علوش وردة، دراسة قياسية لأثر الإصلاحات الإقتصادية على البطالة في الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، المجلد 6(2)، الجزائر، 2014.
- فيلاي يوسف، طالب امينة، فعالية السياسة النقدية في إستهداف التضخم دراسة لحالة الجزائر للفترة 1990-2019، مجلة دفاتر MECAS، المجلد 17(4)، الجزائر، 2021.

قائمة المراجع:

- كعوان سليمان، تحليل العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة خلال الفترة 1970-2015 في إطار السببية والتكامل المشترك، مجلة الباحث الإقتصادي، المجلد 5(7)، الجزائر، 2017.
- محمد نشيد بوسيلة، سياسة إستهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة 1980-2016، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، المجلد 6(2)، الجزائر، 2019.
- مريم مزياني، بوعراب رابح، تأثير السياسة المالية على مؤشرات أداء الإقتصاد الكلي دراسة قياسية بإستخدام نموذج أشعة الإنحدار الذاتي للفترة 1992-2021، المجلة الدولية لأداء الإقتصادي، المجلد 5 (2) ، الجزائر، 2022.
- مسعودي زكرياء، الطاهر العمودي، تحليل إشكالية البطالة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2017، مجلة أفق علمية، المجلد 12(1)، الجزائر، 2020.
- مسعي اسماء، رايس فضيل، مساهمة السياسة المالية في تنويع الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2019)، مجلة الإمتياز لبحوث الإقتصاد والإدارة، المجلد 6 (1)، الجزائر، 2022.
- مسعي محمد، سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، المجلد 10(10)، الجزائر، 2012.
- مغلاوي امينة، صديق بغداد، الكفاءة النسبية للسياستين المالية والنقدية على ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1992-2014، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 14(1)، الجزائر، 2018.
- موسى بوشنب، حسين قاصب، فعالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في محاربة التضخم، دراسة حالة الإقتصاد الجزائري للفترة 2000-2020، مجلة معهد العلوم الإقتصادية، المجلد 25(2)، الجزائر، 2022.
- نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، المجلد 6(2)، الجزائر، 2012.
- نورالدين بوالكور، محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2016، في إطار نموذج ARDL، مجلة حوليات جامعة الجزائر، المجلد 32(1)، الجزائر، 2018.

قائمة المراجع:

- بلعاطل عياش، نوي سميحة، اليات ترشيد الانفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر 2001-2014، المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، مارس 2013.
- بن علي بلعزوز، كتوش عاشور، دراسة لتقييم إنعكاس الإصلاحات الإقتصادية على السياسة النقدية، الملتقى الدولي حول السياسات الإقتصادية في الجزائر، الواقع والآفاق، جامعة تلمسان، 29/30 أكتوبر 2004.
- مدوخ ماجدة، وصاف عتيقة، أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية، مداخلة مقدمة ضمن أشغال المؤتمر العالمي حو الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 08-09 مارس 2005.
- مصيطفى عبداللطيف، بلعور سايمان، النظام المصرفي بعد الإصلاحات، مداخلة مقدمة ضمن اشغال الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر، الممارسة التسويقية، المركز الجامعي بشار، يومي 20-21 افريل 2004.
- لحاج مكي، لخضر عمارة، العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية، الملتقى العلمي الوطني: التوجهات النقدية والمالية للإقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الاقليمية والدولية، الجزء الأول جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 14 نوفمبر 2019.
- التقارير السنوية لوزارة التخطيط، (1989)، الجزائر.
- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقرير حول الوضعية الإقتصادية والإجتماعية، الجزائر، 1995.
- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي، السداسي الثاني، 2000.
- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقرير حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي، الجزائر، 2002.
- الديوان الوطني للإحصائيات، نشرات الحوصلة الإحصائية للفترة (1962-2011)، الجزائر.
- الديوان الوطني للإحصائيات، نشرات الحوصلة الإحصائية للفترة (1962-2020)، الجزائر.
- الديوان الوطني للإحصائيات، النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة، الجزائر، أبريل 2014.

قائمة المراجع:

- الديوان الوطني للإحصائيات، المؤشر العام للأسعار، الجزائر، نوفمبر 2014.
- إحصاءات من تقرير المنتدى الإقتصادي والنقدي. محاولة قياس تأثير إتفاقية الشراكة على أسعار المنتجين والمستهلكين، 2004.
- بنك الجزائر، الإتجاهات النقدية والمالية في النصف الأول من سنة 2007.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الإقتصادي والإجتماعي في الجزائر سنة 2007.
- بنك الجزائر، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، الجزائر، 2009.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الإقتصادي والإجتماعي في الجزائر سنة 2012.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الإقتصادي والإجتماعي في الجزائر سنة 2013.
- بنك الجزائر، التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر، التقرير السنوي 2016، 2017.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الإقتصادي والإجتماعي في الجزائر سنة 2018.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Alain Beitone, Les schémas IS-LM en économie fermée, Cahiers Français N°335, Décembre 2006.
- Benhalima Ammour, Monnaie et régulation monétaire, référence à l'Algérie, Edition Dahleb, Alger, 1997.
- Alain Piller, « Macroéconomie : Le modèle ISLM », Edition Maxima, Paris, 1996.
- ALAVI, Seyed Ehsan; MOSHIRI, Saeed; SATTARIFAR, Mohammad. An Analysis of the efficiency of the monetary and fiscal policies in Iran economy using IS–MP–AS model. Procedia Economics and Finance, 2016.
- ALZYADAT, Jumah Ahmad. The Effectiveness of Fiscal and Monetary Policies: New Evidence from The Jordanian Economy Using ARDL Techniques. resmilitaris, 12.2, 2022.
- Anvar Khosravi and Mohammed Sharif Karimi, To Investigation the Relationship between Monetary, Fiscal policy and Economic Growth in Iran, American Journal of Applied Sciences, Vol . 7, No. 3, 2010.
- Bi Jianxin, Lei Lianghai, Analysis on the effectiveness of China's macroeconomic policy based on the modified Mundell-Fleming model during the post-financial crisis period, Computer Modelling & New Technologies, 18(2), 2014.
- Benhalima Amour, «système bancaire algérien, textes et réalisés», 2ème édition DAHLAB, Alger, 2001.

- Bennisad Mohamed Elhocine, «la réforme économique en Algérie, ou l'indicible ajustement structurel», OPU, 2e édition, Alger, 1991.
- Benissad, Mohamed.Elhocine, Algérie : de la planification socialiste à l'économie de marché, Edition ENAG, Alger, 2004.
- Benbitour Ahmed , L'algerie au troisieme millénaire, Marinoor, Alger, 1998.
- Branas Sophie, Cazals Michel, La monnaie, 2 édition, Dunod France, 2006.
- Cuthbertson, Keith, Mark P. Taylor, Macroeconomic systems. Basil Blackwell, 1987 .
- Didiere Marteau, Monnaie, Banque et marchés Financiers, Economica, Paris, 2008.
- Gregory.N.Mankiw, « Macroéconomie », 3 éme édition, Ouvertures économique, Paris, 2003.
- HSING, Yu. Short-term output fluctuations in Poland: an application of the IS-MP-AS model. The American Economist, 2005.
- HSING, Yu. Analysis of output fluctuations in Taiwan: An application of the IS-MP-AS model. International Advances in Economic Research, 2006, 12: 203-211.
- HSING, Yu. Comparison of the IS-MP and IS-LM Models and Policy Implications: The case of the US. Available at SSRN 1013088, 2007.
- Hsing, Yu. "Effectiveness of Monetary and Fiscal Policies on Output and Exchange Rates in India." Journal of Quantitative Finance and Economics 1.2 (2019).
- Hadj Nacer Abderahmane ,Rapport relatif au fonds de participation, Enag édition, Alger,1989.
- Hamid Bali , Inflation et mal-développement en algerie, OPU, 1993.
- Hamid M. Temmar. Stratégie du développement indépendant : le cas de l'Algérie, Editions Publisud, France, 1983.
- Iyeli, I. I., E. B. Uda, and E. Akpan. "The relative effectiveness of monetary and fiscal policies in economic stabilization in a developing economy: An empirical evidence from Nigeria." Annals of Humanities and Development Studies 3.1, 2012.
- Idris, Miftahu. "Relative impact of monetary and fiscal policy on output growth in a small-open economy." American Research Journal of Humanities & Social Science (ARJHSS) 2.08 (2019).
- Jacques Schnetzler, Le développement algérien, Masson édition, paris, 1981.
- Jean Magnan de Bornier, Les modèles macroéconomiques, Document de travail, Université Paul Cézanne, Aix Marseille III, 2002.
- J-L Bailly et autres, Macroéconomie, cours Méthodes, exercices corrigés, Breale, 2ème édition, paris, 2006.
- Lhaocine Aouragh, L'économie algérienne à l'épreuve de la démographie, centre français sur la population et le développement, paris, (les études de CEPED), 1996.
- Louis Eckmoudt, Michel Falise, « L'équilibre macroéconomique », Edition Cuhas, Paris, 1976.
- Mankiw Gregory , Macroeconomics, 7th edition: worth publishers, Harvard University, 2010.

- Mustapha Baba Ahmed, L'Algérie diagnostic d'un non-développement, l'Harmattan Edition, Paris,1999.
- Michel Aglietta, Macroéconomie internationale, Montchrestien, 1997.
- Michel Herland, Macroéconomie, Economica, 2009.
- MOHI, Saif Radhi; DAGHIR, Mahmood Mohamed; SALIH, Lorance Yahya. Implementation of the aggregate general equilibrium model to monetary policy in the Iraqi economy for the period (2004-2020). ENTERPRENEURSHIP JOURNAL FOR FINANCE AND BUSINESS, 3(2), 2022.
- Mugableh, Mohamed Ibrahim. "Does monetary policy affect economic growth in Jordan? Evidence from ordinary least square models." International Business Research 12.1 (2019).
- Mugableh, Mohamed Ibrahim. "Fiscal policy tools and economic growth in Jordan: Evidence from time-series models." International Journal of Economics and Finance 11.1 (2019).
- Musa, Yakubu, Barfour K. Asare, and Shehu U. Gulumbe. "Effect of monetary-fiscal policies interaction on price and output growth in Nigeria." CBN Journal of Applied Statistics 4.1 (2013).
- Okorie, David Iheke, Manu Adasi Sylvester, and Dak-Adzaklo Cephas Simon-Peter. "Relative effectiveness of fiscal and monetary policies in Nigeria." Asian Journal of Social Science Studies 2.1, (2017).
- Olivier Blanchard- Daniel Cohen, Macroéconomie, Edition Pearson Education , Paris 2004.
- OUGHLISSI mohand Akli, Analyse De La Politique Monétaire En Algérie à L'aide D'un Modèle Dsge, Strategy and Development Review, 7(13), 2017.
- Özer, Mustafa, and Veysel Karagöl. "Relative effectiveness of monetary and fiscal policies on output growth in Turkey: an ARDL bounds test approach." (2018).
- PÁLENÍK, Viliam, IS-LM-BP model of Ireland, as a country receiving financial assistance. EcoMod, 2012.
- Raymond Barre, Frédéric Teulon, Economie politique, PUF,1997.
- Redouane Touil, Leçons de Macroéconomie, Presses Universitaire Grenoble, France, 2002.
- ROMER, David. Keynesian macroeconomics without the LM curve. Journal of economic perspectives, 2000.
- Tadesse, Tekilu, and Tesfaye Melaku. "Analysis of the Relative Impact of Monetary and Fiscal Policies on Economic Growth in Ethiopia, Using ARDL Approach to Co-integration: Which Policy Is More Potent?." Copernican Journal of Finance & Accounting 8.2 (2019).
- Tarawalie, Abu Bakarr, and Noah Kargbo. "Efficacy of fiscal and monetary policy in Sierra Leone: an ARDL bound testing approach." International Journal of Economics and Financial Issues 10.3 (2020).
- Wiliam Edwin, Principles of Macroeconomics, 3th Ed, Hill book company, 2001
- Youcef Debbooub, Le nouveau mécanisme économique en Algérie, OPU, 1995.
- Abderrhim Chibi And ALL, Interaction between Monetary and Fiscal Policy: Empirical Evidence from Algeria, Economic Research Forum, ERF 25th Annual Conference. Kuwait, March 10-12, 2019.

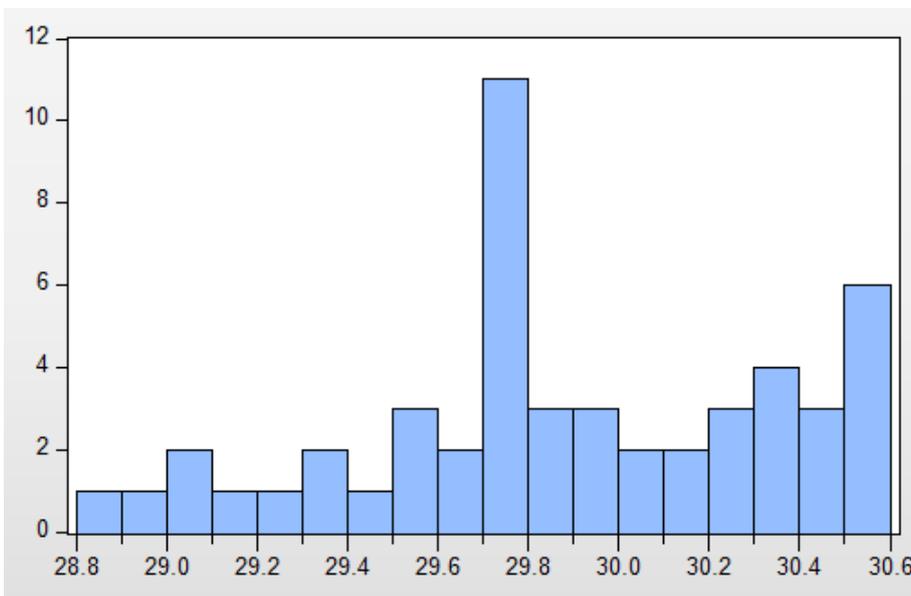
- Khaled menna, abdllah zaouache, Politique budgétaire dans une économie en transition Cas de l'Algérie, Congrès Mondial des Études sur le Moyen-Orient et l'Afrique du Nord Barcelone, du 19 au 24 Juillet 2010.
- Banque Internationale pour la Reconstruction et le Développement, "Evolutions et Perspectives Economiques de l'Algérie", Vol. 1, Rapport n°39-EMA, 29 Octobre 1971.
- Banque Internationale pour la Reconstruction et le Développement, "Evolutions et perspectives de l'économie algérienne", Vol.1, rapport n°900-AL, 20 Octobre 1975.
- Bulletin Statistique De La Banque D'algerie – Statistiques Monétaires- 1964-2020, 2022.
- Consultations de 2004 au titre de l'article IV, rapport du FMI N° 05/50, février 2005
- La Banque Mondiale, "Algérie ; Le Plan de Développement Quinquennal et les Perspectives à Moyen Terme 1980-84", Vol. 1, Rapport n°3668-AL, 25 Juin 1982.
- La Banque Mondiale, "Mémorandum Economique ; La Transition vers une Economie de Marché", Vol. 1, Rapport n°12048-AL, 25 Mai 1994.
- La Banque Mondiale, Algérie, le Plan de Développement 1985-1989 et les Perspectives à Moyen et Long Terme, Rapport n°6607-AL, 30 Septembre 1987.
- La Banque Mondiale, "Une Revue des Dépenses Publiques ; A la Recherche d'un Investissement Public de Qualité", Vol. 1, Rapport n°36270-DZ, 15 Aout 2007.
- PESARAN, M. Hashem; SHIN, Yongcheol; SMITH, Richard J. Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of applied econometrics,16 (3), 2001.
- Rapport du FEMISE, La politique budgétaire en Algérie, Institut de la Méditerranée, janvier 2006.
- Toufik Hamdad, Politique budgétaire et croissance, référence au cas d'un pays rentier, Rapport de communication à la Faculté des sciences économiques de Tizi-Ouzou, 2010.
- Bialès Christian, Modélisations schématiques de l'équilibre Macroéconomique, Cahiers d'Economie et gestion, n°27 , 2011.
- Bouyacoub. A, «les mécanismes financiers et l'entreprise publique», les cahiers de CREAD, Alger, 1987.
- Henni Ahmed, « Monnaie, crédit, et financement en Algérie (1962-1987) », CREAD, Alger, 1987.
- Ismail Amani , LARIDJI Amine, Conduite et Efficacité de la Politique Budgétaire en Algérie (1967 – 2014), Revue algérienne de finances publiques, v 8 n° 1, 2018.
- Romer David, Keynesian macroeconomics without the LM curve. Journal of economic perspectives, 14(2), 2000.

قائمة الملاحق

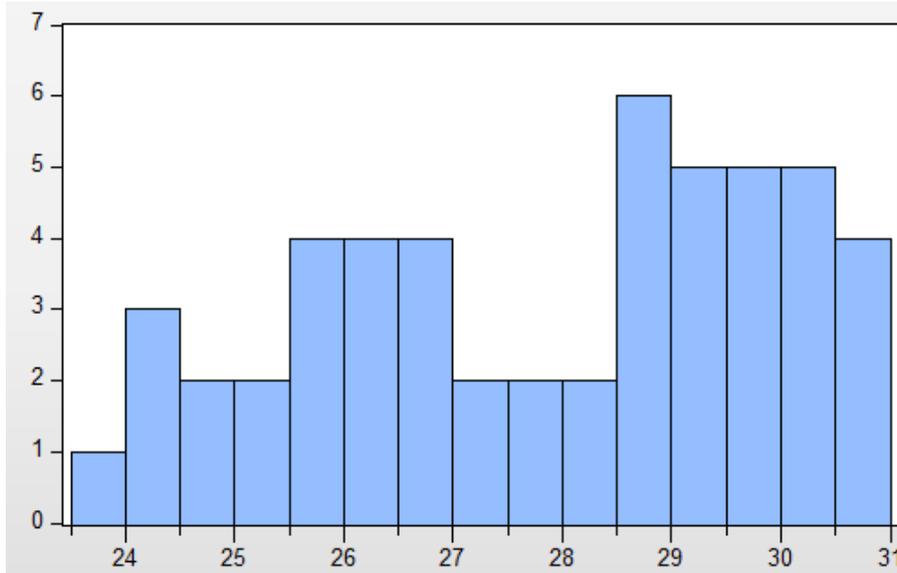
الملحق (4-1): متغيرات الدراسة في صيغتها الخطية واللوغاريتمية خلال الفترة (1970-2020)

	GDP	LGDP	GOV	LGOV	FISC	LFISC	M2	LM2	INF	LINF	TINT	LTINT
1970	3702481276400,00	28,94002433	25711523800,00	23,97020513	5456,00	8,6044712	13925000000,00	23,35695162	4,80	1,568619918	3,75	1,3217558
1971	3282926495900,00	28,81975636	27242361100,00	24,02803899	5982,00	8,696510239	18139000000,00	23,62133015	2,80	1,029619417	3,75	1,3217558
1972	4183235256200,00	29,06210605	31918497300,00	24,18645153	8434,00	9,040026434	20362000000,00	23,73693626	4,00	1,386294361	2,75	1,0116009
1973	4342749391400,00	29,09952876	36604844800,00	24,32344644	9956,00	9,205930663	25770000000,00	23,97247686	6,90	1,931521412	2,75	1,0116009
1974	4668234884400,00	29,17180215	53427170400,00	24,70158526	21399,00	9,971099471	33748000000,00	24,24218699	2,80	1,029619417	2,75	1,0116009
1975	4903763281600,00	29,22102404	67144505100,00	24,93011293	23194,00	10,0516489	43604000000,00	24,49841473	8,60	2,151762203	2,75	1,0116009
1976	5315029966600,00	29,30155977	76817288700,00	25,06469557	24976,00	10,12567064	51951000000,00	24,67356668	8,30	2,116255515	2,75	1,0116009
1977	5594525387600,00	29,35280963	96666286100,00	25,29453053	31279,00	10,35070222	67459000000,00	24,93478584	11,00	2,397895273	2,75	1,0116009
1978	6110051710300,00	29,44095635	119858935900,00	25,50958135	35379,00	10,4738737	79689000000,00	25,1013974	15,60	2,747270914	2,75	1,0116009
1979	6566950779400,00	29,51307073	130296875200,00	25,59308134	44844,00	10,71094508	93539000000,00	25,2616443	10,40	2,341805806	2,75	1,0116009
1980	6618869550100,00	29,52094571	156000000000,00	25,77312184	58020,00	10,96854306	109154000000,00	25,41602557	9,20	2,219203484	2,75	1,0116009
1981	6817435377700,00	29,55054047	18429994700,00	25,93983067	76714,00	11,2478395	137890000000,00	25,6497221	14,70	2,687847494	2,75	1,0116009
1982	7253751522400,00	29,6125399	203599993900,00	26,03942309	69446,00	11,14833355	165926000000,00	25,83480774	6,20	1,824549292	2,75	1,0116009
1983	7645454324000,00	29,66513238	228700007400,00	26,15567697	74852,00	11,22326811	194717000000,00	25,99481306	6,00	1,791759469	2,75	1,0116009
1984	8073599500800,00	29,71962053	272300002300,00	26,33017025	90809,00	11,41651368	223860000000,00	26,13428669	8,20	2,104134154	2,75	1,0116009
1985	8372322460700,00	29,75595244	300500000200,00	26,42871359	93778,00	11,44868557	227016000000,00	26,14828634	10,50	2,351375257	2,75	1,0116009
1986	8405811834500,00	29,75994447	330399991100,00	26,52356985	74095,00	11,21310333	257896000000,00	26,27582224	12,30	2,509599262	2,75	1,0116009
1987	8346971359600,00	29,75291988	337099996200,00	26,54364545	78694,00	11,27323219	292965000000,00	26,40331898	7,50	2,014930321	5,00	1,6094379
1988	8263501187700,00	29,74286948	374299987900,00	26,64832342	82200,00	11,31681033	308147000000,00	26,45384278	5,90	1,74952351	5,00	1,6094379
1989	8627095418500,00	29,785299	465100004300,00	26,86551828	110000,00	11,60823564	343324000000,00	26,56194044	9,30	2,2300144	5,00	1,6094379
1990	8696112231900,00	29,79389717	564100011200,00	27,0584974	147300,00	11,9002266	417450000000,00	26,75092971	17,90	2,884800713	7,00	1,9459101
1991	8591758834200,00	29,78182458	797900005400,00	27,40524912	244200,00	12,40574284	544456000000,00	27,02305297	25,90	3,254242969	10,50	2,3513753
1992	8746410691100,00	29,79966453	1033000042600,00	27,66348833	302664,00	12,62037856	584183000000,00	27,09348013	31,70	3,456316681	11,50	2,442347
1993	8562736000300,00	29,77840888	1181800009700,00	27,79805982	300687,00	12,61382514	675928000000,00	27,2395324	20,50	3,020424886	11,50	2,442347
1994	8485671671500,00	29,76940017	1544045363200,00	28,06542695	398350,00	12,89508629	739895000000,00	27,32977412	29,00	3,36729583	11,50	2,442347
1995	8808126752900,00	29,80669591	2046365794200,00	28,34708655	578140,00	13,26757133	848250000000,00	27,46644124	29,80	3,394580934	15,00	2,7080502
1996	9169259815000,00	29,84687768	2420535246900,00	28,51500981	786600,00	13,57547514	1003136000000,00	27,63415221	18,70	2,928523524	14,00	2,6395073
1997	9270121667400,00	29,85781762	2514170762300,00	28,55296415	878778,00	13,68628759	1003136000000,00	27,63415221	5,70	1,740466175	12,50	2,5257286
1998	9742898207000,00	29,90755975	2828737859600,00	28,67085174	708384,00	13,47074116	1199476000000,00	27,81290591	5,00	1,609437912	11,00	2,3978953
1999	10054671100800,00	29,93905843	3064270700000,00	28,75083071	874888,00	13,68185116	1366769000000,00	27,94347068	2,60	0,955511445	9,50	2,521928
2000	10436748602600,00	29,97635421	3245984900000,00	28,80843993	1522739,00	14,23602124	1599140000000,00	28,07565181	0,30	-1,203972804	8,50	2,1400662
2001	10749851060700,00	30,00591302	3606892300000,00	28,91386766	1354627,00	14,1190367	240369491382,28	28,50776799	4,20	1,435084525	6,00	1,7917595
2002	11351842720100,00	30,0604012	4076153500000,00	29,03617489	1425800,00	14,17024362	2836874368257,76	28,67372399	1,40	0,336472237	6,00	1,7917595
2003	12169175396000,00	30,12992726	4497411000000,00	29,13452301	1809900,00	14,40878215	3299459519201,01	28,82477979	4,30	1,458615023	5,50	1,7047481
2004	12692449938000,00	30,17202844	5263334800000,00	29,21978593	2066110,00	14,54117817	3644293407790,02	28,92418361	4,00	1,386294361	4,50	1,5040774
2005	13441304484300,00	30,22935351	5812762200000,00	29,391077	2908308,00	14,88308203	4070442630560,55	29,03477286	1,40	0,336472237	4,00	1,3862944
2006	13669806660600,00	30,24621062	6215430500000,00	29,45805611	3434884,00	15,04949371	4870071993159,82	29,21412984	2,30	0,832909123	4,00	1,3862944
2007	14134580087000,00	30,2796454	7276713500000,00	29,61570043	3478600,00	15,06214047	5994607617030,44	29,42188145	3,70	1,30833282	4,00	1,3862944
2008	14473810009100,00	30,30336193	8916447100000,00	29,81891868	2680689,00	14,80158441	6955967773528,56	29,57062108	4,90	1,589235205	4,00	1,3862944
2009	14705390969300,00	30,31923528	10025941800000,00	29,93619703	3073612,00	14,93836398	7292694702848,37	29,61789424	5,70	1,740466175	4,00	1,3862944
2010	15234785044200,00	30,35460242	11149464200000,00	30,04241256	2799644,00	14,84500282	8280740465950,38	29,74495351	3,90	1,360976553	4,00	1,3862944
2011	15676593810400,00	30,38318988	13114808000000,00	30,20476309	2978298,00	14,90686255	9929187740063,12	29,92649979	4,50	1,504077397	4,00	1,3862944
2012	16209598000000,00	30,41662465	14850963800000,00	30,32908588	3427616,00	15,04737553	11015134770498,00	30,03029133	8,89	2,18492705	4,00	1,3862944
2013	16663466744000,00	30,44423982	16182545700000,00	30,41495435	3646919,00	15,10939326	1194150758674,90	30,11104148	3,25	1,178654996	4,00	1,3862944
2014	17296678480300,00	30,48153556	17490464400000,00	30,49267696	3669186,00	15,1154804	13663911696251,20	30,24577929	2,92	1,071583616	4,00	1,3862944
2015	17936655584000,00	30,51786753	18944082200000,00	30,57251271	4077588,00	15,2210162	13704511417483,30	30,2487462	4,78	1,564400547	4,00	1,3862944
2016	18510628562700,00	30,5493662	19983313000000,00	30,6266995	4164758,00	15,24216873	13816309327311,70	30,25687085	6,40	1,85629799	4,00	1,3862944
2017	18751266734000,00	30,56228243	20774536400000,00	30,66474914	4756990,00	15,37512567	14974234178039,30	30,33735212	5,59	1,720979287	4,00	1,3862944
2018	18976281934900,00	30,574211	21687100000000,00	30,70773873	5061456,00	15,43716475	16636712469882,20	30,44263296	4,27	1,451613827	4,00	1,3862944
2019	19166044754200,00	30,58416133	10327038598900,00	29,96578668	5361953,00	15,49483883	16510684196822,30	30,43502881	1,95	0,667829373	4,00	1,3862944
2020	18188576471700,00	30,53181485	10099843749700,00	29,94354107	4019878,00	15,20676211	17740006563278,70	30,50684346	2,42	0,88376754	4,00	1,3862944

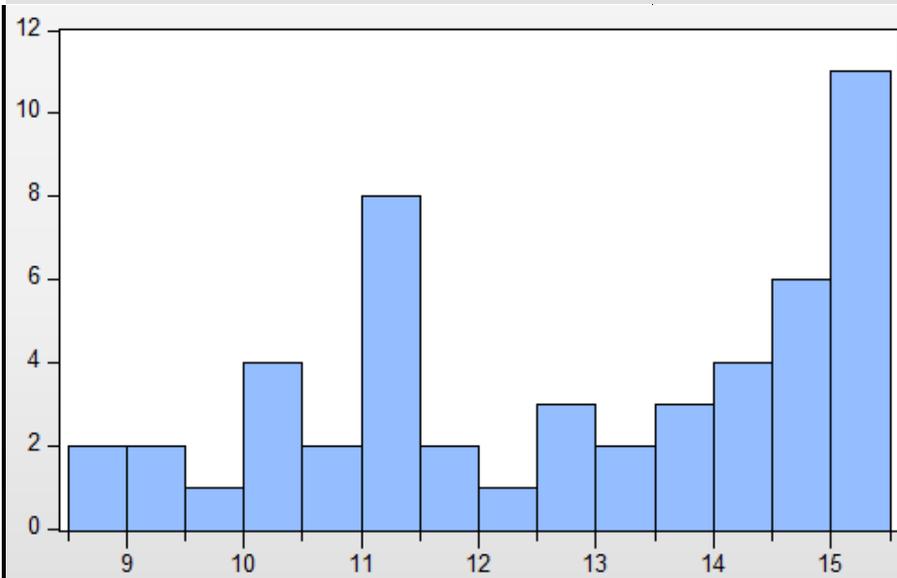
الملحق (4-2): المقاييس الوصفية لمتغيرات الدراسة



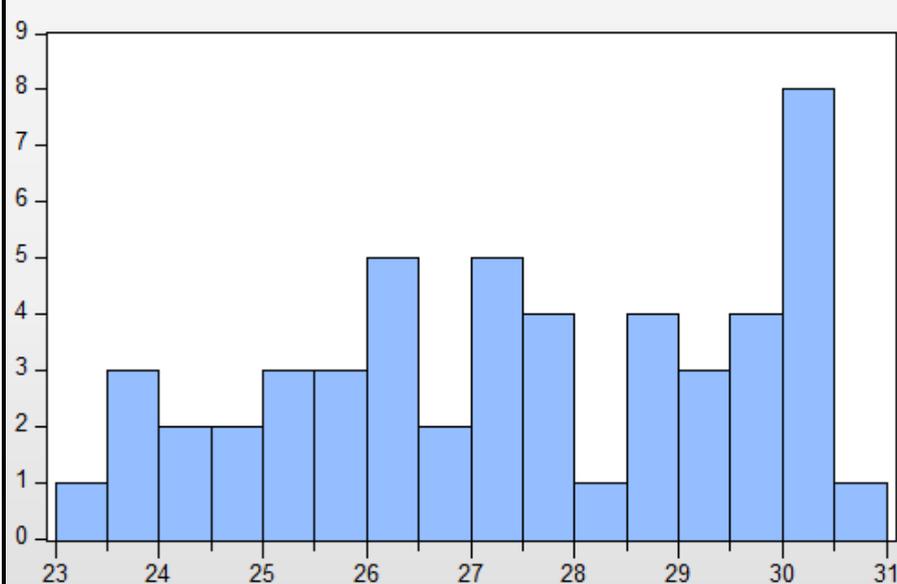
Series: LGDP	
Sample	1970 2020
Observations	51
Mean	29.88613
Median	29.80670
Maximum	30.58416
Minimum	28.81976
Std. Dev.	0.465500
Skewness	-0.300236
Kurtosis	2.359870
Jarque-Bera	1.636957
Probability	0.441102



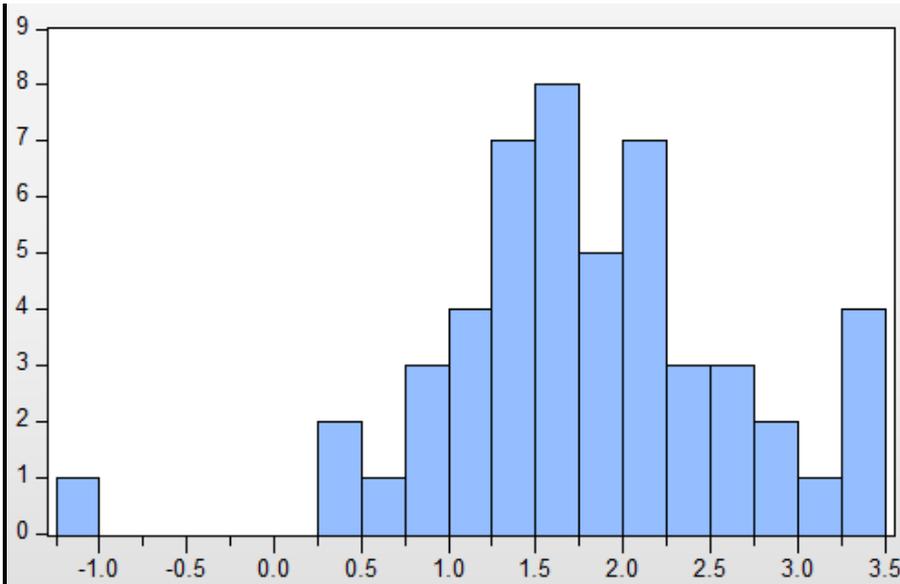
Series: LGOV	
Sample 1970 2020	
Observations 51	
Mean	27.82445
Median	28.34709
Maximum	30.70774
Minimum	23.97021
Std. Dev.	2.099070
Skewness	-0.281819
Kurtosis	1.781945
Jarque-Bera	3.827861
Probability	0.147500



Series: LFISC	
Sample 1970 2020	
Observations 51	
Mean	12.81223
Median	13.26757
Maximum	15.49484
Minimum	8.604471
Std. Dev.	2.117822
Skewness	-0.351781
Kurtosis	1.811261
Jarque-Bera	4.054714
Probability	0.131683



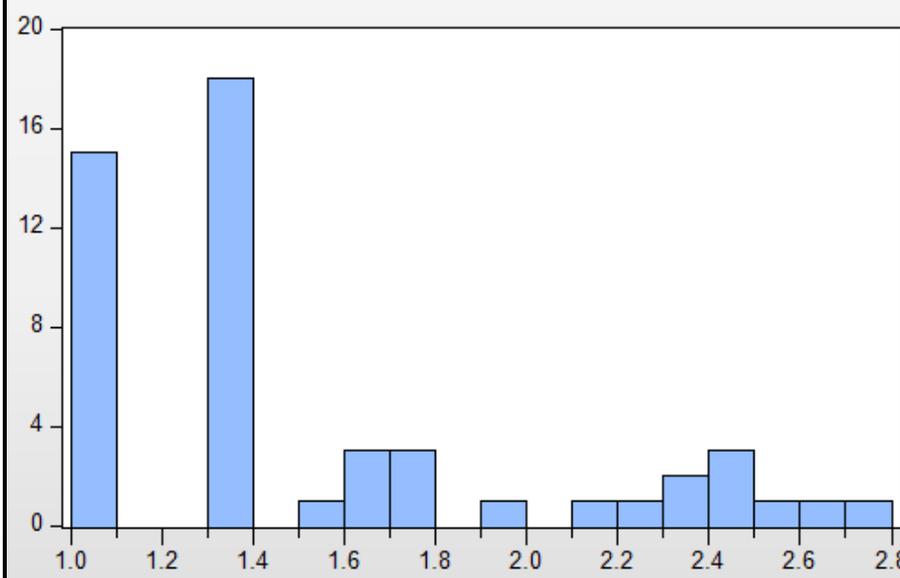
Series: LM	
Sample 1970 2020	
Observations 51	
Mean	27.45788
Median	27.46644
Maximum	30.50684
Minimum	23.35695
Std. Dev.	2.152718
Skewness	-0.187322
Kurtosis	1.866823
Jarque-Bera	3.026953
Probability	0.220143



Series: LINF
 Sample 1970 2020
 Observations 51

Mean 1.793835
 Median 1.740466
 Maximum 3.456317
 Minimum -1.203973
 Std. Dev. 0.876946
 Skewness -0.468723
 Kurtosis 4.385039

Jarque-Bera 5.943922
 Probability 0.051203



Series: LINT
 Sample 1970 2020
 Observations 51

Mean 1.527555
 Median 1.386294
 Maximum 2.708050
 Minimum 1.011601
 Std. Dev. 0.514487
 Skewness 0.909397
 Kurtosis 2.657124

Jarque-Bera 7.279350
 Probability 0.026261

الملحق (3-4): إختبار ADF لمتغيرات الدراسة عند المستوى والفرق الأول

إختبار ADF لمتغير الناتج المحلي الخام GDP عند المستوى

عند المستوى

عند الفرق الأول

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.697989	0.8376
Test critical values:		
1% level	-3.571310	
5% level	-2.922449	
10% level	-2.599224	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 01/26/24 Time: 18:15
Sample (adjusted): 1972 2020
Included observations: 49 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.007141	0.010231	-0.697989	0.4887
D(GDP(-1))	0.303063	0.175171	1.730091	0.0903
C	2.84E+11	1.12E+11	2.526472	0.0150

R-squared	0.061491	Mean dependent var	3.04E+11
Adjusted R-squared	0.020687	S.D. dependent var	3.02E+11
S.E. of regression	2.99E+11	Akaike info criterion	55.74486
Sum squared resid	4.11E+24	Schwarz criterion	55.86069
Log likelihood	-1362.749	Hannan-Quinn criter.	55.78880
F-statistic	1.506964	Durbin-Watson stat	1.391588
Prob(F-statistic)	0.232317		

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.470746	0.0007
Test critical values:		
1% level	-3.571310	
5% level	-2.922449	
10% level	-2.599224	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 01/26/24 Time: 18:20
Sample (adjusted): 1972 2020
Included observations: 49 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.736645	0.164770	-4.470746	0.0000
C	2.21E+11	6.71E+10	3.292478	0.0019

R-squared	0.298377	Mean dependent var	-1.14E+10
Adjusted R-squared	0.283449	S.D. dependent var	3.51E+11
S.E. of regression	2.97E+11	Akaike info criterion	55.71458
Sum squared resid	4.16E+24	Schwarz criterion	55.79180
Log likelihood	-1363.007	Hannan-Quinn criter.	55.74388
F-statistic	19.98757	Durbin-Watson stat	1.325087
Prob(F-statistic)	0.000049		

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.388721	0.8521
Test critical values:		
1% level	-4.156734	
5% level	-3.504330	
10% level	-3.181826	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 01/26/24 Time: 18:17
Sample (adjusted): 1972 2020
Included observations: 49 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.060367	0.043470	-1.388721	0.1718
D(GDP(-1))	0.327986	0.175188	1.872196	0.0677
C	3.97E+11	1.43E+11	2.770804	0.0081
@TREND("1970")	1.69E+10	1.34E+10	1.259371	0.2144

R-squared	0.093443	Mean dependent var	3.04E+11
Adjusted R-squared	0.033005	S.D. dependent var	3.02E+11
S.E. of regression	2.97E+11	Akaike info criterion	55.75104
Sum squared resid	3.97E+24	Schwarz criterion	55.90547
Log likelihood	-1361.900	Hannan-Quinn criter.	55.80963
F-statistic	1.546113	Durbin-Watson stat	1.428926
Prob(F-statistic)	0.215638		

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.124018	0.0109
Test critical values:		
1% level	-4.156734	
5% level	-3.504330	
10% level	-3.181826	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 01/26/24 Time: 18:20
Sample (adjusted): 1972 2020
Included observations: 49 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.717095	0.173883	-4.124018	0.0002
C	2.47E+11	9.49E+10	2.599634	0.0125
@TREND("1970")	-1.22E+09	3.17E+09	-0.384549	0.7023

R-squared	0.300626	Mean dependent var	-1.14E+10
Adjusted R-squared	0.270218	S.D. dependent var	3.51E+11
S.E. of regression	3.00E+11	Akaike info criterion	55.75219
Sum squared resid	4.14E+24	Schwarz criterion	55.86801
Log likelihood	-1362.929	Hannan-Quinn criter.	55.79613
F-statistic	9.986536	Durbin-Watson stat	1.357889
Prob(F-statistic)	0.000268		

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.080937	0.9902
Test critical values:		
1% level	-2.613010	
5% level	-1.947665	
10% level	-1.612573	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 01/26/24 Time: 18:19
Sample (adjusted): 1972 2020
Included observations: 49 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	0.013513	0.006494	2.080937	0.0429
D(GDP(-1))	0.383095	0.181882	2.106285	0.0405

R-squared	-0.068738	Mean dependent var	3.04E+11
Adjusted R-squared	-0.091477	S.D. dependent var	3.02E+11
S.E. of regression	3.16E+11	Akaike info criterion	55.83389
Sum squared resid	4.58E+24	Schwarz criterion	55.91120
Log likelihood	-1365.933	Hannan-Quinn criter.	55.86328
Durbin-Watson stat	1.365602		

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.765963	0.0066
Test critical values:		
1% level	-2.613010	
5% level	-1.947665	
10% level	-1.612573	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 01/26/24 Time: 18:21
Sample (adjusted): 1972 2020
Included observations: 49 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.316545	0.114443	-2.765963	0.0080

R-squared	0.136550	Mean dependent var	-1.14E+10
Adjusted R-squared	0.136550	S.D. dependent var	3.51E+11
S.E. of regression	3.26E+11	Akaike info criterion	55.88130
Sum squared resid	5.12E+24	Schwarz criterion	55.91991
Log likelihood	-1368.092	Hannan-Quinn criter.	55.89595
Durbin-Watson stat	1.744493		

إختبار ADF لمتغير الإنفاق الحكومي عند المستوى وعند الفرق الأول

عند المستوى

Null Hypothesis: LGOV has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.866747	0.0565
Test critical values:		
1% level	-3.568308	
5% level	-2.921175	
10% level	-2.598551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGOV)
Method: Least Squares
Date: 10/08/23 Time: 23:14
Sample (adjusted): 1971 2020
Included observations: 50 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGOV(-1)	-0.026996	0.009417	-2.866747	0.0061
C	0.869471	0.262352	3.314135	0.0018
R-squared	0.146185	Mean dependent var	0.119467	
Adjusted R-squared	0.128397	S.D. dependent var	0.148149	
S.E. of regression	0.138312	Akaike info criterion	-1.079433	
Sum squared resid	0.918248	Schwarz criterion	-1.002952	
Log likelihood	28.98583	Hannan-Quinn criter.	-1.050309	
F-statistic	8.218236	Durbin-Watson stat	1.536502	
Prob(F-statistic)	0.006141			

Null Hypothesis: LGOV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.765729	1.0000
Test critical values:		
1% level	-4.152511	
5% level	-3.502373	
10% level	-3.180699	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGOV)
Method: Least Squares
Date: 10/08/23 Time: 23:18
Sample (adjusted): 1971 2020
Included observations: 50 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGOV(-1)	0.114434	0.064808	1.765729	0.0839
C	-2.535483	1.565434	-1.519668	0.1120
@TREND("1970")	-0.020559	0.009328	-2.203924	0.0325
R-squared	0.226158	Mean dependent var	0.119467	
Adjusted R-squared	0.193229	S.D. dependent var	0.148149	
S.E. of regression	0.133068	Akaike info criterion	-1.137781	
Sum squared resid	0.832240	Schwarz criterion	-1.023060	
Log likelihood	31.44452	Hannan-Quinn criter.	-1.094094	
F-statistic	6.867967	Durbin-Watson stat	1.955589	
Prob(F-statistic)	0.002417			

Null Hypothesis: LGOV has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.796002	0.9984
Test critical values:		
1% level	-2.613010	
5% level	-1.947665	
10% level	-1.612573	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGOV)
Method: Least Squares
Date: 10/08/23 Time: 22:23
Sample (adjusted): 1972 2020
Included observations: 49 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGOV(-1)	0.002649	0.000947	2.796002	0.0075
D(LGOV(-1))	0.353385	0.138529	2.550978	0.0141
R-squared	0.076482	Mean dependent var	0.120725	
Adjusted R-squared	0.056833	S.D. dependent var	0.149415	
S.E. of regression	0.145107	Akaike info criterion	-0.982734	
Sum squared resid	0.989631	Schwarz criterion	-0.905517	
Log likelihood	26.07598	Hannan-Quinn criter.	-0.953438	
Durbin-Watson stat	2.040449			

عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(LGOV) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.870891	0.0002
Test critical values:		
1% level	-3.571310	
5% level	-2.922449	
10% level	-2.599224	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGOV,2)
Method: Least Squares
Date: 10/08/23 Time: 22:29
Sample (adjusted): 1972 2020
Included observations: 49 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGOV(-1))	-0.678704	0.139339	-4.870891	0.0000
C	0.081411	0.026621	3.058124	0.0037
R-squared	0.335460	Mean dependent var	-0.001634	
Adjusted R-squared	0.321321	S.D. dependent var	0.173724	
S.E. of regression	0.143117	Akaike info criterion	-1.010342	
Sum squared resid	0.962683	Schwarz criterion	-0.933125	
Log likelihood	26.75338	Hannan-Quinn criter.	-0.981046	
F-statistic	23.72558	Durbin-Watson stat	2.027851	
Prob(F-statistic)	0.000013			

Null Hypothesis: D(LGOV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.820875	0.0001
Test critical values:		
1% level	-4.156734	
5% level	-3.504330	
10% level	-3.181826	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGOV,2)
Method: Least Squares
Date: 10/08/23 Time: 22:36
Sample (adjusted): 1972 2020
Included observations: 49 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGOV(-1)	-0.832054	0.142943	-5.820875	0.0000
C	0.203515	0.051983	3.915026	0.0003
@TEND("1970")	-0.003975	0.001483	-2.679928	0.0102
R-squared	0.425203	Mean dependent var	-0.001634	
Adjusted R-squared	0.400212	S.D. dependent var	0.173724	
S.E. of regression	0.134542	Akaike info criterion	-1.114604	
Sum squared resid	0.832676	Schwarz criterion	-0.998779	
Log likelihood	30.30781	Hannan-Quinn criter.	-1.070660	
F-statistic	17.01414	Durbin-Watson stat	2.021793	
Prob(F-statistic)	0.000003			

Null Hypothesis: D(LGOV) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.374872	0.1550
Test critical values:		
1% level	-2.614029	
5% level	-1.947816	
10% level	-1.612492	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGOV,2)
Method: Least Squares
Date: 10/08/23 Time: 22:42
Sample (adjusted): 1973 2020
Included observations: 48 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGOV(-1))	-0.180133	0.131018	-1.374872	0.1758
D(LGOV(-1),2)	-0.554890	0.181448	-3.058128	0.0037
R-squared	0.341848	Mean dependent var	-0.003764	
Adjusted R-squared	0.327540	S.D. dependent var	0.174915	
S.E. of regression	0.143437	Akaike info criterion	-1.005070	
Sum squared resid	0.945410	Schwarz criterion	-0.927104	
Log likelihood	25.12169	Hannan-Quinn criter.	-0.975607	
Durbin-Watson stat	2.122080			

إختبار ADF لمتغير الضرائب عند المستوى وعند الفرق الأول

عند المستوى

Null Hypothesis: LFISC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.539472	0.1125
Test critical values:		
1% level	-3.568308	
5% level	-2.921175	
10% level	-2.598551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFISC)
Method: Least Squares
Date: 10/08/23 Time: 22:52
Sample (adjusted): 1971 2020
Included observations: 50 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFISC(-1)	-0.032380	0.012751	-2.539472	0.0144
C	0.545361	0.164924	3.306748	0.0018
R-squared	0.118440	Mean dependent var		0.132046
Adjusted R-squared	0.100074	S.D. dependent var		0.198642
S.E. of regression	0.188441	Akaike info criterion		-0.460886
Sum squared resid	1.704479	Schwarz criterion		-0.384405
Log likelihood	13.52216	Hannan-Quinn criter.		-0.431762
F-statistic	6.448919	Durbin-Watson stat		1.834762
Prob(F-statistic)	0.014396			

عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(LFISC) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.716626	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.571310	
5% level	-2.922449	
10% level	-2.599224	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFISC,2)
Method: Least Squares
Date: 10/08/23 Time: 23:01
Sample (adjusted): 1972 2020
Included observations: 49 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LFISC(-1))	-0.868354	0.151900	-5.716626	0.0000
C	0.114350	0.035804	3.193820	0.0025
R-squared	0.410139	Mean dependent var		-0.007757
Adjusted R-squared	0.397589	S.D. dependent var		0.259148
S.E. of regression	0.201138	Akaike info criterion		-0.329689
Sum squared resid	1.901460	Schwarz criterion		-0.252471
Log likelihood	10.07737	Hannan-Quinn criter.		-0.300393
F-statistic	32.67981	Durbin-Watson stat		1.862630
Prob(F-statistic)	0.000001			

Null Hypothesis: LFISC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.922603	0.9451
Test critical values:		
1% level	-4.152511	
5% level	-3.502373	
10% level	-3.180699	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFISC)
Method: Least Squares
Date: 10/08/23 Time: 22:54
Sample (adjusted): 1971 2020
Included observations: 50 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFISC(-1)	-0.061113	0.065239	-0.922603	0.3609
C	0.803939	0.607978	1.322316	0.1925
@TREND("1970")	0.004242	0.009593	0.442177	0.6604
R-squared	0.122092	Mean dependent var		0.132046
Adjusted R-squared	0.084734	S.D. dependent var		0.198642
S.E. of regression	0.190040	Akaike info criterion		-0.425038
Sum squared resid	1.697418	Schwarz criterion		-0.310316
Log likelihood	13.62594	Hannan-Quinn criter.		-0.381351
F-statistic	3.268178	Durbin-Watson stat		1.793663
Prob(F-statistic)	0.046887			

Null Hypothesis: D(LFISC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.384096	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.156734	
5% level	-3.504330	
10% level	-3.181826	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFISC,2)
Method: Least Squares
Date: 10/08/23 Time: 23:03
Sample (adjusted): 1972 2020
Included observations: 49 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LFISC(-1))	-0.963909	0.150986	-6.384096	0.0000
C	0.249690	0.067609	3.693163	0.0006
@TREND("1970")	-0.004689	0.002020	-2.321556	0.0247
R-squared	0.472002	Mean dependent var		-0.007757
Adjusted R-squared	0.449046	S.D. dependent var		0.259148
S.E. of regression	0.192356	Akaike info criterion		-0.399667
Sum squared resid	1.702039	Schwarz criterion		-0.283841
Log likelihood	12.79185	Hannan-Quinn criter.		-0.355723
F-statistic	20.56081	Durbin-Watson stat		1.910332
Prob(F-statistic)	0.000000			

Null Hypothesis: LFISC has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	4.084472	1.0000
Test critical values:		
1% level	-2.612033	
5% level	-1.947520	
10% level	-1.612650	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFISC)
Method: Least Squares
Date: 10/08/23 Time: 22:58
Sample (adjusted): 1971 2020
Included observations: 50 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFISC(-1)	0.009229	0.002260	4.084472	0.0002
R-squared	-0.082383	Mean dependent var		0.132046
Adjusted R-squared	-0.082383	S.D. dependent var		0.198642
S.E. of regression	0.206663	Akaike info criterion		-0.295659
Sum squared resid	2.092766	Schwarz criterion		-0.257419
Log likelihood	8.391483	Hannan-Quinn criter.		-0.281097
Durbin-Watson stat	1.555762			

Null Hypothesis: D(LFISC) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.350261	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.613010	
5% level	-1.947665	
10% level	-1.612573	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFISC,2)
Method: Least Squares
Date: 10/08/23 Time: 23:15
Sample (adjusted): 1972 2020
Included observations: 49 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LFISC(-1))	-0.578924	0.133078	-4.350261	0.0001
R-squared	0.282121	Mean dependent var		-0.007757
Adjusted R-squared	0.282121	S.D. dependent var		0.259148
S.E. of regression	0.219570	Akaike info criterion		-0.174090
Sum squared resid	2.314137	Schwarz criterion		-0.135482
Log likelihood	5.265208	Hannan-Quinn criter.		-0.159442
Durbin-Watson stat	2.053629			

إختبار ADF لمتغير الكتلة النقدية عند المستوى

Null Hypothesis: LM has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.625560	0.0086
Test critical values:		
1% level	-3.568308	
5% level	-2.921175	
10% level	-2.598551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LM)
Method: Least Squares
Date: 10/08/23 Time: 23:18
Sample (adjusted): 1971 2020
Included observations: 50 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM(-1)	-0.018016	0.004969	-3.625560	0.0007
C	0.636583	0.136543	4.662148	0.0000
R-squared	0.214977	Mean dependent var	0.142998	
Adjusted R-squared	0.198622	S.D. dependent var	0.082750	
S.E. of regression	0.074077	Akaike info criterion	-2.328241	
Sum squared resid	0.263397	Schwarz criterion	-2.251760	
Log likelihood	60.20601	Hannan-Quinn criter.	-2.299116	
F-statistic	13.14469	Durbin-Watson stat	1.790888	
Prob(F-statistic)	0.000696			

Null Hypothesis: LM has a unit root
Exogenous: Constant Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.980315	0.9375
Test critical values:		
1% level	-4.152511	
5% level	-3.502373	
10% level	-3.180699	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LM)
Method: Least Squares
Date: 10/08/23 Time: 23:20
Sample (adjusted): 1971 2020
Included observations: 50 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM(-1)	-0.052314	0.053365	-0.980315	0.3319
C	1.447908	1.264281	1.145242	0.2579
@TREND("1970")	0.005033	0.007796	0.645551	0.5217
R-squared	0.221876	Mean dependent var	0.142998	
Adjusted R-squared	0.188765	S.D. dependent var	0.082750	
S.E. of regression	0.074531	Akaike info criterion	-2.297068	
Sum squared resid	0.261082	Schwarz criterion	-2.182347	
Log likelihood	60.42671	Hannan-Quinn criter.	-2.253382	
F-statistic	6.700849	Durbin-Watson stat	1.745461	
Prob(F-statistic)	0.002752			

Null Hypothesis: LM has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	11.17507	1.0000
Test critical values:		
1% level	-2.612033	
5% level	-1.947520	
10% level	-1.612650	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LM)
Method: Least Squares
Date: 10/08/23 Time: 23:22
Sample (adjusted): 1971 2020
Included observations: 50 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM(-1)	0.005083	0.000455	11.17507	0.0000
R-squared	-0.140502	Mean dependent var	0.142998	
Adjusted R-squared	-0.140502	S.D. dependent var	0.082750	
S.E. of regression	0.088372	Akaike info criterion	-1.994730	
Sum squared resid	0.382669	Schwarz criterion	-1.956490	
Log likelihood	50.86826	Hannan-Quinn criter.	-1.980168	
Durbin-Watson stat	1.264586			

إختبار ADF لمتغير التضخم عند المستوى والفرق الأول

عند المستوى

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.074946	0.0350
Test critical values:		
1% level	-3.568308	
5% level	-2.921175	
10% level	-2.598551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINF)
Method: Least Squares
Date: 10/08/23 Time: 23:25
Sample (adjusted): 1971 2020
Included observations: 50 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF(-1)	-0.339362	0.110364	-3.074946	0.0035
C	0.601239	0.221707	2.711858	0.0093

R-squared 0.164568 Mean dependent var -0.013697
Adjusted R-squared 0.147163 S.D. dependent var 0.732869
S.E. of regression 0.676798 Akaike info criterion 2.086291
Sum squared resid 21.98669 Schwarz criterion 2.172772
Log likelihood -50.40728 Hannan-Quinn crter. 2.125416
F-statistic 9.455294 Durbin-Watson stat 2.292963
Prob(F-statistic) 0.003469

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.435508	0.0581
Test critical values:		
1% level	-4.152511	
5% level	-3.502373	
10% level	-3.180699	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINF)
Method: Least Squares
Date: 10/08/23 Time: 23:26
Sample (adjusted): 1971 2020
Included observations: 50 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF(-1)	-0.395283	0.115058	-3.435508	0.0012
C	0.968602	0.327362	2.958807	0.0048
@TREND("1970")	-0.010433	0.006915	-1.508769	0.1381

R-squared 0.203162 Mean dependent var -0.013697
Adjusted R-squared 0.169254 S.D. dependent var 0.732869
S.E. of regression 0.667975 Akaike info criterion 2.088994
Sum squared resid 20.97099 Schwarz criterion 2.203715
Log likelihood -49.22485 Hannan-Quinn crter. 2.132681
F-statistic 5.991553 Durbin-Watson stat 2.263894
Prob(F-statistic) 0.004811

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.907735	0.3181
Test critical values:		
1% level	-2.513010	
5% level	-1.947655	
10% level	-1.612573	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINF)
Method: Least Squares
Date: 10/08/23 Time: 23:27
Sample (adjusted): 1972 2020
Included observations: 49 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF(-1)	-0.044640	0.049177	-0.907735	0.3686
D(LINF(-1))	-0.351128	0.135432	-2.592648	0.0127

R-squared 0.154295 Mean dependent var -0.002977
Adjusted R-squared 0.136301 S.D. dependent var 0.736492
S.E. of regression 0.684462 Akaike info criterion 2.119591
Sum squared resid 22.01892 Schwarz criterion 2.198809
Log likelihood -49.92999 Hannan-Quinn crter. 2.148988
Durbin-Watson stat 2.046353

عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-10.18545	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.571310	
5% level	-2.922449	
10% level	-2.599224	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINF,2)
Method: Least Squares
Date: 01/26/24 Time: 21:43
Sample (adjusted): 1972 2020
Included observations: 49 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINF(-1))	-1.372074	0.134709	-10.18545	0.0000
C	-0.009817	0.098654	-0.099504	0.9212

R-squared 0.688212 Mean dependent var 0.015407
Adjusted R-squared 0.681579 S.D. dependent var 1.223420
S.E. of regression 0.690363 Akaike info criterion 2.136760
Sum squared resid 22.40023 Schwarz criterion 2.213978
Log likelihood -50.35063 Hannan-Quinn crter. 2.166057
F-statistic 103.7433 Durbin-Watson stat 2.061931
Prob(F-statistic) 0.000000

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-10.17816	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.156734	
5% level	-3.504330	
10% level	-3.181826	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINF,2)
Method: Least Squares
Date: 01/26/24 Time: 21:44
Sample (adjusted): 1972 2020
Included observations: 49 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINF(-1))	-1.379520	0.135537	-10.17816	0.0000
C	0.136623	0.207426	0.658659	0.5134
@TREND("1970")	-0.005638	0.007017	-0.803462	0.4258

R-squared 0.692527 Mean dependent var 0.015407
Adjusted R-squared 0.679158 S.D. dependent var 1.223420
S.E. of regression 0.692981 Akaike info criterion 2.163641
Sum squared resid 22.09022 Schwarz criterion 2.279466
Log likelihood -50.00920 Hannan-Quinn crter. 2.207585
F-statistic 51.80324 Durbin-Watson stat 2.077354
Prob(F-statistic) 0.000000

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-10.29287	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.613010	
5% level	-1.947665	
10% level	-1.612573	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINF,2)
Method: Least Squares
Date: 01/26/24 Time: 21:46
Sample (adjusted): 1972 2020
Included observations: 49 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINF(-1))	-1.371737	0.133271	-10.29287	0.0000

R-squared 0.688146 Mean dependent var 0.015407
Adjusted R-squared 0.688146 S.D. dependent var 1.223420
S.E. of regression 0.683205 Akaike info criterion 2.096155
Sum squared resid 22.40495 Schwarz criterion 2.134763
Log likelihood -50.35579 Hannan-Quinn crter. 2.110803
Durbin-Watson stat 2.062105

إختبار ADF لمتغير معدل الفائدة عند المستوى والفرق الأول

عند المستوى

Null Hypothesis: LINT has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.220559	0.0251
Test critical values:		
1% level	-3.581152	
5% level	-2.926622	
10% level	-2.601424	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINT)
Method: Least Squares
Date: 10/08/23 Time: 23:30
Sample (adjusted): 1975 2020
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINT(-1)	-0.118474	0.036787	-3.220559	0.0025
D(LINT(-1))	0.150954	0.134396	1.123210	0.2580
D(LINT(-2))	0.024333	0.133092	0.182826	0.8559
D(LINT(-3))	0.283220	0.126195	2.244312	0.0304
D(LINT(-4))	0.416921	0.132907	3.136950	0.0032
C	0.190793	0.059960	3.181993	0.0028

R-squared 0.409854 Mean dependent var 0.008146
Adjusted R-squared 0.335861 S.D. dependent var 0.146187
S.E. of regression 0.119135 Akaike info criterion -1.296010
Sum squared resid 0.567727 Schwarz criterion -1.057491
Log likelihood 35.80822 Hannan-Quinn criter. -1.206659
F-statistic 5.551378 Durbin-Watson stat 2.175921
Prob(F-statistic) 0.000565

Null Hypothesis: LINT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.038445	0.1333
Test critical values:		
1% level	-4.170583	
5% level	-3.510740	
10% level	-3.185512	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINT)
Method: Least Squares
Date: 10/08/23 Time: 23:34
Sample (adjusted): 1975 2020
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINT(-1)	-0.118398	0.038967	-3.038445	0.0042
D(LINT(-1))	0.150951	0.136993	1.101165	0.2776
D(LINT(-2))	0.024187	0.136574	0.177097	0.8603
D(LINT(-3))	0.283155	0.128185	2.208952	0.0331
D(LINT(-4))	0.416821	0.135458	3.077128	0.0038
C	0.190939	0.064633	2.954216	0.0053
@TREND("1970")	-9.55E-06	0.001441	-0.006624	0.9947

R-squared 0.409655 Mean dependent var 0.008146
Adjusted R-squared 0.318832 S.D. dependent var 0.146187
S.E. of regression 0.120653 Akaike info criterion -1.252532
Sum squared resid 0.567726 Schwarz criterion -0.974261
Log likelihood 35.80825 Hannan-Quinn criter. -1.148290
F-statistic 4.510507 Durbin-Watson stat 2.175822
Prob(F-statistic) 0.011463

Null Hypothesis: LINT has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.375529	0.5440
Test critical values:		
1% level	-2.613010	
5% level	-1.947665	
10% level	-1.612573	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINT)
Method: Least Squares
Date: 10/08/23 Time: 23:36
Sample (adjusted): 1972 2020
Included observations: 49 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINT(-1)	-0.004783	0.012737	-0.375529	0.7090
D(LINT(-1))	0.278177	0.140211	1.983985	0.0531

R-squared 0.078531 Mean dependent var 0.001317
Adjusted R-squared 0.058925 S.D. dependent var 0.148664
S.E. of regression 0.144218 Akaike info criterion -0.995028
Sum squared resid 0.977539 Schwarz criterion -0.917811
Log likelihood 26.37819 Hannan-Quinn criter. -0.965732
Durbin-Watson stat 1.932804

عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(LINT) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.167807	0.0001
Test critical values:		
1% level	-3.571310	
5% level	-2.922449	
10% level	-2.599224	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINT,2)
Method: Least Squares
Date: 01/26/24 Time: 21:54
Sample (adjusted): 1972 2020
Included observations: 49 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINT(-1))	-0.724667	0.140227	-5.167807	0.0000
C	0.000954	0.020634	0.046258	0.9633

R-squared 0.362333 Mean dependent var 0.000000
Adjusted R-squared 0.348766 S.D. dependent var 0.178974
S.E. of regression 0.144430 Akaike info criterion -0.992078
Sum squared resid 0.980427 Schwarz criterion -0.914860
Log likelihood 26.30590 Hannan-Quinn criter. -0.962781
F-statistic 26.70623 Durbin-Watson stat 1.930675
Prob(F-statistic) 0.000005

Null Hypothesis: D(LINT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.143395	0.0006
Test critical values:		
1% level	-4.156734	
5% level	-3.504330	
10% level	-3.181826	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINT,2)
Method: Least Squares
Date: 01/26/24 Time: 21:55
Sample (adjusted): 1972 2020
Included observations: 49 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINT(-1))	-0.730182	0.141965	-5.143395	0.0000
C	0.018215	0.043694	0.416874	0.6787
@TREND("1970")	-0.000664	0.001477	-0.449262	0.6554

R-squared 0.365119 Mean dependent var 0.000000
Adjusted R-squared 0.337516 S.D. dependent var 0.178974
S.E. of regression 0.145673 Akaike info criterion -0.955639
Sum squared resid 0.976144 Schwarz criterion -0.839814
Log likelihood 26.41317 Hannan-Quinn criter. -0.911695
F-statistic 13.22727 Durbin-Watson stat 1.927979
Prob(F-statistic) 0.000029

Null Hypothesis: D(LINT) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.222166	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.613010	
5% level	-1.947665	
10% level	-1.612573	

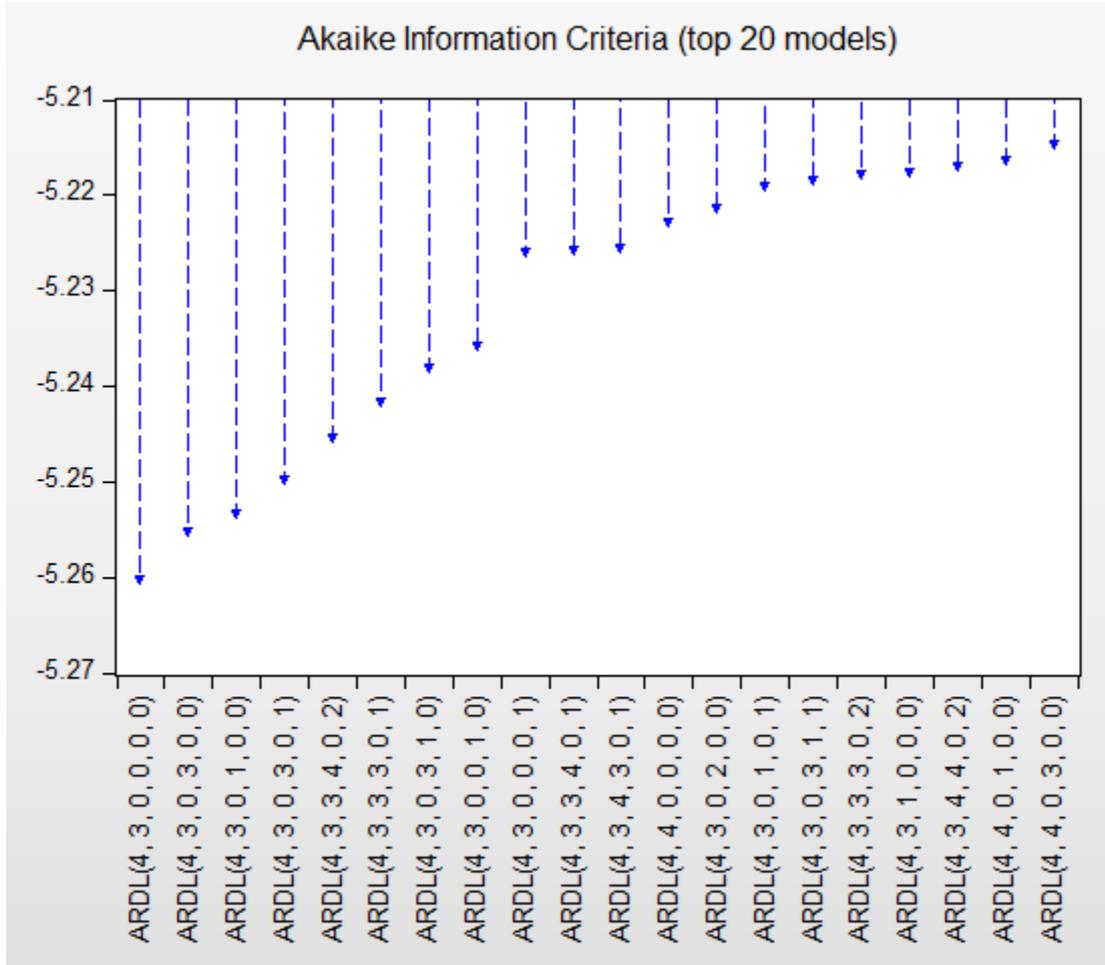
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINT,2)
Method: Least Squares
Date: 01/26/24 Time: 21:56
Sample (adjusted): 1972 2020
Included observations: 49 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINT(-1))	-0.724609	0.138756	-5.222166	0.0000

R-squared 0.362304 Mean dependent var 0.000000
Adjusted R-squared 0.362304 S.D. dependent var 0.178974
S.E. of regression 0.142921 Akaike info criterion -1.032848
Sum squared resid 0.980472 Schwarz criterion -0.994240
Log likelihood 26.30478 Hannan-Quinn criter. -1.018200
Durbin-Watson stat 1.930710

الملحق رقم (4-4): إختبار فترات الإبطاء المثلى لنموذج الدراسة



الملحق رقم (4-5): إختبار الحدود لنموذج الدراسة

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	6.441820	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15
Finite Sample: n=50				
Actual Sample Size	47	10%	2.259	3.264
		5%	2.67	3.781
		1%	3.593	4.981
Finite Sample: n=45				
		10%	2.276	3.297
		5%	2.694	3.829
		1%	3.674	5.019

الملحق رقم (4-6): النموذج المقدر للدراسة

Dependent Variable: LGDP
 Method: ARDL
 Date: 10/13/23 Time: 23:18
 Sample (adjusted): 1974 2020
 Included observations: 47 after adjustments
 Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (4 lags, automatic): LGOV LFISC LM LINF LINT
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 12500
 Selected Model: ARDL(4, 3, 0, 0, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LGDP(-1)	0.836360	0.145633	5.742928	0.0000
LGDP(-2)	-0.293140	0.156126	-1.877594	0.0690
LGDP(-3)	-0.003626	0.087372	-0.041501	0.9671
LGDP(-4)	0.210568	0.073593	2.861248	0.0072
LGOV	0.006328	0.021878	0.289229	0.7742
LGOV(-1)	0.089601	0.028214	3.175796	0.0032
LGOV(-2)	-0.152910	0.045093	-3.390983	0.0018
LGOV(-3)	0.104664	0.038988	2.684557	0.0111
LFISC	0.003125	0.013175	0.237211	0.8139
LM	-0.002637	0.025634	-0.102871	0.9187
LINF	-0.000451	0.004446	-0.101541	0.9197
LINT	-0.054654	0.012246	-4.463043	0.0001
C	6.311306	1.272022	4.961633	0.0000
R-squared	0.998862	Mean dependent var	29.96322	
Adjusted R-squared	0.998461	S.D. dependent var	0.396320	
S.E. of regression	0.015549	Akaike info criterion	-5.260178	
Sum squared resid	0.008221	Schwarz criterion	-4.748435	
Log likelihood	136.6142	Hannan-Quinn criter.	-5.067605	
F-statistic	2487.384	Durbin-Watson stat	2.258546	
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم (4-7): الإختبارات التشخيصية لنموذج الدراسة

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.418109	Prob. F(1,44)	0.5212
Obs*R-squared	0.432999	Prob. Chi-Square(1)	0.5105

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.726413	Prob. F(2,32)	0.1941
Obs*R-squared	4.577430	Prob. Chi-Square(2)	0.1014

Ramsey RESET Test

Equation: UNTITLED

Specification: LGDP LGDP(-1) LGDP(-2) LGDP(-3) LGDP(-4) LGOV
LGOV(-1) LGOV(-2) LGOV(-3) LFISC LM LINF LINT C

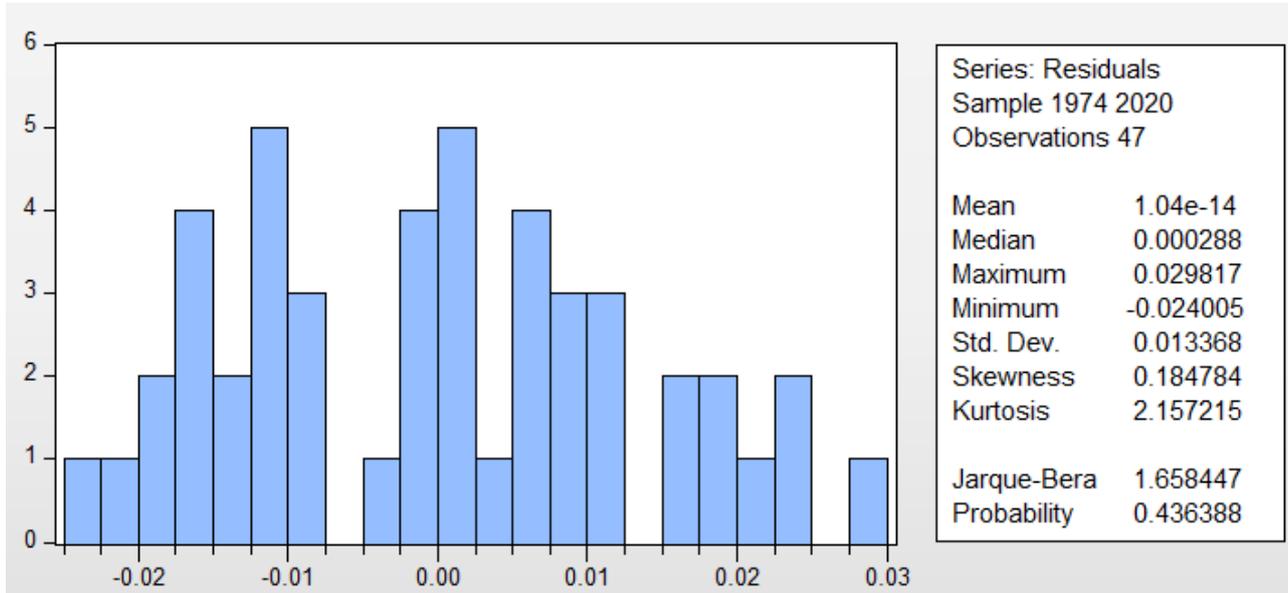
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.331596	33	0.7423
F-statistic	0.109956	(1, 33)	0.7423

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	2.73E-05	1	2.73E-05
Restricted SSR	0.008221	34	0.000242
Unrestricted SSR	0.008193	33	0.000248

الملحق رقم (4-8): إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية لنموذج الدراسة



الملحق رقم (4-9): إختبار التشويش الأبيض لنموذج الدراسة

Date: 10/14/23 Time: 01:45

Sample: 1970 2020

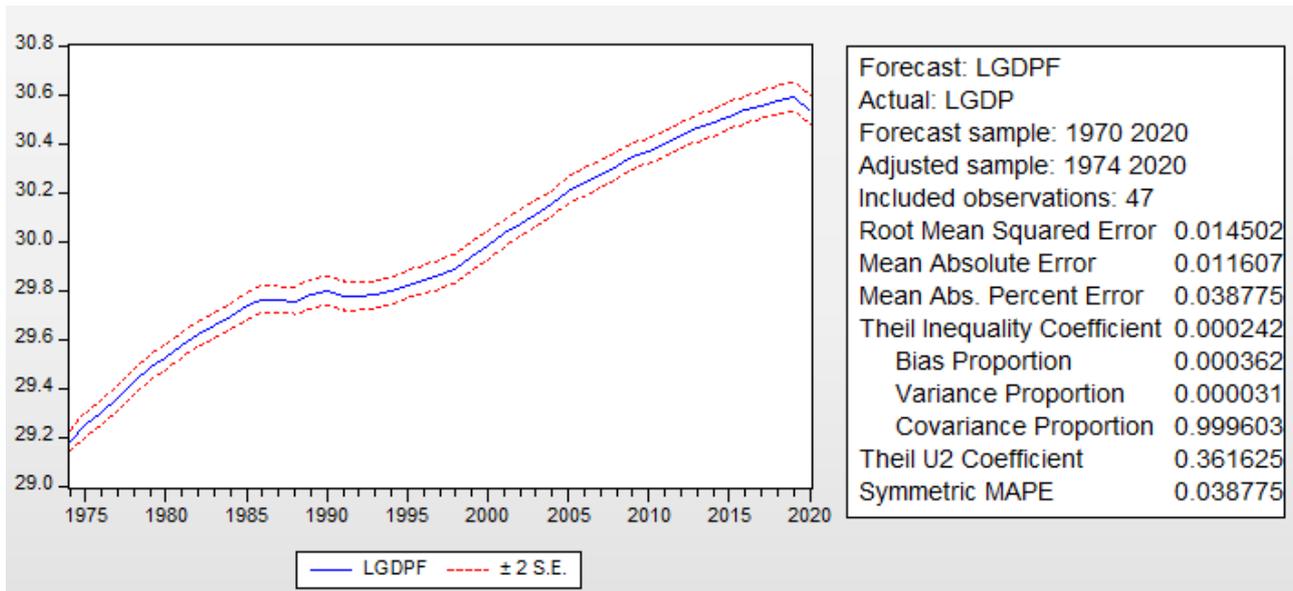
Included observations: 47

Q-statistic probabilities adjusted for 4 dynamic regressors

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*	
		1	-0.137	-0.137	0.9391	0.332
		2	-0.090	-0.111	1.3556	0.508
		3	-0.030	-0.061	1.4028	0.705
		4	-0.306	-0.341	6.4045	0.171
		5	-0.030	-0.173	6.4551	0.264
		6	0.030	-0.114	6.5044	0.369
		7	0.187	0.115	8.5274	0.288
		8	-0.056	-0.148	8.7151	0.367
		9	-0.058	-0.146	8.9192	0.445
		10	-0.156	-0.288	10.428	0.404
		11	0.012	-0.038	10.438	0.492
		12	-0.022	-0.196	10.468	0.575
		13	0.264	0.162	15.190	0.296
		14	0.035	-0.137	15.275	0.360
		15	-0.124	-0.113	16.388	0.357
		16	0.094	-0.016	17.043	0.383
		17	-0.262	-0.133	22.320	0.173
		18	0.012	-0.133	22.332	0.218
		19	0.153	0.027	24.253	0.187
		20	0.078	-0.012	24.772	0.210

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

الملحق رقم (4-10): إختبار القدرة التنبؤية لنموذج الدراسة



الملحق رقم (4-11): تقدير نموذج الدراسة في الأجل القصير

ARDL Error Correction Regression
 Dependent Variable: D(LGDP)
 Selected Model: ARDL(4, 3, 0, 0, 0)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 10/14/23 Time: 22:08
 Sample: 1970 2020
 Included observations: 47

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP(-1))	0.086198	0.112561	0.765792	0.4491
D(LGDP(-2))	-0.206942	0.083586	-2.475811	0.0184
D(LGDP(-3))	-0.210568	0.059700	-3.527103	0.0012
D(LGOV)	0.006328	0.015357	0.412047	0.6829
D(LGOV(-1))	0.048245	0.016947	2.846845	0.0074
D(LGOV(-2))	-0.104664	0.025473	-4.108868	0.0002
CointEq(-1)*	-0.249838	0.034302	-7.283562	0.0000
R-squared	0.769953	Mean dependent var		0.030474
Adjusted R-squared	0.735446	S.D. dependent var		0.027872
S.E. of regression	0.014336	Akaike info criterion		-5.515497
Sum squared resid	0.008221	Schwarz criterion		-5.239943
Log likelihood	136.6142	Hannan-Quinn criter.		-5.411804
Durbin-Watson stat	2.258546			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

الملحق رقم (4-12): تقدير نموذج الدراسة في الأجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: D(LGDP)
 Selected Model: ARDL(4, 3, 0, 0, 0, 0)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 10/14/23 Time: 22:56
 Sample: 1970 2020
 Included observations: 47

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.311306	1.272022	4.961633	0.0000
LGDP(-1)*	-0.249838	0.053880	-4.636917	0.0001
LGOV(-1)	0.047683	0.019473	2.448647	0.0197
LFISC**	0.003125	0.013175	0.237211	0.8139
LM**	-0.002637	0.025634	-0.102871	0.9187
LINF**	-0.000451	0.004446	-0.101541	0.9197
LINT**	-0.054654	0.012246	-4.463043	0.0001
D(LGDP(-1))	0.086198	0.133760	0.644425	0.5236
D(LGDP(-2))	-0.206942	0.108535	-1.906679	0.0650
D(LGDP(-3))	-0.210568	0.073593	-2.861248	0.0072
D(LGOV)	0.006328	0.021878	0.289229	0.7742
D(LGOV(-1))	0.048245	0.023611	2.043300	0.0488
D(LGOV(-2))	-0.104664	0.038988	-2.684557	0.0111

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGOV	0.190855	0.086445	2.207827	0.0341
LFISC	0.012509	0.053654	0.233147	0.8170
LM	-0.010555	0.103865	-0.101619	0.9197
LINF	-0.001807	0.017903	-0.100940	0.9202
LINT	-0.218757	0.061592	-3.551699	0.0011
C	25.26157	0.869257	29.06112	0.0000

EC = LGDP - (0.1909*LGOV + 0.0125*LFISC - 0.0106*LM - 0.0018*LINF - 0.2188*LINT + 25.2616)